

تَشِيدُ الْمَلِكُ الْجَعَاتِ
وَ

تَغْنِيْدُ الْمِكْبَرَاتِ

الْجَزْءُ الْاَوَّلُ

تَأْلِيْفُ

السَّيِّدِ الْحَسَنِ بْنِ الْبَيْلَانِ



آيه سقاياه الحاج

قوله تعالى : ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ ...﴾^(١)

قال السيّد :

«وفيهم وفيمن فاخرهم بسقاياه الحاجّ وعماره المسجد الحرام أنزل الله تعالى : ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾».

قال في الهامش :

«نزلت هذه الآية في عليّ وعمّه العباس وطلحة بن شيبه ؛ وذلك أنّهم افتخروا فقال طلحة : أنا صاحب البيت ، بيدي مفاتيحه وإلى ثيابه. وقال العباس : أنا صاحب السقاياه والقائم عليها. وقال عليّ : ما أدري ما تقولان! لقد صلّيت ستّة أشهر قبل الناس وأنا صاحب الجهاد. فأنزل الله تعالى هذه الآية.

هذا ما نقله الإمام الواحدي في معني الآية في كتاب أسباب النزول ، عن كلّ من الحسن البصري والشعبي والقرظي.

ونقل عن ابن سيرين ومروّاهما الهمداني أنّ عليّاً قال للعباس : ألاّ تهاجر؟ ألاّ

(١) سورة التوبة ٩ : ١٩ .

تَلَحَّقَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟! فَقَالَ : أَلَسْتُ فِي أَفْضَلِ مِنَ الْهَجْرَةِ؟! أَلَسْتُ أُسْقَى حَاجَّ بَيْتِ اللَّهِ وَأَعْمَرَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ؟! فَنَزَلَتِ الْآيَةُ» ^(١).

قيل :

«إِنَّ أَمْرَ هَذَا الْمُؤَلَّفِ مِنْ أَعْجَبِ الْعَجَبِ ، كَانَتْ الْأَمَانَةُ الْعِلْمِيَّةُ تَقْتَضِيهِ أَنْ يَشِيرَ .
مَجْرَدَ إِشَارَةٍ . إِلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى عِنْدَ الْوَاحِدِيِّ فِي سَبَبِ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ! إِذْ
وَجَدَهَا تَنْقُضُ اسْتِشْهَادَهُ .

فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ١٣ : ٢٦ مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ، قَالَ :
كَانَتْ عِنْدَ مَنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَجُلٌ : مَا أُبَالَى أَنْ لَا
أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ أُسْقَى الْحَاجَّ .
وَقَالَ الْآخَرُ : مَا أُبَالَى أَنْ لَا أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ أَعْمَرَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ .
وَقَالَ آخَرُ : الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِمَّا قُلْتُمْ .
فَزَجَرَهُمْ عُمَرُ وَقَالَ : لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ عِنْدَ مَنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَلَكِنِّي إِذَا صَلَّيْتُ الْجُمُعَةَ دَخَلْتُ فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ فِي مَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ ؛
فَنَزَلَتِ هَذِهِ الْآيَةُ .

الطَّبْرِيُّ ١٤ : ١٦٩ وَمُسْلِمٌ ١٣ : ٢٦ ، وَأَوْرَدَهُ السَّيُوطِيُّ فِي الدَّرَجَاتِ ٣ : ٢١٨ وَزَادَ
نَسْبَتَهُ لِأَبِي دَاوُدَ وَابْنِ الْمُنْذِرِ وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنِ حَبَانَ وَالطَّبْرَانِيَّ وَأَبِي الشَّيْخِ وَابْنَ مَرْدَوَيْهِ .
وَهَكَذَا ، تَرَكَ الْمُؤَلَّفُ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ الْمُسْنَدَةَ ، وَعَمِدَ إِلَى الرِّوَايَاتِ

(١) المراجعات : ٣٥ .

الأخرى التى لا سند لها وبعضها مرسل ، وكلّها تسقط أمام الرواية الأولى الصحيحه ، واستشهد بها ، على أنّ في متن بعضها ما يشهد بعدم صحتها ، فطلحة الذي يشير إليه المؤلف لم يسلم وإنما الذي أسلم هو عثمان بن طلحة».

أقول :

أولاً : إنّ مقصود السيّد رحمه الله في هذه المراجعة المطوّله التى تصلح لأن تكون كتاباً مستقلاً . هو إثبات إمامه أمير المؤمنين عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل ، من القرآن الكريم ، على ضوء روايات الفريقين وأقوال العلماء من الطرفين ؛ لأنّ المتفق عليه أولى بالقبول في مقام البحث ، والحديث الذي استشهد به من هذا القبيل ، ورواته من أعلام القوم كثيرون كما سيأتي.

وأما الحديث الذي ذكره هذا المفترى فهو ممّا تفرّدوا به ، ولا يجوز لهم الاحتجاج به علينا بحسب قواعد المناظره ، كما صرّح به غير واحدٍ من أعلامهم كالحافظ ابن حزم الأندلسي^(١).

وثانياً : إنّ الحديث الذي أخرجه مسلم وغيره. ليس فيه ذكر لاسم أحدٍ ، فهو «قال رجل» و «قال آخر» و «قال آخر» ، أمّا الحديث الذي استدللّ به السيّد ففيه أسماء القائلين بصراحه ، فنقول :

١ . أي فائده في هذا الحديث في مقام المفاضله بين الأشخاص؟!!

٢ . وأي مناقضه بين هذا الحديث وبين الحديث الذي استشهد به السيّد؟!!

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣ : ١٢ .

٣ . بل إنّ الحديث الذي استند إليه السيّد يصلح لأنّ يكون مفسّراً لحديث مسلم ،
الذي أجهّم فيه أسماء القائلين!

وثالثاً : إنّ الحديث الذي رواه الواحدي قد أورده السيوطي في الدرّ المنثور كذلك (١)
نسّبه إلى :

١ . عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، وهو شيخ البخاري.

٢ . أبي بكر ابن أبي شيبة ، وهو شيخ البخاري.

٣ . محمّد بن جرير الطبري.

٤ . ابن أبي حاتم.

٥ . ابن المنذر.

٦ . ابن عساكر الدمشقي.

٧ . أبي نعيم الأصبهاني.

٨ . أبي الشيخ الأصبهاني.

٩ . ابن مردويه.

فهؤلاء الأئمة الأعلام من محدّثين ... يروون هذه الرواية ، وبهم الكفاية!

ورابعاً : لقد ذكر المفسّرون الكبار من أهل السنّة هذا الحديث بذيل الآيه المباركه ،

بل إنّ بعضهم قدّمه في الذكر على غيره من الأخبار والأقوال :

* قال الحافظ ابن كثير . وهو الذي يعتمد عليه أتباع ابن تيمية . : «قال عبد الرزاق :

أخبرنا ابن عيينه ، عن إسماعيل ، عن الشعبي ، قال : نزلت في عليّ والعبّاس رضي الله
عنهما بما تكلمّا في ذلك.

(١) الدرّ المنثور في التفسير المأثور ٤ : ١٤٥ . ١٤٦ .

وقال ابن جرير : حدّثني يونس ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرت عن أبي صخر ، قال : سمعت محمد بن كعب القرظي يقول : افتخر طلحة بن شيبه من بني عبد الدار وعباس بن عبد المطلّب وعليّ بن أبي طالب وهكذا قال السديّ إلّا أنّه قال : افتخر عليّ والعبّاس وشيبه بن عثمان ؛ وذكر نحوه . وقال عبد الرزّاق : أخبرنا معمر ، عن عمرو ، عن الحسن ، قال : نزلت في عليّ وعباس وشيبه ، تكلموا في ذلك

ورواه محمد بن ثور ، عن معمر ، عن الحسن ؛ فذكر نحوه . وهنا أورد ابن كثير الحديث الآخر ووصفه ب «المرفوع» فقال : «وقد ورد في تفسير هذه الآيه حديث مرفوع ، فلا بُدّ من ذكره هنا ، قال عبد الرزّاق : أخبرنا معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن النعمان بن بشير ...» ^(١).

أقول :

فأمر هؤلاء المفتّرين من أعجب العجب ! كيف يُعرضون عن الحديث المعتبر ، المروى من طرقهم بالأسانيد الكثيرة ، المتّفق عليه بين المسلمين ، الواضح في دلّالته ، الصريح في معناه ، ويذكرون في مقابله حديثاً مبهماً في معناه ، تفرّد به بعضهم ، ولم يعبأ به جُلّهم ، ثمّ يتّهمون علماء الطائفة المحقّقه بعدم الأمانه العلميه؟!

إنّهم طالما يستندون إلى روايات ابن كثير وأمثاله ، أمّا في مثل هذا المقام فلا يعبأون بذلك ولا يرجعون إليه!!

إنّهم ينقلون ذلك الحديث عن الدرّ المنثور ويذكرون نسبته إلى من رواه من

(١) تفسير القرآن العظيم ٤ : ١٢٢ .

المحدثين ، ولا يشيرون . ولا مجرد إشاره . إلى وجود الحديث الذي رواه السيّد عن الواحدى في الدرّ المنثور عن عدّه كبيره من أئمّتهم!!

* وقال القرطبى : «وظاهر هذه الآية أنّها مبطله قول من افتخر من المشركين بسقايه الحاجّ وعماره المسجد الحرام ، كما ذكره السدى ، قال : افتخر عبّاس بالسقايه ، وشيبيه بالعماره ، وعليّ بالإسلام والجهاد ، فصدّق الله عليّاً وكذبهما ... وهذا بين لا غبار عليه». ثمّ إنّ تعرّض لحديث مسلم ، وذكر فيه إشكالاً ، وحاول دفعه بناءً على وقوع التسامح في لفظ الحديث من بعض الرواه ، فراجعه (١).

أقول :

وبذلك يظهر أنّ في حديث مسلم إشكالاً في المعنى والدلاله أيضاً!

* وقال الألوسى بتفسير الآية والمقصود بالخطاب في ﴿أَجْعَلُكُمْ﴾ :

«الخطاب إمّا للمشركين على طريقه الالتفات ، واختاره أكثر المحقّقين ... وإمّا لبعض المؤمنين المؤثّرين للسقايه والعماره على المهجره والجهاد ، واستدلّ له بما أخرجه مسلم ... وبما روى من طرق أنّ الآية نزلت في على كرم الله وجهه والعبّاس ... وأيد هذا القول بأنّه المناسب للإكتفاء في الردّ عليهم ببيان عدم مساواتهم عند الله تعالى للفريق الثاني ...» (٢).

أقول :

ومن هذا الكلام يفهم :

(١) الجامع لأحكام القرآن ٨ : ٩١ . ٩٢ .

(٢) روح المعاني ١٠ : ٦٧ .

- ١ . أن لا تعارض بين حديث مسلم وحديثنا ، كما أشرنا من قبل .
- ٢ . إنَّ لحديثنا طُرُقاً لا طريق واحد ، واعترف به الشوكاني أيضاً^(١) .
- ٣ . إنَّه كان بعض المؤمنين يؤثّر السقايه والعماره على الهجره والجهاد! فجاءت الآيه لتردّ عليهم قولهم ، بأنّ الفضل للهجره والجهاد دون غيرهما .

وتلخص :

إنَّ حديثنا معتبر سنداً ، وهو عندهم بطريقٍ ، في أوثق مصادرهم في الحديث والتفسير ، ودلالته على أفضليه أمير المؤمنين عليه السلام من سائر الصحابه واضحه ؛ لأنَّ الإمام قد استدلل لأفضليّته بما يقتضى الفضل على جميع الأئمّه ، وقد صدّق الله سبحانه عليّاً عليه السلام في ما قاله ، وإذا كان هو الأفضل فهو الأولي بالإمامه والولايه العامّه بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم .

وأما الحديث الوارد في كتاب مسلم فلا يعارض الحديث المذكور ، على إنَّه متفرّد به ، ومخدوش سنداً ودلالةً باعتراف أئمّتهم!

* * *

(١) فتح القدير ٢ : ٣٤٦ .

آيه ومن الناس من يشرى

قوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ...﴾^(١)

قال السيّد :

«وفي جميل بلائهم وجليل عنائهم قال الله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُفٌ بِالْعِبَادِ﴾ وقال : ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ* التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾».

قال في الهامش :

«أخرج الحاكم في الصفحه ٤ من الجزء ٣ من المستدرک عن ابن عباس ، قال : شرى عليّ نفسه ولبس ثوب النبيّ ... الحديث ؛ وقد صرح الحاكم بصحّته على شرط الشيخين وإن لم يخرجاه ، واعترف بذلك الذهبي في تلخيص المستدرک.

(١) سورة البقره ٢ : ٢٠٧.

وأخرج الحاكم في الصفحه المذكوره أيضاً عن عليّ بن الحسين ، قال : إنّ أوّل من شرى نفسه ابتغاء رضوان الله عليّ بن أبي طالب ، إذ بات على فراش رسول الله. ثمّ نقل أبياتاً لعلّي أوّلها : وقيتُ بنفسى خيرَ من وطئ الحصا ومن طافَ بالبيت العتيق وبالحجر» (١)

فقليل :

«هذه الآية من سورة البقره ، وهى مدنيّه بالاتّفاق. وقيل : نزلت لما هاجر صهيب وطلبه المشركون ، فأعطاهم ماله وأتى المدينه ، فقال له النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم : ربح البيع أبا يحيى. على إنّ عليّاً رضي الله عنه ممّن شروا أنفسهم ابتغاء مرضاه الله ، ليس في ذلك شك».

أقول :

إنّّه لا مناص للمتعضّبين من القوم من الالتزام بصحّه ما وافق الذهبي الحاكم النيسابوري في تصحيحه ؛ لأنّ ما يصحّحه الذهبي . على شدّه تعصّبه . لا يمكنهم التكلّم فيه أبداً!

فإلى هذه الآية ونزولها في هذه القضيّه أشار ابن عبّاس في قوله في حديث المناقب العشر ، التى اختصّ بها أمير المؤمنين عليه السلام : «وشرى عليّ نفسه ، لبس ثوب النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ونام مكانه ...» (٢).

(١) المراجعات : ٣٥.

(٢) هذا الحديث من أصحّ الأحاديث وأثبتها كما نصّ عليه كبار الحفاظ ، كابن عبد البرّ في

هذا ، ولا ينافي ذلك كون سورة البقره مدتيّه.

ودلاله الآيه المباركه بضميمه الحديث الصحيح على أفضليه الإمام عليه السلام

واضح ، والأفضل هو الإمام بالاتّفاق.

* * *

الاستيعاب ، والمزّي في تهذيب الكمال ، وأخرجه أبو داود الطيالسي والنسائي وأحمد وكبار الأئمه الأعلام ...

ولنا فيه رساله مستقله مطبوعه في ملحقات كتابنا الكبير نفحات الأزهار في خلاصه عبقات الأنوار الجزء : ١٨ .

آيه الانفاق بالليل والنهار

قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ...﴾^(١)

قال السيّد :

«﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾».

قال في الهامش :

«أخرج المحدثون والمفسّرون وأصحاب الكتب في أسباب النزول بأسانيدهم إلى ابن عبّاس في قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ قال : نزلت في عليّ بن أبي طالب ، كان عنده أربعة دراهم ، فأنفق بالليل واحداً وبالنهار واحداً وفي السرّ واحداً وفي العلانية واحداً ... فنزلت الآية.

أخرجه الإمام الواحدي في أسباب النزول بسنده إلى ابن عبّاس . وأخرجه أيضاً عن مجاهد ، ثمّ نقله عن الكلبي مع زياده فيه»^(٢).

(١) سورة البقره ٢ : ٢٧٤ .

(٢) المراجعات : ٣٦ .

فقل :

«هذه الرواية كذب على ابن عباس ، وهى من روايه عبد الوهاب بن مجاهد ، عن أبيه ، عن ابن عباس .

وعبد الوهاب بن مجاهد ، كذبه سفيان الثوري ، وقال أحمد : ليس بشيء ضعيف الحديث ، وقال النسائي : ليس بثقه ولا يكتب حديثه ، وقال وكيع : كانوا يقولون إنه لم يسمع من أبيه ، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم ، وقال الحاكم : روى أحاديث موضوعه ، وقال ابن الجوزي : أجمعوا على ترك حديثه . وكذلك هى روايه عن الكلبي .

راجع الحاشيه رقم ١٣ .

ومع إن الواحدى سبق وذكر في هذه الآيه أربع روايات تخالف ما ذهب إليه المؤلف ، إلا أنه اختار ما لم يصحح لأنه يؤيد مذهبه ؛ فتأمل سلامه منهجه .
وقد علق شيخ الإسلام ابن تيمية في ردّه على ابن المطهر في هذه الآيه بقوله : «لكن هذه التفاسير الباطله يقول مثلها كثير من الجهّال ...» .

أقول :

قال الحافظ السيوطي في الدر المنثور بتفسير هذه الآيه :

«وأخرج عبد الرزاق ، وعبد بن حميد ، وابن جرير ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، والطبراني ، وابن عساکر ، من طريق عبد الوهاب بن مجاهد ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، في قوله : ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ قال : نزلت في على بن أبي طالب ، كانت له أربعة دراهم ، فأنفق بالليل درهماً وبالنهار

درهماً وسراً درهماً وعلائيّه درهماً»^(١).

فمن رواه هذا الخبر :

- ١ . عبد الرزّاق بن همام الصنعاني ، وهو شيخ البخاري.
 - ٢ . عبد بن حميد ، وهو صاحب المسند المعروف.
 - ٣ . ابن المنذر ، وهو المفسّر الكبير.
 - ٤ . ابن أبي حاتم ، صاحب التفسير وغيره من الكتب المعتمده.
 - ٥ . الطبراني ، صاحب المعاجم الثلاثه.
 - ٦ . ابن عسّاك ، حافظ الشام.
- فقد أورد السيوطي هذا الحديث بذيّل الآيه المذكوره ، ونسبه إلى هؤلاء الأعلام ، وهم يروونه عن عبد الوّهّاب بن مجاهد ، عن أبيه ، عن ابن عبّاس .
- ورواه الحافظ ابن الأثير بإسناده عن «عبد الرزّاق ، حدّثنا عبد الوّهّاب بن مجاهد ، عن أبيه ، عن ابن عبّاس ... (ثم قال) :
- ورواه عقّان بن مسلم ، عن وهيب ، عن أيّوب ، عن مجاهد ، عن ابن عبّاس ؛ مثله»^(٢).

* ووردت الرواية في :

- ١ . تفسير القرطبي : «عن عبد الرزّاق : أخبرنا عبد الوّهّاب بن مجاهد ، عن أبيه ، عن ابن عبّاس ، أنّه قال : نزلت في علي ...»^(٣).
- ٢ . تفسير البغوي : «روى عن مجاهد ، عن ابن عبّاس رضي الله

(١) الدرّ المنثور ٢ : ١٠٠ .

(٢) أسد الغابه ٣ : ٦٠١ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٣ : ٣٤٧ .

عنهما...»^(١).

٣. تفسير ابن كثير : «قال ابن أبي حاتم : حدثنا أبو سعيد الأشج ، أخبرنا يحيى بن يمانه ، عن عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر ، عن أبيه ، قال : كان لعلّي أربعة دراهم وكذا رواه ابن جرير ، من طريق عبد الوهاب بن مجاهد ، وهو ضعيف .
لكن رواه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس أنّها نزلت في عليّ بن أبي طالب»^(٢).

٤. تفسير الشوكاني : «وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وابن عساكر ، من طريق عبد الوهاب بن مجاهد ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، في هذه الآية ...وعبد الوهاب ضعيف ، ولكن قد رواه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس»^(٣).

٥. تفسير الألوسي : «واختلف في من نزلت ، فأخرج عبد الرزاق وابن المنذر ، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنّها نزلت في عليّ كرم الله تعالى وجهه
وفي روايه الكلبي : فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما حملك على هذا؟ قال : حملني أنّ أستوجب على الله تعالى الذي وعدني ؛ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ألا إنّ ذلك لك»^(٤).

(١) معالم التنزيل ١ : ٣٩٦.

(٢) تفسير القرآن العظيم ١ : ٧٠٨.

(٣) فتح القدير ١ : ٢٩٤.

(٤) روح المعاني ٣ : ٤٨.

وتلخص :

١ . إنّ الحقّ مع السيّد في قوله : «أخرج المحدثون والمفسّرون وأصحاب الكتب في أسباب النزول» ؛ فإنّ كان هؤلاء الأئمة الأعلام ، والحفاظ الثقات ، كاذبين على ابن عبّاس ، فما ذنبنا؟!

وإنّ كانت تفاسيرهم باطلة ، وهم جهّال ، فما ذنبنا؟!

٢ . لكنّ الحديث بالسند المذكور ليس بكذبٍ ، وإلّا لم يورده ابن أبي حاتم في تفسيره الذي نصّ ابن تيميّة على خلوّه من الأكاذيب ^(١).

وهذا أحد مواضع تناقضات ابن تيميّة في منهاجه ، وما أكثرها!!

٣ . على أنّه لو كان الإسناد المذكور ضعيفاً ، فقد روى عن ابن عبّاس بغير هذا الإسناد ، وقد تقدّم عن أسد الغابه ، كما تقدّم التصريح بذلك من ابن كثير والشوكاني ؛ فهل جهل به ابن تيميّة ومقلّدوه ، أو تجاهلوه عناداً وكتموه؟!!

تنبيه :

قال بعض الكذّابين : «إنّ الآيه نزلت في أبي بكر حين تصدّق بأربعين ألف دينار! عشره بالليل وعشره بالنهار وعشره في السرّ وعشره في العلانيه!«.

أورده النسفي ^(٢) ، والخطيب الشريبي ^(٣).

وتعرّض له الألوسي فقال : «وقال بعضهم : إنّها نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ، تصدّق بأربعين ألف ... وتعقّبه الإمام السيوطي بأنّ حديث

(١) منهاج السنّة ٧ : ١٣ .

(٢) تفسير النسفي ١ : ١٥٣ .

(٣) تفسير السراج المنير ١ : ١٨٣ .

تصدّقه بأربعين ألف دينار رواه ابن عساكر في تاريخه عن عائشه رضي الله تعالى عنها ،
وخبر أنّ الآية نزلت فيه لم أقف عليه ...»^(١).

أقول :

ويا ليتّه وضع لا على لسان ابنته عائشه!!
ولربّما كان واضعه جاهلاً بمقدار الأربعين ألف دينار!!
ولعلّه كان يرى أنّ هذه إحدى تصدّقات أبي بكر!!
ثمّ جاء أئمّة القوم يذكرون في البحوث الكلاميّة أنّ أبا بكر كان «ضعيف الحال ،
عديم المال»^(٢)!!

* * *

(١) روح المعاني ٣ : ٤٨ .

(٢) شرح المقاصد ٥ : ٢٦٠ .

آيه والذي جاء بالصدق

قوله تعالى : ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾^(١)

قال السيّد :

«وقد صدّقوا بالصدق ، فشهد لهم الحقّ تبارك اسمه فقال : ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾».

فقال في الهامش :

«الذي جاء بالصدق رسول الله ، والذي صدّق به أمير المؤمنين ، بنصّ الباقر والصادق والكاظم والرضا وابن عبّاس وابن الحنفية وعبد الله بن الحسن والشهيد زيد بن عليّ بن الحسين وعليّ بن جعفر الصادق ، وكان أمير المؤمنين يحتجّ بها لنفسه. وأخرج ابن المغازلي في مناقبه ، عن مجاهد ، قال : الذي جاء بالصدق محمّد ، والذي صدّق به عليّ. وأخرجه الحافظان ابن مردويه وأبو نعيم ، وغيرهما»^(٢).

(١) سورة الزمر ٣٩ : ٣٣.

(٢) المراجعات : ٣٦.

فقل :

«من طريق أبي نعيم ، عن مجاهد ، ﴿وَصَدَّقَ بِهِ﴾ قال : عليّ .
وقول مجاهد وحده . لو ثبت عنه . ليس بحجّه ، كيف؟! والثابت عنه خلاف هذا ،
وهو أنّ الصدق القرآن ، والذي صدّق به هو من عمل به .
وما ذكر معارض بما هو أشهر عند المفسرين وهو : أنّ الذي صدّق به أبو بكر
الصدّيق . ذكره ابن جرير وغيره .

وقد سئل أبو جعفر الفقيه . غلام الخلال . عن هذه الآية فقال : نزلت في أبي بكر .
فقال السائل : بل في عليّ . فقال أبو جعفر الفقيه : اقرأ ما بعدها فقرأ إلى قوله (الزمر :
٣٥) : ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ فقال : عليّ عندك معصوم لا سيئه له ، فما
الذي يُكفّر عنه؟! فبهت السائل!

ولفظ الآية عامّ مطلق ، دخل في حكمها أبو بكر وعليّ وخلق .
قال ابن جرير : «والصواب من القول في ذلك أن يقال : إنّ الله تعالى ذكره عني
بقوله : ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ كلّ من دعا إلى توحيد الله وتصديق رسوله
والعمل بما ابتعث به رسوله صلى الله عليه وآله وسلّم من بين رسول الله وأتباعه والمؤمنين به ،
وأنّ يقال : الصدق هو القرآن وشهادته أن لا إله إلا الله ، والمصدّق به : المؤمنون بالقرآن من
جميع خلق الله ، كائناً من كان من نبيّ الله وأتباعه .

واعلم أنّ ﴿الَّذِي﴾ في الآية بمعنى «الَّذِينَ» بدليل قوله بعده : ﴿أُولَئِكَ هُمُ
الْمُتَّقُونَ﴾ و «الذي» تأتي بمعنى «الَّذِينَ» في القرآن وفي كلام العرب» .

أقول :

أولاً : لم يكن مجاهد وحده في القول المذكور ، فقد ذكر السيّد جماعة من القائلين به من أئمة أهل البيت عليهم السلام ومن غيرهم ولم يذكر البعض الآخر ، فقد رواه السيوطي عن ابن مردويه عن أبي هريره (١).

وقال أبو حيان : «وقال أبو الأسود ومجاهد وجماعه : الذي صدّق به هو عليّ بن أبي طالب» (٢).

وبذلك يكون هذا القول هو المشهور المتفق عليه.

وثانياً : إنّه لا تعارض بين قولي مجاهد ، إلّا أنّه قد عيّن في الرواية الأولى عنه مصداق «من عمل به» ، لكنّ القول الثاني غير ثابت عنه ، فلم يذكره القرطبي وغيره (٣).

وثالثاً : كيف يُدعى التعارض بين التفسير المذكور وتفسير الآيه بأبي بكر ، والحال أنّ الأول متفق عليه بين المسلمين دون الثاني؟!

ورابعاً : إنّ تفسيرها بأبي بكر خلاف الصواب عند ابن جرير ، وقد وصف هذا المفتري محمد بن جرير الطبري بـ «شيخ المفسرين»!

وخامساً : إنّ ما صوّبه الطبري في تفسير الآيه وشيّد به هذا المفتري هو الأخذ بالعموم ، ومن المعلوم أن لا تنافي بين العام والخاص ، فقد ذكر أئمة أهل البيت وغيرهم المصداق التام لهذا العام.

هذا ، ولا يخفي أنّ كلّ ما ذكره هذا المتقول فهو من ابن تيمية ، وحتى

(١) الدرّ المنثور ٧ : ٢٢٨.

(٢) البحر المحيط ٩ : ٢٠٣.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٥ : ٢٥٦.

الحكاية التي أوردها ، قال ابن تيمية : «وفي هذا حكاية ذكرها بعضهم عن أبي بكر عبد العزيز بن جعفر غلام أبي بكر الحلال : إن سائلاً سأله عن هذه الآية فقال له . هو أو بعض الحاضرين . : نزلت في أبي بكر ؛ فقال السائل : بل في علي ! فقال أبو بكر بن جعفر : إقرأ ما بعدها ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ . إلى قوله : ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ فبهت السائل» ^(١).

وانظر كم هو الفرق بين اللفظين ، بغض النظر عن الخطأ في الاسم!!
والذي يظهر من الحكاية أن السائل من أهل السنة القائلين بنزول الآية في علي عليه السلام ، فأراد المجيب أن يصرفه عن هذا الرأي ، من جهة أن علياً عليه السلام لم يصدر منه ما يصدق معه قوله تعالى في ذيل الآية : ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ...﴾

فنقول : نعم ، لم يصدر منه شيء من ذلك ، كما لم يصدر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومع ذلك جاء في الخطاب له : ﴿لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ ^(٢) والجواب هو الجواب ، وملخصه : أنه ليس المراد من «الذنب» هنا ، و «أسوأ» الذي عملوا» هناك ، هو المحرمات ، بل المراد هو «الذنب» و «الأسوأ» عند القوم!
وعلى الجملة ، فإن المقصود هو الاستدلال بالقول المتفق عليه بين الطرفين ؛ لأن الاحتجاج به أقوى ، والإلزام به أتم ، وقد عرفت أن القائل به منهم جماعه من الصحابة وكبار المفسرين ، والقول بأن المراد أبو بكر لا قائل به من الأكابر المعتمدين ، ولذا اضطروا إلى نسبته إلى علي أمير المؤمنين!!

(١) منهاج السنة ٧ : ١٨٩ .

(٢) سورة الفتح ٤٨ : ٢ .

آيه إنذار العشيره

قوله تعالى : ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾^(١)

قال السيّد :

«فهم رهط رسول الله المخلصون وعشيرته الأقربون ، الذين اختصّهم الله بجميل رعايته وجيل عنايته فقال : ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾». أقول :

لا هامش للسيّد هنا.

كما لا تعليق للمفتى.

وسوف يأتى الكلام بالتفصيل على الآيه وحديث الإنذار في المراجع رقم ٢٠ ، فانتظر.

* * *

(١) سورة الشعراء ٢٦ : ٢١٤ .

آيه أولوا الأرحام

قوله تعالى : ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (١)

قال السيّد :

«هم أولوا الأرحام ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾».

أقول :

لا هامش للسيّد هنا.

كما لا تعليق للمفتري.

وهل من شك في أهمّ عليهم السلام «أولوا الأرحام»؟! وهل من شك في أنّه ﴿وَأُولُوا

الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾؟!!

وقد ذكر المفسّرون بذيل الآية المباركة أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم آخى بين أصحابه ، فكانوا يتوارثون لذلك ، حتّى نزلت هذه الآية وكان التوارث بين الأرحام فقط.

وقد اجتمع في أمير المؤمنين عليه السلام بالنسبة إلى النبيّ ما لم يجتمع في غيره ، وذلك أنّه كان «رحماً» له كما هو معلوم ، و «أخاً» كما في حديث المؤاخاه

(١) سورة الأنفال ٨ : ٧٥.

المتواتر بين المسلمين.

وبذلك يكون أفضل مَن فقد الوصفين! أو فقد أحدهما!

والأفضل هو الإمام من بعده صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل.

بل إنَّ تمام الآية هو : ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ فكان عليّ عليه السلام هو الجامع للصفات الثلاثه : الإيمان ، والهجرة ، والرحم ، وهذه لم تجتمع في غيره من الأصحاب والأرحام أصلاً ، فيكون هو الأفضل.

والأفضل هو الإمام.

وقد استدللّ بهذه الآية : محمّد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب ، في كتاب له إلى المنصور الدوانيقي ، على أولويّه العلويّين بالأمر من العبّاسيّين ، وقد أورد الرازي الكتاب وجواب المنصور ، وجعل يؤيّد قول العبّاسيّين على العلويّين!! مع علمه بأنّ العبّاس غير جامع للصفات المذكوره لأنّه ليس من المهاجرين ، لكنّ هذا غير مستبعدٍ من «البكريّين»!.

* * *

آيه إلحاق الذريه

قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ ...﴾^(١)

قال السيّد :

«وهم المرتقون يوم القيامة إلى درجته ، الملحقون به في دار جنّات النعيم ، بدليل قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾».

قال في الهامش :

«أخرج الحاكم في تفسير سورة الطور ، ص ٤٦٨ من الجزء الثاني ، من صحيحه المستدرک ، عن ابن عباس ، في قوله عزّ وجلّ : ﴿أَحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ﴾ قال : إنّ الله يرفع ذريّه المؤمن معه في درجته في الجنّه وإن كانوا دونه في العمل ؛ ثمّ قرأ : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ﴾ يقول : وما نقصناهم»^(٢).

(١) سورة الطور : ٥٢ : ٢١.

(٢) المراجعات : ٣٦.

أقول :

وأخرج الحاكم عن أبي سعيد الخدري : «إِنَّ النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلّم دخل على فاطمة رضي الله عنها فقال : إني وإياك وهذا النائم - يعني عليا - وهما - يعني الحسن والحسين - لفي مكانٍ واحدٍ يوم القيامة» ^(١).

وأخرج عن عليّ ، قال : «أخبرني رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم : إِنَّ أَوَّلَ من يدخل الجنّة أنا وفاطمة والحسن والحسين. قلت : يا رسول الله! فمحبّونا؟ قال : من ورائكم» ^(٢).

صحّحه الحاكم ، لكنّ الذهبي قال في تلخيصه : «الحديث منكر من القول ، يشهد القلب بوضعه».

قلت : لو كان في قلب الذهبي حبٌّ للنبي وآله لما شهد بوضعه ، وكلّ قلبٍ لا يحبّ النبي وآله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم فذاك قلبٌ طبع الله عليه!!
هذا ، ولم يتكلّم المفتري على هذه الآية بشيء!!

* * *

(١) المستدرک على الصحيحين ٣ : ١٣٧ ووافقه الذهبي.

(٢) المستدرک على الصحيحين ٣ : ١٥١.

آيه حق القربى

قوله تعالى : ﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾^(١)

قال السيّد :

«وهم ذوو الحق الذي صدع القرآن بإيتائه : ﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾».

أقول :

وهنا أيضاً لم يتكلّم بشيء!

وذكر الطبري في المعنيتين بذي القربى أنّ جماعه قالوا : عني به قرابه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، فأخرج بإسناده كلام الإمام السجّاد عليه السلام مع أهل الشام واستشهاده بالآيه المباركه^(٢).

وقال السيوطي : «أخرج البزار وأبو يعلى وابن أبي حاتم وابن مردويه ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، قال : لما نزلت هذه الآيه ﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ دعا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فاطمة فأعطاهما فدكاً».

(١) سورة الإسراء ١٧ : ٢٦ .

(٢) جامع البيان ١٥ : ٥٣ .

وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : لما نزلت ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ أقطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة فدكاً^(١).

* * *

(١) الدرّ المنثور ٥ : ٢٧٣ - ٢٧٤.

آيه الخمس

قوله تعالى : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ...﴾^(١)

قال السيّد :

«وذوو الخمس الذي لا تبرأ الذمه إلا بأدائه ، ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾».

أقول :

وهذه الآية أيضاً ممّا استشهد به الإمام السجّاد عليه السلام على أهل الشام ، في ما رواه القوم بأسانيدهم ، فقليل له : «فإنّكم لأنتم هم؟! قال : نعم»^(٢).

وفي أنّهم المعنيّون بالآيه دون غيرهم روايات كثيره.

ولا مجال لأحدٍ أن يتكلّم في ذلك بشيء ، فلا نطيل!!

* * *

(١) سورة الأنفال ٨ : ٤١ .

(٢) جامع البيان ١٠ : ٥ .

آيه الفى

قوله تعالى : ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ...﴾^(١)

قال السيّد :

«وأولوا الفىء ... ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾»^(٢).

أقول :

نعم ، هم أولوا الفىء ، وهم المعنيّون بـ «ذي القربى» في الآيه الكريمة ، كالأيتين قبلها ، فلا حاجه إلى التطويل.

* * *

(١) سورة الحشر ٥٩ : ٧.

(٢) المراجعات : ٣٦.

آيه التطهير

قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ ...﴾^(١)

قال السيّد :

«وهم أهل البيت المخاطبون بقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ
الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾».

أقول :

تقدّم البحث عن آيه التطهير بالتفصيل^(٢) ، والحمد لله على التوفيق.

* * *

(١) سورة الأحزاب ٣٣ : ٣٣ .

(٢) في الجزء الأول من كتابنا هذا ، وانظر الجزء العشرون من كتابنا الكبير : نفحات الأزهار في خلاصه عبقات
الأنوار في إمامه الأئمة الأطهار .

آيه إل ياسين

قوله تعالى : ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾^(١)

قال السيّد :

«وآل ياسين الذين حيّاهم الله في الذّكر الحكيم فقال : ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾».

قال في الهامش :

«هذه هي الآية الثالثة من الآيات التي أوردها ابن حجر في الباب ١١ من صواعقه ، ونقل أنّ جماعة من المفسّرين نقلوا عن ابن عبّاس القول بأنّ المراد بها السلام على آل محمّد. قال ابن حجر : وكذا قال الكلبي . إلى أن قال : . وذكر الفخر الرازي : أنّ أهل بيته يساوونه في خمسة أشياء : في السلام فقال : السلام عليك أيها النبيّ ... وقال : ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ ، وفي الصلاة عليه وعليهم في التشهّد ، وفي الطهارة وقال الله تعالى : ﴿طَهِّرْهُ﴾ أي يا طاهر ... وقال : ﴿وَيُطَهِّرْكُمْ تَطْهِيراً﴾ ، وفي تحريم الصدقة ، وفي المحبّة قال تعالى : ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ وقال : ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾»^(٢).

(١) سورة الصافات ٣٧ : ١٣٠ .

(٢) المراجعات : ٣٧ .

فَقِيلَ :

«نعم ، بعض المفسرين رأي هذا الرأي ، وهو رأي ضعيف ، وسياق الآية ياباه ، وعلى هذا يدلّ كلام شيخ المفسرين الطبري ، فقد قال : والصواب من القراءة في ذلك عندنا : قراءة من قرأ : سلام على إلياسين ، بكسر ألفها ...».

أَقُولُ :

أولاً : قول ذلك البعض هو القول المتفق عليه.
وثانياً : إذا كان الطبري «شيخ المفسرين» فلم لا يأخذون بقوله حينما يوافق الحق وأهله؟!

وثالثاً : القول بذلك مروى عن ابن عباس أيضاً ، ومن رواه ابن أبي حاتم ^(١) ، الذي ذكرنا مراراً ثناء ابن تيمية على تفسيره وتصريحه بأنه خالٍ من الموضوعات.

* * *

(١) الدرّ المنثور ٧ : ١٢٠ ، فتح القدير ٤ : ٤١٢ .

آيه الصلاه على النبي

قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ...﴾^(١)

قال السيّد :

«وآل محمد الذين فرض الله على عباده الصلاه والسلام عليهم فقال : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ .
فقالوا : يا رسول الله! أمّا السلام عليك فقد عرفناه ، فكيف الصلاه عليك؟ قال :
قولوا اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد ... الحديث.
فعلّم بذلك أنّ الصلاه عليهم جزء من الصلاه المأمور بها في هذه الآيه ، ولذا عدّها
العلماء من الآيات النازله فيهم ، حتّى عدّها ابن حجر في الباب ١١ من صواعقه في آياتهم
عليهم السلام».

وقال في الهامش :

« كما أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن ، من الجزء الثالث من صحيحه ، في
باب إنّ الله وملائكته يصلّون على النبي من تفسير سورة الأحزاب

(١) سورة الأحزاب ٣٣ : ٥٦ .

وأخرجه مسلم في باب الصلاة على النبي من كتاب الصلاة في الجزء الأول من صحيحه

وأخرجه سائر المحدثين عن كعب بن عجرة»^(١).

أقول :

فالحديث في الكتابين المعروفين بالصحيحين ، للبخارى ومسلم ، وقد اشتهر بينهم أنّ كل ما هو مخرّج فيهما فهو صحيح ، وهذه الشهرة وإن كانت بلا أصلٍ إلّا أنّهم ملزّمون بذلك.

ولا حاجة بعدئذٍ لذكر المصادر الأخرى المخرّجة له على كثرتها.

* * *

(١) المراجعات : ٣٧.

آيه الطوبى

قوله تعالى : ﴿طُوبَىٰ لِّكُمْ وَحَسَنُ مَّا بٍ﴾^(١)

قال السيّد :

«ف ﴿طُوبَىٰ لِّكُمْ وَحَسَنُ مَّا بٍ﴾ ﴿جَنّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَتِ لَكُمْ الْأَبْوَابُ﴾»^(٢).

قال في الهامش :

«أخرج الثعلبي في معناها من تفسيره الكبير ، بسندٍ يرفعه إلى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم ، قال : طوبى شجره أصلها في دارى وفرعها على أهل الجنّة ؛ فقال بعضهم : يا رسول الله! سألتك عنها فقلت : أصلها في دار على وفرعها على أهل الجنّة؟! فقال : أليس دارى ودار على واحده؟!».

فقليل :

«ما نقله عن الثعلبي في معنى هذه الآية من الكذب المحض البارد الذي لا يخفي على من عنده طرف من العلم ، وواضعه من أشدّ الناس وقاحه وجرأه

(١) سورة الرعد ١٣ : ٢٩ .

(٢) سورة ص ٣٨ : ٥٠ .

على النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ومن أساليب الشيعة المعتادة في الوضع والكذب أنهم يعمدون إلى شيء قد اشتهر فيحرفونه بالحذف أو الزيادة ، وقد روى أبو سعيد الخدري ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله [وآله] أن رجلاً قال : يا رسول الله! ما طوبى؟ قال : شجرة في الجنة مسيره مائه سنة ، ثياب أهل الجنة تخرج من أكمامها.

الطبري ١٣ : ١٤٩.

وروى الإمام أحمد في المسند ، وابن حبان ، من حديث دراج ، عن أبي الهيثم عن أبي سعيد ، وخرجه السيوطي في الدرر ٤ : ٥٩ وزاد نسبته لأبي يعلى وابن أبي حاتم وابن مردويه والخطيب في تاريخه.

زاد المسير ٤ : ٣٢٧.

والحديث ضعيف ؛ لأنه من روايه دراج بن سمعان أبو السمع القرشي السهمي مولاهم المصري القاص :

قال عنه النسائي : ليس بالقوي ، وقال في موضع آخر : منكر الحديث وقال أبو حاتم : في حديثه ضعف. وقال الدارقطني : ضعيف. وقال في موضع آخر : متروك. وقال فضلك الرازي لما ذكر له أن ابن معين قال : دراج ثقة ، فقال : ليس بثقه ولا كرامه. وقال ابن عدي : عامه الأحاديث التي أُمليت لها عن دراج مما لا يتابع عليه. وحكى ابن عدي عن أحمد بن حنبل : أحاديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد فيها ضعف.

أقول :

أولاً : أي تعارض بين حديث الطبري ، وبين حديث الثعلبي وغيره؟!

إنّ حديث الطبري يفيد بأنّ «طوبى» هى «شجره في الجنّة مسيره مائه سنه ، ثياب أهل الجنّة من أكمامها» أمّا أين أصلها؟ وأين فرعها؟ فهو ساكت عن ذلك. وحديث الثعلبي أيضاً يقول : هى «شجره في الجنّة» ، ويضيف موضع أصلها ، وموضع فرعها ... فأين التعارض؟!

وهذا من مواضع جهل هذا المفتري أو تعصّبه!!

وثانياً : أين التحريف بالحذف أو الزيادة ، في الحديث المذكور ، من قِبَل الشيعة؟!

إنّ من يخاف الله واليوم الآخر لا يتكلّم هكذا ألّفته!

وثالثاً : لقد خرّج السيوطي في الدرّ المنثور حديث الثعلبي وغيره بعد حديث الطبري والجماعه فقال : «وأخرج ابن أبي حاتم ، عن ابن سيرين رضي الله عنه ، قال : شجره في الجنّة أصلها في حجره عليّ ، وليس في الجنّة حجره إلّا وفيها غصن من أغصانها» فهل المفتري لم يره؟!

ورابعاً : إذا كان واضح هذا الحديث «من أشدّ الناس وقاحهً وجراً على النبيّ» فالقائلون به والرواه له كابن سيرين وابن أبي حاتم والثعلبي والسيوطي وغيرهم كذلك ، وهل يلتزم المفترون بذلك؟!

وخامساً : دعوى ضعف الحديث ، من أكذب الكذب ، لأنّ «دراج بن سمعان» من رجال البخاري في الأدب وغيره ، ومن رجال الترمذي والنسائي وأبي داود وابن ماجه ^(١).

وسادساً : إنّه قد وثّق هذا الرجل بصراحه :

(١) تهذيب الكمال ٨ : ٤٨٠ ، تهذيب التهذيب ٣ : ١٨٠ .

يحيى بن معين.

عثمان بن سعيد الدارمي.

أبو حفص ابن شاهين.

ابن حبان ، حتّى إنّه أخرج عنه في صحيحه.

وغيرهم.

وسابعاً : لقد حرّف هذا المفتري كلام ابن عديّ ؛ وذلك لأنّ ابن عديّ أورد

أحاديث أملاها عن دراج وجعلها «مما لا يتابع عليه» ثمّ قال :

«وسائر أخبار دراج غير ما ذكرت من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها ، وأرجو

إذا أخرجت دراج وبرأته من هذه الأحاديث التي أنكرت عليه أنّ سائر أحاديثه لا بأس بها ،

وتقرب صورته ممّا قال فيه يحيى بن معين».

هذا نصّ كلام ابن عديّ في كتابه ^(١) وتراه أيضاً في تهذيب الكمال ، وتهذيب

التهذيب ، وغيرهما.

فانظر كيف يحرفون ، وعلى غيرهم يفترون!!

* * *

(١) الكامل . لابن عديّ . ٤ : ١٦ .

آيه الوارثون الكتاب

قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا...﴾^(١)

قال السيّد :

«فهم المصطفون من عباد الله ، السابقون بالخيرات بإذن الله ، الوارثون كتاب الله ، الذين قال الله فيهم : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ (وهو الذي لا يعرف الأئمة) وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ (وهو الموالي للأئمة) وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ (وهو الإمام) ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ».

فقال في الهامش :

«أخرج ثقه الإسلام الكليني بسنده الصحيح عن سالم ، قال : سألت أبا جعفر (الباقر) عن قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ الآية. قال عليه السلام : السابق بالخيرات هو الإمام ، والمقتصد هو العارف بالإمام ، والظالم لنفسه هو الذي لا يعرف الإمام. وأخرج نحوه عن الإمام أبي عبد الله الصادق ، وعن الإمام أبي الحسن الكاظم ، وعن الإمام أبي الحسن الرضا.

(١) سورة فاطر ٣٥ : ٣٢.

وأخرجه عنهم الصدوق وغير واحدٍ من أصحابنا.
وروى ابن مردويه عن عليّ ، أنّه قال في تفسير هذه الآية : هم نحن.
والتفصيل في كتابنا : تنزيل الآيات ، وفي غايه المرام»^(١).

فَقِيل :

«لا يفسّر هذا التفسير من يحترم عقله وعقل القراء ، والصحيح الذي عليه المفسّرون
المعتمدون هو ...».
فذكر مختار الطبري وابن كثير ، وما جاء في كتاب زاد المسير.

أَقُول :

أمّا السبّ فإليه يعود.
وأمّا الاعتماد على قول محمّد بن جرير وابن كثير وابن الجوزي ، في مقابله قول أئمة
أهل البيت عليهم السلام ، فهو إعراض عمّا جاء في الكتاب وفي السنّة القطعية في السؤال
من أهل البيت ، والرجوع إليهم ، والأخذ عنهم ، والتمسك بهم واتّباعهم
على أنّه إذا كان المرجع قول ابن جرير وابن كثير ، فلما ذا لا يؤخذ بأقوالهما في سائر
الآيات ونزولها في أهل البيت الأطهار؟!

* * *

(١) المراجعات : ٣٧ - ٣٨.

كلمه ابن عباس

قال السيّد :

«وقد قال ابن عباس : نزل في عليّ وحده ثلاثمائة آيه».

قال في الهامش :

«أخرجه ابن عساكر عن ابن عباس ، كما في الفصل ٣ من الباب ٩ من الصواعق ص ٧٦».

أقول :

سيأتي الكلام عليه في المراجعة رقم ٤٩ ، فانتظر.

هذا تمام الكلام على هذه المراجعة المختصّه بالآيات المنزّله بشأن أمير المؤمنين عليه السلام ، المستدلّ بها على إمامته بلا فصل ، على ضوء كتب القوم ، ومن نظّر إلى ما حوته من بحوث في الكتاب والسنة وبالاستناد إلى أشهر الأسفار والكتب ، وحرّر فكره من التقليد والتعصّب ، هُدى إلى الحقّ المبين ، مذهب النبي وآله الطاهرين.

قال الشيخ البشري :

«ربما اعترض بأن الذين رووا نزول تلك الآيات في ما قلتم ، إنما هم من رجال الشيعة ، ورجال الشيعة لا يحتج أهل السنة بهم ، فما ذا يكون الجواب؟ تفضلوا به إن شئتم ، ولكم الشكر».

قال السيّد :

«الجواب : إنّ قياس هذا المعترض باطل ، وشكله عقيم ، لفساد كلّ من صغراه وكبراه.

أمّا الصغرى ، وهى قوله : «إنّ الذين رووا نزول تلك الآيات إنما هم من رجال الشيعة» فواضحه الفساد ، يشهد بهذا ثقات أهل السنة الذين رووا نزولها في ما قلناه ، ومسانيدهم تشهد بأنهم أكثر طرقاً في ذلك من الشيعة ، كما فصلناه في كتابنا تنزيل الآيات الباهرة في فضل العترة الطاهرة. وحسبك غايه المرام المنتشر في بلاد الإسلام.

وأما الكبرى ، وهى قوله : «إنّ رجال الشيعة لا يحتج أهل السنة بهم» فأوضح فساداً من الصغرى ، تشهد بهذا أسانيد أهل السنة وطرقهم المشحونه بالمشاهير من رجال الشيعة. وتلك صحاحهم السنّة وغيرها تحتج برجال من الشيعة ، وصمهم الواصمون بالتشيع والانحراف ، ونبدوهم بالرفض والخلاف ، ونسبوا إليهم الغلو والإفراط والتنكب عن الصراط. وفي شيوخ البخاري رجال من الشيعة نُبِزوا بالرفض ووُصِموا بالبغض ، فلم يقدح ذلك في عدالتهم عند البخاري وغيره ، حتّى احتجّوا بهم في الصحاح بكلّ ارتياع ، فهل يصغى بعد هذا إلى قول المعترض : «إنّ رجال الشيعة لا يحتج أهل السنة بهم»؟! كلاً!

ولكنّ المعتزّين لا يعلمون ، ولو عرفوا الحقيقة لعلّموا أنّ الشيعة إنّما جروا على منهاج العترة الطاهرة ، واتّسموا بسماتها ، وأنّهم لا يطبعون إلّا على غرارها ، ولا يضربون إلّا على قلبها ، فلا نظير لمن اعتمدوا عليه من رجالهم في الصدق والأمانة ، ولا قرين لمن احتجّوا به من أبطالهم في الورع والاحتياط ، ولا شبيه لمن ركنوا إليه من أبدالهم في الزهد والعبادة وكرم الأخلاق ، وتهذيب النفس ومجاهدتها ومحاسبتها بكلّ دقه آناء الليل وأطراف النهار ، لا يبارون في الحفظ والضبط والإتقان ، ولا يجارون في تمحيص الحقائق والبحث عنها بكلّ دقه واعتدال.

فلو تجلّت للمعتزّ حقيقةهم . بما هي في الواقع ونفس الأمر . لناط بهم ثقته ، وألقى إليهم مقاليدته ، لكنّ جهله بهم جعله في أمرهم كخابط عشواء ، أو راكب عمياء في ليله ظلماء ، يتّهم ثقته بالإسلام محمّد بن يعقوب الكليني ، وصدوق المسلمين محمّد بن علي بن بابويه القميّ ، وشيخ الأئمة محمّد بن الحسن بن علي الطوسي ، ويستخفّ بكتبهم المقدّسه . وهي مستودع علوم آل محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم . ويرتاب في شيوخهم أبطال العلم وأبدال الأرض ، الذين قصرّوا أعمارهم على النصح لله تعالى وكتابته ولرسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، ولأئمة المسلمين ولعائمتهم.

وقد علم البرّ والفاجر حكم الكذب عند هؤلاء الأبرار ، والألوف من مؤلّفاتهم المنتشرة تلعن الكاذبين ، وتعلن أنّ الكذب في الحديث من الموبقات الموجبه لدخول النار ، ولهم في تعمّد الكذب في الحديث حكم قد امتازوا به ، حيث جعلوه من مفطّرات الصائم ، وأوجبوا القضاء والكفّاره على مرتكبه في شهر رمضان كما أوجبوها بتعمّد سائر المفطّرات ، وفقههم وحديثهم صريحان بذلك.

فكيف يتّهمون بعد هذا في حديثهم وهم الأبرار الأخيار ، قوّامون الليل صوّامون النهار؟! وما ذا كان الأبرار من شيعه آل محمّد وأوليائهم متّهمين ودعاه الخوارج والمرجئه والقدرية غير متّهمين؟! لو لا التحامل الصريح ، أو الجهل القبيح! نعوذ بالله من الخذلان ، وبه نستجير من سوء عواقب الظلم والعدوان ، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العليّ العظيم ، والسلام»^(١).

أقول :

أمّا الصغرى ، فقد أوضحنا فسادها بإثباتنا نزول الآيات . التى ذكرها السيّد . في أمير المؤمنين وأهل البيت عليهم السلام ، اعتماداً على كتب أهل السنّة فقط ، وصحّحنا أسانيد رواياتهم في ذلك على ضوء كلمات علمائهم ، بحيث لا يبقى مجال للاعتراض والمكابرة ، والحمد لله على التوفيق.

وأمّا الكبرى ، فهي موضوع المراجعة الآتية.

وقد أشار السيّد رحمه الله في هذا المقام إشارةً إجماليةً إلى أحوال العلماء الأبرار ورواه الأخبار والآثار من الشيعة الإمامية ، في العلم والزهد والضبط والأمانة والورع والاحتياط ، وأنّ الذين تكلموا في علماء الإمامية كانوا جاهلين بأحوالهم... فأقول :

نعم ، قد تكلم بعض الجاهلين أو المتعصّبين في علماء الإمامية ، وربّما اتّهم الكليني والصدوق والمفيد والطوسي ، وأمثالهم من أكابر شيوخ الإمامية ، ولكنّ أكثر المؤرّخين من أهل السنّة ، يترجمون هؤلاء الأعلام في كتبهم الرجالية والتاريخية ، ولا نجد منهم أيّ اتّهام لهم بالكذب أو بشيء من الموبقات الموجبه

(١) المراجعات : ٣٩ - ٤١ .

لدخول النار ، في حين أنهم لما يترجمون لعلماء السنّة يذكرون كثيراً من الكبائر والموبقات الفظيعة ، ممّا يدلّ على براءة علماء الإماميه ونزاهتهم عن ذلك ، وإلاّ لذكروا عنهم ما ذكروا عن علماء طائفتهم

هذا ، ومن المناسب التوسّع في هذا المطلب ، بمراجعته كتاب سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي ، فإنّه موسوعه رجاليه تاريخيه ضخمة ، شملت تراجم المئات من الشخصيات الإسلاميّة وأعلام الأمّة في مختلف العلوم وشتّى الطبقات ، حتّى القرن الثامن من الهجرة. فالذهبي^(١) ، وإنّ لم يذكر من أعلام الإماميه إلّا عدداً ضئيلاً ، وهو عند ما يترجم لواحدٍ منهم يحاول الاختزال والاختصار ، فلا تتجاوز ترجمته له الأسطر القلائل ، وكذلك حاله مع كلّ من يخالفه في العقيدة ، كما ذكر تلميذه السبكي . كما سيأتي . إلّا أنّك لا تجد بترجمة واحدٍ منهم شيئاً ممّا يخلُ بالعدالة

فمثلاً يقول : «الكليني : شيخ الشيعة وعالم الإماميه ، صاحب التصانيف ، أبو جعفر محمد بن يعقوب الرازي الكليني . بنون .. روى عنه : أحمد بن إبراهيم الصيمري وغيره. وكان ببغداد ، وبها توفي ، وقبره مشهور . مات سنة ٣٢٨ . وهو بضّم الكاف وإماله اللام . قيّده الأمين»^(٢).

ويقول : «المرتضى : العلّامة الشريف المرتضى ، نقيب العلوية ، أبو طالب ،

(١) هذا الفصل ملخص من أحد موضوعات كتابنا الانتقاء من سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي ، المطبوع في ٢٣ مجلداً. وهو كتابٌ يحتوي على بحوثٍ عقائديّة ، تاريخيه ، رجاليه ، ويشتمل على قضايا ونوادير وحكايات ، من أحوال الصحابه والتابعين والعلماء من مختلف الطبقات ، نسأل الله تعالى أن يهيئ أسباب نشره.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٥ : ٢٨٠ رقم ١٢٥ .

على بن حسين بن موسى ، القرشي العلوي الحسيني الموسوي البغدادي. من وُلد موسى الكاظم. ولد سنة ٣٥٥ ، وحدّث عن : سهل بن أحمد الديباجي وأبي عبد الله المرزباني وغيرهما. قال الخطيب : كتبت عنه. قلت : هو جامع كتاب نهج البلاغة المنسوبه ألفاظه إلى الإمام عليّ رضي الله عنه ، ولا أسانيد لذلك وبعضها باطل وفيه حقّ ، ولكن فيه موضوعات حاشا الإمام من النطق بها ، ولكن أين المنصف؟ وقيل : بل جمع أخيه الشريف الرضي^(١).

وديوان المرتضى كبير وتوالمفه كثيره ، وكان صاحب فنون.

وله كتاب الشافي في الإمامه والذخيره في الأصول وكتاب التنزيه وكتاب في إبطال القياس وكتاب في الاختلاف في الفقه ، وأشياء كثيره. وديوانه في أربع مجلدات. وكان من الأذكياء الأولياء ، المتبحرين في الكلام والاعتزال ، والأدب والشعر. لكنّه إماميّ جلد. نسأل الله العفو.

قال ابن حزم : الإماميه كلّهم على أنّ القرآن مبدّل وفيه زياده ونقص^(٢) ، سوى المرتضى ، فإنّه كقرّ من قال ذلك ، وكذلك صاحبا أبو يعلى الطوسي وأبو القاسم الرازي. قلت : وفي توالمفه سبّ أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، فنعوذ بالله من علم لا ينفع.

توفي المرتضى في سنة ٤٣٦ هـ^(٣).

(١) وهذا هو الصحيح ، والكلام في ثبوت ما في «نهج البلاغة» عن أمير المؤمنين عليه السلام في موضعه.

(٢) ليس هذا عقيدة الإماميه ، والكلام في ذلك في كتابنا التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف المطبوع مراراً.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧ : ٥٨٨ رقم ٣٩٤.

ويقول : «أبو جعفر الطوسي : شيخ الشيعة وصاحب التصانيف ، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي. قدم بغداد ، وتفقه أولاً للشافعي ^(١) ، ثم أخذ الكلام وأصول القوم عن الشيخ المفيد رأس الإماميه ، ولزمه وبرع ، وعمل التفسير وأملأ أحاديث ونوادر في مجلدين عامتها عن شيخه المفيد. وروى عن : هلال الحفار والحسين بن عبيد الله الفحام والشريف المرتضى وأحمد بن عبدون وطائفة. روى عنه ابنه أبو علي. وأعرض عنه الحفاظ لبدعته ، وقد أحرقت كتبه عدّه نوب في رحبه جامع القصر ، واستتر لما ظهر عنه من التنقص بالسلف. وكان يسكن بالكرخ محلّه الرافضه ، ثمّ تحوّل إلى الكوفه وأقام بالمشهد يفتّهم. ومات في المحرم سنة ٤٦٠. وكان يعدّ من الأذكياء لا الأذكياء. ذكره ابن النجار في تاريخه. وله تصانيف كثيره منها : كتاب تهذيب الأحكام كبير جداً ، وكتاب مختلف الأخبار وكتاب المفصح في الإمامه ، وأشياء ، ورأيت له مؤلفاً في فهرسه كتبهم وأسماء مؤلفيها» ^(٢).

ويقول بترجمة الصدوق : «ابن بابويه. رأس الإماميه ، أبو جعفر ، محمد بن العلامة علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي ، صاحب التصانيف السائرة بين الرافضه. يضرب بحفظه المثل ، يقال : له ثلاث مئة مصنف ، منها : كتاب دعائم الإسلام ، كتاب الخواتيم ، كتاب الملاحيه ، كتاب غريب حديث الأئمة ، كتاب التوحيد ، كتاب دين الإماميه ، وكان أبوه من كبارهم ومصنّفيهم.

حدّث عن أبي جعفر جماعه ، منهم : ابن النعمان المفيد والحسين بن

(١) هذا لا أساس له من الصّحه.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٨ : ٣٣٤ رقم ١٥٥.

عبد الله بن الفخّام وجعفر بن حسنكيه القمّي»^(١).

ويقول : «الشيخ المفيد : عالم الرافضة ، صاحب التصانيف ، الشيخ المفيد ، واسمه محمد بن محمد بن النعمان البغدادي الشيعي ، ويعرف بابن المعلم. كان صاحب فنونٍ وبحوث وكلام واعتزالٍ وأدب. ذكره ابن أبي طيّ في تاريخ الإماميه فأطنب وأسهب وقال : كان أوحّد في جميع فنون العلم : الأصلين والفقّه ... إلى أن قال : مات سنه ٤١٣ وشيعه ثمانون ألفاً.

وقيل : بلغت تواليقه مائتين ، لم أقف على شيء منها والله الحمد ، يكتفي أبا عبد الله»^(٢).

ويقول : «الكراچكي : شيخ الرافضة وعالمهم ، أبو الفتح ، محمد بن علي ، صاحب التصانيف. مات بمدينة صور سنه ٤٤٩»^(٣).

وهكذا ... ترجمته لعلماء الإماميه ، في أسطرٍ قليله ، مع أغلاطٍ وهفوات كثيره ... إلّا أنّك لا تجد في هذه التراجم شيئاً من الآثام والقبائح الموبقه ... وحتّى لو كان تُسبب إلى أحدٍ منهم شيءٌ ممّا لا يجوز لأورده كما ذكر ذلك بتراجم علماء طائفته ، مؤكّداً على كثير من ذلك :

فقد ذكر بترجمة (زاهر بن طاهر) بعد أنّ وصفه ب «الشيخ العالم ، المحدث المفيد ، المعمر ، مسند خراسان ، أبو القاسم ابن الإمام أبي عبد الرحمن ، النيسابوري ، الشحامى ، المستملى ، الشروطى ، الشاهد»!! وعدّد مشايخه وتصانيفه ... ذكر عن

(١) سير أعلام النبلاء ١٦ : ٣٠٣ رقم ٢١٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧ : ٣٤٤ رقم ٢١٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨ : ١٢١ رقم ٦١.

جماعه أنّه كان يخلُّ بالصلوات إخلالاً ظاهراً ... (١).

وذكر بترجمة (عمر بن محمّد ، المعروف بابن طبرزد) وقد وصفه ب «الشيخ المسند الكبير الرحله ، أبو حفص عمر بن محمّد بن معمر بن ...» وعدّد شيوخه ومن روى عنه من المشاهير كابن النجّار والكمال ابن العديم والمجد ابن عساكر والقطب ابن أبي عصرون وأمثالهم ، ثمّ أورد قول ابن نقطه : «ثقه في الحديث» ، وقول ابن الحاجب : «كان مسند أهل زمانه» حتّى نقل عن ابن النجّار : «كان متهاوناً بأُمور الدين ، رأيته غير مرّة يبول من قيام ، فإذا فرغ من الإراقه أرسل ثوبه وقعد من غير استنجاء بماءٍ ولا حجر» قال الذهبي : «قلت : لعله يرخّص بمذهب من لا يوجب الاستنجاء!».

ثمّ حكى عن ابن النجّار : «وكنا نسمع منه يوماً أجمع ، فنصلى ولا يصلى معنا ، ولا يقوم لصلاه ...».

قال الذهبي : «وقد سمعت أبا العبّاس ابن الظاهري يقول : كان ابن طبرزد لا يصلى»

(٢).

ثمّ إنّ الذهبي روى خبرين بترجمة (مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي القصّاب) في سند أحدهما «زاهر» والآخر «عمر» فقال : «في الإسنادين ضعف ، من جهه زاهر وعمر ، لإخلالهما بالصلاه ، فلو كان في ورع كما رويث لمن هذا نعته» (٣).

لكنّ في مشايخ الذهبي غير واحدٍ من هؤلاء ، فقد نصّ - مثلاً - بترجمة

(١) سير أعلام النبلاء ٢٠ : ٩ رقم ٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢١ : ٥٠٧ رقم ٢٦٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠ : ٣١٧.

(على بن مظفر الإسكندراني ، شيخ دار الحديث النفيسية!! المتوفي سنة ٧١٦) : «لم يكن عليه ضوء في دينه ، حملني الشره على السماع من مثله ، والله يسامحه ، كان يخلُّ بالصلوات ، ويرمي بعظائم!!»^(١).

وذكر بترجمة (الشيخ المعمر أبو المعالي عثمان بن علي بن المعمر بن أبي عمامه البغدادي البقال) : «قال ابن النجار : كان عسراً ، غير مرضي السيرة ، يخلُّ بالصلوات ، ويرتكب المحظورات»^(٢).

وبترجمة (الجعابي) الموصوف ب «الحافظ البارع العلامه ، قاضي الموصل ، أبو بكر محمد بن عمر بن محمد بن سلم التميمي البغدادي» قال بعد ذكره مشايخه ، وأنه حدث عنه : أبو الحسن الدارقطني وأبو حفص ابن شاهين وابن رزقويه وابن منده والحاكم... وبعد ذكر بعض الكلمات في الثناء عليه... قال : «ونقل الخطيب عن أشياخه أن ابن الجعابي كان يشرب في مجلس ابن العميد. وقال أبو عبد الرحمن السلمي : سألت الدارقطني عن ابن الجعابي ، فقال : خلط ؛ وذكر مذهبه في التشيع ، وكذا نقل أبو عبد الله الحاكم عن الدارقطني قال : وحدثني ثقة أنه خلى ابن الجعابي نائماً وكتب على رجله ، قال : فكنت أراه ثلاثه أيام لم يمسه الماء...» .. «قال الحاكم : قلت للدارقطني : يبلغني عن الجعابي أنه تغير عما عهدناه.

قال : وأي تغير؟! قلت : بالله هل اهتمته؟! قال : أي والله. ثم ذكر أشياء. فقلت : وضح لك أنه خلط في الحديث؟! قال : أي والله ، قلت : هل اهتمته حتى خفت المذهب؟! قال : ترك الصلاة والدين»^(٣).

(١) معجم الشيوخ : ٣٨٩ رقم ٥٦٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٩ : ٤٥٣ رقم ٢٦١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦ : ٨٨ رقم ٦٩.

أقول :

لكنّ بقاء الكتابه على رجله ثلاثه أيام ، إنّما يدلّ على عدم غسله لرجليه في الوضوء ولا يدلّ على عدم الوضوء وترك الصلاه ، فلعلّه كان من القائلين بالمسح في الوضوء ، تعييناً أو تخيراً ، فإنّ هذا مذهب كثير من الصحابه والتابعين والفقهاء الكبار كابن جرير الطبري . صاحب التفسير والتاريخ . وأتباعه ... (١).

وأما شرب المسكر ، فمذكور بتراجم كثير من أعلام القوم :
ففي ترجمة (نصر) وهو : «الحافظ ، المجوّد ، الماهر ، الرّحال ، أبو محمّد ، نصر بن أحمد بن نصر ، الكندي البغدادي» : «قال أبو الفضل السليماني : يقال إنّّه كان أحفظ من صالح بن محمّد جزره ، إلّا أنّه كان يتّهم بشرب المسكر» (٢).
وبترجمة (على بن سراج) وهو : «الإمام الحافظ البارع ، أبو الحسن ابن أبي الأزهر» : «إلّا أنّ الدارقطني قال : كان يشرب ويسكر» (٣).

وبترجمة (الذهبي) وهو : «الحافظ العالم الجوّال ، أبو بكر أحمد بن محمّد بن حسن بن أبي حمزه البلخي ثمّ النيسابوري» ذكر مشايخه ومن حدّث عنه وهم أكابر المحدثين الحفّاظ ثمّ قال : «لكنّه مطعون فيه. قال الإسماعيلي : كان مستهتراً بالشرب» (٤).
وبترجمة (عبد الله بن محمّد بن الشرقي) : «ذكر الحاكم أنّه رآه ... قال : ولم

(١) قد بحثنا ذلك في رسالتنا : حكم الأرجل في الوضوء ... وهو من البحوث المنشوره عن مؤتمر ألفيه الشيخ المفيد رحمه الله.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣ : ٥٣٨ رقم ٢٧١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٤ : ٢٨٤.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٤ : ٤٦١ رقم ٢٥١.

يَدْعُ الشرب إلى أن مات ، فنقموا عليه ذلك ، وكان أخوه لا يرى لهم السماع منه لذلك»^(١).

وبترجمة (أبو عبيد الهروي) : «قال ابن خلكان ... قيل : إنه كان يحبّ البذله ، ويتناول في الخلوه ، ويعاشر أهل الأدب في مجالس اللذّة والطرب»^(٢).

وبترجمة (الزوزني) ، وهو : «الشيخ المسند الكبير ، أبو سعد أحمد بن محمد ... من مشاهير الصوفيه»!! حدّث عنه : ابن عساكر والسمعاني وابن الجوزي وآخرون ، «قال السمعي : كان منهمكاً في الشرب ، سأل الله ... وقال ابن الجوزي : ينسبونه إلى التسمّح في دينه»^(٣).

أقول :

ومثل هذه القضايا في تراجمهم كثير ، وهم حقّاق ، أئمّة ، يقتدون بهم ... وقد جاء بترجمة «الإمام!! القدوة!! العابد!! الواعظ!! محمد بن يحيى الزبيدي ، نزيل بغداد» عن السمعي : «سمعت جماعة يحكون عنه أشياء السكوت عنها أولى . وقيل : كان يذهب إلى مذهب السالمية ، ويقول : ... إنّ الشارب والزاني لا يلام ، لأنّه يفعل بقضاء الله وقدره»^(٤).

فهذا مذهب القوم ، وهذه أعمالهم

وجاء بترجمة «الشيخ المعمر المحدث!!» (أحمد بن الفرّج الحجازي) من

(١) سير أعلام النبلاء ١٥ : ٤٠ رقم ٢٢ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧ : ١٤٧ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٠ : ٥٧ رقم ٣٤ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٠ : ٣١٨ .

مشايخ : النسائي وابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهم من الأئمة ، عن محمد بن عوف : «هو كذاب!! رأيتني في سوق الرستن وهو يشرب مع مُردان وهو يتقيا!! وأنا مشرفٌ عليه من كَوّه بيت كانت لي فيه تجاره سنه ٢١٩ ...»^(١).

فاجتمع عنده : الشرب! والكذب! والعبث بالمردان!!

وكان العبث بالمردان من أفعال غير واحدٍ من أعلام القوم ، فقد جاء بترجمة قاضي القضاة!! (يحيى بن أكتم) : «قال فضلك الرازي : مضيت أنا وداود الأصبهاني إلى يحيى بن أكتم ، ومعنا عشره مسائل ، فأجاب في خمسٍ منها أحسن جواب ، ودخل غلام مليح ، فلم يراه اضطرب ، فلم يقدر يجيء ولا يذهب في مسأله. فقال داود : قم ، اختلط الرجل»^(٢).

وبترجمة (الخطيب البغدادي) الذي أطنب وأسهب الذهبي ترجمته بعد أن وصفه ب «الإمام الأوحّد ، العلامه المفتى ، الحافظ الناقد ، محدّث الوقت ...خاتمه الحقاظ» ونحو ذلك من الألقاب ، وبعد أن أورد كلمات الأئمة في مدحه ، قال : «كان سبب خروج الخطيب من دمشق إلى صور أنّه كان يختلف إليه صبي مليح ، فتكلّم الناس في ذلك»^(٣).

وبترجمة (ابن الأنماطي) وهو : «الشيخ العالم الحافظ ، المجوّد البار ، مفيد الشام ، تقى الدين أبو الطاهر إسماعيل بن عبد الله» عن ابن الحاجب : «وكان ينبز بالشرّ ، سألت الحافظ الضياء عنه فقال : حافظ ثقة مفيد إلا أنّه كثير الدعا به

(١) سير أعلام النبلاء ١٢ : ٥٨٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢ : ١٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨ : ٢٨١.

مع المرد»^(١).

وجاء بترجمة الحافظ أبي بكر أحمد بن إسحاق (الصبغي) : «قال الحاكم : وسمعت أبا بكر بن إسحاق يقول : خرجنا من مجلس إبراهيم الحربي ومعنا رجل كثير المجون ، فرأي أمرد ، فتقدم فقال : السلام عليك ، وصافحه وقبّل عينيه وخدّه ، ثم قال : حدّثنا الدّبري بصنعاء بإسناده ، قال : قال رسول الله : إذا أحبّ أحدكم أخاه فليعلمه. فقلت له : ألا تستحي؟! تلوط وتكذب في الحديث!! يعني : أنّه ركب إسناداً للمتن»^(٢).

هذا ، ولا أريد أن أطيل في هذا المقام ، وفي كتابنا «الانتقاء» من هذا القبيل كثير ، وبعضه عجيبٌ وغريب!

* * *

(١) سير أعلام النبلاء ٢٢ : ١٧٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٥ : ٤٨٧.

المراجعة (١٦)

مائة من أسناد الشيعة في إسناد السنّة

قال السيّد :

«نعم آتيك . في هذه العجالة . بما أمرت ، مقتصرًا على ثلّة ممّن شدّت إليهم الرحال ، وامتدت نحوهم الأعناق ، على شرط أن لا أُكَلّف بالاستقصاء ، فإنّه ممّا يضيق عنه الوسع في هذا الإملاء ، وإليك أسماءهم وأسماء آبائهم ، مرتّبةً على حروف الهجاء».

أقول :

فأورد رحمه الله أسماء مائه من رجال الصحاح ، نصّ علماء أهل السنّة في الجرح والتعديل على تشييعهم ، وهم :

أبان بن تغلب القارئ الكوفي.

إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي.

أحمد بن المفضل الحفري الكوفي.

إسماعيل بن أبان الأزدي الكوفي.

إسماعيل بن خليفه الملائى الكوفي.

إسماعيل بن زكريا الأسدي الخلقاني الكوفي.

إسماعيل بن عبّاد ، المعروف بالصاحب بن عبّاد.

إسماعيل بن عبد الرحمن ، المعروف بالسدي.
 إسماعيل بن موسى الفزارى الكوفي.
 تليد بن سليمان الكوفي.
 ثابت بن دينار ، المعروف بأبي حمزه الشمالي.
 ثوير بن أبي فاخته أبو الجهم الكوفي.
 جابر بن يزيد الجعفي.
 جرير بن عبد الحميد الضبي الكوفي.
 جعفر بن زياد الأحمر الكوفي.
 جعفر بن سليمان الضبعي.
 جميع بن عميره الكوفي.
 الحارث بن حصيره الكوفي.
 الحارث بن عبد الله الهمداني.
 حبيب بن أبي ثابت الأسدي الكاهلي.
 الحسن بن حيّ الهمداني.
 الحكم بن عتيبه الكوفي.
 حمّاد بن عيسى الجهني.
 حمران بن أعين.
 خالد بن مخلّد القطواني.
 داود بن أبي عوف أبو الجحاف.
 زبيد بن الحارث اليامي الكوفي.
 زيد بن الحباب الكوفي.

- سالم بن أبي الجعد الأشجعي الكوفي.
سالم بن أبي حفصه العجلي الكوفي.
سعد بن طريف.
سعيد بن أشوع.
سعيد بن خيثم الهلالي.
سلمه بن الفضل الأبرش.
سلمه بن كهيل.
سليمان بن صرد الخزاعي.
سليمان بن طرخان التيمي.
سليمان بن قرم الضبي.
سليمان بن مهران ، المعروف بالأعمش.
شريك بن عبد الله القاضي.
شعبه بن الحجاج العتكي.
صعصعه بن صوحان العبدي.
طاووس بن كيسان الخولاني.
ظالم بن عمرو أبو الأسود الدؤلي.
عامر بن واثله الليثي المكي أبو الطفيل.
عباد بن يعقوب الرواحني.
عبد الله بن داود الهمداني الكوفي.
عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي.
عبد الله بن عمر ، الملقب مشكدانه.

- عبد الله بن لهيعة الحضرمي.
- عبد الله بن ميمون القدّاح المكي.
- عبد الرحمن بن صالح الأزدي الكوفي.
- عبد الرزّاق بن همام الصنعاني.
- عبد الملك بن أعين.
- عبيد الله بن موسى العبسي.
- عثمان بن عمير الكوفي البجلي.
- عديّ بن ثابت الكوفي.
- عطيه بن سعد العوفي.
- العلاء بن صالح التيمي الكوفي.
- علقمه بن قيس النخعي.
- علي بن بديمه.
- علي بن الجعد البغدادي.
- علي بن زيد القرشي التيمي البصري.
- علي بن صالح.
- علي بن غراب.
- علي بن قادم الخزاعي الكوفي.
- علي بن المنذر الطرائفي.
- علي بن هاشم بن البريد.
- عمّار بن زريق الكوفي.
- عمّار الدهني الكوفي.

عمرو بن عبد الله ، أبو إسحاق السبيعي .

عوف بن أبي جميله .

الفضل بن دكين .

فضيل بن مرزوق .

فطر بن خليفة .

مالك بن إسماعيل ، أبو غستان النهدي .

محمد بن خازم أبو معاوية الضرير .

محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري .

محمد بن عبيد الله بن أبي رافع المدني .

محمد بن فضيل بن غزوان .

محمد بن مسلم الطائفي .

محمد بن موسى الفطري المدني .

معاوية بن عمّار الدهني .

معروف بن خرّبوذ الكرخي .

منصور بن المعتمر السلمي .

المنهال بن عمرو الكوفي .

موسي بن قيس الحضرمي .

نفيع بن الحارث أبو داود النخعي .

نوح بن قيس بن رباح الحداني .

هارون بن سعد العجلي .

هاشم بن البريد الكوفي .

هبيره بن بريم الحميري.
 هشام بن زياد أبو المقدام البصري.
 هشام بن عمّار الدمشقي.
 هشيم بن بشير الواسطي.
 وكيع بن الجراح الرواسي الكوفي.
 يحيى بن الجزّار العربي الكوفي.
 يحيى بن سعيد القطّان.
 يزيد بن أبي زياد الكوفي.
 أبو عبد الله الجدلي.

ثمّ قال السيّد :

«وهذا آخر من أردنا ذكرهم في هذه العجالة ، وهم مائه بطل من رجال الشيعة ، كانوا حجج السُنّة ، وعييه علوم الأئمّه ، بهم حُفظت الآثار النبويه ، وعليهم مدار الصحاح والسنن والمسانيد ، ذكرناهم بأسمائهم ، وجئنا بنصوص أهل السُنّة على تشيعهم والاحتجاج بهم ، نزولاً في ذلك على حكمكم.

وأظنّ المعارضين سيعترفون بخطئهم في ما زعموه من أنّ أهل السُنّة لا يحتجّون برجال الشيعة ، وسيعلمون أنّ المدار عندهم على الصدق والأمانه ، بدون فرق بين السنيّ والشيعيّ. ولو رُدّ حديث الشيعة مطلقاً لذهبت جملة الآثار النبويه ، كما اعترف به الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب من ميزانه ، وهذه مفسده بينه.

وأنتم - نصر الله بكم الحقّ - تعلمون أنّ في سلف الشيعة ممّن يحتجّ أهل

السنّة بهم غير الذين ذكرناهم ، وأنهم أضعاف أضعاف تلك المائة عدداً ، وأعلى منهم سنداً ، وأكثر حديثاً ، وأغزر علماً ، وأسبق زمناً ، وأرسخ في التشيع قدماً .
 ألا وهم رجال الشيعة من الصحابة . رضي الله عنهم أجمعين . وقد أوقفناكم على أسمائهم الكريمه في آخر فصولنا المهمه .

وفي التابعين ممن يحتجّ بهم من أثبات الشيعة كلّ ثقه حافظ ضابط متقن حجّه
 كالذين استشهدوا في سبيل الله نصره لأُمير المؤمنين ، أيام الجمل الأصغر والجمل الأكبر وصقّين والنهروان ، وفي الحجاز واليمن حيث غار عليهما بسر بن أرطاه ، وفي فتنه الحضرمي المرسل إلى البصره من قبل معاوية .
 وكالذين استشهدوا يوم الطفّ مع سيد شباب أهل الجنّة .
 والذين استشهدوا مع حفيده الشهيد زيد ، وغيره من أباه الضيم ، الثائرين لله من آل محمد .

وكالذين قتلوا صبراً ، ونفوا عن عقر ديارهم ظلماً .
 والذين أخلدوا إلى التقية خوفاً وضعفاً ، كالأحنف بن قيس والأصبغ بن نباته ويحيى بن يعمر أوّل من نقط الحروف ، والخليل بن أحمد مؤسس علم اللغة والعروض ، ومعاذ بن مسلم الهراء واضع علم الصرف ، وأمثالهم ممن يستغرق تفصيلهم المجلّدات الضخمه .
 ودع عنك من تحامل عليهم النواصب بالقدح والجرح ، فضغفوههم ولم يحتجّوا بهم .
 وهناك مئات من أثبات الحفظه وأعلام الهدى من شيعة آل محمد ، أغفل أهل السنّة ذكرهم ، لكنّ علماء الشيعة أفردوا لذكرهم فهارس ومعاجم تشتمل على

أحواهم ، ومنها تعرف أياديهم البيضاء في خدمه الشريعة الحنفية السمحاء .
ومن وقف على شؤونهم يعلم أنهم مثال الصدق والأمانة والورع والزهد والعبادة
والإخلاص في النصيح لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم عز وجل ولأئمة المسلمين
ولعائتهم . نفعنا الله ببركاتهم وبركاتكم ، إنه أرحم الراحمين» ^(١).

أقول :

فقد تبين أنّ موضوع هذه المراجعة وجود رجال من الشيعة في الصحاح الستة احتجّ
بهم أصحابها ، فذكر السيّد رحمه الله منهم أسماء مائة رجلٍ ، ونقل كلمات العلماء فيهم
الدالّة على تشييعهم .

فما هي الصحاح الستة؟ ومن هم أصحابها؟

وهل إنّ جميع أخبارها صحاح حقاً؟

ومن هم علماء الجرح والتعديل؟

وما هي الأسس والضوابط في الجرح والتعديل عندهم؟

وما هو التشييع؟ ومن هم الشيعة؟

وما هو وجه دلالة الكلمات الواردة في حقّ الرجال المذكورين على مدّعى السيّد؟

(١) المراجعات : ٤١ - ١٠٥ .

أولاً . الصحاح الستة وأصحابها

إنّ المشهور بين القوم صحّته ستّة كتب ، وهى :

- ١ . الصحيح ، للبخارى ، محمد بن إسماعيل ، المتوفى سنة ٢٥٦ .
 - ٢ . الجامع الصحيح ، لمسلم بن الحجاج النيسابوري ، المتوفى سنة ٢٦١ .
 - ٣ . الصحيح من سنن المصطفى ، لأبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، المتوفى سنة ٢٧٥ .
 - ٤ . الصحيح ، للترمذى ، محمد بن عيسى ، المتوفى سنة ٢٧٩ .
 - ٥ . السنن ، للنسائى ، أحمد بن شعيب ، المتوفى سنة ٣٠٣ .
 - ٦ . السنن ، لابن ماجه ، محمد بن يزيد القزويني ، المتوفى سنة ٢٧٥ .
- ومنهم من عدّ منها كتاب الموطأ لمالك بن أنس ، المتوفى سنة ١٧٩ ، ولم يعدّ فيها كتاب ابن ماجه ، كابن الأثير الجزرى ، صاحب كتاب جامع الأصول .
- ثمّ إنّ غير واحدٍ منهم تكلم في كتب الترمذى وأبي داود والنسائى وابن ماجه ، وهى المسماة بـ «السنن الأربعة» فنصّ على وجود الأخبار الضعيفة بل الموضوعه فيها ، ومن هؤلاء : ابن تيمية الحرّاني ، في موارد عديده من كتاب منهاج السنّة كما لا يخفى على من راجعه ، ومن هنا تراهم يعبرون بـ الصحيحين فقط ، قاصدين كتأبي البخاري ومسلم .
- غير إنّهم اختلفوا في الكتابين ، فالمشهور بينهم أنّ كتاب البخاري هو أصحّ الكتابين وقال جماعة . وفيهم بعض الأئمة الكبار . بتقدّم كتاب مسلم .
- وعلى كلّ حالٍ ، فالكتابان عند الجمهور أصحّ الكتب بعد القرآن .

لكنّ المحقّقين منهم ذهبوا إلى وجود الأحاديث والآثار الباطلة والمكذوبة في الصحيحين أيضاً ، فهناك عدد كبير من الأخبار في الكتابين تكلم فيها العلماء ، حتّى إن بعضهم - كابن الجوزي - أورد من أخبارهما في كتابه **الموضوعات** ، ونصّ ابن تيمية على إنّ كتاب البخاري فيه أغلاط.

فمن الأحاديث التي أبطلها جماعه من الأعلام : ما أخرجه البخاري في كتاب التفسير بإسناده عن ابن عمر ، قال : «لما توفي عبد الله بن أبي ، جاء ابنه عبد الله بن عبد الله إلى رسول الله فسأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه أباه ، فأعطاه ، ثمّ سأله أن يصلّي عليه ، فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله ، فقال : يا رسول الله تصلّي عليه وقد نهاك ربك أن تصلّي عليه؟! فقال رسول الله : إنّما خيرني الله فقال : **﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾** وسأزيده على السبعين. قال : إنّّه منافق! قال : فصلّي عليه رسول الله. فأنزل الله : **﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾**».

وقد تكلم في هذا الحديث عدّه من أعلام الأئمة المحقّقين ، كالباقلاني ، وإمام الحرمين الجويني ، والغزالي ، والداودي ... قال الحافظ ابن حجر في شرحه : «أقدم جماعه من الأكابر على الطعن في صحّه هذا الحديث» فذكر كلمات بعضهم ^(١) وذكرها القسطلاني أيضاً وقال : «هذا عجيب من هؤلاء الأئمة» ^(٢).

ومّا أخرجه مسلم والبخاري وتكلم فيه العلماء ، ما أخرجاه في قصّه الإسراء عن شريك ، عن أنس بن مالك ، قال : «ليله أُسرى برسول الله من مسجد الكعبة : أنّه جاءه ثلاثه نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم ...» فقالوا : «[قبل أن يوحى

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٨ : ٢٧٢.

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٧ : ١٥٥.

إليه [غلطٌ »^(١).

ولنكتف بهذين الحديثين ، وقد ذكرناهما للتمثيل ، ومن شاء المزيد فليرجع إلى الجزء السادس من كتابنا الكبير^(٢).

هذا بالنسبة إلى أحاديث الكتابين.

وأما بالنسبة إلى رجالهما ، فالكلام أيضاً طويل عريض ، حتّى إنّ الحافظ ابن حجر عقد في مقدّمه شرحه فصلاً حولهم ، يحاول فيه الدفاع عن كتاب البخاري^(٣) ، وقد كان في رجال البخاري من تكلم فيه أو تركه مسلم ، وفيهم من تكلم فيه سائر أرباب الصحاح ، وفيهم من تكلم فيه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو حاتم وأمثالهم من الأئمة

وأنت إذا دققت النظر في دفاعه وجدته في كثير من الموارد يعتذر بما هو في الحقيقة تسليم بالطعن ، كقوله : «ليس له عند البخاري سوى حديث واحد» وقوله : «هذا تعنت زائد ، وما يمثل هذا تضعف الأثبات ولا تردّ الأحاديث الصحيحة» ونحو ذلك من الأعذار ، وجاء في (بكر بن عمرو أبو الصديق البصري الناجي) : «قال ابن سعد : يتكلمون في أحاديثه ويستنكرونها» فقال ابن حجر في الدفاع عنه : «قلت : ليس له في البخاري سوى حديث واحد عن أبي سعيد ، في

(١) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٢ : ٢٠٩ ، صحيح البخاري بشرح الكرماني ٢٥ : ٢٠٤ ، زاد المعاد في هدى خير العباد ٣ : ٤٢ .

(٢) نفحات الأزهار في خلاصه عبقات الأنوار تحت عنوان : أحاديث من الصحيحين في الميزان ٦ : ١٨٢ . ٢٣٥ .

(٣) الفصل التاسع ، في أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتباً لهم على حروف المعجم والجواب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً. مقدّمه فتح الباري في شرح صحيح البخاري : ٣٨١ . ٤٦٥ .

قصّه الذي قتل تسعه وتسعين نفساً من بني إسرائيل ثمّ تاب. واحتجّ به الباقر « فأين
الجواب؟! »

وكذا الكلام في رجال صحيح مسلم

ولنكتف بهذا القدر ، فإنّه باب واسع

ثانيا . علماء الجرح والتعديل

وأئمة القوم في تعديل رجال الحديث وجرحهم ، المرجوع إليهم في قبول الروأي أو رده ، كثيرون ... وهم يأخذون بأقوالهم ويعتمدون على آرائهم ، إلا أنهم في أنفسهم أناس مقدوحون مجروحون على لسان المتأخرين عنهم والمحققين عندهم ، فانظر على من يعتمدون؟! ولمن يقلدون؟!

ولا بأس هنا بذكر عدده من أعلام الجرح والتعديل وما قيل فيهم^(١).

١ . يحيى بن سعيد القطان (١٩٨) :

فمنهم : القطان الذي وصفه الذهبي ب «الإمام الكبير ، أمير المؤمنين في الحديث ...عني بهذا الشأن أتم عنايه ، ورحل فيه ، وساد الأقران وانتهى إليه الحفظ. وتكلم في العلل والرجال ، وتخرج به الحفاظ ...قال على بن المديني :

ما رأيت أحدا أعلم بالرجال من يحيى بن سعيد ...» ، والذي تقدم كونه من رجال الصحاح الشيعه.

قال الذهبي : «قلت : كان يحيى بن سعيد متعنتاً في نقد الرجال ، فإذا رأيته قد وثق شيخاً فاعتمد عليه ، أما إذا لى أحداً فتأني في أمره حتى ترى قول غيره فيه ، فقد لى مثل إسرائيل وهمام وجماعه ، احتج بهم الشيخان ...»^(٢).

(١) وهذا أيضاً فصل من فصول كتابنا الانتقاء من سير أعلام النبلاء.

(٢) سير أعلام النبلاء ٩ : ١٨٣.

٢ . يحيى بن معين (٢٣٣) :

ومنهم : ابن معين ، وصفه ب «الإمام الحافظ الجهد شيخ المحدثين» ^(١).
 وذكره في ميزانه لأنّ أبا داود كان يقع فيه ، ولأنّ أحمد كان لا يرى الكتابه عنه ...
 (٢).

وجاء بترجمته عن الحسين بن فهم : سمعت يحيى بن معين يقول : كنت بمصر ، فرأيت
 جاريةً بيعت بألف دينار ، ما رأيت أحسن منها ، صلّى الله عليها.
 فقلت : يا أبا زكريا ، مثلك يقول هذا؟! قال : نعم صلّى الله عليها وعلى كلّ مليح!!
 وقد حمل الذهبي ذلك على الدعابه!! ^(٣)

٣ . علي بن المديني (٢٣٤) :

ومنهم : ابن المديني ، ترجم له الذهبي ب «الشيخ الإمام الحجّه ، أمير المؤمنين في
 الحديث» ^(٤) وكذا غيره ، وأكثروا من النقل عنه والاعتماد عليه في الرجال ، لكنّ الذهبي
 أورده في ميزانه فذكر امتناع مسلم وإبراهيم الحربي من الرواية عنه وأنّ العقيلي ذكره في كتاب
 الضعفاء.

وروى الخطيب في تاريخه بترجمته قصّةً بسندٍ صحيح : قال ابن أبي دؤاد للمعتصم : يا
 أمير المؤمنين! هذا يزعم - يعني أحمد بن حنبل - أنّ الله يرى في الآخرة ، والعين لا تقع إلّا
 على محدود ، والله لا يحدّ. فقال : ما عندك؟! قال : يا

(١) سير أعلام النبلاء ١١ : ٧١ رقم ٢٨.

(٢) ميزان الاعتدال ٤ : ٤١٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ١١ : ٨٧.

(٤) سير أعلام النبلاء ١١ : ٤١ رقم ٢٢.

أمير المؤمنين! عندي ما قاله رسول الله ؛ قال : وما هو؟! قال : حدّثني غندر ، حدّثنا شعبه ، عن إسماعيل ، عن قيس ، عن جرير ، قال : كنّا مع النّبيّ في ليلة أربع عشرة ، فنظر إلى البدر فقال : إنّكم سترون ربّكم كما ترون هذا البدر لا تضامون في رؤيته .

فقال لابن أبي دؤاد : ما تقول؟! قال : انظر في إسناد هذا الحديث . ثمّ انصرف .

فوجّه إلى علي بن المديني ، وعلى ببغداد مُمْلِق ، ما يقدر على درهم ، فأحضره ، فما كَلّمه بشيء حتّى وصلّه بعشره آلاف درهم ، وقال : هذه وصلك بما أمير المؤمنين ؛ وأمر أن يدفع إليه جميع ما استحقّ من أرزاقه ، وكان له رزق سنتين ، ثمّ قال له : يا أبا الحسن! حديث جرير بن عبد الله في الرؤيه ما هو؟ قال : صحيح ، قال : فهل عندك عنه شيء؟ قال : يعفيني القاضي من هذا ؛ قال : هذه حاجه الدهر .

ثمّ أمر له بثيابٍ وطيبٍ ومركبٍ بسرجه ولجامه ، ولم يزل حتّى قال له : في هذا الإسناد من لا يعمل عليه ولا على ما يرويه ...»^(١) .

وهذه القصّه محلّه بعداله الرجل كما هو واضح ، ولذا اضطرب الخطيب والذهبي وغيرهما كيف يجيبون عنها ...فراجع .

وأما ذكر العقيلي له في الضعفاء ، فقد انزعج منه الذهبي بشدّه ، فقال له : «أفما لك عقل يا عقيلي؟! أتدري في من تتكلّم؟!» قال : «وهذا أبو عبد الله البخاري ، وناهيك به! قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني»^(٢) .

(١) تاريخ بغداد ١١ : ٤٦٦ ، سير أعلام النبلاء ١١ : ٥٢ .

(٢) ميزان الاعتدال ٣ : ١٤٠ .

٤ . الجوزجاني (٢٥٩) :

ومنهم : أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني الدمشقي ، فقد أكثروا من النقل عنه والاعتماد عليه في نقد الرجال ، كما لا يخفي على من يراجع كتب هذا الشأن .
وقد وصفوه باللقاب ضخمة ، فالذهبي وإن لم يترجم له في سير أعلام النبلاء فقد ذكره في تذكره الحفاظ ووصفه بالحافظ الإمام ، حدث عنه : أبو داود والترمذي والنسائي ... ، ثم أورد ثقته عن النسائي وغيره .

وهم في نفس الوقت ينصّون على كونه ناصبياً! ..

قال الذهبي : قال الدارقطني : كان من الحفاظ الثقات المصنّفين ، وفيه انحراف عن عليّ^(١) .

وقال ابن حجر : قال ابن حبان في الثقات : كان حروري المذهب ، ولم يكن بداعيه ، وكان صلباً في السنّة ، حافظاً للحديث ، إلّا أنّه من صلابته ربّما كان يتعدّى طوره . وقال ابن عديّ : كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على عليّ . وقال السلمي عن الدارقطني بعد أن ذكر توثيقه : لكن فيه انحراف عن عليّ ، اجتمع على بابيه أصحاب الحديث ، فأخرجت جاريه له فرّوجة لتذبجها فلم تجد من يذبجها ، فقال : سبحان الله! فرّوجه لا يوجد من يذبجها وعليّ يذبح في ضحوه نيفاً وعشرين ألف مسلم .

قلت : وكتابه في الضعفاء يوضّح مقالته ، ورأيت في نسخه من كتاب ابن حبان :

خريزي المذهب ، وهو . بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وبعد الياء زأي .

(١) تذكره الحفاظ ١ : ٥٤٩ .

نسبه إلى حريز بن عثمان المعروف بالنصب ، وكلام ابن عديّ يؤيد هذا ، وقد صحّف ذلك أبو سعد ابن السمعاني في الأنساب ، فذكر في ترجمة الجريري . بفتح الجيم . أنّ إبراهيم بن يعقوب هذا كان على مذهب محمد بن جرير الطبري ، ثمّ نقل كلام ابن حبان المذكور . وكأنّّه تصحّف عليه ، والواقع أنّ ابن جرير يصلح أن يكون من تلامذه إبراهيم بن يعقوب لا بالعكس ، وقد وجدت روايته ابن جرير عن الجوزجاني في عدّه مواضع من التفسير والتهذيب والتاريخ»^(١).

أقول :

أودّ التنبيه على أمور :

الأول : إنّ النسائي قد وثّق هذا الناصبي ، وقد أخرج عنه هو وأبو داود والترمذي ... والمهمّ إخراج النسائي عنه ، لأنّهم ذكروا بترجمته أنّ له في سننه شرطاً أشدّ من شرط الشيخين ، فيظهر أنّ شرطه كان متوفراً في هذا الناصبي؟! كما كان متوفراً في عمر بن سعد ، الذي أخرج عنه ، وقد قال يحيى بن معين : كيف يكون قاتل الحسين ثقّه؟! ومع ذلك نرى القوم يصفون النسائي بالتشيّع ، لأنّهم تكلم في معاوية رئيس الفرقة الباغية!!
والثاني : إنّ تهذيب التهذيب ، تهذيب لكتاب تهذيب الكمال للحافظ المزي ، والمزي قد ذكر هذا الرجل ، ولم يتعرّض لنصبه أبداً!

والثالث : إنّ الذهبي وإنّ لم يعدّ الرجل في النبلاء ، فقد ترجم له في تذكره الحفاظ فلما أورد كلام الدارقطني بترّه!

والرابع : إنّ ابن حجر بعد أن ذكر ما نقلناه من تهذيبه ، قال في تقريبه . وهو

(١) تهذيب التهذيب ١ : ١٥٩ .

تلخيص التهذيب . : «ثقه حافظ ، رُمي بالنصب»^(١). لكنّه في غير موضعٍ من مقدّمته يقول بعد نقل قول الجوزجاني : «قلت : والجوزجاني غالٍ في النصب»^(٢).
 فإذا كان غالياً في النصب ، كيف يقول : رُمي بالنصب؟!
 وإذا كان غالياً في النصب ، كيف يكون ثقّه؟!
 والخامس : إنّ صدور هكذا تصحيف من السمعاني بعيد جدّاً ، بل أظنُّ أنّ هناك تعمّداً في هذا التصحيف.
 والسادس : إنّ الذهبي الذي بتر كلام الدارقطني وأورده منقوصاً ، قد وصف الرجل في ميزانه بالنصب صراحةً^(٣).
 وكيف كان ، فقد رأيت كيف يحاولون التغطية على صحاحهم ورجالهم!!

٥ . العجلي (٢٦١) :

ومنهم : أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي ، المترجم له في سير أعلام النبلاء ب «الإمام الحافظ الأوحّد الزاهد» «له مصنّف مفيد في الجرح والتعديل ، طالعه وعَلّقت منه فوائد تدلّ على تبخّره بالصنعة وسعه حفظه»^(٤).
 وقد أكثر من النقل عنه الحافظ ابن حجر وغيره أيضاً.
 وكتابه المذكور اسمه تاريخ الثقات وقد جاء فيه : «عمر بن سعد بن أبي وقّاص. كان يروى عن أبيه أحاديث ، وروى الناس عنه ، وهو الذي قتل

(١) تقريب التهذيب ١ : ٤٧ .

(٢) مقدّمه فتح الباري : ٤٠٤ .

(٣) ميزان الاعتدال ١ : ٧٦ .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢ : ٥٠٥ .

الحسين. قلت : كان أمير الجيش ولم يباشر قتله!!»^(١).

وقد أورد ابن حجر هذه الكلمة بترجمة عمر بن سعد من تهذيب التهذيب ، ثم قال :
«وقال ابن أبي خيثمه عن ابن معين : كيف يكون من قتل الحسين ثقته؟!»^(٢).
قلت : وكيف يكون الموثق له ثقته؟! وكيف يعتمد على توثيقاته؟!

٦. أبو حاتم الرازي (٢٧٧) :

ومنهم : محمد بن أدريس بن المنذر بن داود بن مهران ، الإمام الحافظ الناقد ، شيخ
المحدثين ... كان من بحور العلم ، طوّف البلاد ، وبرع في المتن والإسناد ، وجمع وصنّف ،
وجرح وعدّل ، وصحّح وعلّل ... وهو من نظراء البخاري ومن طبقة ، ولكنه عمّر بعده أزيد
من عشرين عاماً».

وتجد آراءه في الرجال واعتمادهم عليها في تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب ومقدمه
فتح الباري وميزان الاعتدال وغيرها من كتب الجرح والتعديل ، وقد جمع آراء ابنه في كتاب
الجرح والتعديل.

ومع ذلك ، فقد ذكر الذهبي بترجمته ما نصّه : «إذا وثّق أبو حاتم رجلاً فتمسك
بقوله ، فإنّه لا يوثّق إلا رجلاً صحيح الحديث ، وإذا لَيّن رجلاً أو قال فيه : لا يحتجّ به
فتوقّف ، حتّى ترى ما قال غيره فيه ، فإنّ وثّقه أحد فلا تبني على تحريجه أبي حاتم ، فإنّه
متعنّت في الرجال ، قد قال في طائفة من رجال الصحاح : ليس بحجّه ، ليس بقوى ، أو
نحو ذلك»^(٣).

(١) تاريخ الثقات : ٣٥٧.

(٢) تهذيب التهذيب ٧ : ٣٩٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣ : ٢٦٠.

٧. ابن خراش (٢٨٣) :

ومنهم : ابن خراش ، فقد أكثروا من ذكر آرائه في الرجال ، واعتمدوا عليها في تقديمهم ، وقد وصفه الذهبي لدى ترجمته بقوله : «ابن خراش الحافظ الناقد البارع ، أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف ...» لكنهم تكلموا فيه لأنه قد خرج مثالب أبي بكر وعمر ونسبوه إلى الرفض ، وقال الذهبي : كان علمه وبالأ وسعيه ضاللاً وقال ابن حجر في موضع من المقدمه بعد إيراد رأيه . بالرغم من إكثاره من النقل عنه واعتماده عليه فيها : «ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة ، فلا يلتفت إليه»^(١).

٨. أبو جعفر العقيلي (٣٢٢) :

ومنهم : العقيلي ، قال الذهبي : «العقيلي : الإمام الحافظ الناقد ، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد ، العقيلي ، الحجازي ، مصنف كتاب الضعفاء^(٢) وقد أكثر عنه النقل في كتبه ، وكذا ابن حجر الحافظ ، إلا أنهم قد اعترضوا عليه رأيه وردوا قوله في موارد كثيره ، حتى خاطبه الذهبي . ردّاً على جرحه لعلي بن المديني . بقوله : «أما لك عقل يا عقيلي؟!»^(٣).

٩. أبو حاتم ابن حبان (٣٥٤) :

ومنهم : أبو حاتم محمد بن حبان البستي ، ترجمة في سير أعلام النبلاء

(١) مقدمه فتح الباري : ٤٣١ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٥ : ٢٣٦ .

(٣) ميزان الاعتدال ٣ : ١٤٠ .

ب «الإمام العلامة ، الحافظ المجدد ، شيخ خراسان ...» لكن أورده في ميزانه ، وتبعه ابن حجر في لسانه.

وقد جاء فيهما : قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح . وذكره في طبقات الشافعية غلط . : والغلط فاحش في تصرفه . وصدق أبو عمرو ، له أوهام كثيرة تتبع بعضها الحافظ ضياء الدين .

وقد بدت من ابن حبان هفوه فطعنوا فيه بها ، قال أبو إسماعيل الأنصاري شيخ الإسلام

قال أبو إسماعيل الأنصاري : سمعت عبد الصمد بن محمد بن محمد يقول : سمعت أبي يقول : أنكروا على ابن حبان قوله : النبوة العلم والعمل ، وحكموا عليه بالزندقة وهجروه ، وكتب فيه إلى الخليفة فأمر بقتله ، وسمعت غيره يقول : ولذلك أخرج إلى سمرقند ... (١).

ثم إنهم بالرغم من كثرة النقل عنه في الجرح والتعديل ، عبّروا عنه في بعض المواضع بما لا يليق ، فمثلاً وصفه الذهبي في موضع ب «الخساف المتهور»! (٢) وب «الخساف المتفاح» (٣).

١٠ . أبو الفتح الأزدي (٣٧٤) :

ومنهم : أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلية ، ذكره الذهبي ووصفه ب «الحافظ البار ، صاحب كتاب الضعفاء» ثم قال بترجمته : «قلت : وعليه في

(١) لسان الميزان ٥ : ١١٢ . ١١٣ .

(٢) ميزان الاعتدال ٤ : ٨ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠ : ٢٦٧ .

كتابه في الضعفاء مؤاخذات ، فإنه ضَعَفَ جماعةً بلا دليل ، بل قد يكون غيره قد وثَّقَهُم»^(١).

وقال ابن حجر . بالرغم من اعتماده على آرائه في مواضع كثيرة . معلقاً على طعنه في أحد رجال البخاري : «قد قدّمت غير مرّة أنّ الأزدي لا يعتبر تجريحه ، لضعفه هو»^(٢).

١١ . الدارقطني (٣٨٥) :

ومنهم : أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي . قال الذهبي : «الدارقطني الإمام الحافظ المجوّد ، شيخ الإسلام ، علم الجهابذه» .. «كان من بحور العلم ومن أئمة الدنيا ، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله».

ثم نقل عن الخطيب : «حدّثني حمزه بن محمّد بن طاهر : أنّ الدارقطني كان يحفظ ديوان السيّد الحميري ، فنُسبَ لذا إلى التشييع»^(٣).

أقول :

أكان يحفظ شعر السيّد الحميري ، الذي هو من أبداع مدائح أهل البيت ، وأقوى الأشعار في مناقبهم الدالّة على أفضليّتهم ، ولذا وُصف ب «الرافضي الجلد»^(٤) لجودته الشعريّة فقط؟! ومن غير قبول للمعاني المشتمل عليها؟!

(١) سير أعلام النبلاء ١٦ : ٣٤٨ .

(٢) مقدّمه فتح الباري : ٤٣٠ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦ : ٤٤٩ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٨ : ٤٤ .

لا أحد يصدق بهذا أبداً... ولذا نُسب إلى التشيع!!

١٢. ابن حزم (٤٥٦) :

ومنهم : على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ، فإنهم ينقلون عنه كثيراً ويقبلون قوله في الرجال والحديث.

وقد جاء بترجمته ^(١) : «كان ممّا يزيد في شنّانه تشييعه لأمرأى بني أميّة ماضيهم وباقيهم ، واعتقاده لصحّة إمامتهم ، حتّى نُسب إلى النصّب». «وقد امْتُحِنَ لتطويل لسانه في العلماء ، وشُرِدَ عن وطنه».

«قال أبو العباس ابن العريف : كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقين». وقال ابن حجر : «كان واسع الحفظ جداً ، إلّا أنّه لثقّه حافظته كان يهجم ، كالقول في التعديل والتخريج ^(٢) وتبيين أسماء الرواه ، فيقع له من ذلك أوهام شنيعة. وقد تتبّع كثيراً منها الحافظ قطب الدين الحلبي ثمّ المصري من المحلّي خاصّة ، وسأذكر منها أشياء...» ^(٣).

١٣. ابن الجوزي (٥٩٧) :

ومنهم : أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي ، له كتاب في «الضعفاء» وكتاب الموضوعات وكتاب العلل المنتاهية في الأحاديث الواهية.

قال الذهبي بترجمة أبان بن يزيد العطار : «قد أورده العلامة أبو الفرج

(١) سير أعلام النبلاء ١٨ : ١٨٤.

(٢) كذا.

(٣) لسان الميزان ٤ : ١٩٨.

ابن الجوزي في الضعفاء ، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه ، وهذا من عيوب كتابه ، يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق»^(١).

وقال ابن حجر بترجمة ثمامه بن الأشرس بعد ذكر قصّه : «دلت هذه القصّه على أنّ ابن الجوزي حاطب ليل لا ينقد ما يحدث به»^(٢).

وقال الذهبي بترجمته عن الموقاني : «وكان كثير الغلط في ما يصنّفه ، فإنّه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره» قال الذهبي : «قلت : له وهم كثير في تواليه»^(٣).

وقال السيوطي : «قال الذهبي في التاريخ الكبير : لا يوصف ابن الجوزي بالحفظ عندنا باعتبار الصنعة ، بل باعتبار كثرة اطلاعه وجمعه»^(٤).

وقال السيوطي في تعقيباته : «واعلم أنّه جرت عادة الحفاظ كالحاكم وابن حبان والعقيلي وغيرهم أنهم يحكمون على حديث بالبطلان من حيثيه سندٍ مخصوص ، لكون راويه اختلق ذلك السند لذلك المتن ، ويكون ذلك المتن معروفاً من وجهٍ آخر ، ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك الراوي يجرحونه به ، فيغتّر ابن الجوزي بذلك ويحكم على المتن بالوضع مطلقاً ويورده في كتاب الموضوعات ، وليس هذا بلائق ، وقد عاب عليه الناس ذلك ، آخرهم الحافظ ابن حجر»^(٥).

(١) ميزان الاعتدال ١ : ١٦ .

(٢) لسان الميزان ٢ : ٨٤ .

(٣) تذكرة الحفاظ ٤ : ١٣٤٧ .

(٤) طبقات الحفاظ : ٤٨٠ .

(٥) اللآلئ المصنوعة ١ : ١١٧ .

١٤ . الذهبي (٧٤٨) :

ومنهم : شمس الدين أحمد بن عثمان الذهبي ، صاحب المصنّفات الرجالية والتاريخية الكثيرة ، فإنّه الذي يرجع إليه في القرون الأخيرة ، وعلى كتبه يعتمد الباحثون والمحقّقون . ولكنّه موصوفٌ بالتعصّب الشديد ضدّ المخالفين له في العقيدة والمذهب ، فقد وصفه تلميذه السبكي . بعد أن ذكره بالألقاب الفخمة ، وأثنى عليه الثناء البالغ الجميل . بما هذا نصّه : «وكان شيخنا . والحقّ أحقّ ما قيل ، والصدق أولى ما آثره ذو السبيل . شديد الميل إلى آراء الحنابلة ، كثير الإزراء بأهل السنّة ... فلذلك لا ينصفهم في التراجم ، ولا يصفهم بخير» .. «صنّف التاريخ الكبير وما أحسنه لو لا تعصّب فيه»^(١).

وذكر السبكي عن الحافظ العلائي أنّ الذهبي قد أثّرت عقيدته في طبعه انحرافاً شديداً عن مخالفيه ، فإذا ترجم أحداً منهم لا يبالغ في وصفه ، بل يكثر من قول من طعن فيه بل قال السبكي : «والذي أدركنا عليه المشايخ النهي عن النظر في كلامه ، وعدم اعتبار قوله ، ولم يكن يستجري أنّ يظهر كتبه التاريخيه إلّا لمن يغلب على ظنّه أنّه لا ينقل عنه ما يعاب عليه»^(٢).

أقول :

فمن كان هذا حاله مع علماء مذاهب السنّة من الحنفية والشافعية ، ومع

(١) طبقات الشافعية ٩ : ١٠٣ و ١٠٤ .

(٢) طبقات الشافعية ٢ : ١٣ - ١٤ .

غيرهم من المخالفين له في العقيدة أو الفروع ، كيف يرتجى منه أن يترجم للشيخ أبي جعفر الكليني الإمامي مثلاً بأكثر من ثلاثه أسطر؟!

ومن كان لا ينصف علماء المذاهب السنيّة في التراجم ولا يذكرهم بخير ، كيف يرتجى منه أن لا يقول في حقّ الشيخ أبي جعفر الطوسي : «أعرض عنه الحفاظ لبدعته ، وكان يعدّ من الأذكياء لا الأركياء»؟! ولا يقول في حقّ الشيخ محمد بن النعمان المفيد : «قيل : بلغت تواليفه مأتين ، لم أقف على شيء منها والله الحمد»؟!

هذا في كتابه سير أعلام النبلاء ، وتجد الأفطع من ذلك في حقّ الإماميه وأئمّتهم في سائر كتبه أيضاً.

وأما طعنه في رواهم في كتابه ميزان الاعتدال لأجل كونهم شيعة لعليّ وأهل البيت عليهم السلام ، فلا يمكن حصره ولا وصفه

بل إنّ الرجل من أشدّ الناس ميلاً عن أهل البيت ، ومن أميلهم إلى بني أميّة وأتباعهم ... وقد حقّقنا ذلك في كتابنا الانتقاء من سير أعلام النبلاء.

١٥ . ابن حجر العسقلاني (٨٥٢) :

ومنهم : شهاب الدين ابن حجر العسقلاني ، صاحب المصنّفات الكثيرة في مختلف العلوم ، الملقّب عندهم بشيخ الإسلام ، والموصوف بالحافظ على الإطلاق ، والمرجوع إليه في الحديث والرجال ، وإلى يومنا هذا

لكنّ هذا الرجل نظر في أحوال الرواه على مبني أنّ أكثر من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجه والتمسك بأُمور الديانة ، بخلاف من يوصف بالرفض ، فإنّ غالبهم كاذب ولا يتورّع في الأخبار ... وقد جعل هذا الوجه في

«توثيقهم الناصبي غالباً ، وتوهينهم الشيعة مطلقاً».

هذا ، وسيأتي الكلام على معني «الرافضي» و «الشيعة» بالتفصيل.
ومن هنا نرى ابن حجر يقول في تقريبه بترجمة مثل عمر بن سعد بن أبي وقاص . بعد
أن يذكر في تهذيبه قول يحيى بن معين : كيف يكون من قتل الحسين ثقه؟! . : «صدوق ،
لكن مقتله الناس ، لكونه كان أميراً على الجيش الذين قتلوا الحسين بن علي»^(١).
فهو «صدوق»!! «لكن مقتله الناس»!! أمّا هو فغير معلوم مقتله إياه!! «لكونه كان
أميراً على الجيش الذين قتلوا الحسين بن علي» فهو كان مجرد أمير على الجيش!! لكن يحيى
بن معين وصفه ب «من قتل الحسين» ، بل قال الذهبي : «باشروا قتال الحسين وفعل
الأفاعيل»!!

أقول :

ومنهم : ابن سعد صاحب الطبقات ، والحاكم النيسابوري صاحب المستدرک
...وسيأتي التعريف بهما
فهؤلاء أشهر أئمة القوم في الجرح والتعديل ، وهم بين فاسقٍ وناصبيٍّ ومتعصّبٍ ومتهمٍ
....

وإذا كان هذا حال علماء القوم وأئمتهم في توثيق الرجال والرواه ، وجرحهم ، فكيف
يعتمد على أقوالهم وآرائهم؟! وكيف يجوز البناء على قبولهم وردّهم؟! وأي قيمة للعقيدة أو
الأحكام الشرعية المبنيّة على أساس توثيقات هؤلاء وتجريحاتهم؟!

(١) تقريب التهذيب ٢ : ٥٦ .

فهذا مجمل أحوالهم ، قبل أن ندرس الضوابط والقواعد المقرّرة عندهم لآرائهم وأقوالهم

....

ثالثاً. ضوابط الجرح والتعديل عند أهل السنّة

وبعد أن عرفنا أصحّ الكتب عند القوم وآراء المحقّقين من علمائهم في اعتبار أخبارها ووثاقه روايتها ، وعرفنا أشهر أئمتهم في الجرح والتعديل ، ووقفنا على ما جاء في تراجمهم ، رأينا من اللازم أن نتعرّض . ولو بالإجمال . إلى الضوابط والقواعد التي على أساسها جرحوا أو وثّقوا الرجال .

والحقيقة أن آراءهم في ضوابط التوثيق والجرح متضاربة جدّاً ، بل قد تجد الواحد منهم يناقض نفسه ، فليس عندهم قواعد مستنده إلى الشرع والعقل ، يرجعون إليها ويعتمدون عليها في قبول الرواية عن الرجال وردّها .

وقد صرّح بهذه الحقيقة بعض المحقّقين المعاصرين حين قال مستدلاً بكلامٍ للذهبي : «كلام الإمام الذهبي . وهو العارف الخبير بهذه الصنعة . يدل على أن التصحيح والتضعيف في غير ما حديث أمر اجتهدى ، تختلف فيه الأنظار ولا يمكن البتّ فيه»^(١) .

إنّ المحاور الأساسية عندهم لجرح الراوي أو توثيقه ، على اختلاف الأقوال ، هي :
أولاً : القول بالأصول الاعتقادية ، بأن يكون الراوي مسلماً صحيح العقيدة غير منحرف عمّا يروونه حقّاً ثابتاً يجب الاعتقاد به .

وثانياً : العدالة ، بأن لا يكون الراوي من أصحاب كبيره من الكبائر الموبقة ، المسقطه للعدالة ، وأن يكون صادقاً في نقله ، فلا يكذب ، ولا يزيد أو ينقص من

(١) راجع هامش الصفحة ٢٣٩ من الجزء ١٤ من سير أعلام النبلاء .

الخبر عن عمدٍ

وثالثاً : الضبط ، بأن يكون ضابطاً لما أخذ ، وينقله كما أخذه ، فلو كثر خطؤه وسهوه زال الوثوق به ، وإن كان من أهل الصدق والديانة.

لكن المشكلة هي اختلافهم الشديد في المسائل الاعتقادية ، وتكفير بعضهم البعض الآخر المخالف له فيها ، فحينئذ لا يدري ما هي العقيدة الصحيحة عندهم؟! وما هو الحق الذي يجب الاعتقاد به ، حتى يقبل الراوي أو يردّ بالنظر إليها؟!

ثم إن كثيراً منهم يستحلّون شرب المسكر . مثلاً . أو يجوزون الكذب على خصومهم ، أو يتركون الصلوات ، أو يرتكبون القبائح ... وكل ذلك موجود بتراجمهم ... فهل هذه الأمور كبائر مسقطه للعدالة أو لا؟!

وهناك أمور أخرى كان بعض أكابرهم يراها من الكبائر ، فلا يروى عن المرتكب لها ، كالدخول في عمل السلطان ، أو الخروج بالسيف عليه ، فهل هذه من الكبائر الموبقة المسقطه للعدالة أو لا؟! وما هو السبب في هذا التناقض؟!

وهم في حين يشترطون الضبط في الراوي ، قد يضطرون إلى رفع اليد عن هذا الشرط ، عند ما يريدون توثيق من كان فاقداً له ؛ لخصوصية فيه توجب القول بوثاقته.

وتبقى قضايا أخرى ، يبحثون عن مفاهيمها ومصاديقها ، يختلفون في كلتا الجهتين ،

مثل ، التدليس ، وروايه المنكر من الحديث ، وما إلى ذلك

هذه هي الحقيقة التي يؤدّي إليها التحقيق في كتبهم في الحديث والرجال

ولأجل أن نضع النقاط على الحروف . كما يقال . نستشهد ببعض الموارد ، ونأتى

بجمله من نصوص كلماتهم فيها :

سمع آله الطرب من بيته فترك الرواية عنه

ففي ترجمة المنهال بن عمرو الأسدي . من رجال البخاري والأربعة . أنّ شعبه بن الحجاج^(١) كان يروى عنه «ثمّ إنّ شعبه ترك الرواية عنه ، لكونه سمع آله الطرب من بيته»^(٢) أو «لأنّه سمع من داره صوت قراءٍ بالطرب»^(٣).

فهكذا كان رأي شعبه ... لكنّ أرباب الصحاح السنّة . عدا مسلم بن الحجاج . يروون عنه في صحاحهم

ثمّ نراهم جميعاً . بما فيهم مسلم . يروون عمّن كان «يعلم الغناء» ويرتكب غير ذلك أيضاً! وهو «الماجشون» الملقّب عندهم ب : «الإمام المحدث» فإنّه «كان يعلم الغناء ، ويتّخذ القيان ، ظاهر أمره»^(٤).

فكم هو الفرق بين ترك الرواية عمّن سمع صوت آله الطرب من بيته ، وبين الرواية عمّن يعلم الناس الغناء . وربّما ياخذ على ذلك الأجور . ويتّخذ القيان ، وهو بكلّ ذلك مشهور؟!

كان لا يجيز قول من لا يشرب النبيذ :

وهذا ما حكوه عن ابن أبي ليلى^(٥) ، مفتى الكوفة وقاضيهما ، وهو عجيب جدّاً ، فهبّ أنّه كان يرى حلّيّه النبيذ ، مع روايته الفريقين عن النبيّ صلّى الله عليه وآله

(١) لقبه الأئمّة ب : «أمير المؤمنين في الحديث» ، مات سنة ١٦٠ ، الكاشف عن أسماء رجال الكتب السنّة ٢ : ١٠ ، تهذيب التهذيب ٤ : ٢٩٧ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٥ : ١٨٤ رقم ٦٤ .

(٣) الجرح والتعديل ٨ : ٣٥٧ رقم ١٦٣٤ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٥ : ٣٧٠ رقم ١٦٧ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٦ : ٣١٢ .

وسلم : «ما أسكر كثيره فقليله حرام» ^(١) ولكن كيف لا يجوز قول من لا يشربه؟!

الزهري يعمل لبني أميّه ، والأعمش بجانب للسلطان :

وإذا كان الدخول في أعمال الظلمه وما يحمله من الأوزار والآثام مخلاً بالعداله ^(٢) ، فإنّ محمد بن شهاب الزهري ، الذي يعدّ من أكبر أئمة القوم في الفقه والحديث ، كان من عمال بني أميّه ، بل جاء عن خارجه بن مصعب : «قدمت على الزهري وهو صاحب شرط بني أميّه ، فرأيت ركب وفي يديه حربيه وبين يديه الناس في أيديهم الكافركوبات. فقلت : قبح الله ذا من عالم ، فلم أسمع منه» ^(٣).

ولذا لما سئل ابن معين ^(٤) عن الزهري والأعمش قال : «برئت من الأعمش أن يكون مثل الزهري ، الزهري يرى العرض والإجازة ، ويعمل لبني أميّه ، والأعمش فقير صبور ، بجانب للسلطان ، ورع ، عالم بالقرآن» ^(٥).

وإذا كان هذا حكم العمل لبني أميّه ، فكيف يكون الميل على بني أميّه ذمّاً ، كما هو ظاهر عبارته ابن عساكر في أبي عروبه الحراني؟! ^(٦).

بل كيف يكون من شرط أخذ الحديث الترخّم على معاوية؟! فقد حكى الكتّاني أنّ شيخه عبد الرحمن بن محمد الجوبري قال له : «ما أحدثك حتّى أدري

(١) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما ، وهو في وسائل الشيعة.

(٢) لاحظ : تاريخ بغداد ١٠ : ٢٩٤ بترجمة أبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن الأسدي القاضي ، ولاحظ : سير أعلام النبلاء ٩ : ٢٦ بترجمة حفص بن غياث القاضي.

(٣) ميزان الاعتدال ١ : ٦٢٥.

(٤) لقبه الأئمة ب : «إمام المحدثين». الكاشف ٣ : ٢٣٥ ، تهذيب التهذيب ١١ : ٢٤٦.

(٥) تهذيب التهذيب ٤ : ١٩٧.

(٦) سير أعلام النبلاء ١٤ : ٥١١.

مذهبك في معاوية! فقلت : صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله ، وترخّمت عليه. فأخرج إلّى كتب أبيه جميعها»^(١)!

هو واهٍ من قبل دينه لأنّه كان لا يصلى :

وهكذا جاء بترجمة «زاهر بن طاهر» الموصوف عندهم ب : «الشيخ العالم ، المحدث المفيد ، المعمر ، مسند خراسان» الذي روى الكثير ببغداد وبهراة وأصبهان وهمدان والرّى والحجاز ونيسابور ، وروى عنه المحدثون في هذه البلاد ، كأبي موسى المديني والسمعاني وابن عساكر وغيرهم من كبار الأئمّة ..

فإذا كان واهياً من قبل دينه ، لأنّه كان لا يصلى ، والصلاة عماد الدين كما في الحديث عند المسلمين ، وتركها من أكبر الكبائر المخلّة بالعدالة الموجبه للدخول في النار ، فما وجه الرواية عنه؟!

يقول الذهبي : «الشّرّه يحملنا على الرواية لمثل هذا»^(٢).

وهل يقبل هذا العذر؟!

كان يشرب الخمر وهو من رجال أبي داود وابن ماجه :

و «عمر بن يعلى بن مرّة الثقفي الكوفي» من رجال أبي داود وابن ماجه ، قال الساجي : «حدّثني أحمد بن محمّد ، قال : حدّثنا يحيى بن معين ، قال : سمعت جرير بن عبد الحميد يقول : كان عمر بن يعلى بن منبه الثقفي يشرب الخمر».

وقال البخاري : «حدّثنا على ، قال : قال جرير : كان عمر بن يعلى يحدّث

(١) سير أعلام النبلاء ١٧ : ٤١٥ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٠ : ٩ - ١٢ .

عن أنس ؛ فقال لي زائده . وكان من رهطه . : أي شيء حدثك؟! قلت : عن أنس . قال :
أشهد أنه يشرب كذا وكذا ، فإن شئت فاكتب وإن شئت فدع» ^(١).

هل يقبل الجرح من المتعاصرين؟

ثم هل من الضوابط أن لا يكون الجرح معاصراً للمجروح ، فلو كانا متعاصرين لا
يقبل جرح أحدهما الآخر؟!

والموارد من هذا القبيل كثيره جداً

قالوا : لا يقبل جرح المعاصر لمعاصره ، لأنه يكون غالباً عن الحسد والمنافسه على
الرئاسه ...!!

ولكن ، كيف ذا ، والجرحون من أكابر الزهاد وأئمة الورع والاحتياط كما بتراجهم؟!
وإذا كانوا حقاً كذلك ، فالصحيح هو الاعتماد على الجرح الصادر منهم لمعاصريهم ، لأنه
شهاده عن حسن ، ولا يجوز ردّ شهاده العدل ، سواء كانت بالوثاقه أو بالضعف
ولنذكر نماذج من تلك الموارد :

١ . بين أبي نعيم الأصبهاني وابن منده :

قال الذهبي : «أحمد بن عبد الله الحافظ ، أبو نعيم الأصبهاني ، أحد الأعلام ،
صدوق ، تكلّم فيه بلا حجّه ، ولكن هذه عقوبه من الله ، لكلامه في ابن منده بهوى!!
... وكلام ابن منده في أبي نعيم فطيع ، لا أحبّ حكايته ، ولا أقبل قول كلّ منهما في الآخر
... كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به ، لا سيّما إذا لاح لك أنّه

(١) تهذيب الكمال ٢١ : ٤١٩ . ٤٢٠ .

لعداؤه أو لمذهب أو لحسد...»^(١).

٢ . بين مغیره وأبي إسحاق السبيعي والأعمش :

روى جرير عن مغیره أنّه قال : «ما أفسد حديث أهل الكوفة غير أبي إسحاق والأعمش».

قال الذهبي : «لا يسمع قول الأقران بعضهم في بعض ، وحديث أبي إسحاق محتجّ به في دواوين الإسلام»^(٢).

٣ . بين أحمد وهشام بن عمار :

قال أبو بكر المروزي : «ذكر أحمد بن حنبل هشام بن عمار فقال : طياش خفيف».

قال الذهبي : «كلام الأقران بعضهم في بعضٍ يحتمل ، وطيه أولي من بثّه»^(٣).

يعني وإن كان المتكلم أحمد!!

٤ . بين الفلاس والسمين :

وذكر أبو حفص الفلاس ، محمد بن حاتم البغدادي السمين . من رجال مسلم وأبي داود . فقال : «ليس بشيء». فتعقّبه الذهبي قائلاً : «هذا من كلام الأقران ، الذي لا يسمع»^(٤).

(١) ميزان الاعتدال ١ : ١١١ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٥ : ٣٩٩ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١١ : ٤٢٧ و ٤٣٢ .

(٤) سير أعلام النبلاء ١١ : ٤٥١ .

٥ . بين عبد المغيث وابن الجوزي :

ووقعت العداوة والفتنة الشديده بين عبد المغيث بن زهير وبين أبي الفرج الجوزي ، وكلاهما حافظان فقيهان حنبلين ... كان سببها اللعن على يزيد بن معاوية ، كان عبد المغيث يمنع من لعنه ، وكتب في ذلك كتاباً وأسمعه للناس ، فكتب ابن الجوزي في الردّ عليه كتاباً سمّاه الردّ على المتعصّب العنيد المانع من ذمّ يزيد ... ثمّ تلا ذلك مسائل أخرى ، وقد مات عبد المغيث وهما متهاجران ^(١).

٦ . بين مطينّ وابن أبي شيبه :

وذكر الحافظ ابن حجر بترجمة محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي الملقّب بـ «مطينّ» حطّ الحافظ محمد بن عثمان بن أبي شيبه عليه ، وحطّ مطينّ على ابن أبي شيبه ، وأنّ أمرهما آل إلى القطيعه. فقال ابن حجر : «ولا نعتدّ - بحمد الله - بكثير من كلام الأقران بعضهم في بعض» ^(٢).

قدح فيه لأنّه رأي منه جفاء :

وإذا كان المتعاصرون يقدح بعضهم في بعض عن حسدٍ وعداوةٍ وتنافس على الرئاسة والدنيا ، فقد ذكروا أنّ النسائي قدح في أحمد بن صالح المصري لمجرّد أن رأي منه جفاء!! لقد اضطرب القوم في قدح النسائي في هذا الرجل ، وكذا في رمي يحيى بن معين إياه بالكذب ، لأنّه من رجال صحيح البخاري.

(١) الذيل على طبقات الحنابلة . لابن رجب . ١ : ٣٥٦ .

(٢) لسان الميزان ٥ : ٢٣٤ .

فأمّا طعن النسائي ؛ فلائّه نال منه جفاءً في مجلسه ، فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما^(١).

فقال الخليلي : كلام النسائي فيه تحامل ، وقال ابن العربي المالكي : هذا يحطّ من النسائي أكثر ممّا يحطّ ابن صالح ، وقال الذهبي : آذى النسائي نفسه بكلامه فيه^(٢).
وأمّا طعن ابن معين ، فابن حبان حاول تنزيه ابن معين وابن صالح معاً ، فادّعى أنّ الذي كذّبه ابن معين هو : أحمد بن صالح المكي الشمومي وليس أحمد ابن صالح المصري^(٣).

وأمّا الذهبي ، فقد انتقد ابن معين بشدّه ، فقال : «ومن نادر ما شدّ به ابن معين كلامه في أحمد بن صالح حافظ مصر ، فإنّه تكلم فيه باجتهاده...»^(٤).

قلت :

بل إنّ القوم كلّهم يتكلّمون في الرجال . قدحاً أو مدحاً . باجتهاداتهم ، وليس عندهم موازين ثابتة في الباب ، وهذا ما نريد التأكيد عليه بما تقدّم ويأتى .

التوسّع في اشتراط الضبط :

ثمّ إنهم . وإن اشتراطوا الضبط في الراوي . قد توسّعوا في هذا الشرط متى ما شاءوا
توثيق الرجل وقبول روايته ، لكونه من رجال الصحاح ، أو من مشاهير

(١) تاريخ بغداد ٤ : ٢٠٠ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢ : ١٦١ والهامش ، ميزان الاعتدال ١ : ١٠٣ .

(٣) الثقات ٨ : ٢٦ .

(٤) سير أعلام النبلاء ١١ : ٨٢ - ٨٣ .

الحقّاط ، أو لغير ذلك.

فهذا حسين المعلّم البصرى ، من رجال الصحاح السّته ، ذكره العقيلي في كتاب الضعفاء وقال : هو مضطرب الحديث. فتعقّبه الذهبي قائلاً : «الرجل ثقّه ، وقد احتجّ به صاحباً الصحيحين ، ومات في حدود سنة ١٥٠ ، وذكر له العقيلي حديثاً واحداً تفرّد بوصله ، وغيره من الحقّاط أرسله ، فكان ما ذا؟! فليس من شرط الثقّه أن لا يغلط أبداً ، فقد غلط شعبه ومالك ، وناهيك بهما ثقّه ونبلاً»^(١).

وقال الذهبي . في مقام الدفاع عن ابن أبي داود ، في كلامٍ له على حديث الطير . : «وقد أخطأ ابن أبي داود في عبارته وقوله ، وله على خطئه أجر واحد ، وليس من شرط الثقّه أن لا يخطئ ولا يغلط ولا يسهو ، والرجل فمن كبار علماء الإسلام ومن أوثق الحقّاط»^(٢).

وننتقل الآن إلى آرائهم في أصحاب المذاهب من رجال الحديث :

(١) سير أعلام النبلاء ٦ : ٣٤٦ رقم ١٤٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣ : ٢٣٣.

آراؤهم في أصحاب المذاهب من رجال الحديث

حكم أحاديث غير أهل السنة :

والذي يظهر من كلماتهم هو أنَّهم يقسمون الرجال إلى «أهل السنة» و «أهل البدعة» .. فمن لم يكن من أهل السنة فهو مبتدع ، وأهل السنة يؤخذ بحديثهم ، ويترك حديث أهل البدعة.

روى الذهبي عن ابن سيرين ، قال : «لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتَّى وقعت الفتنة ، فلمَّا وقعت نظروا مَنْ كان من أهل السنة أخذوا حديثه ، ومَنْ كان من أهل البدعة تركوا حديثه»^(١).

ولكن ما المراد من السنة؟! ومَنْ أهلها؟! وما المراد من البدعة؟! ومن هم أهلها؟! هذه هى المشكلة!

وروى المزي عن عبد الرحمن بن مهدي ، قال : «من رأي رأيا ولم يدع إليه احتُمل ، ومن رأي رأيا دعا إليه فقد استحقَّ الترك»^(٢).

وقد أخذ هذا غير واحدٍ من المتأخِّرين ، فقيَّد المبتدع بأنْ لا يكون داعيةً إلى مذهبه

....

وأضاف بعضهم إلى ذلك ، ألا يكون الحديث الذي يحدِّث به ممَّا يعضد

(١) ميزان الاعتدال ١ : ٣ .

(٢) تهذيب الكمال ١ : ١٦٣ .

بدعته ويشيّدُها^(١).

ثم إنّ الذهبي قسّم البدعة إلى صغرى وكبرى ، بمناسبه وصف «أبان بن تغلب» ب : «شيعي جلد ، لكنّه صدوق» ، فقال بأنّ البدعة الصغرى تجتمع مع الدين والورع والصدق ، فلو رُدّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبويّة وهذه مفسده بيّنه ...وهى كغلوّ التشييع ، أو كالتشييع بلا غلو ولا تحزف ، والبدعة الكبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والخطّ على أبي بكر وعمر والدعاء إلى ذلك ، فهذا النوع لا يحتجّ بهم ولا كرامه ، وليس فيه رجل صادق مأمون^(٢).

أقول :

قد خصّصنا الفصل الآتى للبحث عن «التشييع» و «الرفض» وما يتعلّق بذلك ...والكلام الآن في الرواية عن أهل الفرق الأخرى ، الخارجين عن أهل السنّة!!

قال الذهبي : «هذه مسأله كبيره ، وهى : القدرى والمعتزلى والجهمي والرافضي ، إذا علم صدقه في الحديث وتقواه ، ولم يكن داعيا إلى بدعته ، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته ، والعمل بحديثه ، وتردّدوا في الداعيه هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تحنّب حديثه وهجرانه

وقال بعضهم : إذا علمنا صدقه وكان داعيةً ووجدنا عنده سنّة تفرّد بها ، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنّة؟! فجميع تصرّفات أئمة الحديث تؤذن بأنّ المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام ، ولم تبح دمه ، فإنّ قبول

(١) لسان الميزان ١ : ١١ .

(٢) ميزان الاعتدال ١ : ٦٠٥ .

ما رواه سائغ» ..

قال : «وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي . والذي اتضح لي منها أنّ من دخل في بدعةٍ ولم يعدّ من رؤوسها ، ولا أمعن فيها ، يقبل حديثه» ^(١).

فانظر ، كيف يضطربون!! وكيف تختلف كلمات الواحد منهم أيضاً!!
والسبب في ذلك هو أنّهم إذا رفضوا أحاديث المنتحلين للمذاهب الأخرى كلّها أدّى ذلك إلى ضياع الأحكام الشرعية وترك السنن النبويّة ، وإنّ رويها وقبلوها خافوا من رواج تلك المذاهب وتقوى أتباعها

وأيضاً : ففي رواه كتأبي البخاري ومسلم من أهل البدع كثيرون ، فإذا سقط الاحتجاج بأخبارهم سقط الكتابان عن الصحّة المزعومة لهما

المنتحلون المذاهب من الرواه في الصحاح :

فقد جاء بترجمة «عمر بن ذرّ» . وهو من رجال البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي ، والموصوف بالإمام الزاهد العابد ، وكان رأساً في الإرجاء . ، عن علي بن المديني ، قال : «قلت ليحيى القطان : إنّ عبد الرحمن قال : أنا أترك من أهل الحديث كلّ رأسٍ في بدعةٍ ؛ فضحك يحيى وقال : كيف تصنع بقتاده؟! كيف تصنع بعمر بن ذرّ؟! كيف تصنع بابن أبي رواد؟! وعدّ يحيى قوماً أمسكت عن ذكرهم ، ثمّ قال يحيى : إنّ ترك هذا الضرب ترك حديثاً كثيراً» ^(٢).

وبترجمة «عبد الله بن أبي نجيح» . وهو من رجال الصحاح الستّة . «قال البخاري : كان يتّهم بالاعتزال والقدر ، وقال ابن المديني : كان يرى الاعتزال ، وقال

(١) سير أعلام النبلاء ٧ : ١٥٤ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٦ : ٣٨٧ .

أحمد : أفسدوه بأخرة وكان جالس عمرو بن عبيد ، وقال على : سمعت يحيى بن سعيد يقول : كان ابن أبي نجيح من رؤوس الدعاة»^(١).

وبترجمة «شبابه بن سوار» . من رجال الصحاح الستة . «قال أحمد : كان داعيةً إلى الإرجاء»^(٢).

وبترجمة «عبد المجيد بن أبي رواد» . من رجال مسلم والأربعة . : «قال أبو داود : كان رأساً في الإرجاء . وقال يعقوب بن سفيان : كان مبتدعاً داعيةً»^(٣).

وبترجمة «عبد بن منصور» . من رجال الأربعة . : «قال ابن حبان : قدرى داعيه ...»^(٤).

وقال الذهبي بترجمة أبي بكر الأزرق . بعد أن حكى طعن بعضهم عليه في اعتقاده . : «قلت : له أسوه بخلق كثير من الثقات الذين حديثهم في الصحيحين أو أحدهما ، ممن له بدعه خفيفه ، بل ثقيلة ، فكيف الحيلة؟! نسأل الله العفو والسماح»^(٥).

قلت :

قد ذكر السيوطي أسماء جمعٍ منهم حيث قال : «فائده : أردت أن أسرد هنا من رمي ببدعةٍ ممن أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما» ، ومن شاء الوقوف

(١) سير أعلام النبلاء ٦ : ١٢٦ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٩ : ٥١٤ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٩ : ٤٣٥ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٧ : ١٠٥ .

(٥) سير أعلام النبلاء ١٣ : ٣٩٥ .

على تلك الأسماء فليراجع (١).

حكم من توقّف في مسأله خلق القرآن :

ومن مشاهد اضطراب القوم واختلاف آرائهم ، قضيه خلق القرآن ، وذلك لأنّ فريقاً من أئمة القوم أجابوا ، وآخرين ثبتوا على القول بالعدم ، وجماعه توقّفوا

فمن الناس من حكم بالكفر ، لا على الذين أجابوا وحسب ، بل حتّى على من توقّف ، فقد ذكروا أنّ المحاسبى الزاهد العارف ، شيخ الصوفيه ، خلف له أبوه مالا كثيراً ، فتركه ، وقال : لا يتوارث أهل ملّتين ، لأنّ أباه كان من المتوقّفين في مسأله خلق القرآن (٢).

وأحمد بن حنبل ، قال عن يعقوب بن شييه ، صاحب المسند الكبير : «مبتدع ، صاحب هوى» فقال الخطيب : «وصفه أحمد بذلك لأجل الوقف» (٣).

وترك الناس كلّهم حديث إسحاق بن أبي إسرائيل . من رجال البخاري وأبي داود والنسائي . لكونه من الواقفه في مسأله خلق القرآن (٤).

وأما الذين أجابوا .. فقد حكم عليهم بعضهم بالارتداد ، ودافع عنهم آخرون حاملين ذلك منهم على التقية!! حفظاً لماء وجههم ، وكرامةً لصحاحهم ؛ لكونها قد أخرجت أحاديثهم

(١) تدريب الراوي ١ : ٣٨٨.

(٢) حلية الأولياء ١٠ : ٧٥.

(٣) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ١١ : ٤٧٧.

كعليّ بن المديني ، الذي وصفوه بأمر المؤمنين في الحديث ، فإنه قد أجاب ، وقبل الأموال على ذلك ، فكثرت الكلام حوله ، بين طاعني فيه وبين مدافع عنه .. قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد : سمعت يحيى بن معين وذكر عنده على بن المديني فحملوا عليه ، فقلت : ما هو عند الناس إلا مرتدّ ، فقال : ما هو بمرتدّ ، هو على إسلامه ، رجل خاف فقال (١).

هذا ، وقد ترك مسلم وأبو زرعة الرازي وإبراهيم الحربي الرواية عنه بسبب ذلك (٢) ..
أمّا العقيلي فقد أورده في كتابه في الضعفاء (٣).
والذهبي من جملة المدافعين عن ابن المديني ، فإنه قال : «قد كان ابن المديني خوفاً متاقياً في مسأله القرآن» ، ثمّ شدّد النكير على العقيلي ذكره إياه في الضعفاء ، وكلّ ذلك من أجل أنّ البخاري «قد شحن صحيحه بحديث على بن المديني ...» كما قال (٤).
وكأبي معمر الهذلي ، ويحيى بن معين . وكلاهما من رجال الصحيحين . قال الذهبي : «روى سعيد بن عمرو البردعي عن أبي زرعة ، قال : كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابه عن أبي نصر التمار ولا يحيى بن معين ، ولا عن أحدٍ ممن امتحن فأجاب» .
ثمّ حاول الدفاع فقال : «قلت : هذا أمر ضيق ، ولا حرج على من أجاب في

(١) سير أعلام النبلاء ١١ : ٥٧ .

(٢) ميزان الاعتدال ٣ : ١٣٨ .

(٣) الضعفاء الكبير ٣ : ٢٣٥ رقم ١٢٣٧ .

(٤) ميزان الاعتدال ٣ : ١٤٠ .

المحنة ، بل ولا على من أكره على صريح الكفر عملاً بالآية ، وهذا هو الحق. وكان يحيى من أئمة السنة ، فخاف من سطوة الدولة وأجاب تقيّة»^(١).

هذا باختصارٍ بالنسبة إلى المرجئه والقدرية والمعتزلة والواقفة في مسأله القرآن ، ونحوهم

....

وقد ظهر اختلافهم الشديد في قبول أو ردّ أحاديث من كان من أهل هذه الفرق وإن كان صادقاً في روايته ، متقناً في نقله ..

ويبقى الكلام في الرواية عن النواصب ونحوهم ، وعن الشيعة ..

حكم الرواية عن النواصب :

أمّا في الرواية عن النواصب والخوارج ، وأعداء عليّ وأهل البيت عليهم السلام .. فقد أسّس بعضهم قاعدة مفادها أنّ هؤلاء لا يكذبون أصلاً ، فبني على ذلك قبول أحاديثهم مطلقاً ..

يقول ابن تيمية : «والخوارج أصدق من الرافضة وأدين وأورع! بل الخوارج لا نعرف عنهم أنّهم يتعمّدون الكذب ، بل هم من أصدق الناس!!»^(٢).

هذا كلامه في الخوارج الذين حاربوا أمير المؤمنين عليه السلام ..

ويقول الذهبي : إنّ التكلم في من حارب عليّاً من الصحابة قبيح يؤدّب فاعله!

قال : ولا نذكر أحداً من الصحابة إلّا بخير ، ونترضي عنهم ، ونقول : هم طائفة من

المؤمنين بعّت على الإمام عليّ ، وذلك بنصّ قول المصطفى صلوات الله عليه

(١) سير أعلام النبلاء ١١ : ٨٧.

(٢) منهاج السنة ٧ : ٣٦.

لعمّار : تقتلك الفئة الباغية ...^(١).

فهذا رأي مثل الذهبي الذي أصبحت آراؤه وأقواله حجّة عند المتأخّرين منهم ، يرجعون إليها ويعتمدون عليها ...!!

وقال ابن حجر : «...وأيضاً ، فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجه والتمسك بأمر الديانة ، بخلاف من يوصف بالرفض فإنّ غالبهم كاذب ولا يتورّع في الأخبار ، والأصل فيه أنّ الناصبه اعتقدوا أنّ عليّاً رضي الله عنه قتل عثمان أو كان عليه ، فكان بغضهم له ديانة بزعمهم. ثمّ انضاف إلى ذلك أنّ منهم من قتلت أقاربه في حروب عليّ»^(٢).

في حين أنّ المناوى . مثلاً . ينقل في شرح الجامع الصغير إجماع فقهاء الحجاز والعراق من أهل الحديث والرأي ، منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي ، وعن الجمهور الأعظم من المتكلمين والمسلمين أنّ عليّاً مصيب في قتاله لأهل صِفّين كما هو مصيب في قتاله أهل الجمل ، وأنّ الذين قاتلوه بغاه ظالمون له^(٣).

بل العجيب أنّ بعض الأعلام منهم قال : «كان عمّار بن ياسر فاسقاً!!» وقائل هذا الكلام من رجال أبي داود ، وقد وثّقه أبو زرعة ، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤) ، وقال ابن حجر : «صدوق يخطئ»^(٥).

(١) سير أعلام النبلاء ٨ : ٢٠٩ .

(٢) تهذيب التهذيب ، وانتقده بالتفصيل صاحب العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل فأفاد وأجاد جزاه الله خيراً.

(٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير ٦ : ٣٦٦ .

(٤) تهذيب التهذيب ٥ : ١٥٥ .

(٥) تقريب التهذيب ١ : ٤٠٧ .

ومن العجيب أيضاً أن القوم أخرجوا في صحاحهم عمّن كان يستغفر للحجاج بن يوسف الثقفي!! فقد ذكروا بترجمة عبد الله بن عون . من رجال الصحاح الستة . : «قال معاذ بن معاذ : ما رأيت رجلاً أعظم رجاءً لأهل الإسلام من ابن عون ، لقد ذُكر عنده الحجاج وأنا شاهد ، فقيل : يزعمون أنك تستغفر له؟ فقال : ما لي لا أستغفر للحجاج من بين الناس ، وما بيني وبينه؟! وما كنت أبالي أن أستغفر له الساعة!

قال معاذ : وكان إذا ذُكر عنده الرجل بعيب قال : إنّ الله تعالى رحيم»^(١).

وروايتهم في الصحاح عمّن كان «يحمل على عليّ» كثيره جداً

فقد أخرج أرباب الصحاح الستة عن مغيرة بن مقسم ، ووثقه الذهبي ، وكان يحمل على عليّ عليه السلام^(٢) ..

وأخرجوا عن قيس بن أبي حازم ، ووثقه الذهبي ، وكان يحمل على عليّ عليه السلام^(٣).

وعن أبي قلابه الجرمي البصري ، وترجم له الذهبي وذكر له كرامات ومناقب!! وكان يحمل على عليّ عليه السلام ولم يرو عنه شيئاً^(٤) ..

وأخرج مسلم والأربعة عن الفأفاء ، وقد نصّ الذهبي على كونه ناصبياً^(٥).

فبالله عليك!! كيف يكون من يتحامل على عليّ عليه السلام ثقةً ينقل

(١) حلية الأولياء ٣ : ٤١ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٦ : ١٢ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٤ : ١٩٩ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٤ : ٤٦٨ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٥ : ٣٧٤ .

بواسطته الحديث عن رسول الله ويذكر في الكتب الموصوفه بالصالح؟!
وكيف يكون النواصب عدولاً ، وعداؤه علامه النفاق ؛ للأحاديث الصحيحه المتفق عليها ، والمنافق فاسق بالإجماع؟!

رابعاً . الشيعة والتشيع

وما اختلفوا في فرقه بمثل اختلافهم في الشيعة ، وما اختلفوا في أحاديث أهل الفرق بمثل اختلافهم في أحاديث الشيعة

وقبل الورود في شرح ذلك ، لا بُدّ من التنبيه على إنّ بعضهم عند ما يريدون الطعن على الشيعة يخلطون . عن عمدٍ أو جهلٍ . بينهم وبين الغلاة . المعتقدين للنبوّه أو الربوبية في أئمة أهل البيت عليهم السلام . ، هؤلاء الذين تبرأت منهم الطائفة منذ اليوم الأول ، وطردتهم الأئمة عليهم السلام وحذّروا منهم الأئمة ..

لقد افتتح ابن تيمية منهاجه بالسبّ والشتم للشيعة .. فنقل . بأسانيد ساقطه . عن الشعبي أنّه قال : «لو كانت الشيعة من البهائم لكانوا حمراً ، ولو كانت من الطير لكانت رخماً» إلى أن قال . بعد صحائف كثيره شحنها بالافتراءات والأكاذيب . : «لكنّ قد لا يكون هذا كلّهُ في الإمامية الاثني عشرية ولا في الزيدية ، ولكنّ قد يكون كثير منه في الغالية»^(١).

وإذا كان يعترف بأنّ «الغالية» ليسوا من «الشيعة الإمامية الاثني عشرية» فلما ذا هذا التخليط والتخبيط؟!

الشيعة لغّة

والشيعة لغّة : الأتباع والأنصار ، فقد جاء في القاموس وشرحه : «شيعة الرجل أتباعه وأنصاره ، وأصل الشيعة الفرقة من الناس على حده ، وكلّ من عاون

(١) منهاج السّنّة ١ : ٥٧ .

إنساناً وتحزّب له فهو له شيعة. قال الكميت :

وما لي إلّا آل أحمد شيعة وما لي إلّا مشعب الحقّ مشعبٌ

ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث ، بلفظ واحدٍ ومعني واحد.

وقد غلب هذا الاسم على كلّ من يتوليّ عليّاً وأهل بيته رضي الله عنهم أجمعين ، حتّى صار اسماً لهم خاصّاً ، فإذا قيل فلان من الشيعة تعرف أنّه منهم ، وفي مذهب الشيعة كذا أي عندهم. وأصل ذلك من المشايعة ، وهي المطاوعة والمتابعه ...»^(١).

وقد كانت غلبه هذا الاسم على كلّ من شايع عليّاً وتابعه وقدمه على غيره منذ عصر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، بل لعلّ هذه التسميه كانت في بدء أمرها منه صلّى الله عليه وآله وسلّم ، كما يستفاد ذلك من الأحاديث ، ونصّ عليه بعض العلماء ؛ فقد ذكر الأستاذ محمّد كرد علي أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم هو الذي حتّ على ولاء عليّ وأهل بيته ، وهو أوّل من سمّى أولياءهم بالشيعة.

قال : وفي عهده ظهر التشييع وتسمّى جماعه بالشيعة.

قال : عرف جماعه من كبار الصحابه بموالاه عليّ في عصر رسول الله مثل سلمان القائل : بايعنا رسول الله على النصح للمسلمين والائتمام بعليّ بن أبي طالب والموالاه له ؛ ومثل أبي سعيد الخدري الذي يقول : أمر الناس بخمسٍ فعملوا بأربع وتركوا واحدةً ، ولما سئل عن الأربع قال : الصّلاه والزكاه وصوم شهر رمضان والحجّ. قيل : فما الواحدة التي تركوها؟! قال : ولآيه عليّ بن أبي طالب.

(١) تاج العروس في شرح القاموس : مادّه «شيعة».

قيل له : وإئها مفروضه معهن؟! قال : نعم ، هي مفروضه معهن ؛ ومثل أبي ذر الغفاري ، وعمّار بن ياسر ، وحذيفه بن اليمان ، وذى الشهادتين خزيمه بن ثابت ، وأبي أيّوب الأنصاري ...» في جمع كثير ذكرهم (١).

أقول :

وقد سبقه إلى ذلك غير واحدٍ من الأئمة ، كالحافظ ابن عبد البرّ ، فقد ذكر بترجمة أمير المؤمنين عليه السلام : «روى عن سلمان وأبي ذرّ والمقداد وخبّاب وجابر وأبي سعد الخدري وزيد بن الأرقم : إنّ عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أوّل من أسلم ؛ وفضّله هؤلاء على غيره» (٢).

ولا يخفي أنّ معني «وفضّله هؤلاء على غيره» هو القول بتعيّنه للخلافه عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وبطلان تقدّم غيره عليه ، لأنّ توليه المفضول مع وجود الأفضل ظلم... وقد نصّ على هذا ابن تيمية أيضاً (٣) في جماعه من حفاظهم

أقول :

ومنهم : عامر بن واثله أبو الطفيل المكي ، قال ابن حجر العسقلاني : «أثبت مسلم وغيره له الصحبه ، وقال أبو علي بن السكن : روى عنه رؤيته لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من وجوه ثابتة ... وقال ابن عديّ : له صحبه. وكان

(١) خطط الشام ٥ : ٢٥١ . ٢٥٦ .

(٢) الاستيعاب في معرفه الأصحاب ٣ : ١٠٩٠ .

(٣) منهاج السنّة ٦ : ٤٧٥ وج ٨ : ٢٢٣ و ٢٢٨ .

الخوارج يرمونه باتّصاله بعليّ وقوله بفضله وفضل أهل بيته ، وليس بحديثه بأس. وقال ابن
المديني : قلت لجرير : أكان مغيره يكره الرواية عن أبي الطفيل؟ قال : نعم. وقال صالح بن
أحمد بن حنبل عن أبيه : مكىّ ثقه ، وكذا قال ابن سعد وزاد : كان متشيّعاً.
قلت : أساء أبو محمّد ابن حزم فضّعّف أحاديث أبي الطفيل وقال : كان صاحب
رأيه المختار الكذب ، وأبو الطفيل صحابي لا شك فيه ، ولا يؤثّر فيه قول أحدٍ ولا سيّما
بالعصبيّه والهوى»^(١).

وأما التابعون ، الذين فضّلوا أمير المؤمنين عليه السلام على غيره من الصحابه مطلقاً ،
فكثيرون لا يحصون .. ذكر ابن قتيبه منهم جماعه^(٢).

فهؤلاء هم الشيعة .. والتشيّع هو القول بإمامه عليّ عليه السلام بعد رسول الله صلّى
الله عليه وآله وسلّم .. فالمعني الذي أراد رسول الله في هذه التسميه هو المفهوم اللغوي لهذه
اللفظه .. كما لا يخفي على من راجع الأحاديث^(٣).

التشيّع في اصطلاح القوم :

ولكنّ القوم . كما أشرنا من قبل . اختلفوا في معني هذا الاسم اصطلاحاً ، وكذا في
مصادقه والمسمّى به .. واضطربت كلماتهم اضطراباً شديداً.
فالذي يظهر من كلماتهم في بعض المواضع أنّ مرادهم من «التشيّع» هو

(١) مقدّمه فتح الباري : ٤١٠ .

(٢) كتاب المعارف : ٣٤١ .

(٣) كالأحاديث الواردة بذيل قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِّ﴾ راجع :
الدّر المنثور ٨ : ٥٨٩ .

ما ذكرناه من تقديم علي عليه السلام وتفضيله على غيره من الصحابة ، ففي ترجمة الشافعي أنّ أحمد بن حنبل سئل عن الشافعي فقال : ما رأينا منه إلّا كلّ خير ، فقيل له : يا أبا عبد الله! كان يحبي وأبو عبيد لا يرضيانه . يشير إلى التشيع ، وأكّما نسباه إلى ذلك . ، فقال أحمد بن حنبل : ما ندرى ما يقولان! والله ما رأينا منه إلّا خيراً.

قال الذهبي . بعد نقله . : «قلت : من زعم أنّ الشافعي يتشيع فهو مفتري لا يدرى ما يقول» وقال الذهبي بعد روايته شعر الشافعي :

يا راكباً قف بالمحصّب من منى واهتف بقاعد خيفنا والناهض
سحراً إذا فاض الحجيج إلى منى فيضاً كملتطم الفرات الفائض
إن كان رفضاً حبّ آل محمّدٍ فلشهد الثقلان أنّي رافضي
قال : «قلت : لو كان شيعياً . وحاشاه من ذلك . لما قال : الخلفاء الراشدون خمسة ، بدأ بالصدّيق ، وختم بعمر بن عبد العزيز» (١).

فالتشيع هو القول بإمامه علي عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وليس مجرد محبته ، أو القول بأفضليته مع القول بإمامه الشيخين ، ولو كان بأحد هذين المعنيين أو نحوهما لما نزّه عنه الشافعي ، كما هو واضح.

وعن ابن المبارك في «عوف بن أبي جميلة» . من رجال الصحاح السّنة . : «ما رضي عوف ببدعةٍ حتّى كان فيه بدعتان : قدرى وشيعي» .. فهو يريد من «التشيع» تقديم أمير المؤمنين على جميع الصحابة ، ولذا جعله «بدعة» ؛ إذ ليس مجرد محبته ببدعه بالإجماع ..

(١) سير أعلام النبلاء ١٠ : ٥٨ . ٥٩ ، وللشافعي أشعار أخرى من هذا القبيل مروية عنه في المصادر المعتمدة ، وإن كان بعض المعاندين لأهل البيت عليهم السلام يحاولون كتمها أو إنكارها أو التقليل من عددها أو التشكيك في نسبتها ...!!

ومّا يشهد بذلك قول بندار في عوفٍ المذكور : « كان قدريا رافضيا ».

وقال الذهبي بعد نقل الكلامين : « قلت : لكنّه ثقه أكثر »^(١).

وبما ذكرنا يظهر أنّ قول الذهبي وابن حجر من أنّ : « الشيعي الغالي في زمان السلف وعُرفهم هو من يتكلّم في عثمان والزبير وطلحة وطائفةٍ ممّن حارب عليّاً رضي الله عنه وتعرّض لسبّه »^(٢) غير صحيح ؛ لأنّ « الشيعي » بلا غلّوّ . في عرفهم . هو تقديمه على سائر الصحابه جميعاً.

وأما قول ابن حجر : « والتشيّع محبّه عليّ وتقديمه على الصحابه ، فمن قدّمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه ، ويطلق عليه رافضى ، وإلّا فشيعي »^(٣).
فإن أراد عُرف السلف ، فقد عرفت ما فيه ..

وإن أراد عُرف زمانه كما جاء في كلامه . تبعاً للذهبي . : « والغالي في زماننا وعُرفنا هو الذي يكفّر هؤلاء الساده ويتبرأ من الشيخين أيضاً ، فهذا ضالّ مفتر »^(٤) ؛ دلّ على نقطتين مهمّتين :

إحداهما : اختلاف العُرف والاصطلاح أو تبدّله ، وهذا ما ينبغي التمهّك عن أسبابه والغرض منه .

والأخرى : الترادف بين « غلّوّ التشيّع » و « الرفض ».

وقال الذهبي بترجمة « الدارقطني » « شيخ الإسلام » المتهم بالتشيّع :

« جمهور الأئمّه على ترجيح عثمان على الإمام عليّ ، وإليه نذهب ، والخطب

(١) سير أعلام النبلاء ٦ : ٣٨٤ .

(٢) ميزان الاعتدال ١ : ٦ ، لسان الميزان ١ : ٩ - ١٠ .

(٣) مقدّمه فتح الباري : ٤٦٠ .

(٤) ميزان الاعتدال ١ : ٦ ، لسان الميزان ١ : ١٠ .

في ذلك يسير ، والأفضل منهما بلا شك أبو بكر وعمر ، من خالف في ذا فهو شيعي جلد ، ومن أبغض الشيخين واعتقد صحّه إمامتهما فهو رافضي مقيت ، ومن سبّهما واعتقد أنّهما ليسا بإمامي هدىّ فهو من غلاة الرافضة ، أبعدهم الله»^(١).

إلا أنّه قال بترجمة «الفأفاء» «الإمام الفقيه» «الناصب» في كلام له :
«صار اليوم شيعة زماننا يكفّرون الصحابه ، ويرءون منهم جهلاً وعدواناً ، ويتعدّون إلى الصديق ...»^(٢).

فتراه لا يصفهم ب : «الغلوّ» ، ولا يسمّيهم ب : «الرافضة» .. فيناقض نفسه ، ولا يبقى فرق في العرف بين السلف والخلف.

ثمّ إنّ لهم في «التشيع» اصطلاحات :
منها : «فيه تشيع يسير» أو «خفيف» كقول الذهبي بترجمة «وكيع بن الجراح» . وهو من رجال الصحاح السنّه . بعد نقل وصف بعضهم إياه ب :

«الرفض» .. «والظاهر أنّ وكيعاً فيه تشيع يسير لا يضرّ إن شاء الله!! فإنّه كوفي في الجملة ، وقد صنّف كتاب فضائل الصحابه ، سمعناه ، قدّم فيه باب مناقب عليّ على مناقب عثمان»^(٣).

فتقديم ذكر مناقب عليّ على عثمان «تشيع يسير» لكنّه «لا يضرّ إن شاء الله!!»
وقوله بترجمة أبي نعيم الفضل بن دكين . وهو من رجال الصحاح السنّه . :
«كان في أبي نعيم تشيع خفيف» ثمّ روى أنّه قال : «حبّ عليّ عباده ، وخير

العباده

(١) سير أعلام النبلاء ١٦ : ٤٥٨ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٥ : ٣٧٤ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٩ : ١٥٤ .

ما كنتم»^(١).

ومنها : «فيه أدني تشييع» كقوله في «أبي غسان النهدي» . وهو من رجال الصحاح الستة . : «فيه أدني تشييع ، أخبرنا أحمد بن عبد الرحمن بن يوسف المقرئ ... عن زيد بن أرقم : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي وفاطمة والحسن والحسين : أنا حرب لمن حاربتم ، وسلم لمن سالمتم» ثم روى عن الحسين الغازي ، قال :

«سألت البخاري عن أبي غسان ، قال : وعمّا ذا تسأل؟! قلت : التشييع!

فقال : هو على مذهب أهل بلده ، ولو رأيتم عبید الله بن موسى وأبا نعيم وجماعه مشايخنا الكوفيّين لما سألتمونا عن أبي غسان».

وهنا اضطرّ الذهبي لأن يقول : «قلت : وقد كان أبو نعيم وعبید الله معظّمين لأبي بكر وعمر ، وإنّما ينالان من معاوية وذويه . رضي الله عن جميع الصحابة»^(٢).

أقول :

لا شك أنّ معاوية وذويه قد حاربوا أهل البيت عليهم السلام ، وإنّما قصد أبو غسان من روايته هذا الحديث النيل ممّن حاربهم ، فكان فيه «أدني تشييع» .. لكنّ عبید الله بن موسى وأبا نعيم ومشايخ البخاري الكوفيّين كانت عقيدتهم فوق عقيدة أبي غسان ، وإلاّ لما قال البخاري كذلك ، فكيف يكونون إنّما ينالون «من معاوية وذويه» فقط؟!!

كلّا! ليس الأمر كذلك ، ومّا يشهد لما قلناه ، تصريح غير واحدٍ منهم بأنّ

(١) سير أعلام النبلاء ١٠ : ١٥١ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٠ : ٤٣٢ .

محدثي الكوفة كانوا يقدمون علياً على عثمان ، وقد ذكر الذهبي أيضاً ذلك ، وعدّد أسماء بعضهم ، وفيهم «عبيد الله بن موسى» و «عبد الرزاق بن همام»^(١).

وجاء بترجمة «عبد الرزاق» : «قلت لعبد الرزاق : ما رأيك أنت؟! - يعني في التفضيل . قال : فأبي أن يخبرني ، وقال : كان سفيان يقول : أبو بكر وعمر ، ويسكت. ثم قال لي سفيان : أحب أن أخلو بأبي عروه - يعني معمرًا - فقلنا لمعمر فقال : نعم ؛ فخلا به ، فلمّا أصبح ، قلت : يا أبا عروه! كيف رأيته؟ قال : هو رجلٌ ، إلّا أنّه قلّمَا تكاشف كوفياً إلّا وجدت فيه شيئاً - يريد التشييع - ثمّ قال عبد الرزاق : وكان مالك يقول : أبو بكر وعمر ، ويسكت. وكان معمر يقول : أبو بكر وعمر وعثمان ، ويسكت ، ومثله كان يقول هشام بن حسان»^(٢).

فمن هذا يعرف حال عبد الرزاق بن همام ، وحال أهل الكوفة ، ومنه يفهم أنّ المعني الصحيح للتشييع هو ما ذكرناه ، وإلّا لما قال ابن عيينه في عبد الرزاق : «أخاف أن يكون من الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا»^(٣).

وإلّا لما قيل بترجمة «اليامي» : «من أهل الكوفة الذين لا يحمدون على مذاهبهم»!! كما يفهم ذلك أيضاً من قول الذهبي بترجمة «محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي» . وهو من رجال الصحاح الستة . : «على تشييع كان فيه» ، فإنّه وإن حاول جعل تشييعه على حدّ تكلمه في من حارب أو نازع الأمر عليا ، إلّا أنّه روى عن يحيى الحماني : «سمعت فضيلاً . أو حُذث عنه . قال : ضربت ابني البارحة إلى

(١) ميزان الاعتدال ٢ : ٥٨٨ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٩ : ٥٦٩ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٩ : ٥٧١ .

الصباح أن يترحم على عثمان ، فأبي علي^(١).

بل لقد وصفوا «تليد بن سليمان» . وهو من مشايخ أحمد ومن رجال الترمذي .
بالتشيع . كما عن أحمد بن حنبل وغيره . مع أنه «كان يشتم عثمان» و «يشتم أبا بكر
وعمر»^(٢).

وسياقي مزيد من الكلام عن هذا الموضوع

الرفض في اصطلاح القوم :

لقد تبين من خلال ما تقدّم : أنّ حقيقة التشيع ليس مجرد محبة علي عليه السلام ،
أو مجرد التكلم في من حاربه كعواوية وطلحة والزبير وغيرهم ، أو مجرد التكلم في عثمان ..
بل التشيع تقديم علي عليه السلام على جميع الصحابة ، والقول بإمامته بعد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم مباشرة ، ورفض إمامه من تقدّم عليه ، ولذا وصفوا مثل «أبي الطفيل»
الصحابي الجليل ب : «الرفض» ، كما في كتاب المعارف^(٣).

لكن القوم اتخذوا . في علم الرجال والحديث . مصطلح «الرفض» للدلالة على المعنى
الأخير ؛ محاولين التفريق بين المصطلحين من أجل التغطية على حال من اتّصف بحقيقة
التشيع ممّن ذكرناهم وغيرهم ..

إنّه مصطلح حادث وضعوه للطعن في الرواه وردّ أحاديثهم ، وقد نصّ على ذلك ابن
تيمية بعد أن حكى السبّ والشتم للشيعة عن الشعبي وغيره ، فقال : «لكن

(١) سير أعلام النبلاء ٩ : ١٧٤ .

(٢) تاريخ بغداد ٧ : ١٣٨ .

(٣) المعارف : ٦٢٤ ، «أسماء الغالية من الرفض» .

لفظ (الرافضة) إنما ظهر لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين ، في خلافة هشام ، وقصّه زيد بن علي بن الحسين كانت بعد العشرين ومائه... والشعبي توفي سنة خمس ومائه أو قريباً من ذلك ، فلم يكن لفظ الرافضة معروفاً آنذاك ، وبهذا وغيره يعرف كذب لفظ الأحاديث المرفوعة التي فيها لفظ الرافضة ، ولكن كانوا يسمّون بغير ذلك الاسم...»^(١).

ولكنهم اختلفوا في هذا اللفظ أيضاً ، مفهوماً ومصادقاً ، فعن عبد العزيز بن أبي رواد . وهو من رجال البخاري في التعليقات والأربعة . وقد سُئل مَنْ الرافضي؟! قال : «مَنْ كره أحداً من أصحاب محمد» ، ووافقه على ذلك مَنْ حضر من العلماء^(٢).

وعن الدارقطني : أنّ أوّل عقد يحلّ في الرفض تفضيل عثمان على عليّ^(٣). واعترضه الذهبي قائلاً : «ليس تفضيل عليّ برفض ولا هو ببدعه ، بل ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين... ومن أبغض الشيخين واعتقد صحّ إمامتهما فهو رافضي مقيت ، ومن سبّهما واعتقد أنّهما ليسا بإمامي هدىً فهو من غلاه الرافضة»^(٤).

(١) منهاج السّنة ١ : ٣٥ - ٣٦ ، وقد عرفت أنّ واقع الرفض قديم ، وأنهم يصفون بعض الصحابة بالتشيع وبالرفض ، فكان معناهما في الحقيقة واحداً ، وهو القول بإمامه عليّ عليه السلام بلا فصل.

(٢) تهذيب التهذيب ٦ : ٣٠٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦ : ٤٥٧.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٦ : ٤٥٨.

أقول :

بل الحقّ مع الدارقطني ، فإنّ أوّل عقدٍ من عقود رفض خلافه المشايخ هو القول بتفضيل عليّ عليه السلام على عثمان ، وهذا ما سنؤكد عليه في ما بعد ، ولكنّ الذهبي يعترف بذهاب خلق من الصحابه والتابعين إلى تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام .. ثمّ كيف يجتمع بغض الشيخين مع الاعتقاد بصحّة إمامتهما ، ليسمى صاحبه بالرافضي المقيت؟! وإذا لم يكن تفضيله عليه السلام برفض ولا بدعةٍ ، فلما ذا قال بعض أئمّتهم في عبد الرزّاق بن همام الصنعاني - لما سئل عن رأيه في التفضيل فأبي أن يجيب - : «أخاف أن يكون من الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا»؟! ^(١).

ثمّ إنّ الذهبي عنون في ميزانه ابن عقده فقال : «أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقده ، الحافظ أبو العبّاس ، محدّث الكوفة ، شيعي متوسّط» ^(٢) ، مع أنّه بترجمة «أحمد بن الفرات» ذكر ابن عقده ووصفه ب : «الرفض والبدعة» ^(٣).

وهذا من تناقضاته بناءً على هذا المصطلح الجديد ، وهو ممّا يؤيّد ما نذهب إليه في معني التشيع كما تقدّم وسيأتي تفصيله.

وأما ابن حجر ، فهو يقول بالترادف بين «الرافضي» وبين «الشيعي الغالي» ، والمقصود منهما من قدّم عليّاً على أبي بكر وعمر ، قال : «فإنّ انضمام إلى ذلك السبّ أو التصريح بالبعض فغالٍ في الرفض» ^(٤).

(١) سير أعلام النبلاء ٩ : ٥٧١.

(٢) ميزان الاعتدال ١ : ١٣٦.

(٣) ميزان الاعتدال ١ : ١٢٨.

(٤) مقدّمه فتح الباري : ٤٦٠.

هذا ما أردنا ذكره في هذا الفصل باختصار ، ويتلخص في أمور :

الأول : إنّ القوم ليس عندهم علماء يقفون عند آرائهم في الجرح والتعديل ، بحيث يكون القول الفصل والميزان العدل في هذا الباب.

والثاني : إنّ القوم ليس عندهم قواعد متقنه يرجعون إليها ، وضوابط محكمه يعتمدون عليها في هذا الباب.

والثالث : إنّ القوم ليس عندهم مصطلحات محدّده ثابتة متفق عليها بينهم ، مفهوماً ومصادقاً.

والرابع : إنّ القوم في أكثر أقوالهم في الجرح والتعديل يتبعون الهوى والعصبيه ، وكيف يجوز الأخذ بآراء من هذا حاله؟!

والخامس : إنّ «التشيع» بالمعني الصحيح هو «الرفض» لخلافه من تقدّم على علي عليه السلام ، ولذا وصف مثل أبي الطفيل الصحابي بكلا الوصفين ، وكذا كثير من التابعين والأئمة الأعلام في مختلف القرون.

حكم الرواية عن الرافضي والشيعة :

وقد اختلفوا في حكم الرواية عن «الرافضي» و «الشيعة» على أثر اختلافهم في العنوانين مفهوماً وحكماً .. وتحيروا في ذلك بشدّه ؛ لكثرة الرواه الشيعة من جهه ، ولاعتراف القوم بعدلتهم وأمانتهم وضبطهم في النقل من جهه أخرى ، ولوجود عدد غير قليل منهم في الصحاح وغيرها من الكتب من جهه ثالثة.

فذهب بعضهم إلى جرح الراوي وردّ روايته ، لا لشيء ، إلا لتشيعه ^(١) :

ففي ترجمة «ثوير بن أبي فاخته» بعد ذكر تكلم بعضهم فيه : «قال الحاكم في المستدرک : لم ينقم عليه إلا التشيع» ^(٢).

وفي ترجمة «عبيد الله بن موسى» عن أحمد بن حنبل : «إنّه تركه لتشيعه» ^(٣).

وفي ترجمة «علي بن غراب» قال الخطيب : «أظنه طعن عليه لأجل مذهبه فإنّه كان يتشيع» ^(٤).

وفي ترجمة «فطر بن خليفة» عن العجلي : «كان فيه تشيع قليل» وعن ابن عياش : «تركت الرواية عنه لسوء مذهبه» ^(٥).

وفي ترجمة «علي بن المنذر» عن الإسماعيلي : «في القلب منه شيء ، لست

(١) ولا نذكر آراء الجوزجاني ؛ لأنّه كان ناصبياً ، لا يعتبرون بتجربحاته للشيعة ، ثمّ لا عجب من أن يتكلّموا في الراوي لأجل تشيعه ، فإنّ في القوم من تكلم في أئمة العترة الطاهرة بكلّ جرأ ووقاح حتّى انتقده بعض علمائهم ، كقول ابن سعد صاحب الطبقات في الإمام الصادق عليه السلام : «كان كثير الحديث ، ولا يحتجّ به ، ويستضعف. سئل مرّة : هذه الأحاديث من أبيك؟ فقال : نعم. وسئل مرّة فقال : إنّما وجدتها في كتبه» ، فاعترضه ابن حجر قائلاً : «يحتمل أن يكون السؤالان وقعا عن أحاديث مختلفه ، فذكر في ما سمعه أنّه سمعه ، وفي ما لم يسمعه أنّه وجده ، وهذا يدلّ على تثبته». تهذيب التهذيب ٢ : ٨٩. قلت : فإنّ كان ابن سعد لا يفهم هذا فما أجهله ، وإنّ كان يفهمه فما أسوء حاله ! وعلى كلّ حال فليس لقوله أي اعتبار.

(٢) تهذيب التهذيب ٢ : ٣٣.

(٣) تهذيب التهذيب ٧ : ٤٨.

(٤) تاريخ بغداد ١٢ : ٤٦.

(٥) مقدّمه فتح الباري : ٤٣٥.

أخيره»^(١).

وفي ترجمة «عبد الله بن الجهم الرازي» عن أبي زرعة : «رأيتُه ولم أكتب عنه وكان صدوقاً. وقال أبو حاتم : رأيتُه ولم أكتب عنه وكان يتشيع»^(٢).
وكم من راوٍ كبير ومحدث شهير ، تركوا أحاديثه لأنَّ «عامه ما يرويه في فضائل أهل البيت»^(٣).

وكم وقع الكلام بينهم بشأن «أحمد بن الأزهر» لأنَّه روى بسندٍ صحيح عن ابن عباس أنَّه قال : «نظر رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم إلى عليِّ بن أبي طالب عليه السلام ، فقال : أنت سيِّد في الدنيا وسيِّد في الآخرة ، حبيبك حبيبي وحبيبي حبيب الله ، وعدوك عدوى وعدوى عدوِّ الله ، فالويل لمن أبغضك بعدي» ، فقال الذهبي : «هو ثقته بلا تردّد ، غايه ما نقموا عليه ذاك الحديث في فضل عليّ رضي الله عنه»^(٤).
وجاء بترجمة «أحمد بن محمد السيتي» . المتوفي سنة ٤١٧ . أنَّه : «كان يتَّهم بالتشيع ، فحلف لنا أنَّه برىء من ذلك ، وأنَّه من موالى يزيد ، وأنَّه قد زار قبر يزيد»!!^(٥).

(١) تهذيب التهذيب ٧ : ٣٣٨ .

(٢) تهذيب التهذيب ٥ : ١٥٥ .

(٣) انظر مثلاً : تهذيب التهذيب ٢ : ٤١ . ترجمة جابر بن يزيد الجعفي . ، وج ٣ : ١٧٠ و ٣٧٤ . ترجمة أبي الجحاف داود بن أبي عوف ، و ترجمة سالم بن أبي حفصة . وج ٥ : ٢٦٥ . ترجمة عبد الله بن عبد القدوس ..

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢ : ٣٦٤ .

(٥) سير أعلام النبلاء ١٧ : ٣٥٩ ، ويدلّ هذا على أنَّ «التسنن» المقابل ل : «التشيع» هو اتِّباع بني أمية ، وله شواهد كثيرة في التاريخ والرجال ، وقد حقّقنا ذلك في بعض رسائلنا.

لكن الأكثر ياخذون بروايه الشيعة ، إذا كانوا يرونه ثقة صدوقاً في نقله ..
سواء كان ممن يتكلم في معاوية وأمثاله ، أو في عثمان وأعوانه ، أو في الشيخين
وأصحابهما.

واختلفوا في الاحتجاج بروايه الرافضي الصدوق على ثلاثة أقوال :
أحدها : المنع مطلقاً.

والثاني : الترخّص مطلقاً.

والثالث : التفصيل ، فتقبل روايه غير الداعيه ، وتردّ روايه الداعيه ^(١).

فإن كان المراد من «الرافضي» هو «الشيعة الغال» : وهو الذي يقدر علياً عليه
السلام على أبي بكر وعمر ، كما هو صريح الحافظ ابن حجر ، وتدلّ عليه الشواهد
والقرائن الكثيرة ؛ فهو ..

وإن كان المراد من «الشيعة» : من يحبّ علياً عليه السلام أو يقدره على عثمان أو
يتكلم في معاوية ، ومن «الرافضي» : خصوص من يقدر علياً عليه السلام على أبي بكر
وعمر ؛ ففي الصحاح ممن يقدره عليهما كثيرون ، بل فيها من كان يتكلم فيهما أيضاً.
وعلى كل تقدير يصحّ قول السيّد في عنوان المراجعة : «مائه من أسناد الشيعة في
أسناد السّنة».

(١) ميزان الاعتدال ١ : ٢٧ ، علوم الحديث لابن الصلاح ، وقد عزا القول بالتفصيل إلى الكثير أو الأكثر من
العلماء ، ونصّ شارحه الزين العراقي على أنّ البخاري ومسلماً احتجّا أيضاً بالدعاء .. انظر : التقييد والإيضاح :
١٥٠ . قلت : قد ذكرنا سابقاً أسامي جمع منهم.

خامساً . زياده توضيح لعنوان المراجعة

ونقول في تشييد كلام السيّد وتوضيح عنوان المراجعة . مضافاً إلى ما تقدّم . :
إنّه قد تمثّل التشييع في القرون الثلاثة الأولى بالقول بأفضليه عليّ عليه السلام من جميع
الصحابه ، وتقديمه على أبي بكر وعمر خاصّة .. إلّا أنّه قد مرّ بظروفٍ صعبه جدّاً ؛ فقد
كانت السلطات تلاحق من عرفت فيه سمّه من سمات التشييع ، حتّى الاسم مثل «علي» و
«الحسن» و «الحسين» ... فلم يجد الشيعة بُدّاً من إخفاء عقيدتهم في أهل البيت عليهم
السلام ، بل لقد جاء بترجمة بعض المحدثين أنّه كان علويّاً ولم يكن يظهر نسبّه ^(١) ، وكم من
عالمٍ محدّثٍ عُرض عليه سبُّ أمير المؤمنين والبراءه منه ، فلمّا أبي عن ذلك أودى من قبل
السلطه آنذاك وبكلّ قسوه!! ^(٢).

وفي مثل هذه الظروف يكون التكلّم في عثمان ، بل تفضيل عليّ عليه السلام عليه
من أجلّ آيات التشييع ، ومن أقوى الأدلّه على القول بإمامه عليّ عليه السلام بلا فصلٍ ؛
ولذا قال الدارقطني : «اختلف قوم من أهل بغداد ، فقال قوم : عثمان أفضل ، وقال قوم :
عليّ أفضل ، فتحاكموا إلّى فأمسكت وقلت : الإمساك خير ، ثمّ لم أرَ لديني السكوت
وقلت للذّي استفتاني : ارجع إليهم وقل لهم :

(١) انظر مثلاً : ترجمة أبي عبد الله بن المطبقي في تاريخ بغداد ٨ : ٩٧ .

(٢) انظر مثلاً : ترجمة عطّيه العوفي في تهذيب التهذيب ٧ : ٢٠٠ ، و ترجمة مصدع المعرقب في تهذيب التهذيب
١٠ : ١٤٣ ، ولهما نظائر كثيرون ويصعب حصرهم .

أبو الحسن يقول : عثمان أفضل من عليّ باتّفاق جماعه أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وهو أوّل عقدٍ يحلّ في الرّفض»^(١).

والسبب في ذلك واضح ؛ لأنّ القول بأفضليه عليّ من عثمان يفضي إلى بطلان خلافه عثمان ، وبذلك تبطل خلافه أبي بكر وعمر ، لأنّ خلافه عثمان منهما وفرع على خلافتها ، ولذا كان سكوت الدارقطني مضراً بدينه!! ولذا أيضاً كان القول بأفضليه عثمان أوّل عقدٍ يحلّ في الرّفض!!

أتصدّق أن يكون الراوي عن أبي سعيد الخدري : «إنّ عثمان أَدْخَلَ حَفْرَتَهُ وَإِنَّهُ لَكَافِرٌ بِاللَّهِ» من القائلين بأنّ أبا بكر وعمر إماما هدى؟!!

إنّهُ أبو هارون العبدى الشيعي ، وقد روى ذلك عنه ابن عدى في الكامل حيث ترجمة ، وذكر أسماء بعض الأكابر الذين حدّثوا عنه ، ثمّ قال : «وقد كتب الناس حديثه»^(٢).

لكن أوّل عقدٍ يحلّ في الرّفض - حسب تعبيره - هو الدفاع عن معاوية والمنع من لعنه ، وطرد من تكلم فيه^(٣) وإيذاؤه ، كما فعلوا بغير واحدٍ من أئمّتهم .. لا أقول : إنّ كلّ من تكلم في معاوية فهو شيعي إمامي^(٤).

(١) سير أعلام النبلاء ١٦ : ٤٥٧.

(٢) انظر : ترجمة أبي هارون العبدى - من رجال الترمذي وابن ماجة - في ميزان الاعتدال ٣ : ١٧٣ ، والكامل لابن عدى ٦ : ١٤٦.

(٣) بل عليهم أنّ يدافعوا عن يزيد!! ولذا قال التفتازاني بعد أن لعنَ يزيد بن معاوية وكلّ من حمل ظلماً على أهل البيت عليهم السلام : «فإنّ قيل : فمن علماء المذهب من لم يجوز اللعن على يزيد مع علمهم بأنّه يستحقّ ما يربو على ذلك ويزيد. قلنا : تحاميا عن أن يرتقى إلى الأعلى فالأعلى ، كما هو شعار الروافض ...». شرح المقاصد ٥ : ٣١١.

(٤) فالحاكم النيسابوري صاحب المستدرک على الصحيحين لا نعهّد شيعة إماميا لمجّرد

بل أقول : بأنّ ذلك كان أحد الأساليب للإعلان عن العقيدة ؛ لأنّ التكلم في معاوية ينتهي إلى التكلم في عمر فأبي بكر ..

ولذا قال الذهبي في «يحيى بن عبد الحميد الحماني» . بعد قول ابن عدى : لا بأس به . : «قلت : إلّا أنّه شيعي بغيض ، قال زياد بن أيوب : سمعت يحيى الحماني يقول : كان معاوية على غير ملّة الإسلام. قال زياد : كذب عدوّ الله» ^(١) ..

ولذا مرّوا ما كتبوا عمّن روى مثالب معاوية ^(٢) .

ولعلّ هذا الذي ذكرناه هو مرادهم من قولهم بترجمة بعض الأعلام : «فيه تشييع يفضى به إلى الرفض» ^(٣) .

وكيف يكون المحدث ابن أبي دارم الكوفي «مستقيم الأمر عامّه دهره» «ثمّ في آخر أيامه كان أكثر ما يقرأ عليه المثالب»؟! إنّ معني استقامه أمر الرجل أنّ يكون ثقة صدوقاً في نقله ، وكذلك كان ابن أبي دارم . المتوفي سنه ٣٥١ . إلّا أنّه من ناحية العقيدة كان يعيش في تقيّه عامّه دهره ، فلا يتظاهر بما يخالف عقيدة الجمهور ، حتّى آخر أيام حياته ، فلمّا

تصحيحه على شرط البخاري ومسلم حديث الطير ونحوه من الأحاديث المعتبره الدالّة على إمامه أمير المؤمنين عليه السلام ، أو لمجرّد انحرافه عن معاوية وتكلمه فيه بصراحه ووضوح .. ولكنّ إذا ثبت قول ابن طاهر فيه : «كان شديد التعصّب للشيعة في الباطن ، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافه» ، وأنّه كان يقول : إنّ عليّاً وصي ، . ولهذه الأمور وغيرها وصفه بعضهم ب : «رافضى خبيث» . ؛ كان من القائلين بإمامه مولانا أمير المؤمنين عليه الصلاه والسلام ، وعلى هذا الأساس أوردته السيّد رحمه الله في المائه ، والله العالم.

(١) ميزان الاعتدال ٤ : ٣٩٢ .

(٢) انظر مثلاً : ميزان الاعتدال ١ : ٢٧ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧ : ٥٠٧ ، ترجمة ابن السمسار الدمشقي .

حضرتة الوفاه روى : «إِنَّ عمر رفس فاطمة حتّى أسقطت بمحسن» ، وروى في قوله تعالى ﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ...﴾^(١) : «جاء فرعون : عمر ، وقبله : أبو بكر ، والمؤتفكات : عائشه وحفصه» ومن هذا الوقت وصف ب : «الرافضي الكذاب»^(٢).

أقول :

أمّا كونه «رافضيا» فنعم ، وأمّا كونه «كذاباً» فلما ذا وقد شهدتم باستقامته عامّه
دهره؟!

إنّ هذا من موارد تناقضات الذهبي أيضاً ؛ فقد نصّ في غير موضع على أنّ الرفض غير مضرّ بالوثاقه ، وتبعه على ذلك ابن حجر في مقدّمه فتح الباري حيث يريد الدفاع عن كتاب البخاري ، لكنّه . هو الآخر . ناقض نفسه في مواضع كثيره .
ولو أنّك راجعت ميزان الاعتدال والمغني في الضعفاء للذهبي ، لوجدته يجرّح ويضعّف . لا سيّما في الثاني . كثيراً من الأعلام ورجال الحديث ، لا لشيء فيهم سوى التشيع ..
وكذا ابن حجر في تهذيب التهذيب ولسان الميزان .

فما أكثر تناقضات القوم في كلّ باب!!

ولكنّ الله تعالى شاء أن يشتمل أصحّ كتب القوم على روايات ثلّه من الرجال المشاهير ، مع وصفهم لهم ب : «الغلوّ في التشيع» أو ب : «الرفض» ، ومع تصريحهم بتراجم كثير منهم بأنّه «كان يشتم ...» ونحو ذلك ، ممّا يدلّ على كونهم من القائلين بإمامه أمير المؤمنين بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم مباشرة ،

(١) سورة الحاقّه ٦٩ : ٩ .

(٢) ميزان الاعتدال ١ : ١٣٩ .

وهو مذهب الشيعة الإماميه ^(١).

وفي ترجمة (أبان بن تغلب) : «كان مذهبه مذهب الشيعة ، وهو معروف في الكوفيين» ، و : «كان غالبا في التشيع».

وفي ترجمة (إبراهيم بن أبي يحيى) : «كذاب رافضى».

وفي ترجمة (أحمد بن الفضل) : «كان من رؤساء الشيعة».

وفي ترجمة (إسماعيل الملائي) : «كان شيعيا من الغلاة الذين يكفرون عثمان».

وفي ترجمة (السدّي) : «يشتم أبا بكر وعمر».

وفي ترجمة (إسماعيل الفزاري) : «يشتم السلف».

وفي ترجمة (تليد بن سليمان) : «رافضى يشتم أبا بكر وعمر».

وفي ترجمة (جابر الجعفي) : «رافضى يشتم».

وفي ترجمة (جعفر بن سليمان) : «البغض ما شئت».

وفي ترجمة (جمع بن عميرة) : «من عتق الشيعة».

وفي ترجمة (أبي النعمان الأزدي) : «من المحترقين في التشيع».

وفي ترجمة (الحارث الهمداني) : «كان غالبا في التشيع» «نقم عليه إفراطه في حب عليّ وتفضيله له على غيره».

وفي ترجمة (الحسن بن حي) : «كان لا يترحم على عثمان».

وفي ترجمة (خالد بن مخلد القطواني) : «كان شتاما معلنا بسوء مذهبه».

وفي ترجمة (داود بن أبي عوف . أبي الجحاف .) : «شيعي ، عاقه ما يرويه

(١) اقتصرنا على الشخصيات الذين استشهد بهم السيّد ، وإلا فهم أكثر وأكثر.

في فضائل أهل البيت».

وفي ترجمة (زيد الياشي) : «من أهل الكوفة الذين لا يحمدون على مذاهبهم».

وفي ترجمة (سالم بن أبي حفصه) : «كان من رؤوس من ينتقص من أبي بكر وعمر».

وفي ترجمة (سعد بن طريف) : «يفرط في التشيع».

وفي ترجمة (سلمه بن الفضل) : «كان أهل الرى لا يرغبون فيه لسوء رأيه».

وفي ترجمة (سليمان بن قرم) : «كان رافضيا غالبا».

وفي ترجمة (شريك القاضي) : «أنت تنتقص أبا بكر وعمر».

وفي ترجمة (عباد بن يعقوب) : «كان داعيه إلى الرفض» «يشتم عثمان» و

«السلف».

وفي ترجمة (عبد الله بن عمر - مشكدانه) : «كان غالبا في التشيع».

وفي ترجمة (عبد الرحمن بن صالح الأزدي) : «ألف كتاباً في مثالب الصحابه ، رجل

سوء».

وفي ترجمة (عبد الرزاق بن همام) : «مذهبه مذهب التشيع ، و «حدّث بأحاديث في

الفضائل لم يوافقه عليها أحد ، ومثالب لغيرهم مناكير».

وفي ترجمة (عبد الملك بن أعين) : «كان رافضيا» و : «من عتق الشيعة».

وفي ترجمة (عبيد الله بن موسى) : «شيعي منحرف».

وفي ترجمة (عثمان بن عمير) : «ردّيء المذهب ، يؤمن بالرجعه»^(١).

(١) العقيدة بالرجعه من عقائد الشيعة الإماميه الاثني عشرية ، وهى في مجملها : القول بأن الله

- وفي ترجمة (عدى بن ثابت) : «رافضى غال».
- وفي ترجمة (العلاء بن صالح) : «من عتق الشيعة».
- وفي ترجمة (على بن زيد بن جدعان) : «كان رافضيا».
- وفي ترجمة (على بن صالح) : «هو من سلف الشيعة وعلمائهم».
- وفي ترجمة (على بن غراب) : «كان غاليا في التشيع».
- وفي ترجمة (على بن هاشم بن البريد) : «كان مفرطاً في التشيع».
- وفي ترجمة (فطر بن خليفة) : «مذهبه مذهب الشيعة» و : «خشبي^(١) مفرط».
- وفي ترجمة (موسى بن قيس الحضرمي) : «من الغلاة في الرفض».
- وفي ترجمة (نفيع بن الحارث) : «يغلو في الرفض».

يرجع إلى الدنيا علياً والأئمة والمخلصين من شيعتهم ، في زمن المهدي عليه السلام ، ويرجع أيضاً رؤساء الظلم والنفاق في هذه الأمة ، فينتقم أولئك من هؤلاء .. وكأنّ القول بالرجعه عند الجمهور نقص موجب للضعف ، مع أنّ به آيات من القرآن الكريم ؛ قال أبو حريز البصري . من رجال البخاري في التعليقات والأربعة . : هي ٧٢ آيه . تهذيب التهذيب ٥ : ١٦٤ . وبه روايات معتبره كثيره ، وقد قال به بعض الصحابه كأبي الطفيل . كما في المعارف . وعدّه من الأئمة من غير الإماميه . كما أنّ في كتب الجمهور أيضاً أحاديث في وقوع ذلك في زمن بعض الأنبياء ، وفي زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، بل لقد رووا أنّ رسول الله أرجع إلى الدنيا والديه وعرض عليهما الإسلام . في ما يروون . فقبلا ، وعادا فماتا . انظر : شرح المواهب اللدنيّه ١ : ١٦٦ . ١٦٨ . ولو شئنا التفصيل لفعلنا ، لكنّه خارج عمّا نحن بصددّه الآن ، وبما ذكرناه الكفايه .

(١) من ألقاب القائلين بإمامه علي عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنّ إمامه غيره باطله ، في كلام النواصب .

وفي ترجمة (هارون بن سعد) : «رافضى بغيض».

وفي ترجمة (يزيد بن أبي زياد) : «من أئمة الشيعة الكبار».

وتلخص :

إنّ «التشيع» ليس إلّا «الرفض» لخلافه من تقدّم على عليّ عليه السلام ، وقد كان هذا هو المرتكز في أذهان الناس وعند قدماء علماء الجرح والتعديل ، الذين تكلموا في الرواه الموصوفين بالتشيع ، وضعّفوهم وردّوا أحاديثهم بهذا السبب ..

وأما الفصل بين المصطلحين المذكورين ، بتخصيص «التشيع» بمن يتكلّم في معاوية وعائشه وطلحة والزبير ، أو يتكلّم فيهم وفي عثمان ، أو يقدّم عليّاً عليه ، وجعل «الرفض» لمن يقدّم عليّاً على أبي بكر وعمر ، كما جاء في كلام الذهبي وابن حجر ، وتبعهما عليه بعض الكتّاب المعاصرين ، فهو على إطلاقه غير صحيح ؛ لأنّ من الموصوفين بالتشيع بسبب التكلّم في معاوية من هو من أهل السنّة يقيناً ، كالنسائي ، الذي لاقى ما لاقى من أهل الشام كما هو معروف ، وفيهم من هو من القائلين بإمامه عليّ عليه السلام بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، كالرواجني ، الذي وصف أيضاً بالمبتدع تارةً وبالرافضي أخرى ..

وأما المتكلّمون في عثمان ، فهم قائلون بإمامه عليّ عليه السلام كذلك يقيناً ، إلّا أنّهم كانوا في تقيّه ، وما كان بإمكانهم أن يتظاهروا بعقيدتهم إلّا بهذه الطريقة ، ثمّ إنّ جماعة كبيرة منهم باحوا بعقيدتهم ، من رفض خلافه من تقدّم على أمير المؤمنين ، والتكلّم فيه ، كما جاء بترجمتهم.

ولا يخفى إنّ هذا التحقيق في أحوال المائة ، الذين ذكرهم السيّد . طاب ثراه . إنّما جاء على ضوء كلمات القوم ، وبغضّ النظر عمّا في كتب أصحابنا عنهم ،

وإلا فإنّ العديد منهم يعدّون من أخصّ أصحاب الأئمة المعصومين ، عليهم وعلى جدّهم صلوات ربّ العالمين.

قال السيّد :

«هذا آخر من أردنا ذكرهم في هذه العجالة ، وهم مائه بطل من رجال الشيعة ، كانوا حجج السّنة وعييه علوم الأئمّة ، بهم حفظت الآثار النبوية ، وعليهم مدار الصحاح والسّنن والمسانيد ، ذكرناهم بأسمائهم ، وجئنا بنصوص أهل السّنة على تشييعهم ، والاحتجاج بهم ... وأظنّ المعارضين سيعترفون بخطئهم في ما زعموه من أنّ أهل السّنة لا يحتجّون برجال الشيعة ... في سلف الشيعة ممّن يحتجّ أهل السّنة بهم . غير الذي ذكرناهم . وأنهم أضعاف أضعاف تلك المائه عدداً ، وأعلى منهم سنداً ، وأكثر حديثاً ، وأغزر علماً ، وأسبق زمناً ، وأرسخ في التشييع قدماً ، ألا وهم رجال الشيعة من الصحابة ... وفي التابعين ... ممّن يستغرق تفصيلهم المجلّدات الضخمة ...»^(١).

أقول :

وقد أوضحنا . ولله الحمد . مقاصد السيّد وشيّدنا مطالبه ، بما لا مزيد عليه ، ولا يدع مجالاً للمكابره ..

ومن المعلوم ، إنّ التشييع لعلّي عليه السلام بمعنى تقديمه على غيره من الصحابة والقول بإمامته وخلافته بعد رسول الله بلا فصل ، إنّما يتحقّق بالاقتداء به واتّباعه والأخذ منه ، وكذلك بالأئمة المعصومين من بعده ، عملاً بقول

(١) المراجعات : ١٠٤ - ١٠٥ .

الرسول الأكرم : «إني تارك فيكم الثقلين : كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي ، ما إن تمسكتما بهما لن تضلّوا...» ، وقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : «مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح ، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق»^(١).

فالشيعة في أصول الدين وما يجب الاعتقاد به من المبدأ وصفاته والمعاد ، وفروعه من الأحكام الشرعية ، من الحلال والحرام وغير ذلك ، تبع للكتاب المبين الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولباب مدينه العلم وأهل العصمة .. فيإيمانهم بالرجعه . مثلاً . يرجع إلى الكتاب والسنة ، وعملهم بالتقيّه . أحياناً . امتثالاً لأمر الله ورسوله . وقد وجدنا إنّ أئمة العاظمه عملوا بها في مسأله خلق القرآن ، كما رأينا إنّ جمعاً من الأعلام منهم يروون حديث الرجعه ويقولون بها . وهكذا في سائر الشؤون .

فالشيعة الإماميه أهل السنة النبوية حقيقة ، وهم المسلمون حقاً ، وهم أهل النجاة في الآخرة ..

وعلى غيرهم إقامه الدليل القطعي على صحّه عقائدهم وأعمالهم وأقوالهم .. وأني لهم ذلك ..

ومن شاء التفصيل فليرجع إلى كتب العقائد ..
والحمد لله ربّ العالمين.

هذا تمام الكلام في هذه المراجعة ، وبه يتم الكلام في المبحث الأول من

(١) قد تقدّم البحث عن الحديثين سابقاً . وأمّا الرواية : «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وسنتي» كما في بعض كتب القوم فقد حقّقنا في رساله مفردّه أنّ لا سند لها ، ولا يتم لها معني إلّا بالرجوع إلى أهل بيت الهدى . فراجع : الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعه في كتب السنة .

كتاب المراجعات.

المبحث الثاني

في الإمامه العامه

وهي الخلافه عن رسول الله

أقول :

كان المبحث الأول في : (إمامه المذهب) في الأصول والفروع ، وقد أورد السيّد فيه أدلّة من الكتاب والسنة على وجوب الرجوع إلى أهل البيت عليهم السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، في القضايا الاعتقادية والأحكام العملية والآداب والسُنن الشرعية ، وأشار إلى حكم العقل في الباب ، في نهایه المراجعة ١٨ بقوله : «دعنا من نصوصهم وبيناتهم ، وانظر إليهم بقطع النظر عنها ، فهل تجد فيهم قصوراً في علم أو عمل أو تقوى عن الإمام الأشعري أو الأئمة الأربعة أو غيرهم ، وإذا لم يكن فيهم قصور ، فبم كان غيرهم أولي بالاتباع وأحقُّ بأن يطاع؟!» ... (١).

هذا ، وقد تقرّر عندنا وعند الجمهور قبح تقدّم المفضول على الفاضل ، الأمر الذي أذعن به حتّى ابن تيمية (٢).

وعنوان المبحث الثاني : (الإمامه العامه وهي الخلافه عن رسول الله) وفي هذا العنوان

إشاره إلى مطلبين :

* أحدهما : تعريف الإمامه ؛ فقد اتفق الفريقان على أنّ الإمامه رئاسه عامه

(١) المراجعات : ١٠٨ .

(٢) منهاج السنة ٦ : ٤٧٥ .

في أمور الدين والدنيا لشخصٍ من الأشخاص نيابة عن النبي^(١) ..

فالإمامه رئاسه عامه في أمور الدين والدنيا ، وزعامه مطلقه في جميع شؤون الأممه الماديه والمعنويه ، وهى نيابه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ فيكون للإمام كل ما كان للنبي من المنازل والحالات والصفات ، إلا النبوه.

* والآخر : المرادفه بين «الإمامه العامه» و «الخلافه الكبرى» و «الولايه المطلقه» ..

فالخليفه عن رسول الله لا بُدّ وأن تتوفّر فيه كلّ ما يعتبر فيه من الصفات والحالات ، وحينئذ يجب على الأممه الاقتداء به في كلّ الأمور ، والإطاعه له في كلّ ما يامر به أو ينهى عنه ، وتنفيذ فيهم جميع تصرفاته ، ولا يجوز لأحد الاعتراض عليه في شيء من ذلك.

ومّا ذكرنا يظهر أنّ «الحكومه» شأنٌ من شؤون الإمام ، ومن الواجب على أفراد الأممه أن يتعاونوا معه في القيام بمهامّها ، لينالوا بذلك الخير والفلاح في الدنيا والآخرة.

فموضوع هذا المبحث هو : «إمامه أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مباشرة».

قال السيّد . رحمه الله . :

«إنّ من أحاط علماً بسيره النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تأسيس دولة

(١) انظر من كتب أصحابنا : مناهج اليقين في أصول الدين : ٢٨٩ ، النافع يوم الحشر : ٤٠ ، شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام ، وغيرها ..

ومن كتب الجمهور : شرح المواقف ، شرح المقاصد ؛ في أوّل مباحث الإمامه.

الإسلام ، وتشريع أحكامها ، وتمهيد قواعدها ، وسنّ قوانينها ، وتنظيم شؤونها عن الله عزّ وجلّ ، يجد عليّاً وزير رسول الله في أمره ، وظهيره على عدوّه ، وعييه علمه ، ووارث حكمه ، وولي عهده ، وصاحب الأمر من بعده ..
ومن وقف على أقوال النبي وأفعاله ، في حلّه وترحاله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، يجد نصوصه في ذلك متواترة متواليه ، من مبدأ أمره إلى منتهى عمره»^(١).

أقول :

فهذا موضوع المبحث الثاني.

وأما بالنسبة إلى غير عليّ عليه السلام ، فقد نصّ كبار أئمة القوم على عدم النصّ على إمامه أبي بكر وولايته وخلافته بعد رسول الله ؛ قال القاضي العضد الإيجي : «إنّ طريقه إمّا النصّ أو الإجماع ، أمّا النصّ فلم يوجد»^(٢).

وقد اكتفي السيّد لإثبات المدّعى بذكر عدّه نصوص ، مع التعرّض لشبهات الخصوم بشأنها ، والجواب عنها ، بحيث يصلح كلّ واحد من تلك النصوص لأنّ يكون دليلاً على الإمامه العاقّة حتّى لو لم يكن دليل غيره ، ومن هنا ، فقد استغرق كلّ واحدٍ منها عدّه مراجعات :

(١) المراجعات : ١٠٩ .

(٢) كتاب المواقف : ٦٠٥ .

المراجعة (٢٠). (٢٥)

نصُّ الدار يوم الإنذار

قال السيّد :

«وحسبك منها ما كان في مبدإ الدعوه الإسلاميه قبل ظهور الإسلام بمكه ، حين أنزل الله تعالى عليه : ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ ، فدعاهم إلى دار عمّه ، وهم يومئذ أربعون رجلاً ، يزيدون رجلاً أو ينقصونه ، وفيهم أعمامه أبو طالب وحمزه والعبّاس وأبو لهب ، والحديث في ذلك من صحاح السنن المأثوره ، وفي آخره قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم :

يا بني عبد المطلب! إني . والله . ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل ممّا جئتمكم به ، جئتمكم بخير الدنيا والآخرة ، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه ، فأيتكم يؤازرني على أمري هذا؟!

فقال عليّ وكان أحدثهم سنّاً : أنا يا نبيّ الله أكون وزيرك عليه.

فأخذ رسول الله برقبه على ، وقال : إنّ هذا أخى ووصى وخليفتى فيكم فاسمعوا له وأطيعوا. فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب : قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع. انتهى.

أخرجه بهذه الألفاظ كثير من حفظه الآثار النبوية ، كابن إسحاق ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، وأبي نعيم ، والبيهقي في سننه وفي دلائله ، والثعلبي والطبري في تفسير سورة الشعراء من تفسيريهما الكبيرين.

وأخرجه الطبري أيضاً في الجزء الثاني من كتابه : تاريخ الأمم والملوك^(١).
وأرسله ابن الأثير إرسال المسلّمات في الجزء الثاني من كامله^(٢) ، عند ذكره أمر الله
نبيّه بإظهار دعوته.

وأبو الفداء في الجزء الأوّل من تاريخه^(٣) ، عند ذكره أوّل من أسلم من الناس.
ونقله الإمام أبو جعفر الإسكافي المعتزلي في كتابه : نقض العثمانيه ، مصرّحاً بصحّته
(٤).

وأورده الحلبي في باب استخفائه صلى الله عليه وآله وسلّم وأصحابه في دار الأرقم^(٥)
، من سيرته المعروفه.

(١) ص ٣٢٠. ٣٢٢ ، بطرق مختلفه.

(٢) ص ٦٠.

(٣) ص ١١٦.

(٤) كما في ص ٢٤٤ من المجلّد ١٣ من شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ، طبع مصر. أمّا كتاب نقض
العثمانيه ، فإنّه ممّا لا نظير له ، فحقيق بكلّ بحث عن الحقائق أن يراجع ، وهو موجود في ص ٢١٥ وما بعدها
إلى ص ٢٩٥ من المجلّد ١٣ من شرح النهج ، في شرح آخر الخطبه القاصعه.

(٥) راجع الصفحه الرابعه من ذلك الباب ، أو ص ٢٨٣ من الجزء الأوّل من السيرة الحلبية ، ولا قسط لمجازفه
ابن تيمية وتحكماته التي أوجتها إليه عصبية المشهوره.

وهذا الحديث أورده الكاتب الاجتماعى المصرى محمد حسين هيكل ، فراجع العمود الثانى من الصفحه
الخامسه من ملحق عدد ٢٧٥١ من جريدته (السياسه) الصادر في ١٢ ذى القعدة سنه ١٣٥٠ ، تجده مفصّلاً ،
وإذا راجعت العمود الرابع من صفحه ٦ من ملحق عدد ٢٧٨٥ من (السياسه) تجده ينقل هذا الحديث عن كلّ
من : مسلم في صحيحه ، وأحمد في مسنده ، وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند ، والهيثمي في مجمع الزوائد ،
وابن قتيبه في

وأخرجه بهذا المعني مع تقارب الألفاظ غير واحد من أثبات السنّة وجهابذه الحديث ، كالطحاوى ، والضياء المقدسى في المختاره ، وسعيد بن منصور في السنن .
وحسبك ما أخرجه أحمد بن حنبل من حديث عليّ في ص ١٧٨ وفي ص ٢٥٧ من الجزء الأوّل من مسنده ، فراجع .

وأخرج في أوّل ص ٥٤٤ من الجزء الأوّل من مسنده أيضاً حديثاً جليلاً عن ابن عباس يتضمّن هذا النصّ في عشر خصائص ممّا امتاز به عليّ على من سواه .
وذلك الحديث الجليل أخرجه النسائي أيضاً عن ابن عباس في ص ٥٢ من خصائصه العلوية ، والحاكم في ص ١٣٢ من الجزء الثالث من صحيحه المستدرک ، وأخرجه الذهبي في تلخيصه معترفاً بصحّته .

ودونك الجزء السادس [١٣] من كتاب كنز العمال ، فإنّ فيه التفصيل ^(١) .

عيون الأخبار ، وأحمد بن عبد ربّه في العقد الفريد ، وعمرو بن بحر الجاحظ في رسالته عن بني هاشم ، والإمام أبي إسحاق الثعلبي في تفسيره ..

قلت : ونقل هذا الحديث جرجس الانكليزي في كتابه الموسوم مقاله في الإسلام ، وقد ترجمة إلى العربية ذلك الملحد البروتستانتى الذي سمّى نفسه بهاشم العربى ، والحديث تجده في صفحه ٧٩ من ترجمة مقاله في الطبعة السادسة .

ولشهره هذا الحديث ذكره عدّه من الإفرنج في كتبهم الفرنسيه والانكليزيه والألمانيه ، واختصره توماس كارليل في كتابه الأبطال .

(١) راجع منه : الحديث ٣٦٣٧١ في ص ١١٤ تجده منقولاً عن ابن جرير .. والحديث ٣٦٤٠٨ في ص ١٢٨ تجده منقولاً عن أحمد في مسنده ، والضياء المقدسى في المختاره ، والطحاوى ، وابن جرير وصحّحه .. والحديث ٣٦٤١٩ في ص ١٣١ تجده منقولاً عن

وعليك ب : منتخب الكنز وهو مطبوع في هامش مسند الإمام أحمد ، فراجع منه ما هو في هامش ص ٤١ إلى ص ٤٣ من الجزء الخامس تجد التفصيل ؛ وحسبنا هذا ونعم الدليل ^(١).

تصحيح هذا النص :

لو لا اعتباري صحته من طريق أهل السنة ما أوردته هنا.
على أن ابن جرير ، والإمام أبا جعفر الإسكافي ، أرسلوا صحته إرسال المسلمات ^(٢).
وقد صححه غير واحد من أعلام المحققين.
وحسبك في تصحيحه ثبوته من طريق الثقات الأثبات ، الذين احتج بهم أصحاب الصحاح بكل ارتياح.

ودونك ص ١٧٨ من الجزء الأول من مسند أحمد ، تجده يخرج هذا

ابن إسحاق ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، وأبي نعيم ، والبيهقي في شعب الإيمان وفي الدلائل ..
والحديث ٣٦٤٦٥ ص ١٤٩ تجده منقولاً عن ابن مردويه .. والحديث ٣٦٥٢٠ في ص ١٧٤ تجده منقولاً عن
أحمد في مسنده ، وابن جرير ، والضياء في المختاره .. ومن تتبع كنز العمال وجد هذا الحديث في أماكن أخر
شتى ، وإذا راجعت ص ٢٥٥ من المجلد الثالث من شرح النهج للإمام المعتزلي الحديدي ، أو أواخر شرح الخطبه
القاصعه منه ، تجد هذا الحديث بطوله.

(١) المراجعات : ١١٠ - ١١٢.

(٢) راجع : الحديث ٣٦٤٠٨ من أحاديث الكنز في ص ١٢٨ من جزئه الثالث عشر تجد هناك تصحيح ابن
جرير لهذا الحديث ، وإذا راجعت من منتخب الكنز ما هو في أوائل هامش ص ٤٣ من الجزء ٥ من مسند أحمد
تجد تصحيح ابن جرير لهذا الحديث أيضاً.

أما أبو جعفر الإسكافي فقد حكم بصحته جزماً في كتابه نقض العثمانيه ، فراجع ما هو موجود في ص
٢٤٤ من المجلد ١٣ من شرح نهج البلاغه للحديدي ، طبع مصر.

الحديث عن أسود بن عامر ^(١) ، عن شريك ^(٢) ، عن الأعمش ^(٣) ، عن المنهال ^(٤) ، عن عباد بن عبد الله الأسدي ^(٥) ، عن عليّ مرفوعاً.

وكلّ واحد من سلسله هذا السند حجّه عند الخصم ، وكلّهم من رجال الصحاح بلا كلام ، وقد ذكرهم القيسراني في كتابه الجمع بين رجال الصحيحين ؛ فلا مندوحة عن القول بصحّته الحديث.

على أنّ لهم فيه طرقاً كثيرة يؤيّد بعضها بعضاً ، وإنّما لم يخرجها الشيخان وأمثالهما ؛ لأنّهم رأوه يصادم رأيهم في الخلافه ، وهذا هو السبب في إعراضهم عن كثير من النصوص الصحيحه ، خافوا أن تكون سلاحاً للشيعة ، فكتموها وهم يعلمون .. وإنّ كثيراً من شيوخ أهل السنّة - عفا الله عنهم - كانوا على هذه الوتيره ، يكتمون كلّ ما كان من هذا القبيل ، ولهم في كتمانهم مذهب معروف ، نقله عنهم الحافظ ابن حجر في فتح الباري.

وعقد البخاري لهذا المعني باباً في أواخر كتاب العلم من الجزء الأوّل من

(١) احتجّ به البخاري ومسلم في صحيحيهما ، وقد سمع شعبه عندهما ، وسمع عبد العزيز بن أبي سلمه عند البخاري ، ، وسمع عند مسلم زهير بن معاوية ، وحمّاد بن سلمه ، روى عنه في صحيح البخاري محمد بن حاتم بن بزيع ، وروى عنه في صحيح مسلم هارون بن عبد الله ، والناقد ، وابن أبي شيبه ، وزهير .

(٢) احتجّ به مسلم في صحيحه ، كما أوضحناه عند ذكره في المراجعة ١٦ .

(٣) احتجّ به البخاري ومسلم في صحيحيهما ، كما بيناه عند ذكره في المراجعة ١٦ .

(٤) احتجّ به البخاري ، كما أوضحناه عند ذكره في المراجعة ١٦ .

(٥) هو عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوّام القرشي الأسدي ، احتجّ به البخاري ومسلم في صحيحيهما ، سمع أسماء وعائشه بنتى أبي بكر ، وروى عنه في الصحيحين ابن أبي مليكه ، ومحمد بن جعفر بن الزبير ، وهشام بن عروه .

صحيحه ، فقال ^(١) : (الباب من خصّ بالعلم قوماً دون قوم).

ومن عرف سريره البخاري تجاه أمير المؤمنين وسائر أهل البيت ، وعلم أنّ يراعيه ترتاع من روائع نصوصهم ، وأنّ مداده ينضب عن بيان خصائصهم ، لا يستغرب إعراضه عن هذا الحديث وأمثاله ، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

الوجه في احتجاجنا بهذا الحديث.

الخلافة الخاصّة منفيه بالإجماع.

النسخ هنا محال.

إنّ أهل السنّة يحتجّون في إثبات الإمامة بكلّ حديث صحيح ، سواء كان متواتراً أو غير متواتر ، فنحن نحتجّ عليهم بهذا لصحّته من طريقهم ، إلزاماً لهم بما ألزموا به أنفسهم ، وأمّا استدلالنا به على الإمامة فيما بيننا ، فإنّما هو لتواتره من طريقنا كما لا يخفي. ودعوى : أنّه إنّما يدلّ على أنّ عليّاً خليفة رسول الله في أهل بيته خاصّه ، مردوده بأنّ كلّ من قال بأنّ عليّاً خليفة رسول الله في أهل بيته ، قائل بخلافته العامّة ، وكلّ من نفي خلافته العامّة ، نفي خلافته الخاصّة ، ولا قائل بالفصل ، فما هذه الفلسفة المخالفه لإجماع المسلمين؟!

وما نسيت فلا أنس القول بنسخه ، وهو محال عقلاً وشرعاً ، لأنّه من النسخ قبل حضور زمن الابتلاء كما لا يخفي ، على أنّه لا ناسخ هنا إلّا ما زعمه من إعراض النبيّ عن مفاد الحديث ..

(١) في ص ٦٧.

وفيه : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لم يعرض عن ذلك ، بل كانت النصوص بعده متواليه ومتواتره ، يؤيد بعضها بعضاً ، ولو فرض أن لا نص بعده أصلاً ، فمن أين علم إعراض النبي عن مفاده ، وعدولة عن مؤداه؟! ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾^(١) ، والسلام».

أقول :

يقع الكلام في هذا المقام في جهات :

الجهة الأولى : في متن الحديث ورواته.

لقد روى الشيخ على المتقى الهندي هذا الحديث في كتاب كنز العمال بعده ألفاظ ، عن جمع كثير من أئمة الحديث ، ونحن نورد هنا محلّ الحاجة ، ومن أراد النصوص الكامله فليرجع إليه :

(٣٦٤٠٨) . «...عن عليّ ، قال : لما نزلت هذه الآية ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾

(٢) جمع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من أهل بيته ، فاجتمع ثلاثون ، فأكلوا وشربوا ، فقال لهم : من يضمن عني ديني ومواعيدي ويكون معي في الجنّة ويكون خليفتي في أهلي؟ وقال رجل : يا رسول الله؟ أنت كنت بجرّاً ، من يقوم بهذا؟! ثم قال الآخر. فعرض هذا على أهل بيته واحداً واحداً.

فقال عليّ : أنا.

(١) سورة النجم ٥٣ : ٢٣ .

(٢) سورة الشعراء ٢٦ : ٢١٤ .

حم ، وابن جرير وصحَّحه ، والطحاوى ، والضياء»^(١).

(٣٦٤١٩). «...عن عليّ ، قال : لما نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾... تكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا بني عبد المطلب ! إني . والله . ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل ما جئتمكم به ، إني قد جئتمكم بخير الدنيا والآخرة ، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه ، فأيتكم يؤازرني على أمري هذا^(٢)؟
فقلت . وأنا أحدثهم سنّاً وأرمصهم عيناً وأعظمهم بطناً وأحمشهم ساقاً . : أنا يا نبيّ الله أكون وزيرك عليه.

فأخذ برقبتي فقال : إنّ هذا أخى ووصيى وخليفتى فيكم ، فاسمعوا له وأطيعوا. فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب : قد أمرك أن تسمع وتطيع لعليّ .
ابن إسحاق ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، وأبو نعيم والبيهقي معاً في الدلائل»^(٣).

(٣٦٤٦٥). «...عن عليّ ، قال : لما نزلت هذه الآية ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ دعا بني عبد المطلب ... ثمّ قال لهم . ومدّ يده . : من يباعدني على أن يكون أخى وصاحبي ووليكم من بعدي؟! »

(١) كنز العمال ١٣ : ١٢٨ . ١٢٩ ، و «حم» : رمز أحمد في المسند ، و «الضياء» : هو المقدسى صاحب كتاب المختاره.

(٢) وفي تفسير البغوي ٤ : ٢٧٨ . الملتزم فيه بالصحّ . توجد هنا إضافه : «ويكون أخى ووصيى وخليفتى فيكم».

(٣) كنز العمال ١٣ : ١٣١ . ١٣٣ .

فمددت وقلت : أنا أبايعك ، وأنا يومئذ أصغر القوم ، عظيم البطن ، فبايعني على ذلك ... (قال :) وذلك الطعام أنا صنعته.
ابن مردويه» (١).

(٣٦٥٢٠) . «...عن عليّ إنّه قيل له : كيف ورثت ابن عمّك دون عمّك؟! فقال : جمع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بني عبد المطلب ... فقال : يا بني عبد المطلب! إني بعثت إليكم خاصّه وإلى الناس عامّة ، وقد رأيتم من هذه الآيه ما رأيتم ، فأبيّعني على أن يكون أخى وصاحبى ووارثى؟ فلم يقم إليه أحد ، فقمت إليه . وكنت من أصغر القوم . فقال : اجلس . ثمّ قال ثلاث مرّات . كلّ ذلك أقوم إليه فيقول لي : اجلس . حتّى كان في الثالثة ضرب بيده على يدي . قال :
فلذلك ورثت ابن عمّى دون عمّى .
حم ، وابن جرير ، والضياء» (٢).

أقول :

وهذا سند الرواية الأولى . التى رواها المتّقى برقم (٣٦٤٠٨) عن أحمد ، وابن جرير وصحّحه ، والطحاوى ، والضياء . في مسند أحمد : «أسود بن عامر ، ثنا شريك ، عن الأعمش ، عن المنهال ، عن عباد بن عبد الله الأسدى ، عن عليّ» (٣).
وهذا سند الرواية الأخيره . التى رواها برقم (٣٦٥٢٠) عن أحمد ، وابن جرير ، والضياء . في مسند أحمد : «عقّان ، ثنا أبو عوانه ، عن عثمان بن المغيرة ، عن

(١) كنز العمال ١٣ : ١٤٩ .

(٢) كنز العمال ١٣ : ١٧٤ .

(٣) مسند أحمد ١ : ١٧٨ .

أبي صادق ، عن ربيعة بن ناجذ ، عن عليّ رضي الله عنه ، قال : جمع رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم بني عبد المطلب ...»^(١).

وقد أخرج الحافظ الهيثمي الرواية الأولى ، ثم قال : «رواه أحمد ، ورجاله ثقات»^(٢).
وأخرج النسائي أيضاً الرواية الأخيرة . بسند أحمد بن حنبل نفسه . في خصائص سيّدنا أمير المؤمنين عليه السلام^(٣) ، وأهل العلم يعلمون بأنّ هذا الكتاب جزء من سنن النسائي .. ولا يخفي عليهم أيضاً صحّحه السند المذكور.

وأخرجه الهيثمي : «عن عليّ ، قال : لما نزلت ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ ، قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم : يا عليّ! اصنع رجل شاهٍ بصاع من طعام واجمع لي بني هاشم ... فأكلوا وشربوا ، فبدرهم رسول الله فقال : أيّكم يقضى عني ديني؟ قال : فسكت وسكت القوم . فأعاد رسول الله المنطق . فقلت : أنا يا رسول الله . فقال : أنت يا عليّ ، أنت يا عليّ .

رواه البزار . واللفظ له . وأحمد باختصار ، والطبراني في الاوسط باختصارٍ أيضاً ، ورجال أحمد وأحد إسناده البزار رجال الصحيح غير شريك وهو ثقة»^(٤).

أقول :

فهذه نصوص الحديث ، وهؤلاء رواته ..

(١) مسند أحمد ١ : ٢٥٧ .

(٢) مجمع الزوائد ٨ : ٣٠٢ .

(٣) خصائص أمير المؤمنين عليّ : ٩٩ ح ٦٦ .

(٤) مجمع الزوائد ٨ : ٣٠٢ .

أمّا من حيث السند ، فقد رأيت كيف ينصّون على صحّته ..
 وأمّا من حيث الدلالة ، فكلُّ لفظٍ من ألفاظه دليل على إمامه عليّ عليه السلام بعد
 رسول الله ، وهو بمجموع ألفاظه من أقوى النصوص سنداً ودلالةً على ذلك.

ويضاف إلى جهه السند :

١ . الحديث من روايات تفسير الطبري ، وابن أبي حاتم الرازي ، والبغوي ، وقد احتجّ
 ابن تيمية في منهاج السنة بهذه الكتب ^(١) ، ووصف الطبري وابن أبي حاتم . في جماعه من
 المفسّرين . بأنّهم : «لم يذكروا الموضوعات» ^(٢) ، وبأنّهم : «الذين لهم في الإسلام لسان
 صدق ، وتفاسيرهم متضمّنه للمنقولات التي يعتمد عليها في التفسير» ^(٣).

٢ . الحديث من روايات كتاب المختاره للضياء المقدسي ، وهو ممّن التزم بالصحّ ،
 بل قال الحافظ ابن حجر . لإثبات صحّ أحد الأحاديث . : «قلت : وأخرجه الضياء في
 المختاره من المعجم الكبير للطبراني ... (قال :) وابن تيمية يصرّح بأنّ أحاديث المختاره أصحّ
 وأقوى من أحاديث المستدرک» ^(٤).

٣ . الحديث من جملة الفضائل العشر المختصّه بأمر المؤمنين عليه السلام ، في
 الصحيح عن ابن عبّاس ، وسيأتي الكلام حوله بالتفصيل.

(١) انظر احتجاجه بتفسير البغوي في : منهاج السنة ١ : ٤٥٧ .

(٢) منهاج السنة ٧ : ١٣ .

(٣) منهاج السنة ٧ : ١٧٨ . ١٧٩ .

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٧ : ٢١٧ .

الجهة الثانية : في النظر في كلام ابن تيمية :

والآن فلننظر في كلام ابن تيمية حول هذا الحديث ، وهذا نصّه :

«هذا الحديث ليس في شيء من كتب المسلمين التي يستفيدون منها علم النقل ، لا في الصحاح ولا في المسانيد والسُنن والمغازي والتفسير التي يذكر فيها الإسناد الذي يحتجّ به ، وإذا كان في بعض كتب التفسير التي ينقل منها الصحيح والضعيف ، مثل تفسير الثعلبي والواحدي والبغوي بل وابن جرير وابن أبي حاتم ، لم يكن مجرد روايته واحداً من هؤلاء دليلاً على صحّته

(قال :) إنّ هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة بالحديث ، فما من عالم يعرف الحديث إلّا وهو يعلم أنّه كذب موضوع ، ولهذا لم يروّه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات ، لأنّ أدني من له معرفه بالحديث يعلم أنّ هذا كذب

(قال :) وقد رواه ابن جرير والبغوي بإسنادٍ فيه عبد الغفّار بن القاسم بن فهد أبو مريم الكوفي ، وهو مجمع على تركه ... ورواه ابن أبي حاتم ، وفي إسناده عبد الله بن عبد القدّوس ، وهو ليس بثقه

(قال :) إنّ بني عبد المطلب لم يبلغوا أربعين رجلاً حين نزلت هذه الآية

(قال :) ليس بنو هاشم معروفين بمثل هذه الكثرة في الأكل ، ولا عرف فيهم من كان يأكل جذعاً ، ولا يشرب فرقاً

(قال :) إنّ الذي في الصحاح من نزول هذه الآية غير هذا ..» ^(١).

(١) منهاج السّنة ٧ : ٢٩٩ - ٣٠٧.

أقول :

أولاً : إنّ هذا الحديث موجود في سنن النسائي^(١) ، ومسند أحمد ، ومسند البزار ، وفي المعجم الأوسط للطبراني ، والمختار للضياء ، وغيرها من كتب الحديث ... كما عرفت .
ورواه ابن إسحاق صاحب المغازي ..

وهو في كثير من التفاسير المعتمدة .

وعرفت أنّ عدّة من أسانيده صحيحة ، باعتراف الحافظ الهيثمي ، الذي هو عندهم من نقاد الحديث ، وأنّ جمعاً من أكابرهم يقولون بصحته .. وأنّ البيهقي وأبا نعيم الأصبهاني يجعلان القضية من دلائل النبوة .

فكلام ابن تيمية يشتمل على أكاذيب لا كذبه واحده .

وثانياً : قد عرفت أنّ غير واحدٍ من أسانيده الصحيحة ليس فيه «عبد الغفار ابن

القاسم» ولا «عبد الله بن عبد القدوس» .

وثالثاً : إنّ «عبد الغفار بن القاسم» ليس بمجمعٍ على تركه ، بل هو مختلف فيه ..

قال الحافظ ابن حجر : «قال أبو حاتم : ليس بمتروك ، وكان من رؤساء الشيعة»

(٢) .

ونقلوا عن شعبه بن الحجاج أنّه كان يروى عنه ، ويثني عليه ، ويقول : لم أر أحفظ

منه (٣) .

(١) السنن الكبرى ٥ : ١٢٥ : ٨٤٥١ .

(٢) تعجيل المنفعة : ٢٩٧ .

(٣) تعجيل المنفعة : ٢٩٧ .

وعن ابن عقده أنّه كان يثني عليه ويطريه ؛ قال ابن عدى ؛ وتجاوز الحدّ في مدحه حتّى قال : لو انتشر علم أبي مریم وخرّج حديثه لَمَا احتاج الناس إلى شعبه. قال ابن عدى : وإتّما مال إليه ابن عقده هذا الميل لإفراطه في التشيع^(١).

قلت : وإتّما تكلم من تكلم في أبي مریم ، لأنّه كان يحدث ببلايا عثمان وعائشه^(٢). وقد بحثنا سابقاً عن هذا الموضوع بالتفصيل ، وذكرنا أنّ في رجال الصحاح من يتكلم في الشيخين فضلاً عن عثمان ، وأنّ التشيع أو الرّفض غير مضرّ بالوثاقه... فلا نعيد. ورابعاً : إنّ «عبد الله بن عبد القدّوس» من رجال البخاري في التعاليق ، ومن رجال الترمذي ، وأخرج له أبو داود ، وذكره ابن حبان في الثقات ..

وقال البخاري : هو في الأصل صدوق إلّا أنّه يروى عن أقوامٍ ضعاف ، وقال يحيى بن المغيرة : أمرني جرير أنّ أكتب عنه حديثاً ، وقال ابن عدى : عامّه ما يرويه في فضائل أهل البيت^(٣).

وهذا هو الذنب الوحيد!! ولذا قال الحافظ في التّريب : «صدوق رمي بالرفض»^(٤). وقد تقدّم أنّ الرّفض غير مضرّ.

وخامساً : إنّ التشكيك في صحّه الحديث بأنّ بني عبد المطلب ما كانوا

(١) الكامل . لابن عدى . ٧ : ١٨ .

(٢) تعجيل المنفعة : ٢٩٧ .

(٣) تهذيب التهذيب ٥ : ٢٦٥ .

(٤) تريب التهذيب ١ : ٤٣٠ .

يبلغون الأربعين ، وأنهم ما كانوا بهذا القدر ياكلون ، لا يصغى إليه ، ولا رواج له عند من يفهمون ..

وكذلك المعارضه بما ورد في بعض كتبهم في شأن نزول الآية ، فالحديث الذي نستند إليه متفق عليه ، ولا يعارضه ما انفردوا به ، كما لا يخفي على أهل الدراية .
فالحق مع السيد في قوله عن ابن تيمية : «ولا قسط لمجازفه ابن تيمية وتحكماته التي أوحتها إليه عصبية المشهوره» .

الجهه الثالثه : في دفع الشبهات .

ولبعض علماء القوم . من المتقدمين والمتأخرين . شبهات في هذا الاستدلال ، وإن كانت واضحة السقوط :
١ . «في مسند أحمد : (ويكون خليفتي) غير موجود ، بل هو من إلحاقات الرفضه» ، قاله ابن روزبهان في الرد على العلامة الحلّي (١) .

قلت :

- ١ . قد عرفت أنه موجود في مسند أحمد بن حنبل ، كغيره من المصادر .
- ٢ . هذا الحديث غير متواتر ، والإماميه لا يستدلون في الإمامه إلا بالمتواتر ؛ لأنها عندهم من أصول الدين .
- ٣ . هناك احتمال كونه منسوخاً .
- ٤ . غايه ما يدل عليه كون علي خليفه له في أهل بيته .

(١) انظر : دلائل الصدق ٢ : ٣٥٩ .

وهذه الشبهات أوردها السيّد ، وأجاب عنها ، فلا نكرّر .

الجهة الرابعة : في محاولات أخرى .

وإذ لا سبيل للطعن في متن الحديث ، ولا في سنده ، ولا في مدلوله المصادم لآرائهم في الخلافه والهادم لأساس عقيدتهم ، فلا بدّ من الكتمان والإخفاء بشتّى الأنحاء ..
 إمّا بعدم الذكر ؛ وهذا ما سلكه الكثيرون منهم في الموارد المختلفه ، ومشى عليه هنا غير واحدٍ ، كبعض المعاصرين ، من أمثال محمّد سعيد رمضان البوطي ، صاحب كتاب **فقه السيره النبويه** ، فإنّه كتب السيره النبويه كما شاء له هواه ، وقد سكت عن هذه القضية من الأساس .

ومّا يشهد بقول السيّد : «وإنّ كثيراً من شيوخ أهل السنّة عفا الله عنهم كانوا على هذه الوتيره ، يكتمون كلّ ما كان من هذا القبيل ، ولهم في كتمانهم مذهب معروف» تصريحهم بالكتمان بلا أي خجلٍ ووجل .. فمثلاً :

* يقول ابن هشام في مقدّمه السيره : «وتارك بعض ما ذكره ابن إسحاق في هذا الكتاب ... وأشياء بعضها يشنع الحديث به ، وبعضٌ يسوء بعض الناس ذكره» ..
 ثمّ يقول . ضمن عنوان : «مباداه رسول الله قومه وما كان منهم» . : «ثمّ إنّ الله عزّ وجلّ أمر رسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم أن يصدع بما جاءه منه ، وأن يبادئ الناس بأمره وأن يدعو إليه ..

وكان بين ما أخفي رسول الله أمره واستتر به إلى أن أمره الله تعالى بإظهار دينه ثلاث سنين . في ما بلغني . من مبعثه ، ثمّ قال الله تعالى له : ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ ، وقال تعالى : ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ * **وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ**

لِمَنْ أَتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١﴾ ﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ﴾ (٢) «(٣)» .

قلت :

فقدان بين هذا وما روينا عن المتقي ، عن ابن إسحاق ، وما سنقله عن البيهقي راويا عنه!! لترى أن ابن إسحاق يروي لكن ابن هشام يكتف روايته ، والبيهقي يحرفه!!
* ويقول الطبري : «وذكر هشام ، عن أبي مخنف ، قال : وحدّثني يزيد بن زبيان الهمداني : إنّ محمد بن أبي بكر كتب إلى معاوية بن أبي سفيان لما ولي ، فذكر مكاتبات جرت بينهما ، كرهت ذكرها ، لما فيه ممّا لا يحتمل سماعها العامّة» (٤) ..
وسأيت أنّ الطبري وضع في تفسيره كلمه : «كذا وكذا» بدل ألفاظ حديث الدار (٥) .

* ويقول ابن الأثير في حوادث سنه ٣٠ : «وفي هذه السنه كان ما ذكر في أمر أبي ذرّ وإشخاص معاوية إياه من الشام إلى المدينه . وقد ذكر في سبب ذلك أمور كثيره ... كرهت ذكرها» (٦) .

أو بالتحريف ؛ ولهم فيه طرق :

(١) سورة الشعراء ٢٦ : ٢١٤ و ٢١٥ .

(٢) سورة الحجر ١٥ : ٨٩ .

(٣) السيره النبويه . لابن هشام . ١ : ٢٨٠ .

(٤) تاريخ الطبري ٤ : ٥٥٧ .

(٥) اللهم إلا أن تكون هذه الخيانه من غيره .

(٦) الكامل في التاريخ ٣ : ١١٣ .

ومنها : وضع كلمه : « كذا وكذا » بدل الكلام ؛ كما صنع البخاري ^(١) في قضيه مذكوره بتمامها في صحيح مسلم ^(٢) ، وكما صنع أبو عبيد بكلام أبي بكر في تمنياته في آخر حياته ^(٣) ، وله نظائر كثيره .

ومنها : وضع كلمه : « لأفعلنّ ولأفعلنّ » في موضع التهديد الصريح ؛ كما فعله ابن عبد البرّ وجماعه ، في كلام عمر لما هجموا على بيت الزهراء الطاهرة ^(٤) .

ومنها : وضع كلمه : « رجل » أو : « فلان » في موضع الاسم الصريح ؛ كما في نقل الهيثمي كلام أبي سفيان في النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ وأُسرته ^(٥) ، وقد جاء اسمه صريحاً في روايه ابن عدى ^(٦) .

ومنها : بتر الخبر ؛ كما في روايه البيهقي حديث الدار عن شيخه الحاكم النيسابوري ، عن طريق ابن إسحاق ، وهذا نصّه :

« أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ ، قال : حدّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، قال : حدّثنا أحمد بن عبد الجبار ، قال : حدّثنا يونس بن بكير ، عن محمد بن إسحاق ، قال : فحدّثني من سمع عبد الله بن الحارث بن نوفل واستكتمني اسمه ، عن ابن عباس ، عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال : « لما نزلت هذه الآية على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ * وَخَفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ » ، قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ : عرفت أني إن

(١) صحيح البخاري ٣ : ٥٣٥٨ / ٥١٣ .

(٢) صحيح مسلم ٣ : ٢٨٢ / ١٧٥٧ .

(٣) كتاب الأموال : ١٤٤ .

(٤) الاستيعاب ٣ : ٩٧٥ .

(٥) مجمع الزوائد ٨ : ٢١٥ .

(٦) الكامل . لابن عدى . ٣ : ٢٨ .

بادأْتُ بها قومي رأيت منهم ما أكره ، فصمْتُ عليها فجاءني جبريل عليه السلام فقال لي : يا محمد! إنَّكَ إن لم تفعل ما أمرك به رُبُّكَ عَذَّبَكَ رَبُّكَ.

قال عليّ : فدعاني فقال : يا عليّ! إنَّ الله قد أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين فعرفت أنني إن بادأْتُهم بذلك رأيت منهم ما أكره ، فصمْتُ عن ذلك ، ثمَّ جاءني جبريل عليه السلام فقال : يا محمد! إن لم تفعل ما أُمِرْتُ به عَذَّبَكَ رَبُّكَ.

فاصنع لنا يا عليّ رَجُلَ شَاهٍ على صَاعٍ من طعام ، وأعدَّ لنا عُسَّ لبنٍ ثمَّ اجْمَعْ لي بني عبد المطلب ، ففعلت.

فاجتمعوا له وهم يومئذٍ أربعون رجلاً ، يزيدون رجلاً أو ينقصونه ، فيهم أعمامه أبو طالب وحمزه والعبّاس وأبو هُبِّ الكافِرِ الخبيث ، فقدّمت إليهم تلك الجفّة ، فأخذ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم منها حُذْيَةً فشَقَّها بأسنانه ثمَّ رمي بها في نواحيها وقال : كلوا باسم الله ، فأكل القوم حتّى هَلَلوا عنه ما يرى إلّا آثار أصابعهم ، والله إن كان الرجل منهم ياكلُ ليشرب مثله.

ثمَّ قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : اسقِهم يا عليّ! فجئت بذلك القُعْبِ فشربوا منه حتّى هَلَلوا جميعاً ، وأيمُّ الله إن كان الرجل منهم ليشرب مثله.

فلَمَّا أراد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أن يكلمَهُمْ بَدَرَهُ أبو هُبِّ إلى الكلام ، فقال : لهذما سَحَرَكُم صاحبكم. فتفرّقوا ولم يكلمهم رسول الله ..

فلَمَّا كان الغد ، قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : يا عليّ! عُدْ لنا بمثل الذي كنت صنعت لنا بالأمس من الطعام والشراب ، فإنَّ هذا الرجل قد بدرني إلى ما قد سمعت قبل أن أكلم القوم ، ففعلت.

ثمَّ جمعهم له ، فصنع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كما صنع بالأمس ، فأكلوا حتّى هَلَلوا عنه ، ثمَّ سقَيْتُهُمْ فشربوا من ذلك القُعْبِ حتّى هَلَلوا عنه ،

وَأَيُّمُ اللَّهِ إِنْ كَانَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ لِيَأْكُلَ مِثْلَهَا وَيَشْرَبُ مِثْلَهَا.

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ! إِنِّي وَاللَّهِ مَا أَعْلَمُ شَابًّا مِنَ الْعَرَبِ جَاءَ قَوْمَهُ بِأَفْضَلٍ مِمَّا جِئْتُمْ بِهِ ، إِنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِأَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .
 قَالَ أَبُو عَمْرٍو أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ : بَلَغَنِي أَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ الْغَفَّارِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَرْثَمٍ ، عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : وَكَانَ مَا أَخْفَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَمْرُهُ وَاسْتَسَرَّ بِهِ إِلَيَّ أَنْ أُمَرَ بِإِظْهَارِهِ ثَلَاثَ سِنِينَ مِنْ مَبْعَثِهِ .»

قلت : وقد روى شريك القاضي عن المنهال بن عمرو ، عن عباد بن عبد الله الأَسَدِيِّ عَنْ عَلِيٍّ فِي إِطْعَامِهِ إِيَّاهُمْ بِقَرِيبٍ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى مُخْتَصَرًا^(١) .
 وَكَرَوَاهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ ، قَالَ : «عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ... ثُمَّ تَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ! إِنِّي - وَاللَّهِ - مَا أَعْلَمُ شَابًّا مِنَ الْعَرَبِ جَاءَ قَوْمَهُ بِأَفْضَلٍ مِمَّا قَدْ جِئْتُمْ بِهِ ، إِنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَقَدْ أَمَرَنِي رَبِّي أَنْ أَدْعُوَكُمْ إِلَيْهِ ، فَأَيُّكُمْ يُؤَازِرُنِي عَلَى هَذَا الْأَمْرِ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَخِي؟! فَأَحْجَمَ الْقَوْمُ .
 فَقُلْتُ - وَأَنَا أَحَدُهُمْ سِنًّا . أَنَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، فَقَامَ الْقَوْمُ يَضْحَكُونَ»^(٢) .
 هَذَا ، وَلَهُمْ كَلِمَاتُ جَامِعِهِ فِي الْأَمْرِ بِالْكَتْمَانِ وَالْإِخْفَاءِ فِي كِتَابِ الْعُقَائِدِ وَالْكَلَامِ وَسِيرِ الْخُلَفَاءِ ، لَا نَطِيلُ الْمَقَامَ بِذِكْرِهَا هُنَا ، وَنُكْتَفِي بِكَلَامٍ لِلذَّهَبِيِّ فِي سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ عِنْدَ الدِّفَاعِ عَنِ الشَّافِعِيِّ ، بِمُنَاسَبَةِ مَا وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَالِكِيِّ ، وَتَكَلَّمَ

(١) دلائل النبوه ٢ : ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢) الوفا بأحوال المصطفى ١ : ١٨٥ .

بعضهم في بعض :

«قلتُ : كلامُ الأقرانِ إذا تبرهنَ لنا أنَّه بهوىٍّ وعَصِيَّةٍ ، لا يلتفتُ إليه ، بل يطوى ولا

يروى .

كما تقرّر من الكفِّ عن كثير ممّا شَجَرَ بين الصحابه وقتالهم رضي الله عنهم أجمعين ، وما زال يُمرُّ بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء ، ولكن أكثر ذلك منقطعٌ وضعيف ، وبعضه كذبٌ ، وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا ، فينبغي طيُّه وإخفاؤه ، بل إعدامه لتصفؤ القلوب ، وتتوفّر على حُبِّ الصحابه ، والترضي عنهم ، وكتمان ذلك مُتَعَيِّن عن العامه وآحاد العلماء ..

وقد يرخص في مطالعه ذلك خلوه للعالم المنيص العري من الهوى ، بشرط أن يستغفر لهم ، كما علّمنا الله تعالى حيث يقول : ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا...﴾ (١).

فالقوم لهم سوابق ، وأعمال مُكفّرة لما وقع منهم ، وجهاد محاء ، وعبادة مُحصّنة ، ولسنا ممن يغلو في أحدٍ منهم ، ولا ندّعي فيهم العصمه ، نقطع بأنّ بعضهم أفضل من بعض ، ونقطع بأنّ أبا بكر وعمر أفضل الأمّه ، ثمّ تتمّ العشره المشهود لهم بالجنّه ، وحمزه وجعفر ومعاذ وزيد ، وأمهات المؤمنين ، وبنات نبينا صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وأهل بدر مع كونهم على مراتب ..

ثمّ الأفضل بعدهم ، مثل : أبي الدرداء وسلمان الفارسي وابن عمر ، وسائر أهل بيّعه الرضوان الذين رضي الله عنهم بنصّ آيه سورة الفتح ، ثمّ عموم المهاجرين والأنصار ، كخالد بن الوليد والعبّاس وعبد الله بن عمرو ، وهذه الحلبه ..

(١) سورة الحشر ٥٩ : ١٠ .

ثمَّ سائر مَنْ صحبَ رسولَ الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم وجاهدَ معه ، أو حجَّ معه ،
أو سمعَ منه ، رضي الله عنهم أجمعين وعن جميع صواحب رسول الله صَلَّى الله عليه وآله
وسلَّم المهاجرات والمدنيات ، وأمَّ الفضل وأمَّ هانئ الهاشميه وسائر الصحابيات .
فأمَّا ما تنقله الرافضة وأهل البدع في كتبهم من ذلك ، فلا نُعرِّج عليه ، ولا كرامه ،
فأكثره باطلٌ وكذبٌ وافتراءٌ ، فدأبُ الروافضِ روايه الأباطيل ، أو ردُّ ما في الصحاح
والمسانيد ، ومتى إفاقَهُ مَنْ بِهِ سَكَرَانُ؟!

ثمَّ قد تكَلَّم خلق من التابعين بعضُهم في بعض ، وتحاربوا ، وجرتُ أمور لا يمكن
شرحُها ، فلا فائده في بثِّها ، ووقع في كتب التواريخ وكتب الجرح والتعديل أمورٌ عجيبةٌ ،
والعاقِلُ خصمُ نفسه ، ومن حُسِنَ إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ...» ^(١).

* * *

(١) سير أعلام النبلاء ١٠ : ٩٢ . ٩٤ . وتفصيل الكلام عن هذا الموضوع في فصلٍ خصَّصناه له من كتابنا
الانتقاء من سير أعلام النبلاء .

المراجعة (٢٦)

حديث المناقب العشر

قال السيّد :

«حسبك من النصوص . بعد حديث الدار . : ما قد أخرج الإمام أحمد في الجزء الأول من مسنده ^(١) ، والإمام النسائي في خصائصه العلوية ^(٢) ، والحاكم في الجزء ٣ من صحيحه المستدرک ^(٣) ، والذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته ، وغيرهم من أصحاب السنن بالطرق المجمع على صحتها :

عن عمرو بن ميمون ، قال : إني لجالس عند ابن عباس إذ أتاه تسعه رهط ، فقالوا : يا ابن عباس ! إنا أن تقوم معنا ، وإنا أن تخلوا بنا من بين هؤلاء ، فقال ابن عباس : بل أنا أقوم معكم ، قال : هو يومئذ صحيح قبل أن يعمى ، قال : فابتدؤوا فتحدّثوا ، فلا ندرى ما قالوا ، قال : فجاء ينفذ ثوبه ويقول : أفّ وتف ، وقعوا في رجل له بضع عشره فضائل ليست لأحد غيره ..

وقعوا في رجل قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لأبعثن رجلاً لا يخزيه الله أبداً ، يحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله ، فاستشرف لها من استشرف ، فقال : أين عليّ؟ فجاء وهو أرمـد لا يكاد أن يبصر ، فنفت في عينيه ، ثمّ

(١) ص ٥٤٤ ح ٣٠٥٢.

(٢) ص ٥٢ ح ٢٤.

(٣) ص ١٣٢.

هزّ الرأيه ثلاثاً ، فأعطاه إياه ، فجاء عليّ بصفية بنت حبي .

قال ابن عباس : ثمّ بعث رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فلاناً بسوره التوبه فبعث عليّاً خلفه ، فأخذها منه ، وقال : لا يذهب بها إلّا رجل هو مني وأنا منه .

قال ابن عباس : وقال النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لبني عمّه : أيّكم يواليني في الدنيا والآخرة؟ قال : وعليّ جالس معه ، فأبوا ، فقال عليّ : أنا أوإليك في الدنيا والآخرة ، قال : أنت وليّ في الدنيا والآخرة ، قال فتركه ، ثمّ قال : أيّكم يواليني في الدنيا والآخرة؟ فأبوا ، وقال عليّ : أنا أوإليك في الدنيا والآخرة ، فقال لعليّ : أنت وليّ في الدنيا والآخرة .

قال ابن عباس : وكان عليّ أوّل من آمن من الناس بعد خديجه .

قال : وأخذ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ثوبه ، فوضعه على عليّ وفاطمة وحسن وحسين ، وقال : ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾^(١) .

قال : وشرى عليّ نفسه فلبس ثوب النبيّ ، ثمّ نام مكانه وكان المشركون يرمونه .

إلى أن قال : وخرج رسول الله في غزوه تبوك وخرج الناس معه ، فقال له عليّ : أخرج معك؟ فقال صلّى الله عليه وآله وسلّم : لا . فبكى عليّ ، فقال له رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : أما ترضي أن تكون مني بمنزله هارون من موسى ، إلّا أنّه ليس بعدي نبيّ ، إنّّه لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي .

وقال له رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي ومؤمنه .

(١) سوره الأحزاب ٣٣ : ٣٣ .

قال ابن عباس : وسدّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبواب المسجد غير باب عليّ ، فكان يدخل المسجدجنباً وهو طريقه ليس له طريق غيره .
 قال : وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من كنت مولاه فإنّ مولاه عليّ ...الحديث ..

قال الحاكم بعد إخرجه : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه بهذه السياقه .

قلت :

وأخرجه الذهبي في تلخيصه ، ثمّ قال : صحيح .
 ولا يخفي ما فيه من الأدلّة القاطعه والبراهين الساطعه على أنّ عليّاً ولي عهده وخليفته من بعده ، ألا ترى كيف جعله صلى الله عليه وآله وسلم وليّه في الدنيا والآخرة ، آثره بذلك على سائر أرحامه؟! ^(١)

أقول :

وهذا الحديث أيضاً من أقوى الأدلّة على إمامه أمير المؤمنين وخلافته العامّة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنّ ابن عباس ذكر هذه المناقب في مقام البحث والتحدّي مع خصوم الإمام عليه السلام ، هذا من جهه ..
 ومن جهه أخرى ، فهو يصرّح بأنّ هذه الفضائل «ليست لأحدٍ غيره» ^(٢) .
 فدلالته تامّة بلا إشكال .

(١) المراجعات : ١١٦ - ١١٧ .

(٢) المستدرک . للحاكم . وتلخيصه . للذهبي . ٣ : ١٣٢ .

ومن هنا لم يناقش ابن تيمية في هذا الحديث من هذه الناحية ، فحاول أن يجيب عن الاستدلال به بالطعن في سنده و متنه ، فقال :

«إنّ هذا الحديث ليس مسنداً ، بل هو مرسل لو ثبت عن عمرو بن ميمون ؛ لأنّه أسلم على يد معاذ بن جبل ولم يلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وفيه ألفاظ هي كذب على رسول الله ، كقوله : لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفة

وكذلك قوله : وسدّ الأبواب كلّها إلّا باب عليّ ؛ فإنّ هذا ممّا وضعته الشيعة على طريق المراقبة ..

ومثل قوله : أنت وليّ في كلّ مؤمن من بعدي ؛ فإنّ هذا موضوع باتّفاق أهل المعرفة بالحديث» ^(١).

أقول :

هذا الحديث رواه بالسند نفسه كبار الأئمة في شتّى الكتب ، فمنهم من ذكره كلّهم ومنهم من ذكر جزءاً منه ، ولم نجد من أحدٍ منهم طعناً في سنده لا بالإرسال ولا بغيره ، لوضوح أنّ عمرو بن ميمون يروى القصّة عن ابن عبّاس ، وابن عبّاس روى تلك الفضائل في مجلسٍ واحدٍ عن رسول الله . وقد سمعها منه في وقائع مختلفة . مذكراً بها من تكلم في أمير المؤمنين عليه السلام حتّى ينتهي عمّا يقول ، فأين الإرسال؟!

(١) منهاج السنّة ٥ : ٣٦ .

فمن رواه هذا الحديث :

- ١ . شعبه بن الحجاج . وهو عندهم : «أمير المؤمنين في الحديث» . ، رواه عن أبي بلج ، عن عمرو بن ميمون ، عن ابن عباس^(١) .
- ٢ . أبو داود الطيالسي ، رواه عن شعبه ، عن أبي بلج ، عن عمرو بن ميمون ، عن ابن عباس^(٢) .
- ٣ . ابن سعد ، رواه عن يحيى بن حماد البصري ، عن أبي عوانه ، عن أبي بلج ، عن عمرو بن ميمون ، عن ابن عباس^(٣) .
- ٤ . أحمد بن حنبل ، رواه عن يحيى بن حماد ... كذلك^(٤) .
- ٥ . الترمذي ، رواه عن محمد بن حميد الرازي ، عن إبراهيم بن المختار ، عن شعبه ...^(٥) .
- ٦ . ابن أبي عاصم ، رواه عن محمد بن المثني ، عن يحيى بن حماد ...^(٦) .
- ٧ . أبو بكر البزار ، رواه عن محمد بن المثني ، عن يحيى بن حماد ...^(٧) .
- ٨ . النسائي ، رواه عن محمد بن المثني ، عن يحيى بن حماد ...^(٨) .
- ٩ . أبو يعلى ، رواه عن يحيى بن عبد الحميد ، عن أبي عوانه ، عن أبي بلج ...

(١) البدآيه والنهآيه ٧ : ٣٤٥ .

(٢) مسند أبي داود الطيالسي : ٣٦٠ ح ٢٧٥٢ .

(٣) الطبقات . لابن سعد . ٣ : ٢١ .

(٤) مسند أحمد بن حنبل ١ : ٥٤٤ .

(٥) الجامع الكبير ٦ : ٩١/٣٧٣٢ .

(٦) كتاب السنّة : ٥٨٨ . ٥٨٩ رقم ١٣٥١ .

(٧) كشف الأستار عن زوائد البزار ٣ : ١٨٩ .

(٨) خصائص أمير المؤمنين عليّ : ٧٩/٤٣ .

رواه عنه ابن عساكر وابن كثير ^(١).

وعن زهير ، عن يحيى بن حمّاد ، عن أبي عوانه ... ^(٢).

١٠ . المحاملي ، رواه عن محمد بن المثني ، عن يحيى بن حمّاد ... رواه عنه . بالإسناد .

ابن عساكر ^(٣).

١١ . الطبراني ، رواه عن إبراهيم بن هاشم البغوي ، عن كثير بن يحيى ، عن أبي عوانه

....

وعن أبي شعيب عبد الله بن الحسن الحرّاني ، عن أبي جعفر النفيلي ، عن مسكين بن

بكير ، عن شعبه

وعن إبراهيم ، عن كثير بن يحيى ، عن أبي عوانه ... ^(٤).

١٢ . الحاكم ، رواه عن أبي بكر القطيعي ، عن عبد الله بن أحمد ، عن أبيه ... ثمّ

روى بسنده عن أبي حاتم الرازي قوله : « كان يعجبهم أن يجدوا الفضائل من روايه أحمد بن

حنبل » ^(٥).

١٣ . ابن عبد البرّ ، رواه عن أبي داود الطيالسي ، عن أبي عوانه ... ^(٦).

١٤ . ابن عساكر ، رواه بأسانيد عديده ، ذاكراً الحديث بطوله ^(٧).

١٥ . ابن الأثير ، رواه عن إبراهيم بن محمد بن مهران الفقيه وغير واحد ،

(١) البدآيه والنهآيه ٧ : ٣٣٨ .

(٢) تاريخ مدينه دمشق . لابن عساكر . ٤٢ : ٩٩ .

(٣) تاريخ مدينه دمشق . لابن عساكر . ٤٢ : ٩٧ .

(٤) المعجم الكبير ١٢ : ٩٧ وص ٩٩ ، المعجم الأوسط ٣ : ٢٤١ .

(٥) المستدرک على الصحيحين ٣ : ٤ وص ١٣٢ . ١٣٤ .

(٦) الاستيعاب ٣ : ١٠٩١ .

(٧) تاريخ مدينه دمشق ٤٢ : ٩٧ وما بعدها .

بأسنادهم إلى أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي... عن عمرو بن ميمون ، عن ابن عباس^(١).

١٦ . الذهبي ، رواه تبعاً للحاكم وقرره على تصحيحه^(٢).

١٧ . ابن كثير ، رواه عن أحمد وأبي يعلى والترمذي بأسانيدهم عن عمرو بن ميمون ، عن ابن عباس^(٣).

١٨ . ابن حجر العسقلاني ، رواه عن أحمد والنسائي بأسنادهما عن عمرو بن ميمون ، عن ابن عباس ...^(٤).

أقول :

فهؤلاء عدة من أكابر الأئمة يروون هذا الحديث بأسانيدهم عن ابن عباس .. وفيهم من نصّ على صحّته ، كالحاكم ، وابن عبد البرّ ، والمزّي ، والذهبي ، والهيثمي صاحب مجمع الزوائد... وقد قال غير واحد منهم : «هذا إسناد لا مطعن فيه لأحد ؛ لصحّته ، وثقه نقلته»^(٥).

فمن يعبأ بعد هذا بكلام ابن تيمية ومن يتبعه؟!
وأما الأحاديث الثلاثة التي تضمنّها حديث الفضائل العشر وكذبها

(١) أسد الغابة ٣ : ٥٨٩ .

(٢) تلخيص المستدرک مع المستدرک ٣ : ٤ وص ١٣٢ .

(٣) البدآيه والنهآيه ٧ : ٣٣٧ .

(٤) الإصابه ٤ : ٢٧٠ .

(٥) الاستيعاب ٣ : ١٠٩٢ ، تهذيب الكمال ٢٠ : ٤٨١ .

ابن تيمية ، وهى قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا ينبغي أن أذهب ... » و : « أنت وليي في كل مؤمن ... » و : « سدوا الأبواب » فسيأتي الكلام على كل واحد منها.

* * *

المراجعة (٢٨) . (٣٤)

حديث المنزله

قال السيّد :

«وأنزله منه منزله هارون من موسى ، ولم يستثن من جميع المنازل إلا النبوه ، واستثناها دليل على العموم.

وأنت تعلم أنّ أظهر المنازل التي كانت لهارون من موسى : وزارته له ، وشدّ أزره به ، واشترآكه معه في أمره ، وخلافته عنه ، وفرض طاعته على جميع أُمّته ؛ بدليل قوله :

﴿وَجْعَلْ لِي وِزِيرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾^(١).

وقوله : ﴿اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٢).

وقوله عزّ وعلا : ﴿قَدْ أُوتِيَْتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴾^(٣).

فعليّ بحكم هذا النصّ خليفه رسول الله في قومه ، ووزيره في أهله ، وشريكه في أمره . على سبيل الخلافه عنه لا على سبيل النبوه . وأفضل أُمّته ، وأولاهم به حيا وميتاً ، وله عليهم من فرض الطاعه زمن النبيّ . بوزارته له . مثل الذي كان لهارون على أُمّه موسى زمن موسى ، ومن سمع حديث المنزله فإمّا

(١) سورة طه ٢ : ٢٩ - ٣٢ .

(٢) سورة الأعراف ٧ : ١٤٢ .

(٣) سورة طه ٢٠ : ٣٦ .

يتبادر منه إلى ذهنه هذه المنازل كلها ولا يرتاب في إرادتها منه.

وقد أوضح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأمر ، فجعله جلياً بقوله :

إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي ..

وهذا نص صريح في كونه خليفته ، بل نص جلي في أنه لو ذهب ولم يستخلفه كان قد فعل ما لا ينبغي أن يفعل ، وهذا ليس إلا لأنه كان مأموراً من الله عز وجل باستخلافه ، كما ثبت في تفسير قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾^(١).

ومن تدبر قوله تعالى في هذه الآية : «فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ» ثم أمعن النظر في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي ، وجددهما يرميان إلى غرض واحد ، كما لا يخفي.

ولا تنس قوله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث : أنت ولي كل مؤمن بعدي ؛ فإنه نص في أنه ولي الأمر ووليّه والقائم مقامه فيه ، كما قال الكمي رحمه الله تعالى :
ونعم ولي الأمر بعد وليّه ومنتجع التقوى ونعم المؤدّب»^(٢)

(١) سورة المائدة ٥ : ٦٧ .

(٢) المراجعات : ١١٧ - ١١٨ .

حديث المنزله من أثبت الآثار.

القرائن الحاكمه بذلك.

مخرجوه من أهل السنّة.

السبب في تشكيك الآمدى.

* ظلم الآمدى . بهذا التشكيك . نفسه ، فإنّ حديث المنزله من أصحّ السنن وأثبت الآثار .

* لم يختلج في صحّحه سنده ريب ، ولا سنح في خواطر أحد أن يناقش في ثبوته ببنت شفه ، حتّى أنّ الذهبي . على تعنّته . صرّح في تلخيص المستدرک بصحّته ^(١) ، وابن حجر الهيتمى . على محاربتيه بصواعقه . ذكر الحديث في الشبهه ١٢ من الصواعق ، فنقل القول بصحّته عن أئمّة الحديث الذين لا معول فيه إلّا عليهم ، فراجع ^(٢) .

ولو لا أنّ الحديث بمثابه من الثبوت ، ما أخرجه البخاري في كتابه ، فإنّ الرجل يغتصب نفسه عند خصائص عليّ وفضائل أهل البيت اغتصاباً .

ومعاوية كان إمام الفئه الباغيه ، ناصب أمير المؤمنين وحاربه ، ولعنه على منابر المسلمين ، وأمرهم بلعنه ، لكنّه . بالرغم عن وقاحته في عداوته . لم يحدد حديث المنزله ولا كابر فيه سعد بن أبي وقاص حين قال له . في ما أخرجه مسلم ^(٣) : ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟ فقال : أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله ، فلن أسبّه ، لأنّ تكون لي واحده منها أحبّ إليّ من حمر النعم ، سمعت

(١) سمعت في المراجعة ٢٦ تصريحه بصحّته .

(٢) ص ٧٤ من الصواعق .

(٣) صحيح مسلم ٤ : ٢٤٠٤ / ٢١٣ .

رسول الله يقول له وقد خلفه في بعض مغازيه : أما ترضي أن تكون مني بمنزله هارون من موسى إلا أنه لا نبؤه بعدي .. الحديث ^(١) ، فأبلس معاوية ، وكفّ عن تكليف سعد .
 أزيدك على هذا كله : إنّ معاوية نفسه حدّث بحديث المنزله ؛ قال ابن حجر في صواعقه ^(٢) : أخرج أحمد أنّ رجلاً سأل معاوية عن مسأله ، فقال : سل عنها عليّاً فهو أعلم ، قال : جوابك فيها أحبّ إليّ من جواب عليّ ، قال : بئس ما قلت ! لقد كرهت رجلاً كان رسول الله يغره بالعلم غراً ، ولقد قال له : أنت مني بمنزله هارون من موسى إلا أنه لا نبيّ بعدي ، وكان عمر إذا أشكل عليه شيء أخذ منه . إلى آخر كلامه ^(٣) .
 وبالجمله ، فإنّ حديث المنزله ممّا لا ريب في ثبوته بإجماع المسلمين على اختلافهم في المذاهب والمشارب .

* وقد أخرجه صاحب الجمع بين الصحاح الستّه ^(٤) . وصاحب الجمع بين الصحيحين ^(٥) . وهو موجود في غزوه تبوك من صحيح البخاري ^(٦) ، وفي باب

(١) وأخرجه الحاكم أيضاً في أوّل ص ١٠٩ من الجزء الثالث من المستدرک ، وصحّحه على شرط الشيخين . وأورده الذهبي في تلخيصه معترفاً بصحّته على شرط مسلم .

(٢) أثناء المقصد الخامس من المقاصد التي أوردها في الآيه الرابعه عشر من الباب ١١ ص ٢٧٣ من الصواعق .
 (٣) حيث قال : وأخرجه آخرون . قال . : ولكن زاد بعضهم : قم لا أقام الله رجليك ، ومحا اسمه من الديوان ، إلى آخر ما نقله في ص ٢٧٣ من صواعقه ، ممّا يدلّ على أنّ جماعه من المحدثين غير أحمد أخرجوا حديث المنزله بالإسناد إلى معاوية .

(٤) في مناقب عليّ .

(٥) في فضائل عليّ ، وفي غزوه تبوك .

(٦) في ص ١٤٤ من جزئه الثالث .

فضائل عليّ من صحيح مسلم^(١). وفي باب فضائل أصحاب النبيّ من سنن ابن ماجه^(٢).
وفي مناقب عليّ من مستدرك الحاكم^(٣) ..

وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده من حديث سعد بطرق إليه كثيره^(٤) ، ورواه في المسند أيضاً من حديث كلّ من : ابن عبّاس^(٥) ، وأسماء بنت عميس^(٦) ، وأبي سعيد الخدري^(٧) ، ومعاوية بن أبي سفيان^(٨) ، وجماعه آخرين من الصحابه.
وأخرجه الطبراني من حديث كلّ من : أسماء بنت عميس ، وأمّ سلمه ، وحبشي بن جناده ، وابن عمر ، وابن عبّاس ، وجابر بن سمره ، وزيد بن أرقم ، والبراء بن عازب ، وعليّ بن أبي طالب^(٩) ، وغيرهم. وأخرجه البزار في

(١) صحيح مسلم ٤ : ٢٤٠٤ / ٢١٢.

(٢) سنن ابن ماجه ١ : ٩٠ : ح ١٢١.

(٣) في أول ص ١٠٩ من جزئه ٣ ، وفي أماكن أخر يعرفها المتتبعون.

(٤) راجع ص ٢٨٢ وص ٢٨٥ وص ٢٨٩ وص ٢٩٢ وص ٢٩٨ وص ٣٠١ ، تصفّح هذه الصحائف كلّها من الجزء الأول من المسند.

(٥) راجع : ص ٥٤٤ من الجزء الأول من المسند.

(٦) في ص ٥١٣ وص ٥٩١ من الجزء السابع من المسند.

(٧) في ص ٤١٧ من الجزء ٣ من المسند.

(٨) كما ذكرناه في صدر هذه المراجعته نقلاً عن المقصد الخامس من مقاصد الآيه ١٤ من آيات الباب ١١ من الصواعق المحرقة ص ٢٧٣.

(٩) كما نصّ عليه ابن حجر في الحديث الأول من الأربعين التي أوردتها في الفصل الثاني من الباب ٩ ص ١٨٧ من صواعقه.

وذكر السيوطي في أحوال عليّ من تاريخ الخلفاء : أنّ الطبراني أخرج هذا الحديث عن هؤلاء كلّهم ، وزاد : أسماء بنت قيس.

مسنده^(١). والترمذي في صحيحه^(٢) ، من حديث أبي سعيد الخدري.

وأورده ابن عبد البرّ في أحوال عليّ من الاستيعاب ، ثمّ قال ما هذا نصّه : وهو من أثبت الآثار وأصحّها ، رواه عن النبيّ سعد بن أبي وقاص ، . قال : . وطرق حديث سعد فيه كثيره جدّاً ، ذكرها ابن أبي خيثمه وغيره ، . قال : . ورواه ابن عبّاس ، وأبو سعيد الخدري ، وأمّ سلمه ، وأسما بنت عميس ، وجابر بن عبد الله ، وجماعه يطول ذكرهم. هذا كلام ابن عبد البرّ.

وكلّ من تعرّض لغزوه تبوك من المحدثين وأهل السير والأخبار نقلوا هذا الحديث. ونقله كلّ من ترجم عليّاً من أهل المعاجم في الرجال من المتقدمين والمتأخّرين على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم.

ورواه كلّ من كتب في مناقب أهل البيت وفضائل صحابه من الأئمة ، كأحمد بن حنبل وغيره ممّن كان قبله أو جاء بعده.

وهو من الأحاديث المسلّمة في كلّ خلف من هذه الأمة.

* فلا عبره بتشكيك الأمدى في سنده فإنّه ليس من علم الحديث في شيء ، وحكمه في معرفه الأسانيد والطرق حكم العوام لا يفقهون حديثاً ، وتبحّره في علم الأصول هو الذي أوقعه في هذه الورطه ؛ حيث رآه بمقتضى الأصول نصّاً صريحاً لا يمكن التخلّص منه إلّا بالتشكيك في سنده ، ظناً منه أنّ هذا من الممكن. وهيّهات هيّهات ذلك.

(١) كما نصّ عليه السيوطي في أحوال عليّ من تاريخ الخلفاء ص ١٣٣.

(٢) كما يدلّ عليه الحديث ٢٥٠٤ من أحاديث الكنز في ص ١٥٢ من جزئه السادس.

أهل الضاد يحكمون بعموم الحديث.

تزييف القول باختصاصه.

إبطال القول بعدم حجّيته.

* نحن نوكل الجواب عن قولهم بعدم عموم الحديث إلى أهل اللسان والعرف العربيين ، وأنت حجّج العرب لا تدافع ، ولا تنازع ، فهل ترى أمتك . أهل الضاد . يرتابون في عموم المنزل من هذا الحديث؟!!

كلّا وحاشا مثلك أن يرتاب في عموم اسم الجنس المضاف وشموله لجميع مصاديقه ؛ فلو قلت : منحتكم إنصافي . مثلاً . أكون إنصافك هذا خاصّاً ببعض الأمور دون بعض ، أم عامّاً شاملاً لجميع مصاديقه؟! معاذ الله أن تراه غير عام ، أو يتبادر منه إلا الاستغراق .. ولو قال خليفه المسلمين لأحد أوليائه : جعلت لك ولايتي على الناس ، أو منزلتي منهم ، أو منصبي فيهم ، أو ملكي ، فهل يتبادر إلى الذهن غير العموم؟! وهل يكون مدّعى التخصيص ببعض الشؤون دون بعض إلا مخالفاً مجازفاً؟!!

ولو قال لأحد وزرائه : لك في أيامي منزله عمر في أيام أبي بكر إلا أنك لست بصحابي ، أكان هذا بنظر العرف خاصّاً ببعض المنازل أم عامّاً؟! ما أراك . والله . تراه إلا عامّاً ..

ولا أرتاب في أنك قائل بعموم المنزل في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أنت مني بمنزله هارون من موسى ، قياساً على نظائره في العرف واللغة ، ولا سيّما بعد استثناء النبوة فإنه يجعله نصّاً في العموم ، والعرب ببابك ، فسلها عن ذلك.

* أمّا قول الخصم بأنّ الحديث خاصّ بمورده ، فمردود من وجهين :

الوجه الأول : إنّ الحديث في نفسه عامّ كما علمت ، فمورده . لو سلّمنا كونه خاصّاً . لا يخرجّه عن العموم ، لأنّ المورد لا يخصّص الوارد كما هو مقرّر في محله ..

ألا ترى لو رأيت الجنب يمسّ آية الكرسي . مثلاً . ، فقلت له : لا يمسّ آيات القرآن محدث ، أيكون هذا خاصّاً بمورده ، أم عامّاً شاملاً لجميع آيات القرآن ولكلّ محدث؟! ما أظنّ أحداً يفهم كونه خاصّاً بمسّ الجنب بخصوصه لآية الكرسي بالخصوص ..

ولو رأي الطبيب مريضاً يأكل التمر فنهاه عن أكل الحلو ، أيكون في نظر العرف خاصّاً بمورده ، أم عامّاً شاملاً لكلّ مصاديق الحلو؟! ما أرى . والله . القائل بكونه خاصّاً بمورده إلّا في منتزح عن الأصول ، بعيداً عن قواعد اللغة ، نائياً عن الفهم العرفي ، أجنبياً عن عالمانا كلّهُ ، وكذا القائل بتخصيص العموم في حديث المنزله بمورده من غزوه تبوك ، لا فرق بينهما أصلاً.

الوجه الثاني : إنّ الحديث لم تنحصر موارده باستخلاف عليّ على المدينة في غزوه تبوك ليتشبّه الخصم بتخصيصه به ، وصاحنا المتواتره عن أئمة العترة الطاهرة تثبت وروده في موارد أخر ، فليراجعها الباحثون ، وسنن أهل السنّة تشهد بذلك ، كما يعلمه المتتبعون ، فقول المعارض بأنّ سياق الحديث دالّ على تخصيصه بغزوه تبوك ممّا لا وجه له إذن ، كما لا يخفي .

* أمّا قولهم بأنّ العامّ المخصوص ليس بحجّه في الباقي ، فغلط واضح ، وخطأ فاضح ، وهل يقول به في مثل حديثنا إلّا من يعتنف الأمور ، فيكون منها على غماء ، كراكب عشواء ، في ليله ظلماء؟! نعوذ بالله من الجهل ، والحمد لله

على العافيه.

إن تخصيص العام لا يخرج عن الحجّيه في الباقي إذا لم يكن المخصّص مجملاً ، ولا سيّما إذا كان متّصلاً . كما في حديثنا . ، فإنّ المولي إذا قال لعبده : أكرم اليوم كلّ من زارني إلّا زيداً ، ثمّ ترك العبد إكرام غير زيد ممّن زار مولاه ، يعدّ في العرف عاصياً ، ويلومه العقلاء ، ويحكمون عليه باستحقاق الذم والعقوبه على قدر ما تستوجبه هذه المعصيه عقلاً أو شرعاً ، ولا يصغى أحد من أهل العرف إلى عذره لو اعتذر بتخصيص هذا العام ، بل يكون عذره أقبح عندهم من ذنبه ، وهذا ليس إلّا لظهور العام . بعد تخصيصه . في الباقي ، كما لا يخفي .

وأنت تعلم إنّ سيره المسلمين وغيرهم مستمرّه على الاحتجاج بالعمومات المخصّصه بلا نكير ، وقد مضى الخلف على ذلك والسلف من الصحابه والتابعين لهم بإحسان وتابعي التابعين وتابعيهم إلى الآن ، ولا سيّما أئمّة أهل البيت وسائر أئمّة المسلمين ، وهذا ممّا لا ريب فيه ، وحسبك به دليلاً على حجّيه العام المخصوص ، ولو لا أنّه حجّه لا نسدّ على الأئمّة الأربعه وغيرهم من المجتهدين باب العلم بالأحكام الشرعيه الفرعيه عن أدلّتها التفصيليه ، فإنّ رحي العلم بذلك تدور على العمل بالعمومات ، وما من عام إلّا وقد خصّ ، فإذا سقطت العمومات ارتج باب العلم ، نعوذ بالله .

التماس بقيه الموارد :

من موارد : زياره أم سليم.

قضيه بنت حمزه.

اتكاؤه على عليّ.

المواخاه الأولي.

المواخاه الثانيه.

سدّ الأبواب.

النبيّ يصوّر عليّاً وهارون كالفرقدين.

* من موارد يوم حدّث صلى الله عليه وآله وسلم أمّ سليم ^(١) ، وكانت من

(١) هي بنت ملحان بن خالد الأنصارية ، وأخت حرام بن ملحان ، استشهد أبوها وأخوها بين يدي النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، وكانت على جانب من الفضل والعقل ، روت عن النبيّ أحاديث ، وروى عنها ابنها أنس ، وابن عبّاس ، وزيد بن ثابت وأبو سلمه بن عبد الرحمن ، وآخرون ..

تعدّ في أهل السوابق ، وهي من الدعاة إلى الإسلام ؛ كانت في الجاهلية تحت مالك بن النضر ، فأولدها أنس بن مالك ، فلمّا جاء الله بالإسلام كانت في السابقين إليه ، ودعت مالكا زوجها إلى الله ورسوله ، فأبي أن يسلم ، فهجرته فخرج مغاضباً إلى الشام ، فهلك كافراً ، وقد نصحت لابنها أنس إذ أمرته وهو ابن عشر سنين أن يخدم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، فقبله النبيّ إكراماً لها.

وخطبها أشراف العرب ، فكانت تقول : لا أتزوج حتّى يبلغ أنس ويجلس مجلس الرجال ، فكان أنس يقول : جزى الله أمي خيراً ، أحسنت ولايتي.

وقد أسلم على يدها أبو طلحة الأنصاري ؛ إذ خطبها وهو كافر ، فأبت أن تتزوّجه أو يسلم ، فأسلم بدعوها ، وكان صداقها منه إسلامه ، أولدها أبو طلحة ولدأ فمرض ومات ، فقالت : لا يذكرنّ أحد موته لأبيه قبلي ، فلمّا جاء وسأل عن ولده ، قالت : هو أسكن ما كان ، فظنّ أنّه

أهل السوابق والحجى ، ولها المكانه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، بسابقتها وإخلاصها ونصحها ، وحسن بلائها ، وكان النبي يزورها ويحدثها في بيتها ، فقال لها في بعض الأيام : يا أم سليم ! إن علياً لحمه من لحمى ، ودمه من دمي ، وهو مني بمنزله هارون من موسى ^(١).

وقد لا يخفي عليك إن هذا الحديث كان اقتضاباً من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، غير مسبب عن شيء إلا البلاغ والنصح لله تعالى في بيان منزله ولي عهده والقائم مقامه من بعده ، فلا يمكن أن يكون مخصصاً بغزوه تبوك.

* ومثله الحديث الوارد في قضيه بنت حمزه حين اختصم فيها عليّ وجعفر وزيد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا علي ! أنت مني بمنزله هارون ... الحديث ^(٢).

* وكذا الحديث الوارد يوم كان أبو بكر وعمر وأبو عبيده بن الجراح عند

نائم ، فقدّمت له الطعام فتعشّى ، ثمّ تزوّجت له وتطيّبت ، فنام معها وأصاب منها ، فلمّا أصبح قالت له : احتسب ولدك ، فذكر أبو طلحة قصّتها لرسول الله ، فقال : بارك الله لكما في ليلتكما. قالت : ودعا لي صلى الله عليه وآله وسلم ، حتّى ما أريد زياده. وعلقت في تلك الليلة بعبد الله بن أبي طلحة فبارك الله فيه ، وهو والد إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الفقيه وإخوته ، وكانوا عشرة كلّهم من حملة العلم. وكانت أم سليم تغزو مع النبي ، وكان معها يوم أحد خنجر لتقبر به بطن من دنا إليها من المشركين ، وكانت من أحسن النساء بلاءً في الإسلام ، ولا أعرف امرأة سواها كان النبي يزورها في بيتها فتتحفه. وكانت مستبصره بشأن عترته ، عارفه بحقهم عليهم السلام.

(١) هذا الحديث . أعني حديث أم سليم . هو الحديث ٣٢٩٣٦ من أحاديث الكنز ، في ص ٦٠٧ من جزئه الحادى عشر ، وهو موجود في منتخب الكنز أيضاً ، فراجع السطر الأخير من هامش ص ٣١ من الجزء الخامس من مسند أحمد ، تجده بلفظه.

(٢) أخرجه الإمام النسائي ص ١٠٦ و ٢٦٥ من الخصائص العلوية.

النبيّ ، وهو صَلَّى الله عليه وآله وسلّم متّكئ على عليّ ، فضرب بيده على منكبه ثمّ قال : يا عليّ ! أنت أوّل المؤمنين إيماناً ، وأوّلهم إسلاماً ، وأنت مني بمنزله هارون من موسى ... الحديث (١).

* والأحاديث الواردة يوم المؤاخاه الأولي ، وكانت في مكة قبل الهجره ، حيث آخى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم بين المهاجرين خاصّه.

* ويوم المؤاخاه الثانية ، وكانت في المدينة بعد الهجره بخمسه أشهر ، حيث آخى بين المهاجرين والأنصار ، وفي كلتا المرتّين يصطفي لنفسه منهم عليا ، فيتّخذ من دوّهم أخاه (٢) ؛ تفضيلاً له على من سواه ، ويقول له : أنت مني بمنزله هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي.

والأخبار في ذلك متواتره من طريق العترة الطاهرة.

وحسبك ممّا جاء من طريق غيرهم في المؤاخاه الأولي ، حديث زيد بن

(١) أخرجه الحسن بن بدر ، والحاكم في الكني ، والشيرازي في الألقاب ، وابن النجار.

وهو الحديث ٣٦٣٩٢ ، والحديث ٣٦٣٩٥ من أحاديث الكنز ص ١٢٢ و ١٢٤ من جزئه الثالث عشر.

(٢) قال ابن عبد البرّ في ترجمة عليّ من الاستيعاب : آخى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم بين المهاجرين ، ثمّ آخى بين المهاجرين والأنصار ، وقال في كلّ واحد منهما لعليّ : أنت أخى في الدنيا والآخرة ... قال : . وآخى بينه وبين نفسه. انتهى.

قلت : والتفصيل في كتب السير والأخبار ؛ فلاحظ تفصيل المؤاخاه الأولي في : ص ٢٠ من الجزء الثاني من السيرة الحلبية ، وراجع المؤاخاه الثانية في ص ٩٠ - ٩١ من الجزء الثاني من السيرة الحلبية أيضاً ، تجد تفصيل عليّ . في كلتا المرتّين بمؤاخاه النبيّ له . على من سواه ..

وفي السيرة الدحلانية من تفصيل المؤاخاه الأولي والمؤاخاه الثانية ما في السيرة الحلبية ، وقد صرح بأنّ المؤاخاه الثانية كانت بعد الهجرة بخمسه أشهر.

أبي أوفى ، وقد أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في كتاب مناقب عليّ ، وابن عساکر في تاريخه^(١) ، والبغوي والطبراني في معجميهما ، والباوردی في المعرفة ، وابن عدی^(٢) ، وغيرهم .

والحديث طويل قد اشتمل على كيفية المؤاخاه ، وفي آخره ما هذا لفظه :

فقال عليّ : يا رسول الله! لقد ذهب روحى وانقطع ظهري ، حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت ، غيرى ، فإن كان هذا من سخط عليّ ، فلك العتبي والكرامه .

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : والذي بعثني بالحق ما أخرجتك إلا لنفسى ، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي ، وأنت أخى ووارثى .

فقال : وما أرث منك؟!!

قال : ما ورث الأنبياء من قبلى : كتاب ربهم وسنة نبيهم ، وأنت معي في قصرى في الجنة مع فاطمة ابنتى ، وأنت أخى ورفيقى .. ثم تلا صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾^(٣) المتحابين في الله ينظر بعضهم إلى بعض .

وحسبك مما جاء في المؤاخاه الثانية ما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن ابن عباس

من حديث جاء فيه : إن رسول الله قال لعليّ : أغضبت عليّ حين

(١) نقله عن كل من أحمد وابن عساکر جماعه من الثقات ، أحدهم المتقى الهندى ؛ فراجع من كنزه الحديث ٢٥٥٥٤ في أوائل صفحه ١٦٧ من جزئه التاسع ، ونقله في ص ١٠٥ من جزئه الثالث عشر عن أحمد في كتابه مناقب عليّ وجعله الحديث ٣٦٣٤٥ فراجع .

(٢) نقله عن هؤلاء الأئمة جماعه من الثقات الأثبات ، أحدهم المتقى الهندى ، في أول ١٦٧ من الجزء التاسع من كنز العمال وهو الحديث ٢٥٥٥٥ . فراجع .

(٣) سورة الحجر ١٥ : ٤٧ .

اخيت بين المهاجرين والأنصار ، ولم أُوَاح بينك وبين أحد منهم؟! أما ترضي أن تكون مني بمنزله هارون من موسى ، إلا أنه ليس بعدي نبي... الحديث (١).

* ونحوه الأحاديث الواردة يوم سدّ الأبواب غير باب عليّ ؛ وحسبك حديث جابر بن عبد الله (٢) ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا عليّ ! إنه يحلّ لك في المسجد ما يحلّ لي ، وإنك مني بمنزله هارون من موسى ، إلا أنه لا نبي بعدي .
وعن حذيفة بن أسيد الغفاري (٣) ، قال : قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم . يوم سدّ الأبواب . خطيباً ، فقال : إنّ رجالاً يجدون في أنفسهم شيئاً أن أسكنت

(١) نقله المتقي الهندي في كنز العمال وفي منتخبه ، فراجع من المنتخب ما هو في آخر هامش ص ٣١ من الجزء الخامس من مسند أحمد ، تجده باللفظ الذي أوردناه ، ولا يخفي ما في قوله : أغضبت عليّ؟! من المؤانسه والملاطفه والحنو الأبوى على الولد المدلّ على أبيه الرؤوف العطوف .

فإن قلت : كيف ارتاب عليّ من تأخيره في المرّة الثانية مع أنه كان في المرّة الأولى قد ارتاب من ذلك ، ثمّ ظهر له أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، إنّما أخره لنفسه ، وهلاً قاس الثانية على الأولى؟! قلنا : لا تقاس الثانية على الأولى ، لأنّ الأولى كانت خاصّة بالمهاجرين ، فالقياس لم يكن مانعاً من مؤاخاه النبي لعليّ ، بخلاف المؤاخاه الثانية ، فإنّها كانت بين المهاجرين والأنصار ، فالمهاجر في المرّة الثانية إنّما يكون أخوه أنصاري ، والأنصاري إنّما يكون أخوه مهاجراً ، وحيث أنّ النبي والوصي مهاجران ، كان القياس في هذه المرّة أن لا يكونا أخوين ، فظنّ عليّ أن أخاه إنّما يكون أنصاري قياساً على غيره ، وحيث لم يؤاخ رسول الله بينه وبين أحد من الأنصار وجد في نفسه ، لكنّ الله تعالى ورسوله أبيّا إلّا تفضيله ، فكان هو ورسول الله أخوين على خلاف القياس المطرد يومئذ بين جميع المهاجرين والأنصار .

(٢) كما في آخر الباب ٩ من ينابيع المودّة ، نقلاً عن كتاب فضائل أهل البيت لأخطب خوارزم .

(٣) كما في الباب ١٧ من ينابيع المودّة .

عليّاً في المسجد وأخرجتهم ، والله ما أخرجتهم وأسكنته ، بل الله أخرجهم وأسكنه ، إنّ الله عزّ وجلّ أوحى إلى موسى وأخيه : ﴿أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمَكُمَا مِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) .. إلى أن قال : وإنّ عليّاً مني بمنزلة هارون من موسى ، وهو أخى ، ولا يحلّ لأحد أن ينكح فيه النساء إلّا هو .. الحديث.

وكم لهذه الموارد من نظائر لا تحصى في هذه العجالة ، لكن هذا القدر كافٍ لما أردناه من تزييف القول بأنّ حديث المنزلة مخصّص بمورده من غزوه تبوك ، وأي وزن لهذا القول مع تعدّد موارد الحديث.

* ومن ألمّ بالسيرة النبويّة ، وجده صلى الله عليه وآله وسلم يصوّر عليّاً وهارون كالفرقدين على غرار واحد ، لا يمتاز أحدهما عن الآخر في شيء ، وهذا من القرائن الدالّة على عموم المنزلة في الحديث ، على أنّ عموم المنزلة هو المتبادر من لفظه بقطع النظر عن القرائن كما بيناه.

متى صوّر عليّاً وهارون كالفرقدين؟!

يوم شُبّر وشُبِير ومُشِير.

يوم المؤاخاه.

يوم سدّ الأبواب.

تتبع سيره النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، تجده يصوّر عليّاً وهارون كالفرقدين في السماء ، والعينين في الوجه ، لا يمتاز أحدهما في أمّته عن الآخر في أمّته بشيء ما ..

(١) سورة يونس ١٠ : ٨٧.

* ألا تراه كيف أبي أن تكون أسماء بني عليّ إلّا كأسماء بني هارون ، فسمّاهم حسناً وحسيناً ومُحسناً ؛ وقال ^(١) : إنّما سمّيتهم بأسماء ولد هارون شبر وشبير ومشبر ؛ أراد بهذا تأكيد المشابهة بين الهارونيين ، وتعميم الشبه بينهما في جميع المنازل وسائر الشؤون.

* ولهذا الغاية نفسها قد اتخذ عليّاً أخاه ، وآثره بذلك على من سواه ، تحقيقاً لعموم الشبه بين منازل الهارونيين من أخويهما ، وحرصاً على أن لا يكون ثمة من فارق بينهما ، وقد آخى بين أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم مرتين . كما سمعت . فكان أبو بكر وعمر في المرّة الأولى أخوين ، وعثمان وعبد الرحمن بن عوف أخوين وكان في المرّة الثانية أبو بكر وخارجه بن زيد أخوين ، وعمر وعثمان بن مالك أخوين ، أمّا عليّ فكان في كلتا المرّتين أخا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . كما علمت . . .

ومقامنا يضيق على استقصاء ما جاء في ذلك من النصوص الثابتة بطرقها الصحيحة عن كلّ من ابن عباس ، وابن عمر ، وزيد بن أرقم ، وزيد بن أبي أوفى ، وأنس بن مالك ، وحذيفة بن اليمان ، ومخدوج بن يزيد ، وعمر بن الخطّاب ، والبراء بن عازب ، وعليّ بن أبي طالب ، وغيرهم.

(١) في ما أخرجه المحدثون بطرقهم الصحيحة من سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ودونك ص ١٦٥ وص ١٦٨ من الجزء ٣ من المستدرک ، تجد الحديث صريحاً في ذلك ، صحيحاً على شرط الشيخين . وقد أخرجه الإمام أحمد أيضاً من حديث عليّ في ص ١٥٨/٧٧١ من الجزء الأول من مسنده . وأخرجه ابن عبد البرّ في ترجمة الحسن السبط من الاستيعاب . وأخرجه حتّى الذهبي في تلخيصه مسلماً بصحّته مع قبح تعصّبه وظهور انحرافه عن هارون هذه الأمّة وعن شبرها وشبيرها . وأخرج البغوي في معجمه وعبد الغني في الإيضاح . كما في ص ٢٩٢ من الصواعق المحرقة . عن سلمان نحوه ؛ وكذلك ابن عساكر .

وقد قال له رسول الله : أنت أخى في الدنيا والآخرة^(١).

وسمعت . في المراجعة ٢٠ . قوله . وقد أخذ برقبه عليّ . : إنّ هذا أخى ووصيى وخليفتى فيكم ، فاسمعوا له وأطيعوا . وخرج صلى الله عليه وآله وسلم على أصحابه يوماً ووجهه مشرق ، فسأله عبد الرحمن بن عوف فقال : بشاره أتتني من ربّي في أخى وابن عمّي وابنتى بأن الله زوج عليّاً من فاطمة ... الحديث^(٢).

ولما زوّت سيّده النساء إلى كفّوها سيّد العترة ، قال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم : يا أمّ أيمن! ادعي لي أخى ، فقالت : هو أخوك وتنكحه ، قال : نعم يا أمّ أيمن. فدعت عليّاً فجاء .. الحديث^(٣).

وكم أشار إليه ، فقال : هذا أخى وابن عمّي وصهري وأبو ولدي^(٤).

وكلمه مرّة ، فقال له : أنت أخى وصاحبي^(٥).

(١) أخرجه الحاكم في ص ١٤ من الجزء ٣ من المستدرک عن ابن عمر من طريقين صحيحين على شرط الشيخين. وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلماً بصحّته. وأخرجه الترمذي في ما نقله ابن حجر عنه في ص ١٨٨ من الصواعق المحرقة ، فراجع الحديث السابع من أحاديث الفصل ٢ من باب ٩ من الصواعق ، وأرسله كلّ من تعرّض لحديث المؤاخاة من أهل السير والأخبار إرسال المسلّمات.

(٢) أخرجه أبو بكر الخوارزمي ، كما في ص ٢٦٣ من الصواعق.

(٣) أخرجه الحاكم في ص ١٥٩ من الجزء ٣ المستدرک. وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلماً بصحّته. ونقله ابن حجر في الباب ١١ من صواعقه ، وكلّ من ذكر زفاف الزهراء ذكره ، لا أستثني منهم أحداً.

(٤) في ما أخرجه الشيرازي في الألقاب ، وابن النجار عن ابن عمر. ونقله المتقى الهندي في كنزه ، وفي منتخبه المطبوع في هامش المسند ، فراجع منه السطر الثاني من هامش ص ٣٢ من الجزء الخامس.

(٥) أخرجه ابن عبد البرّ في ترجمة عليّ من الاستيعاب بالإسناد إلى ابن عباس.

وحدّثه مرّه أُخرى ، فقال له : أنت أخى وصاحبى ورفيقى فى الجنّه ^(١).
 وخاطبه يوماً فى قضيه كانت بينه وبين أخيه جعفر وزيد بن حارثه ، فقال له : وأما
 أنت يا عليّ فأخى وأبو ولدى ومنى وإلّى .. الحديث ^(٢).
 وعهد إليه يوماً ، فقال : أنت أخى ووزيرى تقضى دينى وتنجز موعدى وتبرئ ذمّتى
 .. الحديث ^(٣).

ولما حضرته الوفاه . بأبى هو وأمّى . قال : ادعوا إلّى أخى ، فدعوا عليا ، فقال : ادن
 منى ، فدنا منه وأسنده إليه ، فلم يزل كذلك وهو يكلمه حتّى فاضت نفسه الزكيه ، فأصابه
 بعض ريقه صلّى الله عليه وآله وسلّم ^(٤).
 وقال صلّى الله عليه وآله وسلّم : مكتوب على باب الجنّه : لا إله إلا الله محمد رسول
 الله عليّ أخو رسول الله .. الحديث ^(٥).
 وأوحى الله عزّ وجلّ . ليله المبيت على الفراش . إلى جبرائيل وميكائيل : إني آخيت
 بينكما ، وجعلت عمر أحدكما أطول من عمر الآخر ، فأَيكما يؤثّر

-
- (١) أخرجه الخطيب ، وهو الحديث ٣٦٤٦٨ من أحاديث كنز العمال فى ص ١٥٠ من جزئه ١٣ .
 (٢) أخرجه الحاكم فى ص ٢١٧ من الجزء ٣ من المستدرک بسند صحيح على شرط مسلم ، واعترف الذهبي فى
 تلخيصه بصحّته على هذا الشرط .
 (٣) أخرجه الطبراني فى الكبير عن ابن عمر ، ونقله المتقى الهندى فى كنزه وفى منتخبه ، فراجع من المنتخب ما
 هو فى هامش ص ٣٢ من الجزء الخامس من المسند .
 (٤) أخرجه ابن سعد فى ص ٢٦٣ من القسم الثانى من الجزء الثانى من طبقاته ، وهو فى ص ٢٥٣ من الجزء ٧
 من كنز العمال .
 (٥) أخرجه الطبراني فى الأوسط ، والخطيب فى المتفق والمفترق ، ونقله صاحب كنز العمال ، فراجع من منتخبه ما
 هو فى هامش ص ٣٥ من الجزء ٥ من مسند أحمد ، ونقله فى هامش ص ٤٦ عن ابن عساكر .

صاحبه بالحياه؟!

فاختار كلاهما الحياه ؛ فأوحى الله إليهما : ألا كنتما مثل علي بن أبي طالب؟!
أخيت بينه وبين محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، فبات على فراشه ليفديه بنفسه ويؤثره
بالحياه ، اهبطا إلى الأرض فاحفظاه من عدوه. الاستيعاب.

فنزلا ، فكان جبرائيل عند رأسه ، وميكائيل عند رجله ، وجبرائيل ينادى : بخ بخ ،
من مثلك يا ابن أبي طالب يباهى الله بك الملائكة؟! وأنزل الله تعالى في ذلك : ﴿وَمَنْ
النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ .. الحديث (١).

وكان علي يقول : أنا عبد الله وأخو رسوله ، وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدي إلا
كاذب (٢).

وقال : والله إني لأخوه ووليه ، وابن عمه ووارث علمه ، فمن أحق به مني (٣)؟!
وقال يوم الشورى لعثمان وعبد الرحمن وسعد والزبير : انشدكم الله ، هل فيكم أحد
أخى رسول الله بينه وبينه ، إذ أخى بين المسلمين غيري؟! قالوا : اللهم لا (٤).
ولما برز علي للوليد يوم بدر ، قال له الوليد : من أنت؟ قال علي : أنا عبد الله

(١) أخرجه أصحاب السنن في مسانيدهم ، وذكره الإمام فخر الدين الرازي في تفسير هذه الآية من سورة البقرة
ص ٢٢٣ . ٢٢٤ من الجزء الخامس من تفسيره الكبير مختصراً.

(٢) أخرجه النسائي في الخصائص العلوية ، والحاكم في أول ص ١١٢ من الجزء ٣ من المستدرک ، وابن أبي شيبه
وابن أبي عاصم في السنّة ، وأبو نعيم في المعرفة. ونقله المتقّى الهندي في كنز العمال وفي منتخبه ، فراجع من
المنتخب ما هو في هامش ص ٤٠ من الجزء ٥ من مسند أحمد.

(٣) راجع ص ١٢٦ من الجزء ٣ من المستدرک ؛ وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلماً بصحته.

(٤) أخرجه ابن عبد البر في ترجمة علي من الاستيعاب ، وغير واحد من الأثبات.

وأخو رسوله .. الحديث (١).

وسأل عليّ عمر أيام خلافته ، فقال له (٢) : أرأيت لو جاءك قوم من بني إسرائيل ، فقال لك أحدهم : أنا ابن عمّ موسى ، أكانت له عندك إثره على أصحابه؟! قال : نعم ، قال فأنا والله أخو رسول الله ، وابن عمّه!

فنزح عمر رداءه فبسطه ، وقال : والله لا يكون لك مجلس غيره حتّى نتفرق ، فلم يزل جالساً عليه ، وعمر بين يديه حتّى تفرقوا ، بخوعاً لأخى رسول الله وابن عمّه!

شطّ بنا القلم فنقول :

* وأمر صلى الله عليه وآله وسلم بسدّ أبواب الصحابه من المسجد تنزيهاً له عن الجنب والجنبه ، لكنّه أبقي باب عليّ ، وأباح له عن الله تعالى أن يجنب في المسجد ، كما كان هذا مباحاً لهارون ، فدلّنا ذلك على عموم المشابهه بين الهارونين عليهما السلام.

قال ابن عباس : وسدّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أبواب المسجد غير باب عليّ ، فكان يدخل المسجد جنباً وهو طريقه ، ليس له طريق غيره .. الحديث (٣).

(١) أخرجه ابن سعد في غزوه بدر من كتاب الطبقات في ص ٢٣ من القسم الأوّل من جزئه الثاني.

(٢) في ما أخرجه الدارقطني كما في المقصد الخامس من مقاصد آيه المودّه في القربى وهى الآيه ١٤ من الآيات التى أوردها ابن حجر في الباب ١١ من صواعقه ، فراجع من الصواعق ص ٢٧٢.

(٣) هذا الحديث طويل فيه عشره من خصائص عليّ ، وقد أوردها في المراجعة ٢٦.

وقال عمر بن الخطاب من حديث صحيح^(١) على شرط الشيخين أيضاً : لقد أعطى عليّ بن أبي طالب ثلاثاً ، لأنّ تكون لي واحده منها أحبّ إليّ من حمر النعم : زوجته فاطمة بنت رسول الله ، وسكناه المسجد مع رسول الله يحلّ له ما يحلّ له فيه ، والراية يوم خيبر .

وذكر سعد بن مالك يوماً بعض خصائص عليّ في حديث صحيح أيضاً ، فقال^(٢) : وأخرج رسول الله عمّه العباس وغيره من المسجد ، فقال له العباس : تخرجنا وتسكن علينا؟! فقال : ما أنا أخرجتكم وأسكنته ، ولكن الله أخرجكم وأسكنه .

وقال زيد بن أرقم^(٣) : كان لنفر من أصحاب رسول الله أبواب شارعهم في المسجد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : سدّوا هذه الأبواب إلّا باب عليّ . فتكلّم الناس في ذلك ، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثمّ قال : أمّا بعد ، فإني أمرت بسدّ هذه الأبواب إلّا باب عليّ ، فقال فيه قائلكم ، وإني والله ما سدّدت شيئاً ولا فتحتّه ، ولكني أمرت بشيء فاتّبعته .

(١) هو موجود في ص ١٢٥ من الجزء ٣ من المستدرک . وأخرجه أبو يعلى كما في الفصل ٣ من الباب ٩ من الصواعق ، فراجع منها ص ١٩٦ . وأخرجه بهذا المعنى مع قرب الألفاظ أحمد بن حنبل من حديث عبد الله بن عمر في ص ١٠٤/٤٧٨٢ من الجزء الثاني من مسنده . ورواه عن كلّ من عمر وابنه عبد الله غير واحد من الأئمة بأسانيد مختلفة .

(٢) كما في أوّل صفحہ ١١٧ من الجزء من المستدرک ، وهذا الحديث من صحاح السنن ، وقد أخرجه غير واحد من أثبات السنّة وثقاتها .

(٣) في ما أخرجه عنه الإمام أحمد في ص ٤٩٦/١٨٨٠١ من الجزء الخامس من المسند . وأخرجه الضياء أيضاً كما في كنز العمال وفي منتخبه ، فراجع من المنتخب ما هو في هامش ص ٢٩ من الجزء ٥ من المسند .

وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس ^(١) : إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام يومئذ فقال : ما أنا أخرجتكم من قبل نفسي ولا أنا تركته ، ولكن الله أخرجكم وتركه ، إنّما أنا عبد مأمور ، ما أمرت به فعلت ، ﴿إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ ^(٢) .
وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ^(٣) : يا عليّ! لا يحلّ لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك.

وعن سعد بن أبي وقاص ، والبراء بن عازب ، وابن عباس ، وابن عمر ، وحذيفه بن أسيد الغفاري ، قالوا كلهم ^(٤) : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى المسجد فقال : إنّ الله أوحى إلى نبيّه موسى أن ابن لي مسجداً طاهراً لا يسكنه إلا أنت وهارون ، وإنّ الله أوحى إليّ أن أبني مسجداً طاهراً لا يسكنه إلا أنا وأخي عليّ.

وإملاؤنا هذا لا يسع استيفاء ما جاء في ذلك من النصوص الثابتة عن كلّ من : ابن عباس ، وأبي سعيد الخدري ، وزيد بن أرقم ، ورجل صحابي من خثعم ، وأسماء بنت عميس ، وأمّ سلمه ، وحذيفه بن أسيد ، وسعد بن أبي وقاص ، والبراء بن عازب ، وعليّ بن أبي طالب ، وعمر ، وعبد الله بن عمر ، وأبي ذر ، وأبي الطفيل ،

(١) نقله عنه المتّقى الهندي في آخر هامش الصفحة التي أشرنا الآن إليها.

(٢) سورة الأنعام ٦ : ٥٠ ، سورة يونس ١٠ : ١٥ ، سورة الأحقاف ٤٦ : ٩ .

(٣) في ما أخرجه الترمذي في صحيحه ، ونقله عنه المتّقى الهندي في ما أشرنا الآن إليه من منتخبه. وأخرجه البزار عن سعد كما في الحديث ١٣ من الأحاديث التي أوردها ابن حجر في الفصل ٢ من الباب ٩ من صواعقه ، فراجع منها ص ١٩٠ .

(٤) في ما أخرجه عنهم جميعاً علي بن محمّد الخطيب الفقيه الشافعي المعروف بابن المغازلي في كتابه المناقب بالطرق المختلفة. ونقله الثقه المتّبّع البلخي في الباب ١٧ من ينابيعه.

وبريده الأسلمى ، وأبي رافع مولي رسول الله ، وجابر بن عبد الله ، وغيرهم.

وفي المأثور من دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم إنَّ أخى موسى سألك فقال : ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي * وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾^(١) فأوحيت إليه : ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا﴾^(٢) ، اللهم وإني عبدك ورسولك محمد ، فاشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ، واجعل لي وزيراً من أهلي ، عليّاً أخى .. الحديث^(٣).

ومثله ما أخرجه البزار من إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد عليّ فقال : إنَّ موسى سأل ربّه أن يطهر مسجده بهارون ، وإني سألت ربّي أن يطهر مسجدي بك . ثمَّ أرسل إلى أبي بكر أنَّ سدّ بابك ، فاسترجع ، ثمَّ قال : سمعاً وطاعة ، ثمَّ أرسل إلى عمر ، ثمَّ أرسل إلى العباس بمثل ذلك ، ثمَّ قال صلى الله عليه وآله وسلم : ما أنا سدّدت أبوابكم وفتحت باب عليّ ، ولكن الله فتح بابك ، وسدّ أبوابكم . انتهى^(٤).

وهذا القدر كافٍ لما أردناه من تشبيه عليّ بهارون في جميع المنازل والشؤون . والسلام».

(١) سورة طه ٢٠ : ٢٥ - ٣٢ .

(٢) سورة القصص ٢٨ : ٣٥ .

(٣) أخرجه الإمام أبو إسحاق الثعلبي عن أبي ذرّ الغفاري في تفسير قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ

آمَنُوا﴾ في سورة المائدة من تفسيره الكبير . ونقل نحوه المتّبع البلخي عن مسند الإمام أحمد .

(٤) وهذا الحديث هو الحديث ٣٦٥٢١ من أحاديث الكنز ص ١٧٥ من جزئه الثالث عشر .

أقول :

إنّ من جملة الأدلّة على إمامه أمير المؤمنين وولايته العاقبة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديث : أنت مني بمنزله هارون من موسى ... المعروف ب : حديث المنزله . وقد ذكر السيّد قبل الورود في البحث الآيات الكريمه الوارده في منازل هارون من موسى ، ثمّ شرع في البحث من الناحيتين : السند والدلاله ^(١) ..

فأورد في الناحية الأولى أسماء جمع كبير من أئمة السنّة الرواه لهذا الحديث ، وتعرّض لتشكيك الآمدى في صحّته وأجاب عنه .

وأوضح في الناحية الثانية كيفيه الاستدلال بالحديث على المدعى ، مؤكّداً دلالته على العموم ، وعلى أنّه قد ورد في موارد كثيره غير تبوك ، كما في كتب القوم ... فلا تبقى شبهة في إفادته للعموم .

وختم البحث ببعض المشابهات الموجوده بين عليّ وهارون على ضوء الروايات .

رواته من الصحابه وكثره طرقه وتواتره :

ذكر السيّد رحمه الله أسماء عدّه من رواه هذا الحديث من الصحابه ، ولم يكن بصدد الاستقصاء ، فرواته منهم في كتب القوم بالأسانيد أكثر بكثير ، خاصّة

(١) وتبقى ناحية المتن ، ولم يتعرض لها السيّد ، وذلك . باختصار . أنه لما رأي بعضهم أنّ لا جدوى في المناقشه في السند والدلاله ، عمد إلى التصرّف في لفظ الحديث ، وحرف «هارون» إلى «قارون» فذكرنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «إذا لم تستح فاصنع ما شئت» !

بالنظر إلى موارد وروده ، وقد رواه الحافظ ابن عساكر عن أكثر من عشرين ؛ ولذا قال ابن كثير : «قد تقصّى ابن عساكر هذه الأحاديث في ترجمة عليّ من تاريخه ، فأجاد وأفاد ، وبرز على النظراء والأشباه والأنداد ، فرحمه ربّ العباد يوم التناد» ^(١).

وقال الحافظ ابن حجر : «قد استوعب طرقه ابن عساكر في ترجمة عليّ» ^(٢). وكذا القاضي أبو القاسم التنوخي ، المتوفي سنة ٤٤٧ . قال الخطيب ^(٣) : كتبت عنه وسمعته ، وكان محتاطاً صدوقاً في الحديث . في كتاب مفرد ^(٤). بل ذكر الحاكم الحسكاني عن شيخه أبي حازم الحافظ ، أنّه كان يقول : «خرّجته بخمسة آلاف إسناد» ^(٥).

بل عن غير واحدٍ من الأئمة التصريح بأنّه من أثبت الأخبار وأصحّها ، كالحافظ ابن عبد البرّ ^(٦) ، والحافظ المزى ^(٧).

بل عن غير واحدٍ منهم التنصيص على تواتره ، كالحاكم النيسابوري ^(٨)

(١) البدآيه والنهآيه ٧ : ٣٤١.

(٢) فتح البارى بشرح صحيح البخاري ٧ : ٦٠.

(٣) تاريخ بغداد ١٢ : ١١٥.

(٤) الطرائف في معرفه مذاهب الطوائف ١ : ٧٥ الطبعة الحديثه.

(٥) شواهد التنزيل ١ : ١٥٢.

(٦) الاستيعاب ٣ : ١٠٩٧.

(٧) تهذيب الكمال ٢٠ : ٤٨٣.

(٨) كفايه الطالب : ٢٨٣.

وجلال الدين السيوطي^(١) ، والشيخ على المتقي الهندي^(٢).

وجوده في الصحيحين :

ثم إنَّ هذا الحديث مخرَّج في كتابي البخاري ومسلم المشهورين بالصحيحين ..

قال ابن حجر : «هما أصحَّ الكتب بعد القرآن بإجماع من يعتدُّ به»^(٣).

وقال جماعه من الأئمة بأن أحاديثهما مقطوعه الصدور^(٤).

وهو أيضاً في سائر الصحاح ، وفي المسانيد والمعاجم المشهوره المعتمده عندهم ، وكذا في غيرها من كتب الحديث والتفسير والتراجم ، وقد ذكر السيّد بعضها ، ولا حاجة إلى التطويل.

فيكون حديث المنزله من الأحاديث المتواتره المقطوع بصدورها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

تشكيك الآمدي :

لكنهم متى كان الحديث يضرّ بمذهبهم في الخلافه حاولوا تضعيفه أو التشكيك في صحّته ، حتّى مع كونه في الصحيحين وبطريق متعدّده!! ولذا تراهم يستندون في الجواب عن حديث المنزله إلى تشكيك الآمدي ..

(١) الأزهار المتناثره في الأخبار المتواتره . حرف الألف.

(٢) قطف الأزهار المتناثره : ٢٨١/١٠٣.

(٣) الصواعق المحرقة : ١٨.

(٤) تدريب الراوي ١ : ١٤١ ؛ وغيره من كتب علم الحديث.

قال في شرح المواقف : «والجواب : منع صحّحه الحديث كما منعه الآمدى ...»^(١).
هذا ، مع علمهم بحال الآمدى ، الذي ذكر الذهبي أنّه : «قد نُقي من دمشق لسوء اعتقاده ، وصحّ أنّه كان يترك الصلاة. نسأل الله العافيه»^(٢).
وعجيب أمر هؤلاء!!

فمتى شاءت أهواؤهم رجعوا إلى كتأبي البخاري ومسلم لإثبات حديث ، قائلين :
هو من أحاديث الصحيحين ، أو لردّ حديث ، متشبتين بعدم إخراج الشيخين له ، ومتى ما
شاءت أهواؤهم أنّ يردّوا حديثاً ، تكلموا فيه وشككوا في صحّته ، مع وجوده فيهما ،
متناسين ما يزعمونه لهما من المنازل والمقامات ، في اليقظه والمنامات!!
وكذلك الاعتماد على الأشخاص والاستناد إلى أقوالهم ، فلو راجعت كتبهم في
الحديث والرجال ، لرأيتم يكثر من النقل عن عبد الرحمن بن خراش والأخذ بآرائه ، لكنّه
لما قال بكذب حديث : «إنّا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقه» جعلوا يسبّونه سبّ
الذين كفروا^(٣)!!

وأيضاً تراهم يعتمدون في جرح من أرادوا جرحه على تحريجات أبي الفتح الأزدي ، فإنّ
جرح من يريدون توثيقه قالوا : «ليت الأزدي عرف ضعف نفسه!!»^(٤).

(١) شرح المواقف ٨ : ٣٦٢ - ٣٦٣.

(٢) ميزان الاعتدال ٢ : ٢٥٩.

(٣) راجع ترجمته في : تذكرة الحفاظ ، سير أعلام النبلاء ، ميزان الاعتدال ٢ : ٦٠٠.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٣ : ٣٨٩.

وعلى الجملة ، فإنهم يتبعون الأهواء والميول في الردّ والقبول ، للأحاديث والأقوال ، ولنكتفِ بهذا القدر لضيق المجال ..
هذا كلّه في ما يتعلق بجهه السند.
وفي جهه الدلاله نقاط :

ظهور لفظه في العموم :

إنّ قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «أنت مني بمنزله هارون من موسى إلا النبوة» ظاهر في عموم المنزله ؛ لأنّ كلمه «المنزله» اسم جنس جاء مضافاً إلى «هارون» ، ثمّ استثني من ذلك «النبوة» بكلمه «إلا» الاستثنائية ..

وقد نصّوا على أنّ اسم الجنس المضاف من ألفاظ العموم ، كما لا يخفي على من يراجع كتب الأصول والأدب وغيرهما من العلوم ، ك : شرح مختصر الأصول في مبحث الصيغ الموضوعه للعموم ، وفي مباحث العموم والخصوص من شرح جمع الجوامع ، وعقد له ابن نجيم قاعدة في كتاب الأشباه والنظائر ، وتعرّض له شرح المطول والمختصر بشرح كلام التفتازاني في بيان قول الماتن : «فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام» ، والنحويّون في مباحث لزوم حذف الخبر ، كما في شرح المفصل لابن الحاجب ، وشرح الكافيه للرضي الاسترآبادي.

وأيضاً ، فقد نصّوا على أنّ : «معيار العموم جواز الاستثناء» ، كما لا يخفي على من راجع منهاج الوصول في علم الأصول للبيضاوي وشروحه ، وفواتح الرحموت ^(١).
وبهذا يتمّ المقتضى للاستدلال بهذا الحديث ، وهل من مانع؟!

(١) فواتح الرحموت في شرح مسلّم الثبوت ١ : ٢٦١ هامش المستصفي.

ورود الحديث في موارد كثيرة :

قالوا : إنّ هذا الكلام إنّما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لدى خروجه إلى تبوك بسبب تكلم بعض المنافقين ، فيكون قرينة على عدم إرادته العموم ، واختصاص الاستخلاف بذلك المورد فقط ، فيسقط الاستدلال.

فأجاب السيّد رحمه الله بوجهين :

الوجه الأول : إنّ الحديث في نفسه عامّ كما علمت ، فمورده . لو سلّمنا كونه خاصّاً . لا يخرج عن العموم ، لأنّ المورد لا يخصّص الوارد ، كما هو مقرّر في محله.

قلت :

فإشكال ابن تيمية^(١) بذلك جهلٌ أو تعصّب ، ولذا يقول التفتازاني بعد ذكر هذا الإشكال : «فربما يدفع بأنّ العبره بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»^(٢).

الوجه الثاني : إنّ الحديث لم تنحصر موارد باستخلاف عليّ على المدينة في غزوه تبوك ، ليتشبّه الخصم بتخصيصه... فذكر رحمه الله موارد عديده ، مستنداً فيها إلى كتب القوم.

قلت :

وقد كتبت سابقاً رسالة^(٣) في موارد حديث المنزل ، وصحّحت بعض

(١) منهاج السنّة ٧ : ٣٢٧.

(٢) شرح المقاصد ٥ : ٢٧٦.

(٣) مطبوعه في آخر الجزء (١٨) من كتابنا الكبير نفحات الأزهار في خلاصه عبقات الأنوار في إمامه الأئمة الأطهار.

أسانيدها ، وأنا ذاكّر هنا خلاصه تلك الرساله :

المورد ١ و ٢ : المؤاخاه الأولى والثانية ؛ روى ذلك : أحمد بن حنبل ^(١) ، والطبراني ^(٢) ، وأبو نعيم ^(٣) ، وابن عساكر ^(٤) ، وغيرهم ..
رووه عن ابن أبي أوفى ، ومحدوج بن زيد الذهلي ، وعبد الله بن العباس ، وأنس بن مالك ، وعمر بن الخطاب ، ويعلى بن مرّه .
وسياقي بعض الكلام على قضيه المؤاخاه وأنها كانت مرتين ، وأنّ ابن تيمية كذبها بالمرّه .

المورد ٣ و ٤ : عند ولاده الحسن وولاده الحسين عليهما السلام ؛ روى ذلك : الملاء في سيرته ^(٥) ، ومحبّ الدين الطبري ^(٦) ، والخوارزمي عن البيهقي بسنده ، عن الإمام عليّ بن موسى الرضا ، عن آبائه ، عن أسماء بنت عميس ^(٧) .
المورد ٥ : يوم خيبر ؛ روى ذلك بالأسانيد : ابن المغازلي ^(٨) ، والموفق الخوارزمي ^(٩) ، وأبو عبد الله الكنجي ^(١٠) .

(١) كما في كنز العمال ٩ : ١٦٧ ح ٢٥٥٥٤ ، وج ١٣ : ١٠٥ ح ٣٦٣٤٥ .

(٢) المعجم الكبير ١١ : ٧٥ ح ١١٠٩٢ .

(٣) كما في طريق ابن عساكر .

(٤) تاريخ مدينه دمشق ٤٢ : ٥٢ . ٥٣ وص ١٦٩ .

(٥) وسيله المتعبدين ٥ : ٢٢٥ .

(٦) ذخائر العقبى : ٢٠٩ .

(٧) مقتل الحسين ١ : ٨٧ . ٨٨ .

(٨) مناقب عليّ بن أبي طالب : ٢٣٧/٢٨٥ .

(٩) المناقب للخوارزمي : ١٢٨/١٤٣ .

(١٠) كفايه الطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب : ٢٦٤ .

- المورد ٦ : عند النهى عن الرقاد في المسجد ؛ روى ذلك : ابن عساكر ^(١).
- المورد ٧ : عند سدّ الأبواب ؛ روى ذلك : ابن المغازلي الشافعي ^(٢).
- وسياقي الكلام على حديث سدّ الأبواب.
- المورد ٨ : يوم خرج متّكئاً على عليّ ؛ روى ذلك : المتّقى الهندي عن جماعه ^(٣) ، وابن عساكر ^(٤) ، وغيرهم.
- المورد ٩ : في بيت أمّ سلمه ؛ روى ذلك : الطبراني ^(٥) ، وابن عساكر ^(٦) ، وغيرهما.
- المورد ١٠ : في قضيه يرويها أنس بن مالك ؛ روى ذلك : ابن مردويه ^(٧).
- المورد ١١ : في قضيه بنت حمزه عليه السلام ؛ روى ذلك : النسائي ^(٨) ، وابن عساكر ^(٩).
- المورد ١٢ : يوم غدير خمّ ؛ روى ذلك ابن خلّكان في تاريخه ^(١٠).

-
- (١) تاريخ مدينه دمشق ٤٢ : ١٣٩ .
- (٢) مناقب على بن أبي طالب : ٢٥٥/٣٠٣ .
- (٣) كنز العمال ١٣ : ١٢٢ ح ٣٦٣٩٢ .
- (٤) تاريخ مدينه دمشق ٤٢ : ١٦٧ .
- (٥) المعجم الكبير ١٢ : ١٨ ح ١٢٣٤١ .
- (٦) تاريخ مدينه دمشق ٤٢ : ٤٢ .
- (٧) وعنه في كشف الغمه في معرفه الأئمه ١ : ٣٤٣ .
- (٨) خصائص أمير المؤمنين على : ٨٨ . طبع مكتبه نينوى الحديثه . تحقيق : محمد هادي الأميني .
- (٩) تاريخ مدينه دمشق ٤٢ : ١٧٠ .
- (١٠) وفيات الأعيان ٥ : ٢٣١ .

المورد ١٣ : في كلام له مع عقيل ؛ روى ذلك : ابن عساكر ^(١).

أقول :

إنّ عدداً من أحاديث هذه الموارد صحيح بلا ريب ، ونحن نكتفي بواحدٍ منها . ومن شاء المزيد فليرجع إلى الأسانيد وإلى الرسالة التي ألّفَتها في هذا الموضوع . :
قال أبو القاسم الطبراني : «حدّثنا محمود بن محمّد المروزي ، قال : حدّثنا حامد بن آدم ، قال : حدّثنا جرير ، عن ليث ، عن مجاهد ، عن ابن عبّاس ، قال : لما آخى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بين أصحابه ، بين المهاجرين والأنصار ، فلم يؤاخ بين عليّ بن أبي طالب وبين أحدٍ منهم ، خرج عليّ مغضباً ، حتّى أتى جدولاً من الأرض ، فتوسّد ذراعه ، فسف عليه الريح ، فطلبه النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم حتّى وجده ، فوكزه برجله فقال له :

قم ، فما صلحت أن تكون إلّا أبا تراب ، أغضبت عليّ حين واخيت بين المهاجرين والأنصار ، ولم تؤاخ بينك وبين أحدٍ منهم؟ أما ترضي أن تكون مني بمنزله هارون من موسى إلّا أنّه ليس بعدي نبيّ؟!
ألا من أحبّك حُفّ بالأمن والإيمان ، ومن أبغضك أماته الله ميتة الجاهلية وحوسب بعمله في الإسلام» ^(٢) ..

* فأما «الطبراني» : فهو الحافظ الإمام الثقة الغني عن الترجمة.

* وأما «محمود بن محمّد المروزي» : فقد ترجم له الخطيب في تاريخه ،

(١) تاريخ مدينه دمشق ٤١ : ١٧ . ١٨ .

(٢) المعجم الكبير ١١ : ٧٥ ح ١١٠٩٢ .

وذكر أنه قدم بغداد وحدّث بها ..

قال : «روى عنه : محمّد بن مخلد ، وعبد الصمد بن علي الطستى ، وأبو سهل بن زياد ، وإسماعيل بن علي الخطبى ، وأبو علي بن الصوّاف ، أحاديث مستقيمه».

ثمّ روى عن طريقه حديثاً ، وأرخ وفاته بسنه سبع وتسعين ^(١).

* وأما «حامد بن آدم» : فقد أخرج عنه الحاكم في المستدرک ^(٢) ، وذكره ابن حبان

في الثقات ^(٣) ، وقال الذهبي : مثناه ابن عدى ^(٤).

هذا ، ولم يذكروا في المقابل إلّا تكلم السعدى الجوزجاني فيه ، لكنّه لا يصلح لمعارضه التوثيق ؛ لأنّ ابن عدى تعقّبه بقوله : «وحامد بن آدم هذا يروى عن عبد الله بن المبارك ، ومحمّد بن الفضل بن عطيه ، والفضل بن موسى ، والنضر بن محمّد ، والنضر بن شمیل ، وعامّه المروزه ..

ولم أر في حديثه إذا روى عن ثقه شيئاً منكراً ، وإنّما يؤتى ذلك إذا حدّث عن ضعيف» ^(٥) .. هذا أوّلاً.

وثانياً : فإنّ السعدى الجوزجاني لا يعتمدون على تجريحاته ، كما نصّ عليه الحافظ ابن حجر العسقلاني وغيره.

هذا ، ولم يذكر الرجل في شيء من كتب الضعفاء والمتروكين للنسائي

(١) تاريخ بغداد ١٣ : ٩٤ .

(٢) لسان الميزان ٢ : ١٦٣ .

(٣) الثقات ٨ : ٢١٨ .

(٤) المغني ١ : ٢٢٩ .

(٥) الكامل في الضعفاء . لابن عدى . ٣ : ٤٠٩ .

والبخاري والدارقطني ، وأورده الذهبي في المغني ^(١) فلم يذكر إلّا قدح الجوزجاني ، وقد عرفت ما فيه .

والظاهر وقوع الخلط على ابن حجر بينه وبين رجلٍ آخر ، فليتناقّل .
وعلى الجملة ، فهذا القدر يكفينا للاحتجاج على ضوء القواعد المقرّره .
* وأما «جرير» و «ليث» و «مجاهد» : فائمه أعلام عندهم بلا خلاف بينهم .

وتلخص :

أولاً : إنّ حديث المنزله صحيح سنداً ، بل هو من أشهر الأحاديث المتواتره عن رسول الله ، فالطعن في سنده تعصّب .

وثانياً : إنّّه ناظرٌ إلى الآيات الوارده في منازل هارون من موسى ، وهى :
«الأخوه» ^(٢) و «الوزاره» ^(٣) و «القرباه القريبه» ^(٤) و «الخلافه» ^(٥) و «شدّ الأزّر» ^(٦) .

وثالثاً : إنّ لفظه ظاهر في عموم المنزله ؛ لاشتماله على «اسم الجنس المضاف» وعلى «الاستثناء» وهو معيار العموم ، كما نصّ عليه الأئمة منهم في مختلف العلوم .
ورابعاً : إنّّه وارد في موارد متعدده ، كما في كتب القوم المشهوره ، وبعضها صحيح سنداً بلا إشكال ، استناداً إلى كتبهم في التراجم والرجال .

(١) المغني ١ : ٢٢٩ .

(٢) سوره مريم ١٩ : ٥٣ .

(٣) سوره طه ٢٠ : ٢٩ ، سوره الفرقان ٢٥ : ٣٥ ، سوره القصص ٢٨ : ٣٤ .

(٤) سوره طه ٢٠ : ٢٩ و ٣٠ .

(٥) سوره الأعراف ٧ : ١٤٢ .

(٦) سوره طه ٢٠ : ٣١ .

وبذلك تفنّد جميع المكابرات ، في السند بدعوى ضعفه . كما عن الأمدى . أو في الدلالة . كما عن ابن تيمية . بدعوى كونه مجرد تشبيه بين عليّ وهارون ، أو أنّه وارد في خصوص تبوك ، وإذا كان مورده خاصاً فلا يبقى له عموم!!
بل يدعى بعضهم . زوراً وبهتاناً . اتّفاق العلماء على أنّ النبيّ لم يتكلّم بحديث المنزل إلّا مرّة واحدة وذلك في غزوه تبوك!! وكأنّ الذين نقلنا عنهم الموارد ليسوا من علمائهم بل هم من جهّالهم!!

فانظر كيف يسوقهم العناد مع الحقّ إلى الكذب وإلى سوء الأدب والافتراء على أكابر علمائهم أيضاً!! والطنن في أعلام التابعين ومشاهير رواه الحديث!!
وعلى الجملة ، فعلمائهم الكبار يروون الموارد التي ذكرها السيّد . والموارد الأخرى التي أضفناها إليها . في كتبهم المعروفة المشهورة ، وبأسانيد كثيرة ، فإذا كانوا كاذبين على الله ورسوله فما ذنبنا؟!

ولكنّ الذي يتّهم العلماء بذلك هو ابن تيمية وأتباعه ، وقد انتقد هذه الطريقة منه علماء السنّة الكبار حتّى من اشتهر منهم بالتعصّب كالذهبي ، وابن حجر العسقلاني ..
يقول ابن حجر . بترجمة ابن تيمية . : «استشعر أنّه مجتهد ، فصار يردّ على صغير العلماء وكبيرهم ، قديمهم وحديثهم» ، قال : «كان إذا حوقق وألزم يقول : لم أرد هذا أمّا أردت كذا . فيذكر احتمالاً بعيداً» ، قال : «وافترق الناس فيه شيعاً ، فمنهم من نسبته إلى التجسيم ومنهم من نسبته إلى الزندقه ، ومنهم من نسبته إلى النفاق» ، قال : «وجدته كثير التحامل إلى الغايه في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهر ، ردّ في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد ... وكم من مبالغه لتوهين كلام

الرافضي أدته أحياناً إلى تنقيص علي رضي الله عنه»^(١).

هذا ، في حين أنه يدافع عن معاوية ، فينكر أن يكون باغيا على أمير المؤمنين عليه السلام وأنه قد أمر بسبّه على المنابر ، ويزعم أنّ الحديث الذي دار بين معاوية وسعد بن أبي وقاص المخرّج في صحيح مسلم وغيره ، لا يدلّ على أنّه كان يأمر بلعن الإمام عليه السلام؟!!

وعلى الجملة ، فالخطاب في بحثنا هذه موجّه إلى المسلمين المنصفين ، الذين يريدون التحقيق في أمور الدين ، وليس الكلام مع المنافقين الحاقدين على أمير المؤمنين وأهل بيت النبي الطاهرين.

قرائن داخلية :

بقي الكلام في قرائن في داخل ألفاظ حديث المنزله ، تقوى دلالتة على الإمامه العامه لعلي بعد رسول الله ، ومنها :

١ . قوله صلى الله عليه وآله وسلّم . في بعض الألفاظ . لعلي : «لا بُدّ من أن أُقيم أو تقيم».

وهذا في رواية ابن سعد^(٢) ، وقال الحافظ ابن حجر : «إسناده قوى»^(٣).

٢ . قوله صلى الله عليه وآله وسلّم له . في بعض الألفاظ . : «إنّ المدينه لا تصلح إلّا بى أو بك».

(١) راجع : الدرر الكامنه ١ : ١٥٣ - ١٥٦ ، ولسان الميزان ٦ : ٣١٩ ، كلاهما للحافظ ابن حجر العسقلاني.

(٢) الطبقات الكبرى ٣ : ٢٤ .

(٣) فتح البارى بشرح صحيح البخاري ٧ : ٦٠ .

وهذا في روايه جماعه من الأئمة ، منهم الحاكم في كتاب التفسير من مستدركه ، وقال : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(١).

٣ . قوله صلى الله عليه وآله وسلم له . في بعض الألفاظ . : «لك من الأجر مثل ما لي ، وما لك من المغنم مثل ما لي».

وهذا في روايه جماعه أيضاً ، منهم الحافظ محب الدين الطبري^(٢) .
٤ . قوله صلى الله عليه وآله وسلم له . في بعض الألفاظ . : «إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي».

وهذا في روايه جماعه كبيره من الأئمة ، كأحمد بن حنبل ، وأبي يعلى ، والحاكم ، وابن عساكر ، وابن كثير ، وابن حجر العسقلاني ، والسيوطي ، والمتقى الهندي ، وغيرهم^(٣).

٥ . تمني عمر وسعد لأن تكون لهما هذه المنزله .
روى ذلك عن عمر : الحاكم النيسابوري ، وأبو بكر الشيرازي ، والزمخشري ، وابن النجار ، ومحب الدين الطبري ، والسيوطي ، والمتقى الهندي^(٤) .
أما ابن تيمية فيقول : «هذا كذب»!!
وأما الأعور الواسطي فيقول : «إن عمر لو عقل ما تمني هذا التمني»!!
لكن سعد بن أبي وقاص أيضاً تمني ذلك.

(١) المستدرک علی الصحيحین ٢ : ٣٣٧ .

(٢) الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشرة ٣ : ١١٩ .

(٣) راجع : مسند أحمد ١ : ٣٠٥٢ / ٥٤٤ ، المستدرک علی الصحيحین ٣ : ١٣٣ ، الرياض النضرة ٣ : ١٧٥ ،

البدآيه والنهآيه ٧ : ٣٣٨ ، الإصابه ٤ : ٢٧٠ ، كنز العمال ١١ : ٣٢٩٣١ / ٦٠٦ .

(٤) راجع : الرياض النضرة ٣ : ١١٨ ، كنز العمال ١٣ : ٣٦٣٩٢ / ١٢٢ ، وغيرهما .

ومن رواته : ابن جرير الطبري ، وعنه المتقي الهندي ^(١).

٦ . وقد استدلت الصديقه الطاهرة فاطمة الزهراء بحديث المنزله ، في كلام لها مع الناس ^(٢).

٧ . وقالت الهاشميه أروى بنت الحارث بن عبد المطلب في كلام لها مع معاوية : « كُنَّا . أهل البيت . أعظم الناس في هذا الدين بلاءً ، حتَّى قبض الله نبيّه مشكوراً سعيه ، مرفوعاً منزله ، فوثبت علينا بعده تيم وعدى وأُمِّيّه ، فابتزّونا حقّنا ، وليتّم علينا تحتجّون بقرابتكم من رسول الله ونحن أقرب إليه منكم وأولي بهذا الأمر ، وكُنّا فيكم بمنزله بني إسرائيل في آل فرعون ، وكان عليّ بن أبي طالب بعد نبينا بمنزله هارون من موسى » ^(٣).

هذا تمام الكلام في حديث المنزله ، وكيفيه الاستدلال به على إمامه أمير المؤمنين عليه السلام ودفع الشبهات عنه ..

هذا ، ولو لا تماميه دلالاته على الإمامه العامّه لعليّ بعد رسول الله لما اضطرّ بعضهم إلى أن يضع عنه : «أبو بكر وعمر مني بمنزله هارون من موسى» فإنّه . في الحقيقة . إقرار بالدلاله مع صحّه السند ، وردّ على جميع المعترضين.

ثمّ إنّ السيّد رحمه الله تعرّض هنا لحديث المؤاخاه وحديث سدّ الأبواب ، بمناسبه اشتغال بعض ألفاظهما على حديث المنزله ، فذكر جملة من موارد تنصيب النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم على الأخوة بينه وبين أمير المؤمنين ، كما في كتب السنّة ، وألفاظاً من حديث سدّ الأبواب إلّا باب عليّ ، ونحن نوضّح الكلام

(١) كنز العمال ١٣ : ١٦٢/٣٦٤٩٥ .

(٢) أسني المطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب . للحافظ ابن الجزري الشافعي . : ٥٠ - ٥١ .

(٣) العقد الفريد ٢ : ١١٩ - ١٢٠ ، تاريخ أبي الفداء ١ : ١٨٨ ، وغيرهما .

في هذين الحديثين بنحو الإيجاز :

حديث المؤاخاه

ذكر السيّد رحمه الله أنّ المؤاخاه كانت مرّتين ، وأنّ النّبّيّ في كلتا المرّتين اصطفى لنفسه منهم عليّاً واتّخذه من دونهم أخاً ، ثمّ روى عن كنز العمال أنّ المؤاخاه الأولى أخرجها أحمد في كتاب مناقب عليّ ، وابن عساكر في تاريخه ، والبغوي والطبراني في معجميهما ، والباوردي في كتاب المعرفة ، وابن عدى ، وغيرهم ..

وروى عن كنز العمال أيضاً أنّ الثانية رواها الطبراني في المعجم الكبير .
ثمّ أورد أحاديث أخرى عن النّبّيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وصف فيها عليّاً بالأخوّه ، عن مصادر كثيره من كتب القوم .

فقيّل :

أمّا الأحاديث التي زعمها يوم المؤاخاه الأولى ، فالجواب عليها من وجوه :

- ١ . إنّّه لم ينقل لنا حديثاً واحداً منها ..
- ٢ . إنّ المؤاخاه الأولى . والتي كانت بين المهاجرين بعضهم مع بعض من جهه ، وبين الأنصار بعضهم مع بعض . لم تثبت في كتاب من كتب السنّة الصحيحه ، ولم تخرج حديثاً واحداً فيها .

وإنّما جاء ذلك في كتب السير والمغازي ، من طريق محدّد بن إسحاق بن يسار .
وقد اختلف أهل الجرح والتعديل في الاحتجاج به ، فوثّقه بعضهم ووهّاه

آخرون ..

وبسبب ذلك ، فقد اختلف العلماء في صحّهُ المؤاخاه الأولي ، قال ابن تيمية رحمه الله : ... كل ما روى في ذلك باطل.

وقال ابن حجر العسقلاني رحمه الله منكرًا على ابن تيمية قوله هذا ، ومثبتًا صحّهُ المؤاخاه الأولي بين المهاجرين بعضهم مع بعض : وأنكر ابن تيمية في كتاب الردّ على ابن المطهر الرافضي المؤاخاه بين المهاجرين وخصوصاً مؤاخاه النبيّ لعلّي وهذا ردّ للنصّ بالقياس.

إنّ ابن حجر رحمه الله قسا على ابن تيمية ..

٣ . إنّ المؤاخاه بين النبيّ وعليّ بن أبي طالب متفرّعه عن أصل المؤاخاه بين المهاجرين ، فإذا عدم الأصل عدم الفرع.

أقول :

إنّ المؤاخاه كانت مرّتين ، مرّةً بمكة بين المهاجرين ، ومرّةً بالمدينة بين المهاجرين والأنصار.

وهذا ما نصّ عليه الحفاظ الكبار المعتمدين من أهل السنّة ، كابن عبد البرّ ، ونقله عنه ابن حجر وأقرّه ، كما سيأتي.

وقد نقل السيّد خبر المؤاخاه الأولي واتّخاذ النبيّ عليّاً أخاً له ، عن المتّقى الهندي في كنز العمال ، عن أحمد في كتاب مناقب عليّ ^(١) ..

وعنه ، عن ابن عساكر في تاريخ دمشق ، والبغوي والطبراني في معجميهما ،

(١) انظر : كنز العمال ١٣ : ١٠٥ رقم ٣٦٣٤٥.

والباوردى في كتاب المعرفة ، وابن عدى ، وغيرهم .
ونقل خبر المؤاخاه الثانية واتخاذ أخاً له كذلك ، عن المتقى الهندى في كنز العمال
ومنتخب كنز العمال ، عن الطبراني في المعجم الكبير ^(١) ..
ولا يخفى أنّ هؤلاء من أئمة الحديث ومن كبار الحفاظ .
هذا ، ولم نجد أحداً من علماء السنّة ينكر المؤاخاه رأساً ، أو خصوص المؤاخاه بين
النبي الأكرم والإمام عليهما السلام ... وإنما وجدنا ابن تيمية يقول :
«أما حديث المؤاخاه فباطل موضوع ، فإنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤاخ
أحداً» ^(٢) .
«إنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤاخ عليّاً ولا غيره ، بل كلّ ما روى في هذا
فهو كذب» ^(٣) .
«إنّ أحاديث المؤاخاه لعلّي كلّها موضوعة» ^(٤) .
ومّا يشهد بتفرد ابن تيمية بهذا الرأي ، وشذوذه عن جمهور الحفاظ ، نسبه العلماء
الكبار كابن حجر وغيره الخلاف إليه وحده ، وردّهم عليه ، كما سيأتي .
فقول القائل : «فقد اختلف العلماء في صحّة المؤاخاه الأولى ، قال ابن تيمية» فيه :
أولاً : لا اختلاف بين العلماء ، لا في المؤاخاه الأولى ، ولا في المؤاخاه الثانية .

(١) وقد ذكرنا نحن هذا الحديث بسنده ولفظه ، وأثبتنا صحته سابقاً ؛ فراجع . وهو في كنز العمال ١١ : ٦١٠
برقم ٣٢٩٥٥ .

(٢) منهاج السنّة ٤ : ٣٢ .

(٣) منهاج السنّة ٧ : ١١٧ .

(٤) منهاج السنّة ٧ : ٣٦١ .

وثانياً : لا اختلاف بينهم في مؤاخاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينه وبين الأمير عليه السلام في كلتا المرتين.

وثالثاً : إنَّ المنكر ليس إلَّا ابن تيمية.

ورابعاً : إنَّ ابن تيمية يدعى أنَّ جميع الأحاديث في هذا الباب كذب موضوع ، وهذا المتقول المعاصر يحصر روايتها بابن إسحاق ، ويدعى اختلاف أهل الجرح والتعديل في الاحتجاج به ، فبين كلامي التابع والمتبوع اختلاف من جهتين!!

وأما قول المتقول : «لم تثبت في كتاب من كتب السنة الصحيحة ، ولم تخرج حديثاً واحداً منها ، وإنما جاء ذلك في كتب السير والمغازي ، من طريق محمد بن إسحاق بن يسار ، وقد اختلف أهل الجرح والتعديل في الاحتجاج به ...» ففيه :

أولاً : وجود خبر المؤاخاه بين الرسول الأعظم والإمام عليه السلام في كتب السير والمغازي يكفي للاحتجاج ..

على أنَّ أحداً لا يقول . وليس له أن يقول . بانحصار الأحاديث الصحيحة بكتب السنة ، حتَّى الكتابين المشهورين بالصحيحين منها ، فقد ثبت في محله أنَّ في غير الكتب المشهورة بالصحيح أحاديث صحيحة كثيرة ، وأنَّه ليس كلَّ ما في ما يسمَّى بالصحيح بصحيح.

وثانياً : إنَّ الأحاديث في هذه المؤاخاه كثيرة عندهم بشهادة العلماء الثقات بينهم ؛ قال الزرقاني المالكي : «وجاءت أحاديث كثيرة في مؤاخاه النبي لعليّ ؛ وقد روى الترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه ، عن ابن عمر ، أنَّه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعليّ : أما ترضي أن أكون أخاك؟! »

قال : بلى.

قال : أنت أخى في الدنيا والآخرة»^(١).

قلت :

وهذا لفظ الحديث عندهما :

«أخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه ، فجاء عليّ تدمع عيناه فقال : يا رسول الله! آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد. فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنت أخى في الدنيا والآخرة»^(٢). وأخرجه الحاكم مرةً أخرى بعد بزياده : «أخى بين أبي بكر وعمر ، وبين طلحة والزبير ، وبين عثمان بن عفّان وعبد الرحمن بن عوف». وهو موجود في غيرهما من كتب الحديث. إذن ، فالحديث موجود في كتب السنّة ، وبسندٍ معتبر ، وهو أكثر من حديث واحد ، فمن الكاذب!؟

وثالثاً : قد قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري : «قال ابن عبد البرّ : كانت المؤاخاه مرتين ، مرةً بين المهاجرين خاصّه وذلك بمكة ، ومرةً بين المهاجرين والأنصار» ثم ذكر أخبار المؤاخاه عن جماعه من الأئمة ، إلى أن قال : «وأنكر ابن تيمية في كتاب الردّ على ابن المطهر الرافضي في المؤاخاه بين المهاجرين وخصوصاً مؤاخاه النبيّ لعليّ ؛ قال : لأنّ المؤاخاه شرّعت لإرفاق بعضهم بعضاً ، ولتأليف قلوب بعضهم على بعض ، فلا معني لمؤاخاه النبيّ لأحدٍ

(١) شرح المواهب اللدنيّة ١ : ٣٧٣.

(٢) الجامع الكبير ٦ : ٨٤/٣٧٢٠ ، المستدرك على الصحيحين ٣ : ١٤.

منهم ، ولا لمؤاخاه مهاجرى لمهاجرى.

وهذا ردٌ للنصّ بالقياس ...»^(١).

وتبعه غيره في ذلك وفي الردّ على ابن تيمية ، كالزرقاني المالكي^(٢).

فظهر : إنّ أصل المؤاخاه ثابت ، وإنّما كانت مرتين ، وإنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم اتخذ في كلّ مرّة عليّاً فقط أخاً له ، وإنّ إنكار ابن تيمية مردود حتّى من قبل علمائهم ، وإنّه لا منكر للقضية غيره وإلاّ لذكروه.

هذا ، ويؤيد ذلك الأحاديث الكثيرة الوارد فيها أخوّ أمير المؤمنين لرسول الله عليهما السلام ، وبعضها بسندٍ صحيح قطعاً ، خاصّه ما أخرجه الحاكم وصحّحه ، ووافقه الذهبي على ذلك ، كقوله صلى الله عليه وآله وسلّم لأُمّ أيمن : «يا أُمّ أيمن! ادعى لي أخى.

فقلت : هو أخوك وتنكحه؟!

قال : نعم يا أُمّ أيمن»^(٣) ..

وقوله صلى الله عليه وآله وسلّم لعليّ : «وأما أنت . يا عليّ! . فأخى وأبو ولدى ومني وإليّ»^(٤).

ومن الأحاديث الصحيحة في المشابهة بين عليّ وهارون عليهما السلام حديث تسميه أولاده عليهم السلام باسم أولاد هارون ..

أخرجه الحاكم . وصحّحه . بإسناده عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن

(١) فتح البارى بشرح صحيح البخاري ٧ : ٢١٦ و ٢١٧.

(٢) شرح المواهب اللدنية ١ : ٣٧٣.

(٣) المستدرک على الصحيحين وتلخيصه ٣ : ١٥٩.

(٤) المستدرک على الصحيحين وتلخيصه ٣ : ٢١٧.

هاني بن هاني ، عن علي بن أبي طالب .. ووافقه الذهبي في تلخيصه ؛ إذ قال : صحيح ، رواه إسرائيل عن جدّه ^(١).

وأخرجه الحاكم ثانيةً بسنده عن يونس بن أبي إسحاق ، عن أبيه ، عن هاني ابن هاني ، عن علي ... قال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .. ووافقه الذهبي وقال . مشيراً إلى الحديث السابق . : «مرّ عن حديث إسرائيل» ^(٢).

هذا ، ولا حاجة إلى تصحيح غير ما ذكر من الأحاديث ؛ لكفآيه هذه لمن أراد الحق والهدآيه ، ولو كان ثمّ ضعف في ما لم نذكره ، فهو يقوى بما تقدّم ، وتلك هي قاعدتهم العامّة في الأبواب المختلفة.

وبما ذكرنا يظهر ما في بعض الكلمات من المكابرات.

هذا تمام الكلام في سند حديث المؤاخاه ولفظه.

وأما دلالته على أفضليه علي عليه السلام من غيره ، فلا يكابر فيها عاقل ؛ ولذا تذكر هذه القضية في أبواب مناقب أمير المؤمنين في كتب الحديث ، مثل كنز العمال وغيره ، ولو لا ذلك لما بذل ابن تيمية جهده في ردّ أصل المؤاخاه وتكذيب خبرها!!

(١) المستدرک علی الصحيحین وتلخيصه ٣ : ١٦٥ .

(٢) المستدرک علی الصحيحین وتلخيصه ٣ : ١٦٨ .

حديث سدّ الأبواب (١)

وهذا الحديث أيضاً من أشهر الأحاديث الثابتة الدالّة على أفضليه أمير المؤمنين عليه السلام وإمامته وخلافته العامّة ..

ذكر جماعه من مخرّجيه :

أخرجه من أئمة أهل السنّة وأصحاب الصحاح عندهم وكبار حقّاقهم :

١ . أحمد بن حنبل في مسنده (٢).

٢ . الترمذي في صحيحه (٣).

٣ . النسائي في الخصائص (٤).

٤ . الحاكم في المستدرك (٥).

وقد أخرجه السيّد عنهم وعن جمع من الأئمة غيرهم.

صحّه كثير من طرقه :

ثمّ إنّ كثيراً من طرق حديث «سدّ الأبواب إلّا باب عليّ» صحيح ..

(١) هذا البحث ملخّص ممّا كتبناه في سالف الزمان في شأن هذا الحديث ، ضمن رسالتنا : «الأحاديث المقلوبة في فضائل الصحابة» المنشورة مع رسائل آخر في كتاب بعنوان : الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعية في كتب السنّة ، صدر في قم سنة ١٤١٨ .

(٢) مسند أحمد ١ : ٢٨٥ وص ٥٤٥ ، ٢ : ١٠٤ ، ٥ : ٤٩٦ .

(٣) الجامع الصحيح ٦ : ٣٧٣٢ / ٩١ ، باب مناقبه عليه السلام .

(٤) خصائص أمير المؤمنين : ٧٢ / ٣٨ .

(٥) المستدرك على الصحيحين ٣ : ١٢٥ .

فمنها : حديث المناقب العشر ، الصحيح قطعاً.

ومنها : ما أخرجه الحاكم وصحّحه.

ومنها : ما أخرجه الهيثمي ضمن عنوان : «باب فتح بابه الذي في المسجد» و :

«باب ما يحلّ له في المسجد» و : «باب جامع في مناقبه رضي الله عنه»^(١) ؛ فقد صحّح عدّة من أحاديث القضية.

هذا ، وستأتى نصوص غير واحدٍ من الحفّاظ المحقّقين منهم في صحّحه خبر أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم سدّ بأمر من الله الأبواب الشارعه إلى مسجده ، وأبقى باب عليّ مفتوحاً بأمر من الله كذلك ، بل صرّح صلى الله عليه وآله وسلّم في جواب من اعترض : «ما أنا سدّدت أبوابكم ولكن الله سدّها» ، وقال : «والله ما أدخلته وأخرجتكم ولكن الله أدخله وأخرجكم» ، قال الهيثمي : «رواه البزار ، ورجاله ثقات».

ومّا يدل على ثبوت القضية ودلالاتها على الأفضليه : تمّني غير واحدٍ من الأصحاب

ذلك :

*كقول عمر بن الخطّاب : «لقد أعطى عليّ بن أبي طالب ثلاث خصال ، لأنّ

يكون لي خصله منها أحبّ إليّ من أن أعطى حمر النعم.

قيل : وما هي يا أمير المؤمنين؟!

قال : تزويجه فاطمة بنت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وسكناه المسجد مع

رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لا يحلّ فيه ما يحلّ له ، والرأيه يوم خير.

(١) مجمع الزوائد ٩ : ١١٤ و ١٢٠.

(قال الهيثمي :) رواه أبو يعلى في الكبير ، وفيه : عبد الله بن جعفر بن نجيح ، وهو متروك» .

قلت :

كيف يكون متروكاً وهو من رجال الترمذي وابن ماجه ، وهما من الصحاح الستة عندهم؟!*

* وكقول عبد الله بن عمر : «ولقد أوتى ابن أبي طالب ثلاث خصالٍ لأن يكون لي واحده منهنّ أحبّ إليّ من حمر النعم : زوجته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم ابنته وولدت له ، وسدّ الأبواب إلّا بابه في المسجد ، وأعطاه الرأيه يوم خيبر» .
(قال الهيثمي :) رواه أحمد وأبو يعلى ، ورجاهما رجال الصحيح» .

بطلان القول بوضعه

ومن هنا يظهر أنّ القول بكونه حديثاً موضوعاً من قبل الشيعة كذبٌ وبهتان :
قال ابن الجوزي . بعد أن رواه ببعض طرقه . : «فهذه الأحاديث كلّها من وضع الرافضة ، قابلوا بها الحديث المتفق على صحّته في : سدّوا الأبواب إلّا باب أبي بكر» ^(١) .
وقال ابن تيمية : «هذا ممّا وضعتة الشيعة على طريق المقابلة» ^(٢) .
وقال ابن كثير الشامي : «ومن روى : إلّا باب عليّ . كما في بعض السنن .

(١) كتاب الموضوعات ١ : ٣٦٦ .

(٢) منهاج السنّة ٥ : ٣٥ .

فهو خطأ ، والصواب ما ثبت في الصحيح»^(١).

فابن كثير يقول : «هو خطأ».

لكن ابن الجوزي وابن تيمية يقولان : «موضوع» ، ويضيفان : أنّ الشيعة وضعوه على «طريق المقابلة» لحديث : «سدّوا الأبواب إلّا باب أبي بكر» ؛ لكنّ الحديث في أبي بكر ليس : «باب أبي بكر» ، وإنّما : «خوخه أبي بكر» .. وإذا درسنا حديث : «خوخه أبي بكر» في كتابي البخاري ومسلم . وهما أصحّ الكتب عندهم . عرفنا أنّ هذا هو الموضوع على «طريق المقابلة» لحديث : «سدّوا الأبواب إلّا باب عليّ» المنصوص على صحّته من قبل الجمع الكثير من أئمّتهم ..

حديث الخوخه في كتابي البخاري ومسلم

أخرجه البخاري في أكثر من باب :

ففي «باب الخوخه والممرّ في المسجد» ؛ قال : «حدّثنا عبد الله بن محمّد الجعفي ، قال : حدّثنا وهب بن جرير ، قال : حدّثنا أبي ، قال : سمعت يعلى بن حكيم ، عن عكرمه ، عن ابن عباس ، قال : خرج رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في مرضه الذي مات فيه عاصباً رأسه بخرقه فقعد على المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه ثمّ قال : إنّني ليس من الناس أحد آمنّ عليّ في نفسه وماله من أبي بكر بن أبي قحافه ؛ ولو كنت متّخذاً من الناس خليلاً لا تتخذت أبا بكر خليلاً ، ولكنّ خلّه الإسلام أفضل ؛ سدّوا عني كلّ خوخه في هذا المسجد غير خوخه أبي بكر».

وفي «باب هجره النبيّ وأصحابه إلى المدينة» ؛ قال : «حدّثنا إسماعيل بن

(١) تفسير القرآن العظيم ٢ : ٣١١ .

عبد الله ، قال : حدّثني مالك ، عن أبي النضر مولي عمر بن عبيد الله ، عن عبيد - يعني ابن حنين - ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم جلس على المنبر فقال : إنّ عبداً خيره الله بين أن يؤتيه من زهره الدنيا ما شاء وبين ما عنده ، فاختار ما عنده ..

فبكى أبو بكر ، وقال : فدينك بآبائنا وأمّهاتنا. فعجبنا له ، وقال الناس : انظروا إلى هذا الشيخ ، يخبر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عن عبد خيره الله بين أن يؤتيه من زهره الدنيا وبين ما عنده ، وهو يقول : فدينك بآبائنا وأمّهاتنا. فكان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم هو المخير وكان أبو بكر هو أعلمنا به.

وقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : إنّ من آمنّ الناس عليّ في صحبته وماله أبا بكر ، ولو كنت متّخذاً خليلاً من أمتي لاتّخذت أبا بكر إلّا حُلّه الإسلام ، لا يبقين في المسجد خوخه إلّا خوخه أبي بكر».

وأخرجه مسلم في «باب فضائل الصحابه» ؛ فقال : «حدّثني عبد الله بن جعفر بن يحيى بن خالد ، حدّثنا معن ، حدّثنا مالك ، عن أبي النضر ، عن عبيد بن حنين ، عن أبي سعيد : أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم جلس على المنبر فقال : عبد خيره الله بين أن يؤتيه زهره الدنيا وبين ما عنده ، فاختار ما عنده ..

فبكى أبو بكر ، وبكى فقال : فدينك بآبائنا وأمّهاتنا.

قال : فكان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم هو المخير وكان أبو بكر أعلمنا به. وقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : إنّ آمنّ الناس عليّ في ماله وصحبته أبو بكر ، ولو كنت متّخذاً خليلاً لاتّخذت أبا بكر خليلاً ، ولكن أخوّه الإسلام ؛ لا يبقين في المسجد خوخه إلّا خوخه أبي بكر.

حدّثنا سعيد بن منصور ، حدّثنا فليح بن سليمان ، عن سالم أبي النضر ، عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : خطب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم الناس يوماً بمثل حديث مالك».

نظرات في سند حديث الخوخة في الصحيحين

لقد أخرج البخاري حديث الخوخة عن ابن عباس ، وهذه نظرات في سنده على أساس كلمات أئمة الجرح والتعديل المعتمدين عند القوم :

* أولاً : في «وهب بن وهب» كلام^(١) ..

وفي «جرير بن حازم» قال البخاري نفسه : «ربّما يهم» ..

وقال ابن معين : «هو في قتاده ضعيف» ..

وأورده الذهبي في الضعفاء وقال : «تغير قبل موته فحجبه ابن وهب»^(٢).

* وثانياً : إنّ راويه عن ابن عباس هو : مولاة «عكرمة البربري» ؛ وقد كان يكذب

على ابن عباس بشهادته ولده .. وتكلّم الناس فيه حتّى مسلم بن الحجاج ..

وكذّبه صريحاً : مالك بن أنس ، وابن سيرين ، ويحيى بن معين ، وجماعه سواهم ..

وتكلّموا أيضاً فيه لأنّه كان يرى رأي الخوارج.

فالحديث عن ابن عباس ، وعكرمة كان يكذب عليه ..

والناس تكلّموا فيه من جهة انحرافه في العقيدة عن أمير المؤمنين عليه السلام ؛ فلا

يعتمد عليه في مثل هذه الأمور ..

وأيضاً : شهدوا بأنّه كان كذاباً.

(١) تهذيب التهذيب ١١ : ١٤٢ .

(٢) المغني في الضعفاء ١ : ٢٠٣ ، ميزان الاعتدال ١ : ٣٩٢ .

وقد ذكرنا ترجمته بالتفصيل في بحثنا^(١).

وأخرج البخاري حديث الخوخه عن أبي سعيد الخدري ، وفيه : «إسماعيل ابن أبي أويس» . وهو ابن اخت مالك بن أنس . :

قال النسائي : «ضعيف» .

وقال يحيى بن معين : «هو وأبوه يسرقان الحديث» .

وقال الدولابي : «سمعت النضر بن سلمه المروزي يقول : كذاب» .

وقال الذهبي . بعد نقل ما تقدّم . : «ساق له ابن عدى ثلاثه أحاديث ثم قال :

روى عن خاله مالك غرائب لا يتابعه عليها أحد» .

وقال إبراهيم بن الجنيد ، عن يحيى : «مخلّط ، يكذب ، ليس بشيء» .

وقال ابن حزم في المحلّى : «قال أبو الفتح الأزدي : حدّثني سيف بن محمّد أنّ ابن أبي أويس كان يصنع الحديث» .

وقال العيني : «أقرّ على نفسه بالوضع كما حكاه النسائي»^(٢).

وأما مسلم بن الحجاج فلم يخرج حديث الخوخه عن ابن عباس ؛ لعدم وثاقه عكرمه عنده! وإنما أخرجه عن أبي سعيد الخدري بطريقتين.

* في أحدهما : «فليح بن سليمان» :

قال النسائي : «ليس بالقوي» .

(١) انظر : التحقيق في نفي التحريف : ٢٤٨ . ٢٥٣ عن : تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٦٤ ، تهذيب التهذيب ٧ : ٢٣٤ ، الطبقات . لابن سعد . ٥ : ٢٨٧ ، ميزان الاعتدال ٣ : ٩٣ ، المغني في الضعفاء ٢ : ٦٧ ، الضعفاء الكبير ٣ : ٣٧٣ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ١٢ .

(٢) الضعفاء والمتروكين . للنسائي . : ٥١ ، ميزان الاعتدال ١ : ٢٢٢ ، تهذيب التهذيب ١ : ٢٧١ ، عمده القارى في شرح البخاري : المقدّمه السابعه .

وقال أبو حاتم ويحيى بن معين : «ليس بالقوي».

وقال يحيى ، عن أبي كامل مظفر بن مدرك : «ثلاثة يتقى حديثهم : محمد بن طلحة بن مصرف ، وأيوب بن عتبة ، وفليح بن سليمان».

وقال الرملى ، عن داود : «ليس بشيء».

وقال ابن أبي شيبه : قال على بن المديني : «كان فليح وأخوه عبد الحميد ضعيفين».

وذكره العقيلي والدارقطني والذهبي في الضعفاء.

وذكره ابن حبان في المجروحين ^(١).

* وفي الطريق الآخر : «مالك بن أنس» :

قال المبرّد في مذهب الخوارج : «كان عدّه من الفقهاء ينسبون إليه ، منهم : عكرمه مولي ابن عباس ، وكان يقال ذلك في مالك بن أنس» ..

قال : «ويروى الزبيريون أنّ مالك بن أنس كان يذكر عثمان وعليّاً وطلحة والزبير فيقول : والله ما اقتتلوا إلّا على الثريد الأعفر» ^(٢).

وكان يقول : أفضل الأمّة : أبو بكر وعمر وعثمان ، ثمّ يقف ويقول : هاهنا وقف الناس . هنا يتساوى الناس ^(٣)!!

ولم يخرج في كتابه شيئاً عن عليّ أمير المؤمنين ^(٤)!!

(١) الضعفاء والمتروكين . للنسائي . : ١٩٧ ، ميزان الاعتدال ٣ : ٣٦٥ ، تهذيب التهذيب ٨ : ٢٧٢ .

(٢) الكامل . للمبرّد . ٣ : ١١٣٧ .

(٣) ترتيب المدارك . للقاضي عياض المالكي . : ترجمة مالك ، ١ : ١٧٥ .

(٤) تنوير الحوالك . للسيوطي . ١ : ٧ ، شرح الموطأ . للزرقاني . ١ : ٨ .

ثمَّ كان من المدلّسين (١) ..

وكان يتغني بالآلات (٢) ..

ثمَّ إنّ جماعه من أعلام الأئمة تكلموا فيه وعابوه ، كابن أبي ذؤيب ، وعبد العزيز الماجشون ، وابن أبي حازم ، ومحمد بن إسحاق ، وإبراهيم بن سعد ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وابن أبي يحيى ، وسفيان ..
وقال يحيى بن معين : «سفيان فوق مالك في كلّ شيء» (٣).

تحريف البخاري «الخوخة» إلى «الباب»

ثمَّ إنّ البخاري بعد أن أخرج الحديث عن ابن عباس في «باب الخوخة والممرّ في المسجد» . كما عرفت . حرّفه في «باب المناقب» ؛ إذ قال : «باب قول النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم : سدّوا الأبواب إلّا باب أبي بكر . قاله ابن عباس عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم» .

فاضطرب الشراح في توجيه هذا التحريف ، فاضطروا إلى حمل ذلك على أنّه نقل بالمعني ؛ قال ابن حجر : «وصله المصنّف في الصلاة بلفظ : سدّوا عني كلّ خوخه ، فكأنّه ذكره بالمعني» (٤) ..

وقال العيني : «هذا وصله البخاري في الصلاة بلفظ : سدّوا عني كلّ خوخه في المسجد ، وهذا هنا نقل بالمعني ...» (٥).

(١) الكفاية في علم الرواية . للخطيب البغدادي . : ٣٦٥ .

(٢) الاغانى ٤ : ٢٢٢ ، نهایه الارباب ٤ : ٢٤٨ .

(٣) تاريخ بغدادى ٩ : ١٦٤ ، تهذيب التهذيب ٤ : ١٠٢ .

(٤) فتح الباريز ٧ : ٩ .

(٥) عمده القارى ١٦ : ١٧٤ .

وهل يصدق على نقل «الخوخة» إلى «الباب» أنه نقل بالمعني؟! على أن ابن حجر نفسه غير جازم بذلك ؛ فيقول : «كأنه...»!!

وكما حرّف الحديث عن ابن عباس ، كذلك حرّف حديث أبي سعيد الذي أخرجه في «باب هجره النبيّ» . كما عرفت . فقال في «باب المناقب» : «حدّثني عبد الله بن محمّد ، حدّثني أبو عامر ، حدّثنا فليح ، قال : حدّثني سالم أبو النضر ، عن بسر بن سعيد ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، قال :

خطب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وقال : إنّ الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده ، فاختار ذلك العبد ما عند الله ..

قال : فبكى أبو بكر ، فعجبنا لبكائه أن يخبر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عن عبد خير . فكان رسول الله هو المخير وكان أبو بكر أعلمنا.

فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : إنّ من آمنّ الناس عليّ في صحبته وماله أبا بكر ؛ ولو كنت متّخذاً خليلاً غير ربّي لاتّخذت أبا بكر خليلاً ولكن أخوه الإسلام ومودّته ؛ لا يبقين في المسجد باب إلّا سدّ إلّا باب أبي بكر».

وهنا أيضاً اضطرب الشّراح ، فراجع كلماتهم.

النظر في سند الحديث المحرّف

أمّا تحريفه حديث ابن عباس ؛ فلم يذكر له سنداً.

وأمّا تحريفه حديث أبي سعيد ؛ فهو في «باب المناقب» بالسند التالي :

«حدّثني عبد الله بن محمّد ، حدّثني أبو عامر ، حدّثني فليح ، قال : حدّثني سالم أبو النضر ، عن بسر بن سعيد ، عن أبي سعيد الخدري» ..

وفي باب «الخوخة والممرّ في المسجد» بهذا السند : «حدّثنا محمّد بن

سنان ، قال : حدّثنا فليح ، قال : حدّثنا أبو النضر ، عن عبيد بن حنين ، عن بسر بن سعيد ، عن أبي سعيد الخدري».

فمداره . كما ترى . على «فليح بن سليمان» ، وقد عرفته سابقاً عند الكلام على رويّاه مسلم ، وعلمت أن لفظ الحديث عن هذا الرجل «الخوخة» لا «الباب» ، فما عند البخاري هنا محرّف قطعاً ، وقد تقدّم كلام بعض الشراح في محاوله توجيهه . ثمّ إنّ في سند البخاري في «باب الخوخة والممرّ في المسجد» مشكله أخرى ، وهي : إنّ «عبيد بن حنين» لا يروى عن «بسر بن سعيد» وهذا ما نصّ عليه القوم واضطربوا في توجيهه كذلك :

قال ابن حجر : «قال الدارقطني : هذا السياق غير محفوظ ، واختلف فيه على فليح (١) ...» ، فذكر ثلاثه أوجه مختلفه ، ثمّ شرع في الجواب عن هذا الاعتراض والدفاع عن البخاري .

هذا في مقدّمه فتح الباري ، في الحديث الرابع من الأحاديث التي اعترض فيها على البخاري .

وأما في شرح الحديث ، فقد حاول دفع الإشكال بأنّ الحديث عند «أبي النضر» عن شيخين هما «بسر» و «عبيد» ، وأنّ «فليحاً» كان يجمعهما مرّةً ويقتصر على أحدهما أخرى . هكذا قال ، لكنّه اضطرّ إلى الاعتراف بالخطأ فقال : «فلم يبق إلّا أنّ محمّد بن سنان أخطأ في حذف الواو العاطفه ، مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديثه له به» .

هذا بالنسبة إلى حديث «الخوخة» وألفاظه وأسانيده .

(١) مقدّمه فتح الباري : ٣٤٩ .

الاعتراف بحديث سدّ الأبواب ومحاولات الجمع

ثمّ إنّ جمعاً من الحفاظ المحققين اعترفوا بصحّته حديث سدّ الأبواب إلّا باب عليّ ، وجعلوا يردّون على القول بوضعه بشدّه ..

قال ابن حجر بشرحه : «تنبيه : جاء في سدّ الأبواب التي حول المسجد أحاديث يخالف ظاهرها حديث الباب ، منها :

* حديث سعد بن أبي وقاص ، قال : أمرنا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بسدّ الأبواب الشارعه في المسجد وترك باب عليّ. أخرجه أحمد والنسائي ، وإسناده قويّ. وفي روايه للطبراني في الأوسط . رجالها ثقات . من زياده : فقالوا : يا رسول الله! سددت أبوابنا؟! فقال : ما أنا سددتها ولكنّ الله سدّها.

وعن زيد بن أرقم ، قال : كان لنفرٍ من الصحابه أبواب الشارعه في المسجد ، فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : سدّوا هذه الأبواب إلّا باب عليّ. فتكلّم ناس في ذلك ؛ فقال رسول الله : إني والله ما سددت شيئاً ولا فتحته ولكن أُمّرت بشيء فاتّبعته. أخرجه أحمد والنسائي والحاكم ، ورجاله ثقات.

* وعن ابن عباس ، قال : أمر رسول الله بأبواب المسجد فسدّت إلّا باب عليّ. وفي روايه : وأمر بسدّ الأبواب غير باب عليّ ، فكان يدخل المسجد وهو جنب ليس له طريق غيره. أخرجهما أحمد والنسائي ، ورجالهما ثقات.

* وعن جابر بن سمرة ، قال : أمرنا رسول الله بسدّ الأبواب كلّها غير باب عليّ ، فرّبما مرّ فيه وهو جنب. أخرجه الطبراني.

* وعن ابن عمر ، قال : كنّا نقول في زمن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : رسول الله خير الناس ، ثمّ أبو بكر ، ثمّ عمر. ولقد أعطى عليّ بن أبي طالب

ثلاث خصال ، لأنّ يكون لي واحده منهنّ أحبّ إليّ من حمر النعم : زوّجه رسول الله ابنته وولدت له ، وسدّ الأبواب إلّا بابه في المسجد ، وأعطاه الرأيه يوم خيبر . أخرجه أحمد ، وإسناده حسن.

* وأخرج النسائي من طريق العلاء بن عرار . بمهمات . قال : فقلت لابن عمر : أخبرني عن عليّ وعثمان . فذكر الحديث وفيه : وأما عليّ فلا تسأل عنه أحداً ، وانظر إلى منزلته من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، قد سدّ أبوابنا في المسجد وأقرّ بابه . ورجاله رجال الصحيح إلّا العلاء ، وقد وثقه يحيى بن معين وغيره .

وهذه الأحاديث يقوّ بعضها بعضاً ، وكلّ طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها .

وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات ، أخرجه من حديث سعد بن أبي وقاص ، وزيد بن أرقم ، وابن عمر ، مقتصراً على بعض طرقه عنهم ، وأعلّ به بعض من تكلم فيه من رواته ، وليس ذلك بقادح ؛ لما ذكرت من كثره الطرق ..

وأعلّ أيضاً بأنّه مخالف للأحاديث الصحيحه الثابته في باب أبي بكر ، وزعم أنّه من وضع الرافضه قابلوا به الحديث الصحيح في باب أبي بكر . انتهى .

وأخطأ في ذلك خطأ شنيعاً ، فإنّه سلك في ذلك ردّ الأحاديث الصحيحه بتوهمه المعارضه ، مع أنّ الجمع بين القصّتين ممكن ...»^(١) .

ولابن حجر كلام مثله في كتابه : القول المسدّد^(٢) .

(١) فتح الباري ٧ : ١١ - ١٢ .

(٢) القول المسدّد في الذبّ عن مسند أحمد : ٢٦ - ٣٢ .

وقد أورد السيوطي كلام ابن حجر في معرض الردّ على ابن الجوزي ، قال :
«قلت : قال الحافظ ابن حجر في القول المسدّد في الذبّ عن مسند أحمد : قول ابن
الجوزي في هذا الحديث أنّه باطل وأنّه موضوع ، دعوى لم يستدلّ عليها إلّا بمخالفه الحديث
الذي في الصحيحين ، وهذا إقدام على ردّ الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهّم ، ولا ينبغي
الإقدام على حكم بالوضع إلّا عند عدم إمكان الجمع ، ولا يلزم من تعدّد الجمع في الحال
أنّه لا يمكن بعد ذلك ؛ لأنّ فوق كلّ ذى علمٍ عليم.

وطريق الورع في مثل هذا أن لا يحكم على الحديث بالبطلان ، بل يتوقّف فيه إلى أن
يظهر لغيره ما لم يظهر له ، وهذا الحديث من هذا الباب ، هو حديث مشهور له طرق
متعدّده ، كلّ طريق منها على انفراده لا تقصر عن رتبة الحسن ، ومجموعها ممّا يقطع بصحّته
على طريقه كثير من أهل الحديث.

وأما كونه معارضاً لما في الصحيحين فغير مسلم ، ليس بينهما معارضه
وها أنا أذكر بقيّة طرقه ثمّ أبين كيفيه الجمع بينه وبين الذي في الصحيحين».

ثمّ قال بعد ذكر طرق الحديث :

«فهذه الطرق المتضافره بروايات الثقات تدلّ على أنّ الحديث صحيح دلالة قويّة ،
وهذه غايه نظر المحدث ... فكيف يدّعى الوضع على الأحاديث الصحيحة بمجرد هذا
التوهّم؟! ولو فتح هذا الباب لردّ الأحاديث لأدّى في كثير من الأحاديث الصحيحة إلى
البطلان ، ولكن يابى الله ذلك والمؤمنون ...»^(١).

(١) اللآلى المصنوعه ١ : ٣٤٧ . ٣٥٠ .

وقال القسطلاني بشرح حديث الخوخه : «وعورض بما في الترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما : سدّوا الأبواب إلّا باب عليّ .
وأجيب بأنّ الترمذي قال : إنّّه غريب ، وقال ابن عساكر : إنّّه وهم .
لكن للحديث طرق يقوّى بعضها بعضاً ، بل قال الحافظ ابن حجر في بعضها :
إسناده قوى ، وفي بعضها : رجاله ثقات» ^(١) .

وقال بعد ذكر طرق الحديث «إلّا باب عليّ» : «وبالجملة فهي . كما قاله الحافظ ابن حجر . : أحاديث يقوّى بعضها بعضاً ، وكلّ طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها» ^(٢) .

وقال ابن عراق الكناني بعد كلام ابن الجوزي : «تعبّه الحافظ ابن حجر الشافعي في القول المسدّد ؛ فقال : هذا إقدام على ردّ الأحاديث الصحيحه بمجرد التوهّم ، ولا معارضه بينه وبين حديث الصحيحين ؛ لأنّ هذه قصّه أخرى ، فقصّه عليّ في الأبواب الشارعه وقد كان أذن له أن يمرّ في المسجد وهو جنب ، وقصّه أبي بكر في مرض الوفاه في سدّ طاقات كانوا يستقربون الدخول منها . كذا جمع القاضي إسماعيل في أحكامه والكلاباذي في معانيه والطحاوي في مشكله ...» ^(٣) .

أقول :

لقد ثبت حتّى الآن :

أولاً : صحّحه حديث سدّ الأبواب إلّا باب عليّ عليه السلام .

(١) إرشاد السارى ١ : ٤٥٣ .

(٢) إرشاد السارى ٦ : ٨٥ .

(٣) تنزيه الشريعة المرفوعة ١ : ٣٨٤ .

وثانياً : بطلان القول بكونه موضوعاً من قبل الشيعة ، باعتراف حقّاهم المحققين .
وثالثاً : عدم صحّ حديث الخوخه ، بالنظر في أسانيده على ضوء كلمات أئمة الجرح والتعديل منهم .

كلماتهم في وجه الجمع

إلا أن هؤلاء فائلون بصحّ حديث الخوخه أيضاً ؛ لكونه في كتابي البخاري ومسلم ، ولأنّه يدلّ على فضيله لإمامهم في زعمهم ، فانبروا للجمع بين الحديثين ، فلاحظ :
كلام ابن كثير في تاريخه ^(١) ..
وكلام ابن روزبهان في كتابه الباطل ^(٢) ..
وكلام ابن حجر العسقلاني في شرح البخاري ^(٣) والقول المسدّد ^(٤) ، ووافقه السيوطي ^(٥) والقسطلاني ^(٦) ..
وكلام ابن عراق الكناي في تنزيه الشريعة ^(٧) ..
وكلام المباركفوري في شرح الترمذي ^(٨) ..

(١) البدآيه والنهآيه ٧ : ٣٤٢ .

(٢) إبطال الباطل ؛ انظر : دلائل الصدق ٢ : ٤٠٣ .

(٣) فتح البارى ٧ : ١٢ .

(٤) القول المسدّد في الذبّ عن مسند أحمد : ٢٦ . ٣٢ .

(٥) اللآلى المصنوعه ١ : ٣٥٠ . ٣٥٢ .

(٦) إرشاد السارى لشرح صحيح البخاري ٦ : ٨٤ .

(٧) تنزيه الشريعة المرفوعة ١ : ٣٨٤ .

(٨) تحفه الأحوذى ١٠ : ١٦٣ .

وكلام الحلبي في سيرته ^(١).

أقول :

لكنّها كلمات متناقضة متهافته .. ومحاولات بارده يائسه .. والحقيقة إنّ حديث «الخوخة» من الأحاديث الموضوعه في زمن معاوية ، فهو الحديث المقلوب.

* * *

(١) السيرة الحلبية ٣ : ٣٤٦ . ٣٤٧ .

المراجعة (٣٦)

حديث الولايه

قال السيّد :

«حسبك منها ما أخرجه أبو داود الطيالسي . كما في أحوال عليّ من الاستيعاب .
بالإسناد إلى ابن عبّاس ؛ قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لعليّ بن أبي طالب
: أنت ولي كلّ مؤمن بعدي ^(١) .

ومثله ما صحّ عن عمران بن حصين ؛ إذ قال : بعث رسول الله صلّى الله عليه وآله
وسلّم سريره ، واستعمل عليهم عليّ بن أبي طالب ، فاصطفي لنفسه من الخمس جارية ،
فأنكروا ذلك عليه ، وتعاهد أربعة منهم على شكايته إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ،
فلمّا قدموا قام أحد الأربعة فقال : يا رسول الله ! ألم تر أنّ عليّاً صنع كذا وكذا . فأعرض عنه
، فقام الثاني فقال مثل ذلك ، فأعرض عنه ، وقام الثالث فقال مثل ما قال صاحبه ،
فأعرض عنه ، وقام الرابع فقال مثل ما قالوا ، فأقبل

(١) أخرجه أبو داود وغيره من أصحاب السنن عن أبي عوانه الوضاح بن عبد الله الشكري ، عن أبي بلج يحيى
بن سليم الفزاري ، عن عمرو بن ميمون الأودي ، عن ابن عبّاس مرفوعاً ، ورجال هذا السند كلّهم حجج . وقد
احتجّ بكلّ منهم الشيخان في صحيحيهما ، إلّا يحيى بن سليم ، فإنّهما لم يخرجاه له ، لكنّ أئمة الجرح والتعديل
صرّحوا بوثاقته ، وأنّه كان من الذاكرين الله كثيراً .. وقد نقل الذهبي حيث ترجمة في الميزان توثيقه عن ابن معين ،
والنسائي ، والدارقطني ، ومحمّد بن سعد ، وأبي حاتم ، وغيرهم .

عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والغضب يبصر في وجهه فقال : ما تريدون من علي؟! إنَّ علياً مني وأنا منه ، وهو ولي كلِّ مؤمن بعدي ^(١).

وكذلك حديث بريده ولفظه في ص ٣٥٦ من الجزء الخامس من مسند أحمد ، قال : بعث رسول الله بعثين إلى اليمن ، على أحدهما علي بن أبي طالب ، وعلى الآخر خالد بن الوليد ، فقال : إذا التقيتم فعلي على الناس ^(٢) ، وإن افترقتم فكل واحد منكما على جنده ..

قال : فلقينا بني زبيده من أهل اليمن فاقتتلنا ، فظهر المسلمون على

(١) أخرجه غير واحد من أصحاب السنن :

كالإمام النسائي في خصائصه العلويه.

وأحمد بن حنبل من حديث عمران في أول ص ٦٠٦ من الجزء الخامس من مسنده.

والحاكم في ص ١١١ من الجزء ٣ من المستدرک.

والذهبي في تلخيص المستدرک مسلماً بصحته على شرط مسلم.

وأخرجه ابن أبي شيبة ، وابن جرير ، وصححه في ما نقل عنهما المتقى الهندي في أول ص ١٤٢ من

الجزء ١٣ من كنز العمال.

وأخرجه أيضاً الترمذي بإسناد قوى ، في ما ذكره العسقلاني في ترجمة علي من إصابته.

ونقله علامه المعتزله في ص ١٧١ من المجلد التاسع من شرح النهج ، ثم قال : رواه أبو عبد الله أحمد في

المسند غير مره ، ورواه في كتاب فضائل علي ، ورواه أكثر المحدثين.

(٢) ما أقر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحداً على علي مدته حياته ، بل كانت له الإمره على غيره ، وكان حامل لوائه في كل زحف ، بخلاف غيره ؛ فإن أبا بكر وعمر كانا من أجناد أسامه ، وتحت لوائه الذي عقده له رسول الله حين أقره في غزوه «مؤته» ، وعبأها بنفسه صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الجيش بإجماع أهل الأخبار ..

وقد جعلهما أيضاً من أجناد ابن العاص في غزوه «ذات السلاسل» ، ولهما قضيه في تلك الغزوه مع أميرهما عمرو بن العاص ، أخرجها الحاكم في ص ٤٣ من الجزء ٣ من المستدرک ، وأوردها الذهبي في تلخيصه مصترحاً بصحة ذلك الحديث ، أما علي فلم يكن مأموراً ولا تابعاً لغير النبي منذ بعث إلى أن قبض صلى الله عليه وآله وسلم.

المشركين ، فقاتلنا المقاتله وسبينا الذريه ، فاصطفي عليّ امرأه من السبي لنفسه ؛ قال بريدة : فكتب معي خالد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخبره بذلك ، فلمّا أتيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، دفعت الكتاب ، فقرئ عليه ، فرأيت الغضب في وجهه ، فقلت : يا رسول الله! هذا مكان العائد ، بعثني مع رجل وأمرني أن أطيعه ، ففعلت ما أرسلت به .

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تقع في عليّ ؛ فإنّه مني وأنا منه ، وهو وليكم بعدي ، وإنّه مني وأنا منه ، وهو وليكم بعدي (١) . انتهى .
ولفظه عند النسائي في ص ١٧ من خصائصه العلويه : لا تبغضنّ يا بريده لي عليا ، فإنّ عليّاً مني وأنا منه ، وهو وليكم بعدي .

(١) هذا ما أخرجه أحمد في ص ٣٥٦ من طريق عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ..

وأخرج . في ص ٤٧٦ من الجزء ٦ من مسنده . من طريق سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، عن بريدة ، قال : غزوت مع عليّ اليمن ، فرأيت منه جفوه ، فلمّا قدمت على رسول الله ذكرت عليّاً فتنقصته ، فرأيت وجه رسول الله يتغير ، فقال : يا بريدة! ألسنت أولي بالمؤمنين من أنفسهم؟! قلت : بلى يا رسول الله . قال : من كنت مولاه فعليّ مولاه . انتهى .

وأخرجه الحاكم في ص ١١٠ من الجزء ٣ من المستدرک ، وغير واحد من المحدثين ، وهو كما تراه صريح في المطلوب ؛ فإنّ تقديم قوله : ألسنت أولي بالمؤمنين من أنفسهم؟! قرينه على أنّ المراد بالمولي في هذا الحديث إنّما هو الأولي ، كما لا يخفي .

ونظير هذا الحديث ما أخرجه غير واحد من المحدثين . كالإمام أحمد في آخر ص ٤٨٣ من الجزء ٣ من مسنده . عن عمرو بن شاس الأسلمي ، قال : وكان من أصحاب الحديبيه ، فقال : خرجت مع عليّ إلى اليمن ، فجفاني في سفرى ذلك حتّى وجدت في نفسى عليه ، فلمّا قدمت أظهرت شكايته في المسجد حتّى بلغ ذلك رسول الله ..

فدخلت المسجد ذات غدوه ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ناس من أصحابه ، فلمّا رأي أبدو عيني ، يقول : حدّد إلىّ النظر ، حتّى إذا جلست قال : يا عمرو! والله لقد آذيتني . قلت : أعوذ بالله أن أؤذيك يا رسول الله . قال : بلى ، من آذى عليّاً فقد آذاني .

ولفظه عند ابن جرير ^(١) : قال بريدة : وإذا النبيّ قد احمرّ وجهه ، فقال : من كنت وليّه فإنّ عليّاً وليّه. قال : فذهب الذي في نفسي عليه ، فقلت : لا أذكره بسوء.

والطبراني قد أخرج هذا الحديث على وجه التفصيل ، وقد جاء في ما رواه : إنّ بريدة لما قدم من اليمن ، ودخل المسجد ، وجد جماعه على باب حجره النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، فقاموا إليه يسلمون عليه ويسألونه ، فقالوا : ما وراءك؟

قال : خير ، فتح الله على المسلمين.

قالوا : ما أقدمك؟

قال : جارية أخذها عليّ من الخمس ، فجئت لأخبر النبيّ بذلك.

فقالوا : أخبره أخبره ، يسقط عليّ من عينه.

ورسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يسمع كلامهم من وراء الباب ، فخرج مغضباً فقال : ما بال أقوام ينتقصون عليّاً؟! من أبغض عليّاً فقد أبغضني ، ومن فارق عليّاً فقد فارقني ، إنّ عليّاً مني وأنا منه ، خلق من طينتي وأنا خلقت من طينه إبراهيم ، وأنا أفضل من إبراهيم ^(٢) ، ﴿ذُرِّيَّتَهُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ^(٣) ، يا بريدة! أما علمت أنّ لعليّ أكثر من الجارية التي أخذ ، وأنّه وليّكم بعدي ^(٤)!

(١) في ما نقله عنه المتقي الهندي ص ١٣٥ من الجزء ١٣ من كنز العمال. ونقله عنه في منتخب الكنز أيضاً.

(٢) لما أخبر أنّ عليّاً خلق من طينته صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وهو بحكم الضرورة أفضل من عليّ ، كان قوله : «وأنا خلقت من طينه إبراهيم» مظنّه لتوهم أنّ إبراهيم أفضل منه صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وحيث أنّ هذا مخالف للواقع صرح بأنّه : «أفضل من إبراهيم» دفعاً للتوهم المخالف للحقيقة.

(٣) سورة آل عمران ٣ : ٣٤.

(٤) إنّ ابن حجر نقل هذا الحديث عن الطبراني في ص ٢٦٣ من صواعقه ، أثناء كلامه في

وهذا الحديث ممّا لا ريب في صدوره ، وطرقه إلى بريدة كثيره ، وهى معتبره بأسرها .
ومثله ما أخرجه الحاكم عن ابن عباس من حديث جليل ^(١) ، ذكر فيه عشر
خصائص لعليّ ، فقال : وقال له رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : أنت وليّ كلّ مؤمن
بعدي .

وكذلك قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، من حديث جاء فيه : يا عليّ ! سألت الله
فيك خمساً ، فأعطاني أربعاً ومنعني واحده ، إلى أن قال : وأعطاني أنّك وليّ المؤمنين من
بعدي ^(٢) .

ومثله ما أخرجه ابن السكن عن وهب بن حمزه ، قال . كما في ترجمة وهب من
الإصابة . : سافرت مع عليّ فرأيت منه جفاء ، فقلت : لئن رجعت لأشكوته .
فرجعت فذكرت عليّاً لرسول الله فقلت منه ، فقال : لا تقولن هذا لعليّ ، فإنّه وليّكم
بعدي ..

وأخرجه الطبراني في الكبير عن وهب ، غير أنّه قال : لا تقل هذا لعليّ فهو

المقصد الثاني من مقاصد الآيه ١٤ من الآيات التى ذكرها في الباب ١١ من الصواعق ، لكنّه لما بلغ إلى قوله :
«أما علمت أنّ عليّ أكثر من الجارية» ، وقف قلمه ، واستعصت عليه نفسه ، فقال : إلى آخر الحديث ،
وليس هذا من أمثاله بعجيب ، والحمد لله الذي عافانا .

(١) أخرجه الحاكم في أوّل ص ١٣٤ من الجزء ٣ من المستدرک ..

والذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته ..

والنسائي في ص ٥٢ ح ٢٤ .

والإمام أحمد في ص ٥٤٥ من الجزء الأوّل من مسنده ..

وقد أوردناه بلفظه في أوّل المراجعة ٢٦ .

(٢) هذا الحديث هو الحديث ٣٣٠٤٧ من أحاديث الكنز ، في ص ٦٢٥ ج ١١ .

أولي الناس بكم بعدي ^(١).

وأخرج ابن أبي عاصم عن عليّ مرفوعاً : ألسن أولي بالمؤمنين من أنفسهم؟! قالوا : بلى. قال : من كنت وليّه فهو وليّه ^(٢).

وصحاحنا في ذلك متواتره عن أئمة العتره الطاهرة ..

وهذا القدر كافٍ لما أردناه ..

على أنّ آيه الولايه في كتاب الله عزّ وجلّ تؤيّد ما قلناه.

والحمد لله ربّ العالمين» ^(٣).

أقول :

هذا الحديث يسمّى في الكتب ب : «حديث الولايه» ، وكلّ حديث يراد الاستدلال به من قبل الإماميه على أهل السنّة لا بُدّ أن يكون صالحاً للاحتجاج به عليهم ؛ بأن يكون مروياً من طرقهم ، وارداً في كتبهم ، بسندٍ موثوقٍ به عندهم بناءً على أصولهم وحسب تصريحات كبار علمائهم.

وهذا الحديث رواه السيّد رحمه الله عن مصادر كثيره مع تصريح غير واحدٍ من أكابر القوم بصحّته ..

ثمّ تعرّض لدلالته على إمامه أمير المؤمنين عليه الصلاه والسلام ، وخلافته بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

(١) هذا الحديث هو الحديث ٣٢٩٦١ من أحاديث الكنز في ص ٦١٢ ج ١١.

(٢) نقله المتقى الهندي عن ابن أبي عاصم في ص ١٣١ ج ١٣ من الكنز.

(٣) المراجعات : ١٣٥ - ١٣٩.

* أمّا السند :

فقد قيل :

«حديث : أنا ولي من بعدي^(١) ، في سنده : أبو بلج يحيى بن سليم الفزاري ...
وقال ابن تيمية : وكذلك قوله : هو ولي كل مؤمن من بعدي ، كذب على رسول الله

....

أمّا حديث عمران بن حصين ، ففيه : جعفر بن سليمان الضبعي
أمّا حديث بريدة ، ففيه : أجلى بن عبد الله أبو حجيّة الكندي الكوفي
أمّا حديث ابن عباس ، الذي ذكر فيه عشر خصائص لعليّ ، وجاء في الحديث :
أنت ولي كل مؤمن بعدي ، فقد بينا القول فيه عند التعليق على هذا الحديث في المراجعة
٢٦ ، ونقلنا قول ابن تيمية ...».

أقول :

أولاً : إنّ السيّد اقتصر على الأحاديث السبعة المذكورة من باب الاختصار ، وإلاّ
فإنّ حديث الولايه مخرّج في كتب الجمهور عن أمير المؤمنين عليه السلام ، والإمام الحسن
السيّط عليه السلام ، وأبي ذرّ الغفاري ، وأبي سعيد الخدري ، والبراء ابن عازب ، وأبي ليلى
الأنصاري ، وغيرهم أيضاً^(٢).

وثانياً : إنّّه قد أورد هذه الأحاديث عن مصادر أهل السنّة ، ونقل تصحيح بعض
الحقّاط منهم ، فلو كان ثمة اعتراض فهو على علماء القوم أنفسهم.
وثالثاً : هناك تصرّجات من غير واحد من الأئمة الحقّاط المرجوع إليهم

(١) كذا.

(٢) راجع كتابنا الكبير : نفحات الأزهار في خلاصه عبقات الأنوار ١٦ : ٢٤٧ . ٢٥١ .

في معرفه الأحاديث بشأن حديث الولايه :

فحديث ابن عباس : أخرجه أبو داود الطيالسي ، قال : «حدثنا أبو عوانه ، عن أبي بلج ، عن عمرو بن ميمون ، عن ابن عباس : إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعليّ : أنت ولي كلّ مؤمنٍ بعدي» ^(١) ..

فقال الحافظ ابن عبد البرّ : «هذا إسناد لا مطعن فيه لأحد ؛ لصحّته وثقه نقلته» ^(٢) ، ونقل الحافظ المزي هذا الكلام وأقرّه ^(٣).

وحديث عمران بن حصين : أخرجه ابن أبي شيبه ، قال : «حدثنا عقّان ، ثنا جعفر بن سليمان ، قال : حدثني يزيد الرشك ، عن مطرف ، عن عمران بن حصين» ^(٤).

فقال الحافظ السيوطي : «أخرجه ابن أبي شيبه وصحّح» ^(٥) ، ثمّ نصّ هو على صحّته ، ووافقه الشيخ على المتقى على ذلك ^(٦).

وكما صحّحه ابن أبي شيبه .. فقد صحّحه ابن جرير الطبري أيضاً ^(٧).

وصحّحه ابن حبان أيضاً ؛ إذ أخرجه في صحّحه ^(٨).

وصحّحه الحاكم النيسابوري على شرط مسلم ^(٩).

(١) مسند أبي داود الطيالسي : ٣٦٠ برقم ٢٧٥٢.

(٢) الاستيعاب في معرفه الأصحاب ٣ : ١٠٩٢.

(٣) تهذيب الكمال ٢٠ : ٤٨١.

(٤) المصنّف ١٢ : ٧٩/١٢١٧٠.

(٥) القول الجلّي في مناقب سيّدنا عليّ : ٦٠ ح ٤٠.

(٦) كنز العمال ١١ : ٦٠٨ برقم ٣٢٩٤١.

(٧) كنز العمال ١٣ : ١٤٢ برقم ٣٦٤٤٤.

(٨) صحيح ابن حبان ١٥ : ٣٧٣/٦٩٢٩.

(٩) المستدرک على الصحيحين ٣ : ١١٠.

وأدخله النسائي في صحاحه ، كما اعترف ابن عدى والذهبي^(١).
والذهبي رواه عن أحمد والترمذي . قال : وحسنه . والنسائي ، ووافق عليه^(٢).
وقال الحافظ ابن حجر : «أخرج الترمذي بإسنادٍ قوى عن عمران بن حصين ...»
(٣).

وحديث بريدة : رواه ابن حجر في شرح البخاري في بعض أسانيده عن أحمد
والنسائي ، ثم قال : «وهذه طرق يقوى بعضها ببعض»^(٤).
وحديث ابن عباس ، الذي ذكر فيه عشر خصائص لأمر المؤمنين عليه السلام ،
تقدّم الكلام بشأنه ، ولا نكرّر.

ورابعاً : قد ذكر السيّد ثلاثه أحاديث أخرى ، لكنّ المعارض أغفلها!
وخامساً : وبما ذكرنا يظهر اندفاع الإشكال في أسانيد هذه الأحاديث ، ويتم وثاقه
«أبي بلج يحيى بن سليم الفزاري» ، و «جعفر بن سليمان» ، و «أجلح بن عبد الله أبي
حجيّه الكندي الكوفي».

ومع ذلك نورد بعض الكلمات في حقّ كلّ واحدٍ منهم :

ترجمة أبي بلج :

قال الحافظ المزي : «أبو بلج الفزاري الواسطي ... روى عنه : إبراهيم بن المختار ،
وأبو يونس حاتم بن أبي صغيره ، وحصين بن نمير ، وزائده بن قدامه ،

(١) ميزان الاعتدال ١ : ٤١٠ بترجمة جعفر بن سليمان.

(٢) تاريخ الإسلام ٣ : ٦٣٠.

(٣) الإصابه في تمييز الصحابه ٤ : ٢٧١.

(٤) فتح الباري ٨ : ٥٤ كتاب المغازي.

وزهير بن معاوية ، وسفيان الثوري ، وسويد بن عبد العزيز ، وشعبه بن الحجاج

قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين : ثقه.

وكذلك قال محمد بن سعد ، والنسائي ، والدارقطني.

وقال البخاري : فيه نظر.

وقال أبو حاتم : صالح الحديث لا بأس به.

وقال محمد بن سعد : قال يزيد بن هارون : قد رأيت أبا بلج ، وكان جاراً لنا ، وكان

يتخذ الحمام يستأنس بهنّ ، وكان يذكر الله كثيراً وقال : لو قامت القيامة لدخلت الجنّة ،

يقول : لذكر الله عزّ وجلّ.

روى له الأربعة» (١).

فأبو بلج من رجال أربعة من الصحاح الستّة ، وأصحابها . وهم : أبو داود والترمذي

والنسائي وابن ماجه . يصحّحون حديثه ..

وابن معين وابن سعد والدارقطني ينصّون على وثاقته ..

وأبو حاتم يقول : صالح الحديث ، لا بأس به ..

وكبار الأئمة كشعبه وسفيان الثوري ... يروون عنه ..

وليس في المقابل إلّا قول البخاري : «فيه نظر» ، وهو لا يصلح لمعارضه ذلك كلّّه ،

كما لا يخفي.

ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي

و «جعفر بن سليمان الضبعي» من رجال البخاري ومسلم في كتابيهما (٢) ،

(١) تهذيب الكمال ٣٣ : ١٦٢ .

(٢) الجمع بين رجال الصحيحين ١ : ٧١ .

وكلّ من أخرج له في هذين الكتابين فهو ثقة عند الجمهور.
ولذا وثقه الذهبي فقال : «ثقه ، فيه شيء ، مع كثرة علومه قيل : كان أمياً. وهو من زهاد الشيعة»^(١).

وقال الحافظ ابن حجر : «صدوق زاهد ، لكنّه كان يتشيع»^(٢).
وذكره ابن حبان في كتاب الثقات كتاب أتباع التابعين ، ونصّ على أنّه :
«كان يبغض الشيخين» ، ثمّ أوضح السبب في توثيقه والأخذ بروايته ، وسيأتي نصّ كلامه.

ترجمة الأجلح الكندي

و «الأجلح الكندي» من رجال البخاري في المتابعات ، ومن رجال الكتب الأربعة من الصحاح الستة ؛ فهو ثقة عند هؤلاء^(٣).
ووثقه يحيى بن معين^(٤).
وعن أحمد بن حنبل : «ما أقرب الأجلح من فطر بن خليفة»^(٥) ، و «فطر» ثقة عند أحمد^(٦).

وقال عمرو بن علي الفلاس : «مستقيم الحديث ، صدوق»^(٧).

(١) الكاشف في أسماء رجال الكتب السنه ١ : ١٢٩ .

(٢) تقريب التهذيب ١ : ١٣١ .

(٣) تقريب التهذيب ١ : ٤٩ .

(٤) تهذيب التهذيب ١ : ١٦٦ ، تهذيب الكمال ٣١ : ٥٤٩ .

(٥) تهذيب الكمال ٢ : ٢٧٧ ، تهذيب التهذيب ١ : ١٦٦ .

(٦) تهذيب التهذيب ٨ : ٢٧١ .

(٧) تهذيب التهذيب ١ : ١٦٦ .

وقال العجلي : «كوفي ثقّه»^(١).

وقال يعقوب بن سفيان الفسوى : «ثقّه ، حديثه ليّن»^(٢).

وقال ابن عدى : «هو عندي مستقيم الحديث ، صدوق»^(٣).

وقال ابن حجر : «صدوق شيعي»^(٤).

بقي أمران :

١ - إنّ علماء الشيعة إنّما يحتجّون على أهل السنّة بما يرويه رجالهم الموثّقون من قبل كبار علماء الجرح والتعديل ، كما يرى القارئ الكريم ، وليس لأحد أن يطالب علماء الشيعة بالاحتجاج بمن لم يرد في حقّه أي جرحٍ وقدح ؛ إذ ليس في رجالهم من اتّفق كلّهم اجمعون على توثيقه ، فإنّ البخاري نفسه . وهو صاحب أصحّ الكتب عندهم . قد قدح فيه غير واحدٍ من أئمتهم ، حتّى ذكره الحافظ الذهبي في كتابه في الضعفاء ودافع عنه^(٥).

٢ - إنّ التشييع والرفض لا يمنع من قبول الراوي عند المحقّقين منهم ، كابن حبان ، والذهبي ، وابن حجر العسقلاني وغيرهم ، وقد حقّقنا ذلك في بحوثنا المتقدّمة ، ونكتفي هنا بإيراد كلام الحافظ أبي حاتم ابن حبان بترجمة «جعفر بن سليمان» ، فإنّه قال :

«جعفر بن سليمان ... روى عنه ابن المبارك وأهل العراق ، ومات في رجب

(١) تهذيب الكمال ٢ : ٢٧٧ ، تهذيب التهذيب ١ : ١٦٦ .

(٢) تهذيب التهذيب ١ : ١٦٦ .

(٣) تهذيب التهذيب ١ : ١٦٦ .

(٤) تقريب التهذيب ١ : ٤٩ .

(٥) المغني في الضعفاء ٢ : ٢٦٨ .

سنه ١٧٨ ، وكان يبغض الشيخين ؛ حدّثنا الحسن بن سفيان ، حدّثنا إسحاق بن أبي كامل ، ثنا جرير بن يزيد بن هارون . بين يدي أبيه . قال : بعثني أبي إلى جعفر ابن سليمان الضبعي ، فقلت له : بلغنا أنّك تسبّ أبا بكر وعمر . قال : أمّا السبّ فلا ، ولكنّ البغض ما شئت . قال : وإذا هو رافضى مثل الحمار .

قال أبو حاتم : وكان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات ، غير أنّه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ، ولم يكن بداعيه إلى مذهبه ..
وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أنّ الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعه ولم يكن يدعو إليها أنّ الاحتجاج بأخباره جائز ، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره ، ولهذا العلّه ما تركوا حديث جماعه ممّن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها وإنّ كانوا ثقات ، واحتججنا بأقوام ثقات انتحلهم سواء غير أنّهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون . وانتحل العبد بينه وبين ربّه إن شاء عدّبه عليه وإنّ شاء عفا عنه . وعلينا قبول الروايات عنهم إذا كانوا ثقات على حسب ما ذكرناه في غير موضع من كتبنا»^(١) .
هذا بالنسبه إلى السند باختصار .

* وأمّا الدلاله

فقد ذكر السيّد رحمه الله في الجواب عمّا يقال من كون «الولي» مشتركاً لفظياً ما نصّه

:

«ذكرتم في جملة معاني الولي : إنّ كلّ من ولي أمر أحد فهو وليّه ، وهذا هو المقصود

من الولي في تلك الأحاديث ، وهو المتبادر عند سماعها ، نظير قولنا : ولي

(١) كتاب الثقات ٦ : ١٤٠ .

القاصر أبوه وجدّه لأبيه ، ثمّ وصي أحدهما ، ثمّ الحاكم الشرعى ؛ فإنّ معناه أنّ هؤلاء هم الذين يلون أمره ويتصرفون بشؤونه.

والقرائن على إرادته هذا المعنى من الولي في تلك الأحاديث لا تكاد تخفي على أولي الألباب ؛ فإنّ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : «وهو وليّكم بعدي» ظاهر في قصر هذه الولايه عليه ، وحصرها فيه ، وهذا يوجب تعيين المعنى الذي قلناه ، ولا يجتمع مع إرادته غيره ؛ لأنّ النصره والمحبة والصدافه ونحوها غير مقصوره على أحد ، والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ..

وأي ميزة أو مزيه أراد النبيّ إثباتها في هذه الأحاديث لأخيه ووليه ، إذا كان معني الوالي غير الذي قلناه؟!!

وأي أمرٍ خفي صدع النبيّ في هذه الأحاديث ببيانه ، إذا كان مراده من الولي : النصير أو المحبّ أو نحوهما؟!!

وحاشا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أن يهتمّ بتوضيح الواضحات ، وتبيين البديهيّات ..

إنّ حكمته البالغه ، وعصمته الواجبه ، ونبوّته الخاتمه لأعظم ممّا يظنون.

على أنّ تلك الأحاديث صريحه في أنّ تلك الولايه إنّما تثبت لعلّيّ بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وهذا أيضاً يوجب تعيين المعنى الذي قلناه ، ولا يجتمع مع إرادته النصير والمحبّ وغيرهما ؛ إذا لا شك باتّصاف عليّ بنصره المسلمين ومحبتهم وصدافتهم منذ ترعرع في حجر النبوة ، واشتدّ ساعده في حضن الرساله ، إلى أن قضى نحبّه عليه السلام ، فنصرته ومحبتّه وصدافته للمسلمين غير مقصوره على ما بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، كما لا يخفي.

وحسبك من القرائن على تعيين المعنى الذي قلناه ، ما أخرجه الإمام أحمد

في ص ٣٤٧ من الجزء الخامس من مسنده ، بالطريق الصحيح عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، عن بريدة ، قال : غزوت مع عليّ اليمن فرأيت منه جفوه ، فلما قدمت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكرت عليّاً فتنقّصته ، فرأيت وجه رسول الله يتغير ، فقال : يا بريدة! ألسنت أولي بالمؤمنين من أنفسهم؟! قلت : بلى يا رسول الله.

قال : من كنت مولاه فعليّ مولاه. انتهى.

وأخرجه الحاكم في ص ١١٠ من الجزء الثالث من المستدرک ، وصحّحه على شرط

مسلم ..

وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلماً بصحّته على شرط مسلم أيضاً.

وأنت تعلم ما في تقديم قوله : «ألسنت أولي بالمؤمنين من أنفسهم؟!» من الدلالة على

ما ذكرناه ..

ومن أنعم النظر في تلك الأحاديث وما يتعلّق بها لا يرتاب في ما قلناه. والحمد لله»

(١).

أقول :

ومن القرائن : الحديث الذي استدلّ به السيّد . وأغفله المعترض . أنّ النبيّ قال لعليّ :

«سألت الله فيك خمساً» ؛ فإنّّه حديث واضح في الدلالة على المطلوب ، وقد رواه عنه من

أعلام القوم ، كالرافعي والخطيب البغدادي وغيرهما

ونحن نورده من كتاب الرافعي ، فإنّّه قال بترجمة «إبراهيم بن محمّد الشهرزوري» :

(١) المراجعات : ١٣٩ - ١٤١.

«إبراهيم بن محمد بن عبيد بن جهميه ، أبو إسحاق الشهروزي : ذكر الخليل الحافظ : إنه كان يدخل قزوين مرابطاً ، وأنه سمع بالشام ومصر والعراق ، وروى بقزوين الكتاب الكبير للشافعي ، سمعه منه : أبو الحسين القطان ، وأبو داود سليمان بن يزيد .. قال : وأدركت من أصحابه : علي بن أحمد بن صالح ، ومحمد بن الحسين بن فتح كيسكين.

وروى أبو إسحاق عن هارون بن إسحاق الهمداني ، وعن عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير ، والربيع بن سليمان.

وسمع بقزوين : أبا حامد أحمد بن محمد بن زكريا النيسابوري.

وحدث بقزوين سنة ٢٩٨ فقال :

ثنا عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير ، ثنا إبراهيم بن رشيد أبو إسحاق الهاشمي الخراساني ، حدثني يحيى بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ، حدثني أبي ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن علي رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال :

سألت الله - يا علي ! - فيك خمساً ، فمنعني واحدة وأعطاني أربعاً ، سألت الله أن يجمع عليك أمتي فأبي علي ، وأعطاني فيك : أن أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة أنا وأنت ، معي لواء الحمد ، وأنت تحمله بين يدي ، تسبق الأولين والآخرين ، وأعطاني أنك أخي في الدنيا والآخرة ، وأعطاني أن بيتي مقابل بيتك في الجنة ، وأعطاني أنك ولي المؤمنين بعدي» (١).

فهذا الحديث من جملة القرائن لحديث المؤاخاه ، ولحديث الولايه ، وفيه

(١) التدوين في أخبار قزوين ٢ : ١٢٦ .

عدّه من خصائص أمير المؤمنين عليه السلام ، منها : كونه عليه الصلاه والسلام ولي المؤمنين بعد رسول الله عليه السلام ، فيدلُّ لفظ «الولاية» على مرتبه ومنقبه ليست لأحدٍ بعد رسول الله ، فليس معناها «النصره» وغيرها من معاني «الولي» بناءً على كونه مشتركاً لفظياً.

ترجمة الرافعي

ثم إنَّ الرافعي . الراوي للحديث المذكور . المتوفي سنة ٦٢٣ . من كبار الأئمة الأعلام من أهل السنة :

قال الذهبي : «وكان من العلماء العاملين يذكر عنه تعبّد ونسك وأحوال وتواضع ، إنتهت إليه معرفه المذهب» ثم أورد ثناء ابن الصّلاح والنووي وغيرها من الأعلام على الرافعي من حيث العلم والعمل^(١).

وقال اليافعي : «الإمام الكبير ، العلّامه البارع الشهير ، الجامع بين العلوم والأعمال الصالحات ، والزهد والعبادات والتصانيف المفيدات النفيسات ... ومن كراماته : أنّه أضاءت له شجره في بيته لما انطفأ السراج الذي كان يستضيئ به عند كتبه بعض مصنفاته»^(٢). وقال الأسنوي : «كان إماماً في الفقه والتفسير والحديث والأصول وغيرها ، طاهر اللسان في تصنيفه ، كثير الأدب شديد الاحتراز في المنقولات»^(٣).

وهكذا قال غيرهم ..

(١) سير أعلام النبلاء ٢٢ : ٢٥٣.

(٢) مرآه الجنان ٤ : ٤٥.

(٣) طبقات الشافعية ١ : ٥٧١ رقم ٥٢٤.

وهل يبقى كلام بعد هذا في ثبوت الحديث ودلالته يا منصفون!!؟
ثم إنّ السُّنّة الثابتة والقرآن الكريم متصادقان دائماً ، وهنا نجد «حديث الولايه»
متصادقاً مع «آيه الولايه» في الدلاله على مطلوبنا ؛ ولذا أشار السيّد في نهایه البحث إلى
تلك الآيه ، وسنوضح كيفيه الاستدلال بها ، ونتعرّض هناك لشبهه اشتراك لفظ «الولي» مرّة
أُخرى.

* * *

المراجعة (٤٠). (٤٦)

آيه الولايه

قال السيّد رحمه الله :

«نعم أتلوها عليك آيه محكمه من آيات الله عزّ وجلّ في فرقانه العظيم ، ألا وهى قوله تعالى في سورة المائدة : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ* وَمَنْ يَتَوَلَّ (١) اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (٢)

..

حيث لا ريب في نزولها في عليّ حين تصدّق راکعاً في الصلاه بخاتمه ، والصحيح بعليّ إذ . في نزولها تصدّق بخاتمه وهو راکع في الصلاه . متواتره عن أئمة العتره الطاهره . وحسبك ممّا جاء نصّاً في هذا من طريق غيرهم حديث ابن سلام مرفوعاً إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، فراجع في صحيح النسائي أو في تفسير سورة المائدة من كتاب الجمع بين الصحاح الستّه ..

ومثله حديث ابن عباس وحديث عليّ ، مرفوعين أيضاً . فراجع

(١) ومن هنا أطلق في عرف سوريا «المتوالى» على الشيعي ، لأنّه يتولي الله ورسوله والذين آمنوا ، الذين نزلت فيهم هذه الآيه ، وفي أقرب الموارد : المتوالى واحد المتاوله وهم الشيعة ، سموا به لأنهم تولّوا عليّاً وأهل البيت عليهم السلام.

(٢) سورة المائدة ٥ : ٥٥ و ٥٦ .

حديث ابن عباس في تفسير هذه الآيه من كتاب أسباب النزول للإمام الواحدي ، وقد أخرجه الخطيب في المتفق^(١). وراجع حديث عليّ في مسندى ابن مردويه وأبي الشيخ. وإن شئت فراجع في كنز العمال^(٢).

على أنّ نزولها في عليّ ممّا أجمع المفسّرون عليه ، وقد نقل إجماعهم هذا غير واحد من أعلام أهل السنّة كالإمام القوشجى في مبحث الإمامه من شرح التجريد.

وفي الباب ١٨ من غايه المرام ٢٤ حديثاً من طريق الجمهور في نزولها بما قلناه ، ولو لا مراعاة الاختصار ، وكون المسأله كالشمس في رائه النهار ، لاستوفينا ما جاء فيها من صحيح الأخبار ، لكنّها . والحمد لله . ممّا لا ريب فيه ، ومع ذلك فإنّا لا ندع مراجعتنا خاليه ممّا جاء فيها من حديث الجمهور ، مقتصرين على ما في تفسير الإمام أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الثعلبي^(٣) ..

فنقول : أخرج عند بلوغه هذه الآيه في تفسيره الكبير بالإسناد إلى أبي ذر الغفارى ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، بهاتين وإلا صمّتا ، ورأيت بهاتين وإلا عميتا ، يقول : عليّ قائد البره ، وقاتل الكفره ، منصور من نصره ،

(١) وهو الحديث ٣٦٣٥٤ من أحاديث كنز العمال في ص ١٠٨ من جزئه الثالث عشر ، وقد أوردته في منتخب الكنز أيضاً ، فراجع ما هو مطبوع من المنتخب في هامش ص ٣٨ من الجزء الخامس من مسند أحمد.

(٢) فهو الحديث ٣٦٥٠١ من أحاديث الكنز في ص ١٦٥ من جزئه الثالث عشر.

(٣) المتوفى سنه ٣٣٧ ، ذكره ابن خلكان في وفياته فقال : كان أوحد زمانه في علم التفسير ، وصنّف التفسير الكبير الذي فاق غيره من التفاسير ... إلى أن قال : وذكره عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي في كتاب سياق نيسابور وأثني عليه وقال : هو صحيح النقل موثق به ... إلى آخره.

مخدول من خذله ، أما إني صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم ، فسأله سائل في المسجد ، فلم يعطه أحد شيئاً ، وكان عليّ راکعاً فأومأ بخصره إليه وكان يتختم بها ، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خصره ، فتضرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الله عز وجل يدعو ، فقال : اللهم إني أخى موسى سألك : ﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي * وَاجْعَلْ لِي وَزيراً مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي * كُنْ نَصِيحاً كَثِيراً * وَتَذَكُّراً كَثِيراً * إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيراً ﴾ (١) فأوحيت إليه :

﴿ قَدْ أُوتِيَ سؤْلُكَ يَا مُوسَى ﴾ (٢) اللهم وإني عبدك ونيبك ، فاشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ، واجعل لي وزيراً من أهلي علياً أشدد به ظهري .. قال أبو ذر : فو الله ما استتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكلمة حتى هبط عليه الأمين جبرائيل بهذه الآية : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ . انتهى .

وأنت . نصر الله بك الحق . تعلم أنّ الولي هنا إنما هو الأولي بالتصرف كما في قولنا : فلان ولي القاصر ، وقد صرح اللغويون (٣) بأنّ كلّ من ولي أمر واحد فهو وليه ؛ فيكون كالمعني : إنّ الذي يلي أموركم فيكون أولي بها منكم ، إنما هو الله عز وجل ورسوله وعليّ ، لأنّه هو الذي اجتمعت به هذه الصفات : الإيمان ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة في حال الركوع ، ونزلت فيه الآية ، وقد أثبت الله فيها الولايه

(١) سورة طه ٢٠ : ٢٥ - ٣٥ .

(٢) سورة طه ٢٠ : ٣٦ .

(٣) راجع مادّة «ولي» من الصحاح ، أو من مختار الصحاح ، أو غيرها من معاجم اللغة .

لنفسه تعالى ولنبيّه ولوليّه على نسق واحد ، وولايه الله عزّ وجلّ عامّه ، فولايه النبيّ والولي مثلها وعلى أسلوها ، ولا يجوز أن يكون هنا بمعنى النصير أو المحبّ أو نحوهما ؛ إذ لا يبقى لهذا الحصر وجه ، كما لا يخفي. وأظنّ أنّ هذا ملحق بالواضحات. والحمد لله ربّ العالمين (١).

لفظ «الذين آمنوا» للجمع فكيف أطلق على الفرد؟

والجواب : إنّ العرب يعبرون عن المفرد بلفظ الجمع لنكتته تستوجب ذلك. والشاهد على ذلك قوله تعالى في سورة آل عمران : ﴿الَّذِينَ قَالَهُمْ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (٢) .. وإلّا ما كان القائل نعيم بن مسعود الأشجعي وحده ، بإجماع المفسرين والمحدثين وأهل الأخبار.

فأطلق الله سبحانه عليه وهو مفرد لفظ : «الناس» ، وهى للجماعه ؛ تعظيماً لشأن الذين لم يصغوا إلى قوله ، ولم يعبأوا بإرجافه. وكان أبو سفيان أعطاه عشراً من الإبل على أن يثبّط المسلمين ويخوّفهم من المشركين ، ففعل ، وكان ممّا قال لهم يومئذ : ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ (٣) ، فكره أكثر المسلمين الخروج بسبب إرجافه ، لكنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم خرج في سبعين فارساً ، ورجعوا سالمين ، فنزلت الآية ثناءً على السبعين الذين خرجوا معه صلّى الله عليه وآله وسلّم ، غير مباليين بإرجاف

(١) المراجعات : ١٤١ - ١٤٣.

(٢) سورة آل عمران ٣ : ١٧٣.

(٣) سورة آل عمران ٣ : ١٧٣.

من أرجف.

وفي إطلاق لفظ الناس هنا على المفرد نكتة شريفه ؛ لأنّ الثناء على السبعين الذين خرجوا مع النبيّ يكون بسببها أبلغ ممّا لو قال : الذين قال لهم رجل : إنّ الناس قد جمعوا لكم ، كما لا يخفي.

ولهذه الآيه نظائر في الكتاب والسنة وكلام العرب ؛ قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ (١)

..

وإنّما كان الذي بسط يده إليهم رجل واحد من بني محارب يقال له : غورث ، وقيل : إنّما هو عمرو بن جحاش ، من بني النضير ، استلّ السيف فهزّه وهمّ أن يضرب به رسول الله ، فمنعه الله عزّ وجلّ عن ذلك ، في قضيه أخرجها المحدثون وأهل الأخبار والمفسّرون ، وأوردها ابن هشام في غزوه ذات الرقاع من الجزء ٣ من سيرته.

وقد أطلق الله سبحانه على ذلك الرجل ، وهو مفرد لفظ : «قوم» ، وهى للجماعه ؛ تعظيماً لنعمه الله عزّ وجلّ عليهم في سلامه نبيّهم صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وأطلق في آيه المباهله لفظ : «الأبناء» و «النساء» و «الأنفس» . وهى حقيقة في العموم . على الحسنين وفاطمة وعليّ بالخصوص ، إجماعاً وقولاً واحداً ؛ تعظيماً لشأنهم عليهم السلام ..

ونظائر ذلك لا تحصى ولا تستقصى.

(١) سورة المائدة ٥ : ١١ .

وهذا من الأدله على جواز إطلاق لفظ الجماعه على المفرد إذا اقتضته نكته بيانيه .
وقد ذكر الإمام الطبرسى في تفسير الآيه من مجمع البيان : إنّ النكته في إطلاق لفظ الجمع على أمير المؤمنين تفخيمه وتعظيمه ، وذلك أنّ أهل اللغه يعبرون بلفظ الجمع عن الواحد على سبيل التعظيم ... (قال :) وذلك أشهر في كلامهم من أن يحتاج إلى الاستدلال عليه .

وذكر الزمخشري في كشّافه نكته أخرى حيث قال : فإن قلت : كيف صحّ أن يكون لعلّي رضي الله عنه واللفظ لفظ جماعه؟

قلت : جىء به على لفظ الجمع ، وإن كان السبب فيه رجلاً واحداً ؛ ليرغب الناس في مثل فعله ، فينالوا مثل نواله ، ولينبّه على أنّ سجيّه المؤمنين يجب أن تكون على هذه الغايه من الحرص على البرّ والإحسان وتفقد الفقراء ، حتّى إن لزمهم أمر لا يقبل التأخير ، وهم في الصلاه ، لم يؤخّروه إلى الفراغ منها .

قلت : عندى في ذلك نكته ألطف وأدقّ ، وهى : أنّه إنّما أتى بعبارته الجمع دون عبارته المفرد بقيا منه تعالى على كثير من الناس ، فإنّ شائئى عليّ وأعداء بني هاشم وسائر المنافقين وأهل الحسد والتنافس لا يطيقون أن يسمعوها بصيغه المفرد ؛ إذ لا يبقى لهم حينئذ مطمع في تمويهه ، ولا ملتمس في التضليل ، فيكون منهم - بسبب ياسهم - حينئذ ما تُخشى عواقبه على الإسلام ، فجاءت الآيه بصيغه الجمع مع كونها للمفرد اتّقاءً من معرّتهم ، ثمّ كانت النصوص بعدها تترى بعبارات مختلفه ومقامات متعدّده ، وبثّ فيهم أمر الولايه تدريجاً تدريجاً حتّى أكمل الله الدين وأتمّ النعمه ، جرياً منه صلّى الله عليه وآله وسلّم على عادته الحكماء في تبليغ الناس ما يشقّ عليهم ، ولو كانت الآيه بالعباره المختصّه بالمفرد ، ل

﴿جَعَلُوا﴾

أَصَابِعُهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَأَسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصْرُوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا ﴿١﴾.

وهذه الحكمه مطّرده في كلّ ما جاء في القرآن الحكيم من آيات فضل أمير المؤمنين وأهل بيته الطاهرين ، كما لا يخفي.

وقد أوضحنا هذه الجمل وأقمنا عليها الشواهد القاطعه والبراهين الساطعه في كتابينا :
سبيل المؤمنين وتنزيل الآيات.

والحمد لله على الهدايه والتوفيق.

السياق دالّ على إرادته المحبّ؟!!

إنّ الآية بحكم المشاهده مفصوله عمّا قبلها من الآيات الناهيه عن اتّخاذ الكفّار أولياء ، خارجه عن نظمها ، إلى سياق الثناء على أمير المؤمنين وترشيحه . للزعامة والإمامه .
بتهديد المرتدين ببأسه ، ووعيدهم بسطوته ؛ وذلك لأنّ الآية التي قبلها بلا فصل إمّا هي قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (٢) ..

وهذه الآية مختصّه بأمير المؤمنين ، ومنذره ببأسه (٣) وبأس أصحابه ، كما

(١) سورة نوح ٧١ : ٧.

(٢) سورة المائدة ٥ : ٥٤.

(٣) نظير قول رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : لن تنتهوا معشر قريش حتّى يبعث الله عليكم رجلاً امتحن الله قلبه بالإيمان ، يضرب أعناقكم وأنتم مجفلون عنه إجماع الغنم. فقال أبو بكر : أنا هو يا رسول الله؟ قال : لا. قال عمر : أنا هو يا رسول الله؟ قال : لا ، ولكنّه

نصّ عليه أمير المؤمنين يوم الجمل ، وصرّح به الباقر والصادق ، وذكره الثعلبي في تفسيره ، ورواه صاحب مجمع البيان عن عمّار ، وحذيفه ، وابن عبّاس ، وعليه إجماع الشيعة .. وقد رووا فيه صحاحاً متواتره عن أئمة العتره الطاهرة ؛ فتكون آيه الولايه على هذا وارده بعد الإيماء إلى ولايته والإشاره إلى وجوب إمامته ، ويكون النصّ فيها توضيحاً لتلك الإشاره ، وشرحاً لما سبق من الإيماء إليه بالإماره ..

فكيف يقال بعد هذا : إنّ الآيه وارده في سياق النهي عن اتّخاذ الكفّار أولياء؟! على أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم جعل أئمة عترته بمنزله القرآن ، وأخير أئمّاه لا يفترقان ، فهم عدل الكتاب ، وبهم يعرف الصواب ، وقد تواتر احتجاجهم بالآيه ، وثبت عنهم تفسير الوالى فيها بما قلناه ، فلا وزن للسياق ، لو سلّم كونه معارضاً لنصوصهم (١) ..

فإنّ المسلمين كافّه متفقون على ترجيح الأدلّه على السياق ، فإذا حصل

خاصف النعل. قال : وفي كفّ عليّ نعل يخصفها لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

أخرجه كثير من أصحاب السنن وهو الحديث ٣٦٣٧٣ في صفحه ١١٥ من الجزء ١٣ من الكنز. ومثله قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : إنّ منكم رجلاً يقاتل الناس على تأويل القرآن كما قوتلتهم على تنزيله. فقال أبو بكر : أنا هو؟ وقال عمر : أنا هو؟ قال : لا ، ولكنّه خاصف النعل في الحجره. فخرج عليّ ومعه نعل رسول الله يخصفها.

أخرجه الإمام أحمد بن حنبل من حديث أبي سعيد في مسنده ، ورواه الحاكم في مستدركه ، وأبو يعلى في المسند ، وغير واحد من أصحاب السنن ، ونقله عنهم المتقى الهندي في ص ١٠٧ من جزئه الثالث عشر. (١) وأي وزن للظاهر إذا عارض النص؟!

التعارض بين السياق والدليل ، تركوا مدلول السياق واستسلموا لحكم الدليل ، والسرّ في ذلك عدم الوثوق حينئذ بنزول الآية في ذلك السياق ؛ إذ لم يكن ترتيب الكتاب العزيز في الجمع موافقاً لترتيبه في النزول بإجماع الأمّة ، وفي التنزيل كثير من الآيات الواردة على خلاف ما يعطيه سياقها ، كآية التطهير المنتظمة في سياق النساء مع ثبوت النصّ على اختصاصها بالخمس أهل الكساء.

وبالجملة ، فإنّ حمل الآية على ما يخالف سياقها غير محلّ بالإعجاز ، ولا مضرّ بالبلاغه ، فلا جناح بالمصير إليه ؛ إذا قامت قواطع الأدلّة عليه.

اللواذ إلى التأويل حملاً للسلف على الصّحة!!

إنّ خلافة الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم ، هي موضع البحث ومحلّ الكلام ، فمعارضه الأدلّة بها مصادره.

على أنّ حملهم وحمل من بايعهم على الصّحة ، لا يستلزم تأويل الأدلّة ، فإنّ لكم في معذرتهم مندوحة عن التأويل ، كما سنوضحه إذا اقتضى الأمر ذلك.

وهيهات التأويل في ما تلوناه عليك من النصوص ، وفي ما لم نتله ، كنصّ الغدير ونصوص الوصية ، ولا سيّما بعد تأييدها بالسّنين المتضافره المتناصره ، التي لا تقصر بنفسها عن النصوص الصريحة ، ومن وقف عليها بإنصاف ، وجدها بمجرد أدلّة على الحقّ قاطعه ، وبراهين ساطعه. والسلام».

أقول :

قال شيخ الطائفة : «وأما النصّ على إمامته من القرآن ، فأقوى ما يدلّ عليها قوله

تعالى : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ

الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿١﴾ ..

ووجه الدلالة من الآية هو : إنه ثبت أنّ المراد بلفظه : ﴿وَلَيْكُمْ﴾ المذكوره في الآية : مَنْ كان متحقّقاً بتدبيركم والقيام بأمركم وتجب طاعته عليكم ..
وثبت أنّ المعني ب : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ : أمير المؤمنين عليه السلام ؛ وفي ثبوت هذين الوصفين دلالة على كونه عليه السلام إماماً لنا» (٢).

لكنّ «ثبوت هذين الوصفين» لا يتمّ عند الخصم إلّا بما يراه حجّة ؛ ولذا فإنّنا نشبت له الوصفين من الأخبار الواردة في كتبه ، ومن أقوال مشاهير علماء طائفته ، فإن لم يقبل فهو متعصّب معاند!!

نزول الآية في عليّ عليه السلام

أمّا أنّ المعني ب : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ هو : أمير المؤمنين عليه السلام ؛ فقد رواه القوم بأسانيدهم عن : أمير المؤمنين عليه السلام ، وعن : المقداد ، وعمّار ، وابن عبّاس ، وأبي ذرّ ، وجابر ، وأبي رافع ، وأنس ، وعبد الله بن سلّام ، وحسّان بن ثابت ، من الصحابه ..
وعن : محمّد بن الحنفية ، وابن جريج ، وسعيد ، وعطاء ، ومجاهد ، والسدّي ، والضحاك ، ومقاتل ، من التابعين.

ومن أشهر رواته من الأئمة والحفاظ

الأعمش ، معمر بن راشد ، الثوري ، الواقدي ، عبد الرزّاق ، أبو نعيم ، عبد بن

(١) سورة المائدة ٥ : ٥٥ .

(٢) تلخيص الشافي في الإمامه ٢ : ١٠ .

حميد ، البلاذري ، المطيّن ، النسائي ، ابن جرير الطبري ، ابن أبي حاتم ، الطبراني ، أبو الشيخ ، الجصاص ، ابن شاهين ، الحاكم ، ابن مردويه ، الثعلبي ، أبو نعيم الأصفهاني ، الماوردي ، الخطيب ، الواحدي ، ابن المغازلي ، البغوي ، ابن عساكر ، ابن الجوزي ، الفخر الرازي ، ابن الأثير ، البيضاوي ، النسفي ، الخازن ، أبو حيان ، القاضي العضدي ، النيسابوري ، التفتازاني ، ابن حجر العسقلاني ، السيوطي ، ابن حجر المكي ، الشوكاني ، والآلوسي

وهؤلاء كبار العلماء في الحديث والتفسير والكلام.

ومن أشهر الكتب التي روى فيها الخبر

تفسير ابن أبي حاتم ٤ : ١١٦٢ ، تفسير الطبري ٦ : ١٨٦ ، المعجم الأوسط ٦ : ٢٩٤ ، جامع الأصول ٨ : ٦٦٤ ، تاريخ دمشق ٤٢ : ٣٥٦-٣٥٧ ، تفسير العزّار ١/٣٩٣ ، تفسير ابن كثير ٣ : ١٣٦ ، الكاف الشاف . مع الكشف ٢ : ٢٥٨ ، الدرّ المنثور ٣ : ١٠٥ ، أحكام القرآن . للجصاص ٤ : ١٠٢ ، تفسير القرطبي ٦ : ٢٢١ ..

فهم يروون نزول الآية المباركة في عليّ أمير المؤمنين عليه السلام عند ما تصدّق على السائل أثناء الصلاة وفي حال الركوع.

من أسانيده الصحيحة

وكثير من أسانيد روآيه هذا الخبر صحيح بلا ريب ، من ذلك : ما رواه ابن أبي حاتم في تفسيره : «حدّثنا الربيع بن سليمان المرادي ، ثنا أيوب بن سويد ، عن عتبة بن أبي حكيم» ..

و : «حدّثنا أبو سعيد الأشج ، ثنا الفضل بن دكين أبو نعيم الأحول ، ثنا موسى ابن قيس الحضرمي ، عن سلمه بن كهيل» .
 فإنّ رجال كلا الإسنادين ثقات ومن رجال الصحاح السنّه .
 وروآيه ابن جرير الطبري في تفسيره .
 وروآيه الحاكم النيسابوري في المستدرک .
 وروآيه ابن عساکر : عن الحدّاد ، عن أبي نعيم الأصفهاني ، عن الطبراني ، عن عبد الرحمن بن سلّم الرازي ، عن محمّد بن يحيى بن الضريس ، عن عيسى بن عبد الله ..
 فإنّ هؤلاء كلّهم ثقات بلا كلام .
 وابن كثير أورد عدّه روايات ، وتكلّم في بعضها ، وسكت عن آخر ، وقال بعد واحد منها : «هذا إسناد لا يقدح به» ^(١) ..
 بل إنّ نزول الآيه المباركه في أمير المؤمنين عليه السلام ممّا أجمع عليه المفسّرون ، كما اعترف بذلك أئمة علم الكلام في كتبهم ، كالقاضي العضد في مواقف ، والشریف الجرجاني في شرحه ^(٢) ، والتفتازاني في شرح المقاصد ^(٣) ، والقوشجي في حاشيه التجريد ^(٤) .
 وعليه أغلب المحدثين ، كما قال الألوسي ^(٥) .

(١) تفسير القرآن العظيم ٢ : ٦٤ . طبع دار القلم - بيروت .

(٢) شرح المواقف في علم الكلام ٨ : ٣٦٠ .

(٣) شرح المقاصد في علم الكلام ٥ : ٢٧٠ .

(٤) الحاشيه على التجريد : ٣٦٨ .

(٥) روح المعاني ٦ : ١٦٧ .

الحكم على ابن تيمية!!

إذاً ، فقد ثبت نزول الآيه في أمير المؤمنين عليه السلام ، ولا يناقش أحد في هذه الجبهة إلا إذا كان جاهلاً أو كان مغرضاً عنيداً.

فما رأيك . حينئذ . بابن تيمية القائل : «وقد وضع بعض الكذابين حديثاً مفترى : إن هذه الآيه نزلت في عليّ لما تصدّق بخاتمه في الصلاه . وهذا كذب بإجماع أهل العلم بالنقل» ^(١) ..

و : «أجمع أهل العلم بالنقل على أنّها لم تنزل في عليّ بخصوصه ، وإنّ عليّاً لم يتصدّق بخاتمه في الصلاه ، وأجمع أهل العلم بالحديث على أنّ القصّه المرويّه في ذلك من الكذب الموضوع» ^(٢) ..

و : «جمهور الأئمّه لم تسمع هذا الخبر» ^(٣).

فالحكم عليه بما يقتضيه الدين والعلم والعدل!!

وأما أتباع ابن تيمية فلا يسوون عندنا فلساً ، لكونهم جهّالاً لا يملكون إلا التقليد الأعمى له والتعصّب للهوى ؛ وإن كنت في ريب فانظر إلى كلامهم هنا :

قيل :

«إنّا نجزم أنّ هذه الأحاديث لا يصحّ منها شيء ولم يثبت منها حديث تقوم به الحجّه .. أمّا مجرد عزوها إلى تفسير الثعلبي أو أسباب النزول للواحدى فليس ذلك بحجّه باتّفاق أهل العلم ، لأنّ أهل السنّة لا يثبتون بهذه المراجع شيئاً يريدون

(١) منهاج السنّة ٢ : ٣٠ .

(٢) منهاج السنّة ٧ : ١١ .

(٣) منهاج السنّة ٧ : ١٧ .

إثباته مهما كان هذا الشيء ؛ لأنها جمعت بين الصحيح والضعيف والموضوع ، وإنّ المفسّرين لم يتفقوا على أنّ الآية نزلت في عليّ بن أبي طالب ، بل اختلفوا».

أقول :

قد عرفت أنّ غير واحدٍ من أسانيد الحديث صحيح ، وأنّ الإحالة لم تكن إلى مجرد تفسير الثعلبي وأسباب النزول للواحدى وكنز العمال ..

ونحن أيضاً نرى أنّ هذه الكتب تجمع بين الصحيح والضعيف والموضوع ، وكذلك الكتب الأخرى ، وحتى الموسومه بالصحاح ، لكنّ الاستدلال في هذا المقام إنّما هو بما صحّ ، سواء كان في الكتب المذكوره أو غيرها.

على أنّه قد تقدّم عن الآلوسي : إنّ عليه أغلب المحدثين ، وما كان عليه أغلب محدّثي السنّة ، وكافّه الإماميه أيضاً فلا شك في صدقه وثبوته.

وأما اجماع المفسّرين ، فقد عرفت أنّه اعتراف جملة من أكابر القوم ، فإن كانوا كاذبين عليهم فما ذنبنا؟!

وعلى الجملة ، فقد تبين أنّ ليس عند أتباع ابن تيمية إلّا التقليد ، ولم نر منهم إلّا تكرار أباطيله من غير تحقيق أو تدبّر.

ونكتفي بهذا في بيان نزول الآية في أمير المؤمنين على ضوء روايات القوم وكلمات علمائهم ، وهذا هو المهمّ في الاستدلال ؛ لأنّ دلالة الآية على مطلوب أهل الحق واضحة تماماً.

دلالة الآية على إمامه عليّ عليه السلام :

وما ذكره السيّد رحمه الله في وجه الاستدلال كافٍ...وقد سبقه إلى ذلك

سائر علماء الطائفة^(١).

وما ذكره القوم - كالرازي والإيجي والتفتازاني - في الاعتراض عليه فالأصل فيه هو : عبد الجبار المعتزلي في كتابه **المغني** ، فهم عيال على المعتزلة ، وقد أجاب عنه السيد المرتضى في كتابه **الشافى**.

فإن الآيه المباركه أثبتت لعلّي عليه السلام ما ثبت لله ولرسوله من الولاية العامه ؛ إذ نزلت في قضيه تصدّقه في حال الركوع ، كما أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم له عليه السلام يوم غدیر خم ما ثبت له صلى الله عليه وآله وسلم بقوله تعالى : ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم...﴾^(٢).

وعلى الجملة ، فلا وجه للإشكال في دلالة الآيه على «الأولوية» ولا في دلالتها على «عموم الولاية» ... كما لم يكن وجه لإنكار نزولها في تلك القضية ؛ لثبوته بالأخبار الصحيحه عند الفريقين ، حتّى أنّ بعض فقهاء السنّة كالجصاص وغيره استنبط منها حكماً شرعياً^(٣) ، وحتّى أنّ حسان بن ثابت الأنصاري قال فيها شعراً^(٤).

ويبقى الإشكال من بعض الجهات الأخرى :

(١) انظر : الذخيره في علم الكلام : ٤٣٨ ، تلخيص الشافى ٢ : ١٠ ، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد : ٣٩٤ ، نهج الحق وكشف الصدق : ١٧٢.

(٢) سورة الأحزاب ٣٣ : ٦.

(٣) أحكام القرآن - للجصاص . ٤ : ١٠٢ ، الجامع لأحكام القرآن ٦ : ٢٢١ ، تفسير أبي السعود ٣ : ٥٢ ، وغيرها.

(٤) شواهد التنزيل لقواعد التفضيل ١ : ١٨٢.

١ . لفظ : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ للجمع ، فكيف أُطلق على المفرد؟

وهو إشكال ذكره القاضي عبد الجبار وتبعه الرازي وغيره.
والجواب : إنّه بعد ثبوت نزول الآيه في أمير المؤمنين عليه السلام ، كما سبق ، فلا بُدَّ وأن يكون لإطلاق لفظ الجمع فيها عليه بمفرده نكته ..
فذكر السيّد رحمه الله وجوهاً ، وكلّ واحدٍ منها محتمل ، ولا مانع من أن يكون كلّها مراداً ، وقد لا يكون شيء منها هو الوجه .. لكنّ المهمّ أنّ الآيه نازله في الإمام عليه السلام ولا يضرّ بالاستدلال جهلنا بالنكته الحقيقيه لإطلاق لفظ الجمع عليه بوحده .. كما لا يخفي .

فصيل :

«سبحان الله! وهل كان عليّ بن أبي طالب أعلى منزله عند الله من رسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم حتّى يخاطبه بصيغه الجمع ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ويخاطب نبيّه بصيغه الأفراد ﴿وَرَسُولُهُ﴾؟! بل إنّ الله جلّ جلاله أفرد نفسه في هذه الآيه ...
ويلزم من هذا أنّ عليّاً رضي الله عنه أفضل عند الله من النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، ولا يخفي فساد هذا القول ومجانبته للإيمان ، لكنّ مثل هذا القول غير بعيد عن معتقد الرافضه ، فإنّهم يعتقدون أنّ لأئمّتهم منزله لا يبلغها نبيّ مرسل ولا ملك مقرب .
أمّا النكته التي نقلها عن الزمخشري في كشفه ، فهي مبنيّه على القول بصحّه الرواية القائله بأنّ الآيه نزلت في عليّ رضي الله عنه ، وقد أثبتنا من قبل كذب هذه الرواية عند أهل العلم بالحديث ، وبثبوت ذلك يثبت بطلان هذه النكته لبطلان الأساس الذي قامت عليه .

وقد أبعد هذا الرافضي النجعه إذ قال : إنما أتى بعباره الجمع دون عبارته المفرد بقيا منه تعالى على كثير من الناس...قلت : هل اطلع هذا الرافضي الغيب فعرف أنّ هذا هو مراد الله...أم جاء ذلك بآيه من كتاب الله ، أو خبر صحيح على لسان رسول الله؟ وبدون ذلك يكون الكلام رجماً بالغيب وتقول على الله ورسوله بلا علم ، أعاذنا الله والمسلمين من ذلك. أما استشهاد على مدّعه بقوله تعالى في سورة آل عمران : ﴿الَّذِينَ قَالُوا هُمُ النَّاسُ...﴾ وقوله : إنما كان القائل نعيم بن مسعود...هو استشهاد باطل وقول مردود...».

أقول :

بعض هذا الكلام تهريج ناشئ من سوء الفهم ؛ لأنّ الآيه الكريمة موضوعها «الولي» وهي بصدد الإخبار عنه ..
فآليه تقول : إنّ «الولي» ليس إلّا «الله» و «الرسول» و «عليّ» ، فكيف كان يمكن الإتيان بصيغته الجمع بالنسبه إلى «الله ورسوله»؟!
أما في الموارد التي تكلم الله سبحانه عن نفسه ، فقد صحّ الإتيان بصيغته الجمع بأن يقول : «إنّا» و : «نحن» ؛ وهو أيضاً لنكته توجب ذلك.
وبعضه بهتان وافتراء ؛ فإنّ الإماميه لا يفضلون عليّاً على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وإن كانوا يفضلونه على سائر الأنبياء ، كما تحقّق في مبحث آيه المباهله.
وبعضه دفاع عن النواصب ؛ إذ يقول السيّد : «فإنّ شأنى عليّ وأعداء بني هاشم...» وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها ، ولا يحاول ذلك إلّا من كان

على طريقته.

وبعضه دعوى كاذبه ؛ فإنه قال عما ذكره صاحب الكشاف : «وقد أثبتنا ...» ،
والحال أنّ أحداً لا يمكنه إثبات كذب الرواية في نزول الآية في علي عليه السلام ، فكيف
بمثل هؤلاء المقلّده!!؟

وعلى كلّ حال ... فإنّ الرواية ثابتة قطعاً ؛ ولأجلها قالوا بأنّه : لا بُدّ من نكته.

وأما نظائرها في القرآن الكريم فكثيره ، حسب ما جاء في تفاسير القوم ..

فالآيه التي ذكر السيّد أنّ المراد فيها هو : «نعيم بن مسعود الأشجعي» تجد القول
بذلك في تفاسير : الزمخشري ، وابن الجوزي ، والرازي ، والقرطبي ، وابن كثير ، والخازن
وغيرهم.

وكقوله تعالى : ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ

دِيَارِكُمْ﴾^(١) ..

فقد رووا في كتب الحديث والتفسير أنّها : نزلت في أسماء بنت أبي بكر ؛ وذلك أنّ
أمّها قدمت عليها بهدايا وكانت مشركة فأبّت أسماء أن تقبلها حتّى تستأذن النبيّ ، فسألته ،
فأنزل الله الآية ، فأمرها رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أن تدخلها منزلها وأن تقبل
هديّتها وتحسن إليها ..

والخبر في الصحيحين ، ومسنّد أحمد ، وتفسير الطبري ، وابن أبي حاتم ، وعنها في
تفسير القرطبي ، وتفسير ابن كثير ، وتفسير الخازن ... وغيرها.

ولو أردنا التفصيل لطال بنا المقام ..

فهذه كتبهم .. وهذه رواياتهم .. وعلى ضوءها تكلم السيّد.

(١) سورة الممتحنة ٦٠ : ٨.

٢ . السياق دالّ على إرادته المحبّ أو نحوه؟

فقد زعم القاضي المعتزلي . وتبعه الأشاعره كالرازي وابن روزبهان وغيرهما . : إنّ الآية وارده في سياق النهي عن اتّخاذ الكفّار أولياء ، ولا علاقته لها بالموضوع . وهذا غفله عمّا جاء في كتب أصحابنا في وجه الاستدلال بها ..
* أمّا أولاً : فإنّه قد وقع الفصل بين الآية وآيه النهي عن ولّايه الكفّار ، فلا سياق أصلاً .

* وأمّا ثانياً : فإنّ السياق إنّما يكون قرينه حيث لا دليل على خلافه ، وهذا ممّا اتّفق عليه سائر العلماء المحقّقين في مختلف البحوث .
* وأمّا ثالثاً : فإنّ «الولاية» في هذه الآية لا تكون لأحدٍ إلّا لله ، وإلّا لمن أثبتّها الله نفسه له ، وهو . بمقتضى الآية المباركه . رسول الله وعليّ عليهما وآلهما الصلاه والسلام .. وهذا المعني لا تقاومه الأدلّة فضلاً عن السياقات .. على فرض الثبوت ..

٣ . الولاية بمعنى الأولوية غير مراده في زمن الخطاب .

قال القاضي المعتزلي . وتبعه الرازي والتفتازاني والدهلوي والآلوسي . : إنّ الولاية بمعنى الأولوية بالتصرّف غير مراده من الآية في زمان الخطاب ، فليكن المراد بعد عثمان ، ولا نزاع .
والجواب : إنّّه ليس المراد من «الولاية» في الآية ونحوها خصوص «الحكومة» ، بل المراد فرض الطاعة والاستحقاق للتصرّف المطلق في جميع الأحوال وفي جميع الشؤون ، ومنها الحكومة ، وهذا يثبت لأمر المؤمنين عليه

السلام في حال حياه النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، إلّا أنّه تابع له ومطيع لأوامره ونواهيه ، فلا منافاه ..

ولو سلّمنا ؛ فإنّه يخرج حال حياه النبيّ ، ويبقى غيره .
على أن حمل «الأولويه بالتصرّف» على زمان «بعد عثمان» موقوف على صحّه تصدّى القوم قبله ، وهذا أوّل الكلام ..

٤ . التصدّق أثناء الصلاه ينافي الصلاه؟

ذكره القاضي وتبعه القوم .
وهو واضح السقوط ، حتّى عند علماء القوم أيضاً ^(١) .

أقول :

هذه عمده الإشكالات على الاستدلال بالآيه .. والغرض منها جميعاً هو الدفاع عمّن تقدّم على الإمام عليّ عليه السلام وتقمّص الولايه والحكومه بلا نصّ ولا دليل ، وعلى خلاف مقتضى الآيه المباركه وغيرها من أدلّه الكتاب والسّنّه .
هذا ، ولنا رساله مستقلّه في الآيه المباركه ودلائلها على الإمامه الحقّه وردّ الشبهات عنها ، ومن أراد التفصيل فليرجع إليها ^(٢) .

(١) انظر : روح المعاني . للآلوسى ٦٠ : ١٦٩ .

(٢) نفحات الأزهار في خلاصه عبقات الأنوار ، الجزء (٢٠) .

المراجعة (٤٨)

أربعون حديثاً من السُّنن المؤيَّده للنصوص

قال السيّد رحمه الله :

حسبك من السُّنن المؤيَّده للنصوص أربعون حديثاً :

- ١ . قول رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم . وهو آخذ بضبع عليّ : هذا إمام البرره ، قاتل الفجره ، منصور من نصره ، مخذول من خذله . ثمّ مدّ بها صوته .
أخرجه الحاكم من حديث جابر في ص ١٢٩ من الجزء الثالث من صحيحه المستدرک ، ثمّ قال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .
- ٢ . قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم : أوحى إليّ في عليّ ثلاث ، أنّه : سيّد المسلمين ، وإمام المتّقين ، وقائد الغرّ المحجّلين . أخرجه الحاكم في أوّل صفحه ١٣٨ من الجزء ٣ من المستدرک^(١) ، ثمّ قال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .
- ٣ . قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم : أوحى إليّ في عليّ أنّه : سيّد المسلمين ، وولي المتّقين ، وقائد الغرّ المحجّلين . أخرجه ابن النجار^(٢) ، وغيره من أصحاب السُّنن .

(١) وأخرجه الباوردى ، وابن قانع ، وأبو نعيم ، والبيّزّار ، وهو الحديث ٣٣٠١٠ من أحاديث الكنز ص ٦١٩ من جزئه الحادى عشر .

(٢) وهو الحديث ٣٣٠١١ ص ٦٢٠ من الجزء ١١ من الكنز .

٤ . قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم لعلِّي : مرحباً بسيد المسلمين ، وإمام المتقين .
أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ^(١) .

٥ . قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم : أول من يدخل هذا الباب إمام المتقين ، وسيد المسلمين ، ويعسوب الدين ، وخاتم الوصيين ، وقائد الغر المحجلين . فدخل عليّ ، فقام إليه مستبشراً ، فاعتنقه وجعل يمسح عرق جبينه وهو يقول له : أنت تؤدّي عني ، وتسمعهم صوتي ، وتبين لهم ما اختلفوا فيه بعدي ^(٢) .

٦ . قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم : إنّ الله عهد إليّ في عليّ أنّه : رآه الهدى ، وإمام أوليائي ، ونور من أطاعني ، وهو الكلمة التي ألزمتها المتقين .. الحديث ^(٣) .
وأنت ترى هذه الأحاديث الستة نصوصاً صريحة في إمامته ، ولزوم طاعته عليه السلام .

٧ . قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، وقد أشار بيده إلى عليّ : إنّ هذا أول من آمن بي ، وأول من يصافحني يوم القيامة ، وهذا الصديق الأكبر ، وهذا فاروق هذه الأمة ، يفرق بين الحقّ والباطل ، وهذا يعسوب المؤمنين .. الحديث ^(٤) .

(١) وهو الخبر ١١ من الأخبار التي أوردها ابن أبي الحديد في الصفحه ١٧٠ من المجلد التاسع من شرح النهج ، والحديث ٣٣٠٠٩ من أحاديث الكنز ص ٦١٩ من جزئه ١١ .

(٢) أخرجه أبو نعيم في حليته عن أنس ، ونقله ابن أبي الحديد مفصلاً في ص ١٦٩ من المجلد التاسع من شرح النهج ، فراجع الخبر ٩ من تلك الصفحه .

(٣) أخرجه أبو نعيم في حليته من حديث أبي برزه الأسلمي وأنس بن مالك ، ونقله علامه المعتزله في ص ١٦٧ من المجلد التاسع من شرح النهج ، فراجع الخبر الثالث من تلك الصفحه .

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير ٦ : ٢٦٩/٦١٨٤ من حديث سلمان وأبي ذر ، وأخرجه

- ٨ . قوله صلى الله عليه وآله وسلم : يا معشر الأنصار! ألا أدلكم على ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبداً ، هذا عليّ فأحبوه بحبّي ، وأكرموا بكرامتي ، فإنّ جبرائيل أمرني بالذي قلت لكم عن الله عزّ وجلّ^(١).
- ٩ . قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا مدينه العلم ، وعليّ بابها ، فمن أراد العلم فليات الباب^(٢).

البيهقي في سننه ، وابن عدى في الكامل من حديث حذيفه ، وهو الحديث ٣٢٩٩٠ من أحاديث الكنز ص ٦١٦ من جزئه الحادى عشر.

(١) أخرجه الطبراني في الكبير ٣ : ٢٧٤٩ / ٩٠ ، وهو الحديث ٣٣٠٠٧ من الكنز ص ٦١٩ من جزئه الحادى عشر ، وهو الخبر العاشر في ص ١٧٠ من المجلد التاسع من شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد. فانظر كيف جعل عدم ضالهم مشروطاً بالتمسك بعليّ؟! فدلّ المفهوم على ضلال من لم يستمسك به ، وانظر أمره إياهم أن يحبّوه بنفس المحبّه التى يحبّون النبيّ بها ، ويكرموا بعين الكرامه التى يكرمون النبيّ بها ، وهذا ليس إلّا لكونه ولي عهده وصاحب الأمر بعده ، وإذا تدبّرت قوله : «فإنّ جبرائيل أمرني بالذي قلت لكم عن الله» تجلّت لك الحقيقة.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير ١١ : ٦١/١١٠٦٥ عن ابن عباس ، كما في ص ٤١٥ من الجامع الصغير للسيوطى ، وأخرجه الحاكم في مناقب عليّ ص ١٢٦ من الجزء الثالث من صحيحه المستدرک بسندين صحيحين : أحدهما عن ابن عباس من طريقين صحيحين ، والآخر عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، وقد أقام على صحته طرقة أدلّه قاطعه.

وأفرد الإمام أحمد بن محمد بن الصديق المغربى ، نزيل القاهرة ، لتصحيح هذا الحديث كتاباً حافلاً ، سَمّاه : فتح الملك العليّ بصحّه حديث باب مدينه العلم عليّ . وقد طبع سنه ١٣٥٤ ، بالمطبعة الإسلامية بمصر . فحقيق بالباحثين أن يقفوا عليه ؛ فإنّ فيه علماً جمّاً ..

ولا وزن للنواصب وجرأهم على هذا الحديث الدائر . كالمثل السائر . على ألسنه الخاصّه والعاقه من أهل الأمصار والبوادي ، وقد نظرنا في طعنهم ، فوجدناه تحكماً محضاً لم يدلوا فيه بحجّه ما ، غير الوقاحه في التعصّب ، كما صرّح به الحافظ صلاح الدين العلائى ، حيث نقل

- ١٠ . قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم : أنا دار الحكمه ، وعليَّ بإيها^(١).
- ١١ . قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم : عليَّ باب علمي ، ومبين من بعدي لأُمّتي ما أرسلت به ، حُبّه إيمان ، وبُغضه نفاق .. الحديث^(٢).
- ١٢ . قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم : أنت تبين لأُمّتي ما اختلفوا فيه من بعدي. أخرجه الحاكم في ص ١٢٢ من الجزء الثالث من المستدرک^(٣) من حديث أنس ثم قال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه. انتهى.
- قلت : إنّ من تدبّر هذا الحديث وأمثاله علم أنّ عليّاً من رسول الله بمنزله الرسول من الله تعالى ، فإنّ الله سبحانه يقول لنبيّه : ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(٤) ورسول الله يقول لعلي : أنت تبين لأُمّتي ما اختلفوا فيه من بعدي.
- ١٣ . قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم . في ما أخرجه ابن السماك عن أبي بكر مرفوعاً . : عليّ مني كمنزلتي من ربّي^(٥).

القول بطلانه عن الذهبي وغيره ، فقال : ولم يأتوا في ذلك بعلّة قادحة ، سوى دعوى الوضع دفعاً بالصدر.

(١) أخرجه الترمذي في صحيحه ، وابن جرير ، ونقله عنهما غير واحد من الأعلام ، كالمُتَّقِي الهندي في ص ١٤٧ من الجزء الثالث عشر من كنزه ، وقال : قال ابن جرير : هذا خبر عندنا صحيح سنده ... إلى آخره. ونقله عن الترمذي جلال الدين السيوطي في حرف الهمزة من جامع الجوامع ومن الجامع الصغير ، فراجع من الجامع الصغير ج ١ ص ٤١٥ .

(٢) أخرجه الديلمي من حديث أبي ذرّ ، كما في ص ٦١٤ ج ١١ من كنز العمال.

(٣) وأخرجه الديلمي عن أنس أيضاً ، كما في ص ٦١٥ ج ١١ من كنز العمال.

(٤) سورة النحل ١٦ : ٦٤ .

(٥) نقله ابن حجر في المقصد الخامس من مقاصد الآيه ١٤ من الآيات التي أوردتها في الباب ١١ من صواعقه ، فراجع منها ص ٢٧٠ .

١٤ . قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم . في ما أخرجه الدارقطني في الأفراد عن ابن عباس مرفوعاً . : عليّ بن أبي طالب باب حطّه ، من دخل منه كان مؤمناً ، ومن خرج منه كان كافراً^(١) .

١٥ . قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم ، يوم عرفات في حجّه الوداع : عليّ مني وأنا من عليّ ، ولا يؤدّي عني إلّا أنا أو عليّ^(٢) .

(١) وهذا هو الحديث ٣٢٩١٠ من أحاديث الكنز في ص ٦٠٣ من جزئه الحادى عشر .
(٢) أخرجه ابن ماجه في باب فضائل الصحابه ص ٨٩ من الجزء الأول من سننه ، والترمذي والنسائي في صحيحهما ، وهو الحديث ٣٢٩١٣ في ص ٦٠٣ من الجزء الحادى عشر من الكنز .
وقد أخرجه الإمام أحمد في ص ١٧١ من الجزء الخامس من مسنده من حديث حبشى بن جناده بطرق متعدده كلّها صحيحه ، وحسبك أنّه رواه عن يحيى بن آدم ، عن إسرائيل بن يونس ، عن جدّه أبي إسحاق السبيعي ، عن حبشى ، وكلّ هؤلاء حجج عند الشيخين ، وقد احتجّا بهم في الصحيحين ..
ومن راجع هذا الحديث في مسند أحمد علم أنّ صدوره إمّا كان في حجّه الوداع التى لم يلبث النبيّ صَلَّى الله عليه وآله وسلم بعدها في هذه الدار الفانيه إلّا قليلاً ، وكان صَلَّى الله عليه وآله وسلم قبل ذلك أرسل أبا بكر في عشره آيات من سوره براءه ، ليقرأها على أهل مكه ، ثمّ دعا علياً . في ما أخرجه الإمام أحمد في ص ٢٤٣ من الجزء الأول من مسنده . فقال له : أدرك أبا بكر ، فحيثما لقيته فخذ الكتاب منه ، فاذهب أنت به إلى أهل مكه فاقرأه عليهم . فلحقه بالجحفه فأخذ الكتاب منه ... (قال :) ورجع أبو بكر إلى النبيّ صَلَّى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا رسول الله ! نزل في شيء؟ قال : لا ، ولكن جبرائيل جاءني فقال : لن يؤدّي عنك إلّا أنت أو رجل منك . انتهى .

وفي حديث آخر . أخرجه أحمد في ص ٢٤٢ من الجزء الأول من المسند عن عليّ . إنّ النبيّ حين بعثه براءه قال له : لا بُدّ أن أذهب بها أنا أو تذهب بها أنت . قال عليّ : فإن كان ولا بُدّ فسأذهب أنا . قال صَلَّى الله عليه وآله وسلم : فانطلق فإنّ الله يثبت لسانك ويهدى قلبك .. الحديث .

﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ * وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾^(١) ، ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٢) .. فأين تذهبون؟! وما ذا

تقولون في هذه السنن الصحيحه؟! والنصوص الصريحه؟!

وأنت إذا تأملت في هذا العهد مليا ، وأمعنت النظر في حكمه الأذان به في الحج الأكبر على رؤوس الأشهاد ؛ ظهرت لك الحقيقة بأجلى صوره ، وإذا نظرت إلى لفظه ما أقله ، وإلى معناه ما أجله وما أدله ؛ أكبرته غايه الإكبار ، فإنه جمع فأوعى ، وعم . على اختصاره . فاستقصى ، لم يبق لغير عليٍّ أهلية الأداء لأي شيء من الأشياء ..

ولا غرو ؛ فإنه لا يؤدى عن النبيِّ إلا وصيه ، ولا يقوم مقامه إلا خليفته ووليّه ، و ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْ لَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾^(٣) .

١٦ . قوله صلى الله عليه وآله وسلم : مَنْ أطاعني فقد أطاع الله ، وَمَنْ عصاني فقد عصى الله ، وَمَنْ أطاع عليّاً فقد أطاعني ، وَمَنْ عصى عليّاً فقد عصاني .

أخرجه الحاكم في ص ١٢١ من الجزء الثالث من المستدرک ، والذهبي في تلك الصفحه من تلخيصه ، وصرّح كل منهما بصحّته على شرط الشيخين .

١٧ . قوله صلى الله عليه وآله وسلم : يا عليّ ! من فارقتي فقد فارق الله ، ومن فارقك فقد فارقتي . أخرجه الحاكم في ص ١٢٤ من الجزء الثالث من صحيحه ، فقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

١٨ . قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، في حديث أم سلمه : من سب عليّاً فقد

(١) سورة التكويد ٨١ : ١٩ - ٢٢ .

(٢) سورة النجم ٥٣ : ٣ و ٤ .

(٣) سورة الأعراف ٧ : ٤٣ .

سبّني. أخرجه الحاكم في أوّل ص ١٢١ من الجزء الثالث من المستدرک ، وصحّحه على شرط الشيخين ، وأورده الذهبي في تلخيصه مصرّحاً بصحّته ، ورواه أحمد من حديث أم سلمة في ص ٤٥٦ من الجزء السابع من مسنده ، والنسائي في ص ١٤٥ من الخصائص العلوية ، وغير واحد من حفظه الآثار ..

ومثله قول رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، في حديث عمرو بن شاس ^(١) : من أذى عليّاً فقد آذاني.

١٩ . قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : من أحبّ عليّاً فقد أحبّني ، ومن أبغض عليّاً فقد أبغضني. أخرجه الحاكم وصحّحه على شرط الشيخين في ص ١٣٠ من الجزء الثالث من المستدرک ، وأورده الذهبي في التلخيص معترفاً بصحّته على هذا الشرط ..
ومثله قول عليّ ^(٢) : والذي فلق الحبة ، وبرأ النسمة ، إنّه لعهد النبي الأمي صلّى الله عليه وآله وسلّم ، لا يحبّني إلّا مؤمن ، ولا يبغضني إلّا منافق.

٢٠ . قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : يا عليّ! أنت سيّد في الدنيا ، وسيّد في الآخرة ، حبيبك حبيبي ، وحبيبي حبيب الله ، وعدوك عدوّي ، وعدوّي عدوّ الله ، والويل لمن أبغضك من بعدي. أخرجه الحاكم في أوّل ص ١٢٨ من الجزء الثالث

(١) مرّ عليك حديث عمرو بن شاس في ما علّقناه على المراجعة ٣٦.

(٢) في ما أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ص ١٠١ من الجزء الأوّل من صحيحه ، وروى ابن عبد البرّ مضمونه في ترجمة عليّ من الاستيعاب عن طائفة من الصحابة. ومرّ عليك في المراجعة ٣٦ حديث بريدة ؛ فراجعه.
وقد تواتر قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه ، كما اعترف بذلك صاحب الفتاوى الحامديّ في رسالته الموسومة ب : الصلاة الفاخرة في الأحاديث المتواترة.

من المستدرك ، وصحَّحه على شرط الشيخين ^(١).

٢١ . قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم : يا عليّ! طوبى لمن أحبَّك وصدَّق

(١) رواه من طريق أبي الأزهر ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، وكلّ هؤلاء حجج ؛ ولذا قال الحاكم بعد إيرادِه : صحيح على شرط الشيخين .. قال : وأبو الأزهر بإجماعهم ثقّه ، وإذا تفرد ثقّه بحديث فهو على أصلهم صحيح. ثمّ قال : سمعت أبا عبد الله القرشي يقول : سمعت أحمد بن يحيى الحلواني يقول : لما ورد أبو الأزهر من صنعاء ، وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث ، أنكره يحيى بن معين ، فلمّا كان يوم مجلسه ، قال في آخر المجلس : أين هذا الكذاب النيسابوري الذي يذكر عن عبد الرزاق هذا الحديث؟ فقا أبو الأزهر ، فقال : هو ذا أنا.

فضحك يحيى بن معين من قوله وقيامه في المجلس ، فقريّه وأدناه ، ثمّ قال له : كيف حدّثك عبد الرزاق بهذا ولم يحدّث به غيرك؟

فقال : اعلم يا أبا زكريا! أني قدمت صنعاء وعبد الرزاق غائب في قريه له بعيدة ، فخرجت إليه وأنا عليل ، فلمّا وصلت إليه سألتني عن أمر خراسان ، فحدّثته بها ، وكتبت عنه وانصرفت معه إلى صنعاء ، فلمّا ودّعته ، قال : وجب عليّ حقّك ، فأنا أحدّثك بحديث لم يسمعه مني غيرك ، فحدّثني والله بهذا الحديث لفظاً ، فصدّقه يحيى بن معين واعتذر إليه. انتهى.

أمّا الذهبي في التلخيص ، فقد اعترف بوثاقه الرواه لهذا الحديث عامّه ، ونصّ على وثاقه أبي الأزهر بالخصوص ، وشكك مع ذلك في صحّته الحديث إلّا أنّه لم يات بشيء قادح سوى التحكم الفاضح.

أمّا تكتّم عبد الرزاق فإنّما هو للخوف من سلطه الظالمين ، كما خاف سعيد بن جبير حين سأله مالك بن دينار ، فقال له : من كان حامل رأي رسول الله؟ قال : فنظر إلى ، وقال : كأنتك رخي البال.

قال مالك : فغضبت وشكوته إلى إخوانه من القراء ، فاعتذروا بأنّه يخاف من الحجاج أن يقول : كان حاملها عليّ بن أبي طالب. أخرج ذلك الحاكم في ص ١٣٧ من الجزء الثالث من المستدرك ، ثمّ قال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه.

فيك ، وويل لمن أبغضك وكذب فيك. أخرجه الحاكم في ص ١٣٥ من الجزء الثالث من المستدرک ، ثم قال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

٢٢ . قوله صلى الله عليه وآله وسلم : من أراد أن يحيا حياتي ، ويموت ميتتي ، ويسكن جنّه الخلد التي وعدني ربّي ، فليتولّ عليّ بن أبي طالب ، فإنّه لن يخرجكم من هدىً ، ولن يدخلكم في ضلاله ^(١) .

٢٣ . قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أوصي من آمن بي وصدّقني بولايه عليّ بن أبي طالب ، فمن تولّاه فقد تولّاني ، ومن تولّاني فقد تولي الله ، ومن أحبّه فقد أحبّني ، ومن أحبّني فقد أحبّ الله ، ومن أبغضه فقد أبغضني ، ومن أبغضني فقد أبغض الله عزّ وجلّ ^(٢) .

٢٤ . قوله صلى الله عليه وآله وسلم : من سرّه أن يحيا حياتي ، ويموت مماتي ، ويسكن جنّه عدن غرسها ربّي ، فليتولّ عليّاً من بعدي ، وليوال وليه ، وليقتدِ بأهل بيتي من بعدي ، فإنّهم عترتي ، خلقوا من طينتي ورزقوا فهمي وعلمي ، فويل للمكذّبين بفضلهم من أمّتي ، القاطعين فيهم صلتى ، لا أنا لهم الله شفاعتي .

٢٥ . قوله صلى الله عليه وآله وسلم : من أحبّ أن يحيا حياتي ، ويموت ميتتي ، ويدخل الجنّه التي وعدني ربّي ، وهى جنّه الخلد ، فليتولّ عليّاً وذريّته من بعده ، فإنّهم لن يخرجوكم من باب هدىً ، ولم يدخلوكم باب ضلاله ^(٣) .

٢٦ . قوله صلى الله عليه وآله وسلم : يا عمّار ! إذ رأيت عليّاً قد سلك واديا

(١) أوردنا هذا الحديث في المراجعة العاشرة .

(٢) أوردنا هذا الحديث في المراجعة العاشرة أيضاً ، فراجع ما علّقناه ثمّه عليه وعلى الذي قبله .

(٣) راجع ما علّقناه على هذا الحديث وعلى الذي قبله ، إذ أوردناها في المراجعة العاشرة .

وسلك الناس واديا غيره فاسلك مع عليّ ، ودع الناس ، فإنّه لن يدلك على ردىّ ، ولن يخرجك من هدىّ^(١).

٢٧. قوله صلى الله عليه وآله وسلّم ، في حديث أبي بكر : كفي وكفّ عليّ في العدل سواء^(٢).

٢٨. قوله صلى الله عليه وآله وسلّم : يا فاطمة! أما ترضين أنّ الله عزّ وجلّ اطّلع إلى أهل الأرض فاختر رجلين : أحدهما أبوك ، والآخر بعلك^(٣).

٢٩. قوله صلى الله عليه وآله وسلّم : أنا المنذر ، وعليّ الهاد ، وبك يا عليّ يهتدى المهتدون من بعدي^(٤).

٣٠. قوله صلى الله عليه وآله وسلّم : يا عليّ! لا يحلّ لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك^(٥) ..

ومثله حديث الطبراني عن أمّ سلمه والبزار ، عن سعد ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم : لا يحلّ لأحد أن يجنب في هذا المسجد إلّا أنا وعليّ^(٦).

٣١. قوله صلى الله عليه وآله وسلّم : أنا وهذا . يعني عليا . حجّه على أمّتي

(١) أخرجه الديلمي عن عمّار وأبي أيّوب ، كما في ص ٦١٣ ج ١١ من الكنز.

(٢) هذا هو الحديث ٣٢٩٢١ في ص ٦٠٤ من الجزء ١١ من الكنز.

(٣) أخرجه الحاكم في ص ١٢٩ من الجزء ٣ من صحيحه المستدرک ، ورواه كثير من أصحاب السنن وصحّحوه.

(٤) أخرجه الديلمي من حديث ابن عباس ، وهو الحديث ٣٣٠١٢ في ص ٦٢٠ من الجزء ١١ من الكنز.

(٥) راجع ما علّقناه على هذا الحديث ، إذ أورده في المراجعة ٣٤ ، وأمعن النظر في كلّ ما أورده ثمّه من السنن.

(٦) أورده ابن حجر في صواعقه ، فراجع الحديث ١٣ من الأربعين التي أوردها في الباب ٩.

يوم القيامة. أخرجه الخطيب من حديث أنس^(١).

وبما ذا يكون أبو الحسن حجّه كالنبيّ لو لا أنّه ولي عهده ، وصاحب الأمر من بعده؟! بعدة!

٣٢. قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : مكتوب على باب الجنّة : لا إله إلاّ الله ، محمّد رسول الله ، عليّ أخو رسول الله^(٢).

٣٣. قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : مكتوب على ساق العرش : لا إله إلاّ الله ، محمّد رسول الله ، أيّدته بعليّ ، ونصرته بعليّ^(٣).

٣٤. قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : من أراد أن ينظر إلى نوح في عزمه ، وإلى آدم في علمه ، وإلى إبراهيم في حلمه ، وإلى موسى في فطنته ، وإلى عيسى في زهده ، فلينظر إلى عليّ بن أبي طالب. أخرجه البيهقي في صحيحه ، والإمام أحمد بن حنبل في مسنده^(٤).

(١) وهو الحديث ٣٣٠١٣ في ص ٦٢٠ من الجزء ١١ من الكنز.

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط ٥ : ٥٤٩٨/٥٠٤ ، والخطيب في المتفق والمفترق ، كما في ص ٦٢٤ ج ١١ من كنز العمال. وقد أوردناه في المراجعة ٣٤ وعلّقنا عليه ما يفيد الباحث المتتبع.

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير ٢٢ : ٢٠٠/٥٢٦ ، وابن عساكر عن أبي الحمراء مرفوعاً ، كما في ص ٦٢٤ من الجزء ١١ من الكنز.

(٤) وقد نقله عنهما ابن أبي الحديد في الخبر الرابع من الأخبار التي أوردتها في ص ١٦٨ ج ٩ من شرح النهج ، وأورده الإمام الرازي في معني آيه المباهله من تفسيره الكبير ص ٨٦ ج ٨ ، وقد أرسل إرسال المسلّمات كون هذا الحديث موافقاً عند الموافق والمخالف.

وأخرج هذا الحديث ابن بطّة من حديث ابن عباس ، كما في ص ٤١ من كتاب فتح الملك العليّ بصحّه حديث باب مدینه العلم عليّ للإمام أحمد بن محمد بن الصّدّيق الحسني

٣٥. قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم : يا عليّ! إنّ فيك من عيسى مثلاً ، أبغضته اليهود حتّى بمتوا أمّه ، وأحبّه النصارى حتّى أنزلوه بالمنزله التى ليس بها .. الحديث (١).
٣٦. قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم : السَّبَقُ ثلاثه : السابق إلى موسى يوشع ابن نون ، والسابق إلى عيسى صاحب ياسين ، والسابق إلى محمّد عليّ بن أبي طالب (٢).
٣٧. قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم : الصّدّيقون ثلاثه : حبيب النجّار ، مؤمن آل ياسين ؛ قال : ﴿يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ (٣) ، وحزقيل ، مؤمن آل فرعون ؛ قال : ﴿اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (٤) ، وعليّ بن أبي طالب ، وهو أفضلهم (٥).
٣٨. قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم لعليّ : إنّ الأمّه ستغدر بك بعدي ، وأنت تعيش على ملّتي ، وتقتل على سنّتي ، مَنْ أحبّك أحبّني ، وَمَنْ أبغضك أبغضني ، وإنّ

المغربى ، نزيل القاهره ؛ فراجع.

- وَمَنْ اعترف بأنّ عليّاً هو الجامع لأسرار الأنبياء أجمعين شيخ العرفاء محي الدين بن العربى ، في ما نقله عنه العارف الشعراي في المبحث ٣٢ من كتابه اليواقيت والجواهر ص ٣٣٩.
- (١) أخرجه الحاكم في ص ١٢٣ من الجزء ٣ من المستدرک.
- (٢) أخرجه الطبراني وابن مردويه ، عن ابن عبّاس. وأخرجه الديلمي عن عائشه ، وهو في السنن المستفيضه.
- (٣) سورة يس ٣٦ : ٢٠.
- (٤) سورة غافر ٤٠ : ٢٨.
- (٥) أخرجه أبو نعيم وابن عساکر عن أبي لیلی مرفوعاً ، وأخرجه ابن النجار عن ابن عبّاس مرفوعاً ؛ فراجع الحديث ٣٠ والحديث ٣١ من الأربعين حديثاً التى أوردها ابن حجر في الفصل الثاني من الباب ٩ من صواعقه ، آخر ص ١٩٢ والتي بعدها.

هذه ستخضب من هذا. يعني لحيته من رأسه (١) ..

وعن عليّ إنّه قال : إنّ ممّا عهد إلىّ النبيّ أنّ الأمّة ستغدر بي بعده (٢).

وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لعليّ : أما إنّك

ستلقى بعدي جهداً. قال : في سلامه من ديني؟ قال : في سلامه من دينك.

٣٩. قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما

قاتلت على تنزيله. فاستشرف لها القوم وفيهم أبو بكر وعمر ، قال أبو بكر : أنا هو؟ قال :

لا. قال عمر : أنا هو؟ قال : لا ، ولكن خاصف النعل. يعني عليا .. قال أبو سعيد

الخدري : فأتيناه فبشّرناه ، فلم يرفع به رأسه كأنّه قد كان سمعه من رسول الله صلّى الله عليه

وآله وسلّم (٣) ..

ونحوه حديث أبي أيوب الأنصاري في خلافه عمر ؛ إذ قال (٤) : أمر رسول الله صلّى

الله عليه وآله وسلّم عليّ بن أبي طالب بقتال الناكثين

(١) أخرجه الحاكم ص ١٤٢ من الجزء ٣ من المستدرك وصحّحه ، وأورده الذهبي في تلخيصه معترفاً بصحّته.

(٢) هذا الحديث والذي بعده ، أعني حديث ابن عباس ، أخرجهما الحاكم في ص ١٤٠ من الجزء ٣ من المستدرك ، وأوردهما الذهبي في التلخيص ، وصرّح كلاهما بصحّتهما على شرط الشيخين.

(٣) أخرجه الحاكم في آخر ص ١٢٢ من الجزء ٣ من المستدرك ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، واعترف الذهبي بصحّته على شرط الشيخين ، وذلك حيث أورده في التلخيص ..

وأخرجه الإمام أحمد من حديث أبي سعيد في ص ٤٢٠ وفي ص ٥٠١ من الجزء ٣ من مسنده ، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان ، وسعيد بن منصور في سننه ، وأبو نعيم في حليته ، وأبو يعلى في السنن ، وهو الحديث ٣٢٩٦٧ في ص ٦١٣ من الجزء ١١ من الكنز.

(٤) في ما أخرج عنه الحاكم من طريقين ، في ص ١٣٩ والتي بعدها من ج ٣ من المستدرك.

والقاسطين والمارقين ..

وحديث عَمَّار بن ياسر ؛ إذ قال ^(١) : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم : يا على ! ستقاتلك الفئة الباغية ، وأنت على الحق ، فمن لم ينصرك يومئذ فليس مني ..
وحديث أبي ذرٍّ ؛ إذ قال ^(٢) : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم : والذي نفسى بيده ، إنَّ فيكم لرجالاً يقاتل الناس من بعدي على تأويل القرآن ، كما قاتلت المشركين على تنزيله ..

وحديث مُحَمَّد بن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن جدّه أبي رافع ، قال : قال رسول الله : يا أبا رافع ! سيكون بعدي قوم يقاتلون عليا ، حقّ على الله جهادهم ، فمن لم يستطع جهادهم بيده فبلسانه ، فمن لم يستطع بلسانه فبقلمه .. الحديث ^(٣) ..
وحديث الأخضر الأنصاري ^(٤) ، قال : قال رسول الله : أنا أُقاتل على تنزيل القرآن ، وعليّ يقاتل على تأويله ^(٥).

(١) في ما أخرجه ابن عساكر ، وهو الحديث ٣٢٩٧٠ في ص ٦١٣ ج ١١ من الكنز.

(٢) في ما أخرجه الديلمي ، كما في ص ٦١٣ ج ١١ من الكنز.

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير ، كما في ص ٦١٣ ج ١١ من الكنز.

(٤) هو ابن أبي الأخضر ، ذكره ابن السكن ، وروى عنه هذا الحديث من طريق الحارث بن حصيره ، عن جابر الجعفي ، عن الإمام الباقر ، عن أبيه الإمام زين العابدين ، عن الأخضر ، عن النبي. وقال ابن السكن : هو غير مشهور في الصحابه ، وفي إسناد حديثه نظر ؛ نقل ذلك كلّهُ العسقلاني في ترجمة الأخضر من الإصابه ..

وأخرج الدارقطني هذا الحديث في الأفراد ، وقال : تفرد به جابر الجعفي ، وهو رافضى.

(٥) كنز العمال ١١ : ٦١٣/٣٢٩٦٨.

٤٠ . قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم : يا علي ! أخصمك بالنبوة فلا نبوة بعدي ،
وتخصم الناس بسبع : أنت أولهم إيماناً بالله ، وأوفاهم بعهد الله ، وأقومهم بأمر الله ،
وأقسمهم بالسوية ، وأعدلهم في الرعية ، وأبصرهم بالقضية ، وأعظمهم عند الله مزية ^(١) ..
وعن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم : يا علي !
لك سبع خصال لا يحاجك فيها أحد : أنت أول المؤمنين بالله ، وأوفاهم بعهد الله ،
وأقومهم بأمر الله ، وأقسمهم بالسوية ، وأعدلهم في الرعية ، وأبصرهم بالقضية ، وأعظمهم
عند الله مزية ..

وعن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم : يا علي !
لك سبع خصال لا يحاجك فيهن أحد يوم القيامة : أنت أول المؤمنين بالله ، وأوفاهم بعهد
الله ، وأقومهم بأمر الله ، وأرفهم بالرعية ، وأقسمهم بالسوية ، وأعلمهم بالقضية ، وأعظمهم
مزية ..

إلى ما لا يسع المقام استقصاؤه من أمثال هذه السُنن المتضافرة المتناصرة باجتماعها
كلها على الدلالة على معنى واحد هو : إِنَّ عَلِيّاً ثاني رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم
في هذه الأُمّة ، وإنّ له عليها من الزعامه بعد النبي ما كان له صَلَّى الله عليه وآله وسلم ،
فهي من ناحية السُنن المتواتره في معناها وإن لم يتواتر لفظها ، ونهايك بهذا حجة بالغه.
والسلام.

(١) أخرجه أبو نعيم من حديث معاذ ، وأخرج الحديث الذي بعده ، أعني حديث أبي سعيد ، في حلية الأولياء
، وهما موجودان في ص ٦١٧ ج ١١ من الكنز .

أقول :

قبل الورود في البحث عن الأحاديث المذكوره وما قيل فيها :

أولاً : هذه الأحاديث مرويه في كتبنا وبطرق أصحابنا عن أهل البيت عليهم الصلاه والسلام ، وإذا كانت مخرجه في كتب المخالفين لهم ، فهي مما اتفق عليه الفريقان وأطبق عليه الطرفان ، ولا ريب أنَّ الوثوق بصدور المتفق عليه أقوى ، والاعتماد عليه أكثر.

وثانياً : إنَّ عدّه من هذه الأحاديث صحيح على أصول القوم ، بالإضافة إلى تصريح علمائهم بذلك ، فلا مناصّ لهم من القبول.

وثالثاً : إنَّ السيّد رحمه الله إنّما ذكر هذه الأحاديث تأييداً للنصوص ، ولا شك في أنّها صالحه لذلك حتّى لو كان كلّها ضعيفاً.

وبعد ، فهذا موجز الكلام على أسانيد جملة من هذه الأحاديث :

الحديث «١» :

صحّحه الحاكم ، وقد وصفه الذهبي ب : «الإمام الحافظ الناقد العلّامه شيخ محدّثين ... صنّف وخرّج وجرّح وعدّل وصحّح وعلّل ، وكان من بحور العلم ، على تشييع قليل فيه ... أنبئت عن أبي سعد الصقّار ، عن عبد الغافر بن إسماعيل ، قال : الحاكم أبو عبد الله هو إمام أهل الحديث في عصره ، العارف به حقّ معرفته»^(١).

إذاً ، يجوز لنا التمسك بروايته والاحتجاج بتصحيحه وإلزام الخصوم المعاندين بذلك.

(١) سير أعلام النبلاء ١٧ : ١٦٢ - ١٧٧.

الحديث «٢» :

صححه الحاكم كذلك .. وأخرجه جماعه من الأئمة الحفاظ ، كأبي يعلى ، والطبراني ، وأبي نعيم وابن منده وأبي موسى ، وابن عبد البر ، وابن عساكر ، وابن الأثير ، وغيرهم^(١)

قيل :

«٢ ، ٣ ، ٤ . حديث : أوحى إليّ في على ثلاث ... الحديث ، قال الذهبي : أحسبه موضوع ، وفي سنده : عمرو بن الحصين وشيخه متروكان».

أقول :

أولاً : إنّ هذا الكلام إنّما قاله الذهبي بعد الحديث : «أوحى إليّ ...» وهو الحديث رقم^(٢) فقط ، فإضافه^(٣) و^(٤) تدليس ..
ومّا يؤكد ذلك أنّ المتّقى الهندي ذكر الحديث المرقّم^(٢) تحت الرقم (٣٣٠١٠) وأورد كلام الذهبي وغيره من أجل الرجلين.
ثمّ ذكر الحديث المرقّم^(٣) تحت الرقم (٣٣٠١١) عن ابن النّجار ، عن عبد الله بن أسعد ... ولم يتكلّم على سنده أصلاً.
وثانياً : مجرّد «أحسبه موضوع» دعوى بلا دليل.
وثالثاً : إنّ «عمرو بن الحصين» من رجال سُنن ابن ماجه ، وشيخه «يحيى بن العلاء» من رجال سُنن أبي داود وسُنن ابن ماجه. وهذان الكتابان من الصحاح الستّه عند القوم ، فالقول بأنّهما : «متروكان» باطل.

(١) تاريخ مدينه دمشق ٤٢ : ٣٠٢ ، المعجم الصغير ٢ : ٨٨ ، أسد الغابه ٣ : ٧٠ ، رقم ٢٨١١.

ورابعاً : إنَّه قد روى ابن عساكر هذا الحديث بأسانيد ، أحدها : من طريق الحافظ ابن منده .. والثاني : من طريق الحافظ أبي يعلى ، عن عبد الله بن أسعد بن زرار ، وليس فيهما الرجلان المذكوران أصلاً .. والثالث : من طريق أبي يعلى ، وفيه الرجلان .. والطعن في حديث من أصله ، لأجل وجود المناقشه في بعض أسانيده ، تعصَّب قبيح.

الحديث «٣» :

أخرجه ابن النجَّار ، وعنه المتَّقَى الهندي ^(١).
وبصدد تصحيح هذا الحديث نقول :
أولاً : ليس الرجلان المذكوران في سنده ، كما سيأتي.
وثانياً : قد جعل الحافظ محبَّ الدين الطبري مفاد هذا الحديث من خصائص الإمام عليه السلام ؛ إذ قال : «ذكر اختصاصه بسياده المسلمين وولاه المتَّقِينَ» ، فقال : «عن عبد الله بن أسعد بن زرار قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم : ليله أُسرى بى انتهيت إلى ربِّي عزَّ وجلَّ ، فأوحى إليَّ . أو : أمرني . شك الراوي في أيهما . في عليّ ثلاثاً : أنَّه سيِّد المسلمين وولي المتَّقِينَ وقائد الغرَّ المحجَّلين . أخرجه المحاملى ، وأخرجه الإمام عليّ بن موسى الرضا من حديث عليّ ، وزاد : ويعسوب الدين» ^(٢).
فقد ظهر أنَّ الحديث من روايات الإمام الرضا عليه السلام ، ومن روايات

(١) كنز العمال ١١ : ٦٢٠ .

(٢) ذخائر العقبى في مناقب ذوى القربى : ١٣٠ .

المحاملى ، وابن النجار ، والمحَبّ الطبري ، كما أنّه من روايات ابن عساكر ، كما ستعلم.
وثالثاً : إنّ إسناد المحاملى صحيح قطعاً ؛ فإنّه أخرجه عن : «على بن أبي حرب ،
عن يحيى بن أبي بكير ، عن جعفر بن زياد الأحمر ، عن هلال الصيرفي ، عن أبي كثير
الأنصاري ، عن عبد الله بن أسعد بن زرار ، عن رسول الله ...» ^(١).

* فأما «المحاملى» ، وهو أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل ، المتوفي سنة ٣٣٠ ؛ فقد
قال الخطيب : «كان فاضلاً ديناً» ^(٢) ، ووثقه الذهبي وغيره ^(٣).

* وأما «عيسى بن أبي حرب» فهو : «عيسى بن موسى أبي حرب» أبو يحيى
الصقار البصري ، المتوفي سنة ٢٦٧ قال الخطيب : «قدم بغداد ، وحدّث بها عن يحيى بن
أبي بكير الكرماني ... روى عنه : ... والقاضي المحاملى ... وكان ثقةً ...» ^(٤).

* وأما «يحيى بن أبي بكير» الكرماني ، المتوفي سنة ٢٠٩ ؛ فمن رجال الصحاح
الستّة ^(٥).

* وأما «جعفر بن زياد» الأحمر ، المتوفي سنة ١٦٧ ؛ فمن رجال أبي داود ،
والترمذي ، والنسائي ، وقال ابن حجر : «صدوق ، يتشيع» ^(٦).

* وأما «هلال الصيرفي» ؛ فمن رجال البخاري ، ومسلم ، وأبي داود

(١) تاريخ مدينه دمشق ٤٢ : ٣٠٢.

(٢) تاريخ بغداد ٨ : ١٩ . ٢٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٥ : ٢٥٨.

(٤) تاريخ بغداد ١١ : ١٦٥.

(٥) تقريب التهذيب ٢ : ٣٤٤.

(٦) تقريب التهذيب ١ : ١٣٠.

والترمذي ، والنسائي وقال ابن حجر : «ثقه»^(١).

* وأما «أبو كثير الأنصاري» التابعي ؛ فقد ترجم له الخطيب وأخرج عنه حديثاً من طريق أحمد بن حنبل^(٢).

الحديث «٤» :

ليس فيه الرجال المذكوران ، وإنما رواه الحافظ أبو نعيم قائلاً : «أنبأنا عمر ابن أحمد القصباني ، أنبأنا علي بن العباس البجلي ، أنبأنا أحمد بن يحيى ، أنبأنا الحسن بن الحسين ، أنبأنا إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق ، عن أبيه ، عن الشعبي ، قال : قال عليّ : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : ...»^(٣). وأخرجه ابن عساكر عن طريق أبي نعيم ، قال : «أنبأنا أبو علي الحدّاد ، أنبأنا أبو نعيم الحافظ ...»^(٤).

الحديث «٥» :

رواه الحافظ أبو نعيم ، قال : «حدّثنا محمد بن أحمد بن علي ، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، ثنا إبراهيم بن محمد بن ميمون ، ثنا علي بن عياش ، عن الحارث بن حصيره ، عن القاسم بن جندب ، عن أنس ، قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : يا أنس! اسكب لي وضوءاً. ثمّ قال : فصلّى ركعتين ، ثمّ قال : يا أنس! أوّل من يدخل عليك من هذا الباب أمير المؤمنين ، وسيّد المسلمين ، وقائد

(١) تقريب التهذيب ٢ : ٣٢٣.

(٢) تاريخ بغداد ١٤ : ٣٦٢.

(٣) حلية الأولياء ١ : ٦٦.

(٤) كنز العمال ١١ : ٦١٩ برقم ٣٣٠٠٩.

الغَرَّ المحجّلين ، وخاتم الوصيين.

قال أنس : قلت : اللهم اجعله رجلاً من الأنصار. وكتمته.

إذ جاء على فقال : من هذا يا أنس؟ فقلت : عليّ.

فقام مستبشراً فاعتنقه ، ثم جعل يمسح عرق وجهه بوجهه ويمسح عرق عليّ بوجهه.

قال علي : يا رسول الله! لقد رأيتك صنعت شيئاً ما صنعت بي من قبل.

قال : وما يمنعني وأنت تؤدّي عني ، وتسمعهم صوتي ، وتبين لهم ما اختلفوا فيه

بعدي.

رواه جابر الجعفي ، عن أبي الطفيل ، عن أنس نحوه^(١).

فقيّل :

« ٥ ، ٦ . أول من يدخل في هذا الباب إمام المتّقين ... رواه أبو نعيم في الحلية. وقال

في الميزان : هذا الحديث موضوع. وقد روى هذا الحديث جابر الجعفي ، عن أبي الطفيل ،

عن أنس. قال زائده : كان جابراً^(٢) كذاباً. وقال أبو حنيفة : ما لقيت أكذب منه. وفي

صحيح مسلم : إنّ جابر الجعفي كان يؤمن بالرجعه. وقال ابن حبان : إنّ جابر الجعفي كان

سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ ، كان يقول : إنّ عليّاً يرجع إلى الدنيا. (رياض الجنّة :

١٥٨ ، ١٥٩)».

أقول :

قد روى الحديث عن أبي نعيم كذلك جماعه ، منهم : الحافظ ابن عساكر ؛ إذ

(١) حلية الأولياء ١ : ٦٣ .

(٢) كذا.

أخرجه قائلًا : «أخبرنا أبو علي المقرئ ، أنبأنا أبو نعيم الحافظ ...»^(١).

وأخرجه ابن عساكر بطريق آخر ؛ إذ قال : «أخبرنا أبو الحسن الفرضي ، أنا أبو القاسم بن أبي العلاء ، أنا أبو بكر محمد بن عمر بن سليمان بن المعدل العريني النصيبى . بها . وأبو بكر الحسين بن الحسن بن محمد ، قالوا : أنا أبو بكر أحمد بن يوسف بن خلاد ، نا أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، نا إبراهيم بن محمد ، نا على بن عائش ، عن الحارث بن حصيره ، عن القاسم بن جندب ، عن أنس بن مالك ...»^(٢).

فأولاً : لفظ الحديث فيه : «أمير المؤمنين» ، إلّا أنّ السيّد نقله بواسطة ابن أبي الحديد لا عن الحلية رأساً ، ولفظه في شرح النهج : «إمام المتّقين»^(٣).

وثانياً : في لفظ الحديث عن أنس : «قلت : اللهم اجعله رجلاً من الأنصار . وكتّمته» ، وقد حرّفت كلمه : «وكتّمته» في شرح النهج إلى : «وكتبت دعوتى»^(٤).

والسبب في هذا التحريف . إذ أبدلت : «كتمت» إلى : «كتبت» ، وأضيفت كلمه : «دعوتى» . هو «التكتّم» على واقع حال أنس بن مالك وأمثاله من الصحابه ، من الحسد والبغض لأمير المؤمنين عليه السلام ..

لكنّ الله سبحانه شاء أن يفتضح أنس ويكشف حاله في قضيه الطائر المشوى ؛ إذ أنّه بعد ما دعا النّبىّ صلى الله عليه وآله وسلّم قال أنس : «اللّهم اجعله رجلاً من الأنصار» ، وحاول أن يكتّم دعاء النّبىّ ، وحال دون دخول الإمام عليه ،

(١) تاريخ مدينه دمشق ٤٢ : ٣٨٦.

(٢) تاريخ مدينه دمشق ٤٢ : ٣٠٣.

(٣) شرح نهج البلاغه ٩ : ١٦٩.

(٤) شرح نهج البلاغه ٩ : ١٦٩.

إلا أنّ الله استجاب دعاء رسوله في عليّ ، ودخل عليه الدار وأكل معه من الطير ، ولو اتسع المجال لفصّلت الكلام ، وأشرت إلى صحّ الحديث وإن حاول القوم «التكتم» عليه ، فراجع المجلّد المختصّ به من كتابنا الكبير ^(١).

وأيضاً : فقد فضح الله حال أنس لما «كتم» الشهاده بحديث الغدير ، ودعا عليه الإمام عليه السلام وابتلى بالبرص ، والقضية مشهوره.

وعلى كلّ ، فإنّ هذا الحديث الذي أورده السيّد رحمه الله يعدّ من أسمى مناقب سيّدنا أمير المؤمنين وفضائله الدالّة على إمامته بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم ، وهو من أثبت الأحاديث في الباب ، وقد رويت مقاطع منه أيضاً بأسانيد مستقلّة بعضها معتبر .

ومن هنا ، فقد بذل المتعصّبون جهودهم في الطعن في الحديث المذكور ، واضطربت كلماتهم في الردّ عليه ، وإليك بعض الكلام في ذلك :

لقد روى الحافظ أبو نعيم هذا الحديث بطريقتين ، أحدهما : عن القاسم بن جندب ، عن أنس ، والآخر : عن جابر الجعفي ، عن أبي الطفيل ، عن أنس ..

فقال ابن الجوزي . بعد أن رواه بالطريق الأوّل . : «هذا حديث لا يصحّ. قال يحيى بن معين : على بن عابس ليس بشيء. وقد روى هذا الحديث جابر الجعفي ، عن أبي الطفيل ، عن أنس. قال زائده : كان جابر كذاباً ، وقال أبو حنيفة : ما لقيت أكذب منه» ^(٢).

فأما الطريق الأوّل ، فقد طعن فيه من أجل : «على بن عابس» ، ولم يقل إلا : قال يحيى بن معين : «ليس بشيء» ؛ ممّا يدلّ على أنّ لا إشكال في هذا الطريق إلا

(١) انظر : نفحات الأزهار في إمامه الأئمة الأطهار ج ١٣ - ١٤ .

(٢) الموضوعات ١ : ٣٧٧ .

من ناحية «علي بن عابس» ، وأمّا الطريق الثاني ، فالكلام في : «جابر الجعفي» .
 أمّا الذهبي ، فلم يذكر الحديث بترجمة «جابر» أصلاً .. وإمّا ذكره بالطريق الأول ،
 لكن لا بترجمة : «علي بن عابس» ، بل بترجمة : «إبراهيم» ، ثم اضطرب الأمر عليه ؛
 فعنون تاره : «إبراهيم بن محمّد بن ميمون» ، وأخرى : «إبراهيم بن محمود بن ميمون» ،
 فقال في الأول : «إبراهيم بن محمّد بن ميمون : من أجداد الشيعة . روى عن علي بن عابس
 خبراً عجيباً . روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر وغيره» ^(١) ..

ثمّ قال في الصفحة اللاحقه : «إبراهيم بن محمود بن ميمون : لا أعرفه . روى حديثاً
 موضوعاً فاسمعه : فروى محمّد بن عثمان بن أبي شيبة ، عن علي بن عابس ، عن الحارث
 بن حصيره ، عن القاسم بن جندب ، عن أنس : إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم قال لي
 : أوّل من يدخل عليك من هذا الباب أمير المؤمنين ، وسيّد المسلمين ، وقائد الغرّ المحجلّين
 ، وخاتم الوصيين .. الحديث بطوله» .

فهل هو : «إبراهيم بن محمّد بن ميمون» ، أو : «إبراهيم بن محمود بن ميمون»؟!

الأوّل : «من أجداد الشيعة» ، الثاني : «لا أعرفه»!!

وهل الحديث : «عجيب» أو : «موضوع»؟!

وعند ما نرجع إلى لسان الميزان نجد أنّ ابن حجر يقول : «إبراهيم بن محمّد بن
 ميمون : من أجداد الشيعة . روى عن عليّ بن عابس خبراً عجيباً . روى عنه أبو شيبة بن أبي
 بكر وغيره . انتهى» .

والحديث : قال هذا الرجل : حدّثنا علي بن عابس ، عن الحارث بن حصيره ،

(١) ميزان الاعتدال ١ : ٦٣ .

عن القاسم بن جندب ، عن أنس رضي الله عنه : إنّ النبيّ صَلَّى الله عليه وآله وسلّم قال لي : ... الحديث بطوله. رواه عنه أيضاً : محمّد بن عثمان بن أبي شيبة. وذكره الأزدي في الضعفاء ، وقال : إنّ منكر الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال إنّّه : كندى.

وأعاده المؤلّف في ترجمة إبراهيم بن محمود ، وهو هو ، فقال : لا أعرفه. روى حديثاً موضوعاً ، فذكر الحديث المذكور. ونقلت من خطّ شيخنا أبي الفضل الحافظ : إنّ هذا الرجل ليس بثقه. وقال إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة : سمعت عمّي عثمان بن أبي شيبة يقول : لو لا رجلاّن من الشيعة ما صحّ لكم حديث. فقلت : من هما يا عمّ؟ قال : إبراهيم بن محمّد بن ميمون ، وعبداد بن يعقوب. وذكره أبو جعفر الطوسي في رجال الشيعة»^(١).

ووقع اختلاف واضطراب في اسم الراوي : هل هو «علي بن عابس» ، كما ذكروا ، أو : إنّّه «علي بن عياش» ، كما في حلية الأولياء ، وقال مصحّحه : «الصحيح ما أثبتناه» ، أو : «علي بن عبّاس» ، أو : «علي بن عائش» ، كما في روايتي ابن عساكر؟!!

أقول :

إني أظنّ أنّ هذا التصحيف مقصود وليس بصدفة :

فإن كان : «ابن عياش» ، فهو من رجال البخاري والسنن الأربعة^(٢) ..

وإن كان : «ابن عابس» ، فهو من رجال الترمذي ، وقد اختلفت كلماتهم فيه ..

(١) لسان الميزان ١ : ١٠٧.

(٢) تقريب التهذيب ٢ : ٤٢.

فعن جماعه ، كالجوزجاني والأزدي : ضعيف. وعن يحيى بن معين في روايته : كأنه ضعيف ، وفي أخرى : ليس بشيء. وعن ابن حبان : فحش خطأه فاستحقَّ الترك. وعن الدارقطني : يعتبر به. وعن أبي زرعة والساجي : عنده مناكير.

وعن ابن عدى : لعلى بن عابس أحاديث حسان ، ويروى عن أبان بن تغلب وعن غيره أحاديث غرائب ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه ^(١).

وقد أورد ابن عدى روايته الحديث عن عطيه ، عن أبي سعيد ، قال : لما نزلت : ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ ^(٢) دعا رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم فاطمة فأعطها فذكاً ^(٣).

فمن يروى مثل حديثنا. وهذا الحديث في فذك. فلا بُدَّ وأن يترك عند الجوزجاني وأمثاله من النواصب!!

هذا تمام الكلام على الطريق الأول.

وقد عرفت أنَّ «إبراهيم بن محمد بن ميمون» من الثقات عند ابن حبان وغيره ، ولم ينقل ابن حجر تضعيفاً له إلا عن الأزدي ، وهذا من عجائب ابن حجر ؛ لأنَّه تعقَّب تضعيفات الأزدي غير مرَّة قائلًا : «ليت الأزدي عرف ضعف نفسه» و «لا يعتبر بترجيحه لضعفه هو» ^(٤) ..

ولم يتكلَّم فيه الذهبي إلا بقوله : «من أجلاد الشيعة» ، وهذا ليس بطعن ؛ فقد قدَّما غير مرَّة عن الذهبي نفسه وعن ابن حجر أنَّ التشييع غير مضرَّ بالوثاقه.

(١) الكامل . لابن عدى . ٦ : ٣٢٢ ، تهذيب الكمال ٢٠ : ٥٠٢ ، تهذيب التهذيب ٧ : ٣٠١ .

(٢) سورة الإسراء ١٧ : ٢٦ .

(٣) الكامل ٦ : ٣٢٤ .

(٤) مقدمه فتح الباري : ٤٣٠ .

وأما الطريق الثاني ، فقد تكلموا فيه ل «جابر بن يزيد الجعفي» ، ويكفي أن نورد نصّ كلام الذهبي فيه في ميزان الاعتدال ؛ إذ قال :

«جابر بن يزيد [د ، ت ، ق] بن الحارث الجعفي الكوفي ، أحد علماء الشيعة ، له عن أبي الطفيل ، والشعبي ، وخلق. وعنه : شعبه ، وأبو عوانه ، وعدّه. قال ابن مهدي ، عن سفيان : كان جابر الجعفي ورعاً في الحديث ، ما رأيت أورع منه في الحديث.

وقال شعبه : صدوق ؛ وقال يحيى بن أبي بكير ، عن شعبه : كان جابر إذا قال أخبرنا وحدثنا سمعت ، فهو من أوثق الناس.

وقال وكيع : ما شككتكم في شيء فلا تشكوا أنّ جابراً الجعفي ثقه. وقال ابن عبد الحكم : سمعت الشافعي يقول : قال سفيان الثوري لشعبه : إنّ تكلمت في جابر الجعفي لأتكلّم فيك ...»^(١).

فإذا كان جابر من رجال ثلثه من الصحاح ، ثمّ من مشايخ أئمة ، كالثوري وشعبه وأبي عوانه ، وأنهم قالوا هذه الكلمات في توثيقه... فإنّه يكفي لاحتجاج قطعاً ؛ إذ ليس عندهم من المحدثين من أجمعوا على وثاقته إلّا الشاذ النادر ، فهم لم يجمعوا على وثاقه مثل البخاري صاحب الصحيح.

على أنّ ما ذكره جرحاً فيه فليس من أسباب الجرح والقدرح ؛ لأنّ كلمات الجارحين تتلخّص في أنّه : «كان من علماء الشيعة» ، وأنّه كان : «يحدّث بأخبار لا يصبر عنها» في فضل أهل البيت ، وأنّه : «كان يؤمن بالرجعه»... ولا شيء من هذه الأمور بقادح ، لا سيّما بالنظر إلى ما تقدّم عن أئمة القوم من التأكيد على ورعه في الحديث ، والنهي عن التشكيك في أنّه ثقه ، حتّى أنّ مثل سفيان يقول لمثل شعبه :

(١) ميزان الاعتدال ١ : ٣٧٩ . ٣٨٤.

«إن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمن فيك!»!
وبما ذكرناه كفاًيه ، لمن طلب الرشاد والهداية.
وبه تتبين مواضع الزور والدجل والتدليس في كلام المفتري.

الحديث «٦» :

قال أبو نعيم : «حدَّثنا محمد بن حميد ، ثنا علي بن سراج المصري ، ثنا محمد ابن فيروز ، ثنا أبو عمرو لاهز بن عبد الله ، ثنا معتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن هشام ابن عروه ، عن أبيه ، قال : ثنا أنس بن مالك ، قال : بعثني النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى أبي برزة الأسلمي ، فقال له وأنا اسمع : يا أبا برزة! إنَّ ربَّ العالمين عهد إلىَّ عهداً في عليّ بن أبي طالب فقال : إنَّه رأيته الهدى ، ومنار الإيمان ، وإمام أوليائي ، ونور جميع من أطاعني .. يا أبا برزة! عليّ بن أبي طالب أميني غداً في القيامة ، وصاحب رأيتي في القيامة على مفاتيح خزائن رحمة ربِّي.

حدَّثنا أبو بكر الطلحي ، ثنا محمد بن علي بن بن دحيم ، ثنا عباد بن سعيد بن عباد الجعفي ، ثنا محمد بن عثمان بن أبي البهلول ، حدَّثني صالح بن أبي الأسود ، عن أبي المطهر الرازي ، عن الأعشى الثقفي ، عن سلام الجعفي ، عن أبي برزة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنَّ الله تعالى عهد إلىَّ عهداً في عليّ ، فقلت : يا ربَّ بيته لى؟ فقال : اسمع : فقلت : سمعت ، فقال إنَّ عليّاً رأيته الهدى ، وإمام أوليائي ، ونور من أطاعني ، وهو الكلمة التي ألزمتها المتّقين ، من أحبّه أحبّني ومن أبغضه أبغضني ، فبشّره بذلك. فجاء عليّ فبشّرتّه ...»^(١).

(١) حلية الأولياء ١ : ٦٦ - ٦٧.

وأخرجه ابن عساكر عن أبي علي الحداد ، عن أبي نعيم الحافظ ^(١) ..
وأخرجه بإسناد له غيره فقال : «أخبرنا أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد الزيدى ، أنا أبو الفرج الشاهد ، أنا أبو الحسن محمد بن جعفر النجار النحوى ، أنا أبو عبد الله محمد بن القاسم المحاربى ، نا عباد بن يعقوب ، أنا على بن هاشم ، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع ، عن عون بن عبيد الله ، عن أبي جعفر وعن عمر بن علي ، قالوا : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :»

(قال ابن عساكر :) هذا مرسل ^(٢).

ولم يتكلم ابن عساكر على الإسناد السابق.
وأما قوله في الإسناد الأخير : «مرسل» فيرويه أنّ الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام لا يروى إلا عن آبائه ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.
وعمر بن علي إنما رواه عن عليّ أمير المؤمنين عليه السلام ..
ولو كان في الحديث مطعن لذكره ابن عساكر ، لكنّه حديث معتبر بلا ريب ؛ لأنّ رجاله ثقات بلا كلام ..

و «عباد بن يعقوب» الرواجي من رجال البخاري ، والترمذي ، وابن ماجه ؛ قال ابن حجر : «صدوق رافضى ، حديثه في البخاري مقرون ، بالغ ابن حبان فقال : يستحقّ الترك» ^(٣) ..

و «علي بن هاشم» بن البريد من رجال البخاري في المتابعات ، ومسلم ، والأربعة ؛ وقال ابن حجر : «صدوق يتشيع» ^(٤).

(١) تاريخ مدينه دمشق ٤٢ : ٢٩٠.

(٢) تاريخ مدينه دمشق ٤٢ : ٢٧٠.

(٣) تقريب التهذيب ١ : ٣٩٤.

(٤) تقريب التهذيب ٢ : ٤٥.

فالحقّ مع السيّد في قوله :

«وأنت ترى هذه الأحاديث الستّة نصوصاً صريحه في إمامته ولزوم طاعته عليه السلام».

الحديث «٧» :

أخرجه طب عن سلمان وأبي ذرّ معاً. هق ، عد عن حذيفه. كذا قال المتّقى ^(١).
وسند الحديث عند الطبراني هكذا : «حدّثنا على بن إسحاق الوزير الأصبهاني ، حدّثنا إسماعيل بن موسى السدّي ، ثنا عمر بن سعيد ، عن فضيل بن مرزوق ، عن أبي سخيلة ، عن أبي ذرّ وعن سلمان ، قالوا : أخذ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بيد عليّ رضي الله عنه فقال : إنّ هذا ...» ^(٢).
وعند ابن عساكر بإسناده ... أنا عمرو بن سعيد البصري ، عن فضيل بن مرزوق ، عن أبي سخيلة ، عن سلمان وأبي ذرّ ... ^(٣).
وقال الهيثمي بعد أن رواه عن سلمان وأبي ذرّ : «رواه الطبراني ، والبزار عن أبي ذرّ وحده ... وفيه : عمرو بن سعيد المصري ، وهو ضعيف» ^(٤).
وفي تهذيب الكمال في مَنْ روى عن فضيل بن مرزوق : عمر بن سعد البصري ^(٥).

(١) كنز العمال ١١ : ٦١٦ برقم ٣٢٩٩٠.

(٢) المعجم الكبير ٦ : ٢٩٦ برقم ٦١٨٤.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٤٢ : ٤١.

(٤) مجمع الزوائد ٩ : ١٠٢.

(٥) تهذيب الكمال ٢٣ : ٣٠٦.

أقول :

فقد وقع التحريف والخلط في اسم الرجل واسم أبيه ولقبه ، فهل هو : «عمر» أو «عمرو»؟! وأبوه : «سعد» أو «سعيد»؟! وهو : «البصري» أو «المصري»؟! وقد روى الحديث عن ابن عباس أيضاً ، وأخرجه ابن عساكر بإسناد فيه عبد الله بن داهر ، قال : «ستكون فتنة ، فمن أدركها منكم فعليه بخصلتين : كتاب الله وعليّ بن أبي طالب ، فإني سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم يقول وهو آخذ بيد عليّ : هذا أوّل من آمن بي ...».

ثمّ قال ابن عساكر : «قال ابن عدى : عامّه ما يرويه ابن داهر في فضائل عليّ هو فيه متّهم»^(١).

فلم يتّهم الرجل بكذبٍ أو غيره من أسباب الضعف ، وإلّا «عامّه ما يرويه في فضائل عليّ» ، فهذا ذنبه؟!

فانظر كيف يحاولون الطعن في الأحاديث النبوية الواردة في المناقب العلوية!!

الحديث «٨» :

هذا الحديث أخرجه الطبراني في الكبير ، وأبو نعيم في الحلية ، كما قال المتّقى^(٢). ورواه الهيثمي فقال : «رواه الطبراني ، وفيه : إسحاق بن إبراهيم الضبيّ ، وهو متروك»^(٣).

(١) تاريخ مدينه دمشق ٤٢ : ٤٢.

(٢) كنز العمال ١١ : ٦١٩ برقم ٣٣٠٠٧ ، ١٣ : ١٤٣ برقم ٣٦٤٤٨.

(٣) مجمع الزوائد ٩ : ١٣٢.

أقول :

الظاهر أنّ الغلط في نسخه الهيثمي هو الذي أوقعه في هذا الاشتباه ؛ لأنّه لم يعرفه بهذا الاسم واللقب ، لكن الرجل هو : «إبراهيم بن إسحاق الصيني» ، وهو ليس بمتروك .. قال السمعاني : «إبراهيم بن إسحاق : كوفي ، كان يتجر في البحر ، ورحل إلى الصين ، وهو من بلاد المشرق ، ؛ يروى عن أبي عاتكه ، عن أنس ، عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، قال : اطلبوا العلم ولو بالصين»^(١).

قيل :

«قد أخرجه أبو نعيم في الحلية ، وهو حديث موضوع ، ومجرّد العزو إليه مشعر بالضعف ، كما هو مقرّر عند أهل العلم بالحديث».

أقول :

قد عرفت أنّ الحديث أخرجه الطبراني ، وأبو نعيم ، وغيرهما من الأئمة والحفاظ ، وسنده خال من الإشكال. وليس العزو إلى أبي نعيم مشعراً بالضعف ، بل لا بُدّ من النظر في سند الحديث ومتمنه أيا كان الراوي له ... ولا يجوز ردّ الأحاديث النبوية بمجرّد التشهّي. ولا الطعن في العلماء ورواياتهم بلا دليل.

(١) الأنساب ٣/٥٧٧ «الصيني».

الحديث «٩» :

قيل :

«٩ ، ١٠ . أنا مدينه العلم وعليّ بابها .. الحديث . أنا دار الحكمه وعليّ بابها ..
الحديث .

هذا حديث مطعون فيه ؛ قال يحيى بن معين : لا أصل له . وقال البخاري . إنّه منكر
وليس له وجه صحيح . وقال الترمذي : إنّه منكر غريب . وذكره ابن الجوزي في الموضوعات .
وقال ابن دقيق العيد : لم يثبتوه ، وقال النووى والذهبي والجزرى : إنّه موضوع . (مختصر
التحفة الاثني عشرية : ١٦٥) .

وقال ابن الجوزي : وثمّ في الطريق الثاني (أنا دار الحكمه ... الحديث) : محمد بن
عمرو الرومى ، قال ابن حبان : كان يأتى عن الثقات بما ليس من حديثهم ، لا يجوز
الاحتجاج به بحال . (رياض الجنّة : ١٥٠) .

أقول :

هذان حديثان مختلفان سنداً ومتناً ، وحيث أنّ القوم لم يتكلّموا في الثاني كما تكلّموا
في الأوّل منهما ، فقد خلط المفترى بينهما ، ليوهم القارئ أنّهما حديث واحد ، والطعن من
بعضهم متوجّه إلى كليهما ، وهذه خيانه كبيره .. وسيّضح الأمر ..
والكلام الآن في الحديث الأوّل المرقّم برقم «٩» ، فنقول :

طرق القوم في إسقاط حديث مدينه العلم

إنّه لما كان حديث : «أنا مدينه العلم ...» من أقوى ما يحتجّ به على إمامه أمير
المؤمنين عليه السلام ، وأوضحها دلالة على أعلميته وأفضليته بعد رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلّم ، فقد سعى القوم بشتّى الطرق لإسقاطه عن الاعتبار من

حيث السند ، أو عن الدلالة على ما يذهب إليه أهل الحق ، ونحن نذكر طرقهم المختلفة في محاربه هذا الحديث ، ونوضِّحها باختصار :

الأوّل : تكذيب الحديث سنداً ..

وهذا طريق بعض المتعصّبين منهم ، المناوئين لأمير المؤمنين عليه الصلاه والسلام ، ومن أشهرهم ابن تيمية ، الذي يقول : «وحديث أنا مدينه العلم وعليّ بابها ، أضعف وأوهى ، ولهذا إنّما يعدّ في الموضوعات ، وإن رواه الترمذي .. وذكره ابن الجوزي وبين أنّ سائر طرقه موضوعه. والكذب يعرف من نفس متنه ...»^(١).

لكنّ الحديث ليس كذباً موضوعاً ، وما ذكره ابن الجوزي قد تعقّبه غير واحد من أئمتهم ، كالحافظ السيوطي في اللآلي المصنوعة .. ولا يخفي أنّ ابن تيمية يعترف بكونه من أحاديث صحيح الترمذي ، وسيأتي مزيد من الكلام في ذلك.

والحاصل : إنّهم قد رَوَوْا هذا الحديث بأسانيدهم عن أمير المؤمنين ، وعن الإمامين السبطين الحسن والحسين ، وعن عبد الله بن عباس ، وجابر ، وابن مسعود ، وحذيفه ، وأنس ، وابن عمر ، وعمرو بن العاص ..

وهو في كتب كثير من الأئمة ، أخرجوه بطرقهم ، وقد نصّ على صحّته : يحيى بن معين ، وابن جرير الطبري ، والحاكم النيسابوري ، وجمع من كبار الحفاظ ، ومنهم من نصّ على حسنه : كالحافظ العلاءي ، والحافظ ابن حجر العسقلاني ، والحافظ السمهودي ، وأمثالهم.

وما نقل عن يحيى بن معين من أنّه قال : «لا أصل له» فكذب ؛ بدليل ما جاء

(١) منهاج السنّة ٧ : ٥١٥.

في تهذيب الكمال للحافظ أبي الحجاج المزني ، وفي تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني : «قال القاسم : سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث ، فقال : صحيح» وكذلك النقل عنه في كلام الخطيب البغدادي ، والجلال السيوطي ، والشوكاني ، والمنأوى ، وغيرهم^(١).

فإذاً ، يحيى بن معين يقول بصحّته حديث : «أنا مدينة العلم ...». ومن القائلين بصحّته : ابن جرير الطبري ، في كتابه تهذيب الآثار ؛ قال السيوطي في جمع الجوامع : «وقال ابن جرير : هذا خبر صحيح سنده».

ومنهم : الحاكم صاحب المستدرک ، فإنه قال : «هذا حديث صحيح الإسناد» ، ثم قال : «ولهذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثوري بإسناد صحيح ...»^(٢).

فلما ذا الكذب على العلماء وإخفاء الحقائق أو إنكارها؟! فإنّ الترمذي لم يقل عقيب حديث : «أنا مدينة العلم ...» ذلك ، بل سيأتي أنّ هذا الحديث قد أسقطه القوم من كتابه ؛ فلو كان قد طعن فيه لم يكن حاجه إلى إسقاطه من الكتاب ..

والبخاري إنّما تكلم في الحديث الثاني : «أنا دار الحكمه ...» كما في اللآلي المصنوعة والمقاصد الحسنه ؛ فدعوى تكلمه في حديث : «أنا مدينة العلم ...» كاذبه.

(١) تهذيب الكمال ١٨ : ٧٧ ، تهذيب التهذيب ٦ : ٢٨٦ ، وانظر : تاريخ بغداد ١١ : ٤٩ ، جمع الجوامع . للسيوطي . ١ : ٣٣٠ ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ٣ : ٤٦ ، الفوائد المجموعه : ٣٤٩ .

(٢) المستدرک على الصحيحين ٣ : ١٢٦ . ١٢٧ .

وكذلك نسبه القول بكونه موضوعاً إلى بعض العلماء منهم ، فإنَّها من الأكاذيب أيضاً ..

الثاني : مناقشه مدلول الحديث ..

ولكنَّها مناقشات باطله ، ومحاولات ساقطه ، ولذا احتاجوا إلى سلوك الطرق الأخرى.

الثالث : تحريف لفظ الحديث والتلاعب بمثته ..

كقول بعض النواصب : إنّ كلمه : «عليّ» فيه ليس علماً ، وإنَّما هو وصفٌ بمعني العلوّ ؛ فمدينه العلم عالٍ بابها. لكنَّه بلغ من السخافه حدّاً جعل بعض علمائهم يردّه ويبطله ، كابن حجر المكي وغيره ^(١) ..

وكزياده آخرين فيه بفضائل لغيره ، فقد جاء في بعض كتبهم : «أنا مدينه العلم وأبو بكر أساسها وعمر حيطانها وعثمان سقفيها وعليّ بابها» ، وقد نصّ العلماء على سقوطه ، كالسخاوي الحافظ ؛ إذ قال : «كلّها ضعيفه ، وألفاظ أكثرها ركيكه» ^(٢).

الرابع : تحريف الكتب ..

فإنَّهم لما رأوا أنّ هذا الحديث قويٌّ في دلالتّه ، ووجوده في الكتب المعتره يسبّب صحّه استدلال الإماميه به ، قاموا بتحريف الكتب .. ومن ذلك صحيح الترمذي ، فإنّ حديث : «أنا مدينه العلم وعليّ بابها» نقله جماعه من أكابر القوم ،

(١) المنح المكيّة في شرح القصيده الهمزية : ٣٠٤ ، فيض القدير ٣ : ٤٦ .

(٢) المقاصد الحسنه في الأحاديث المشتهرة على الألسنه : ١٢٤ .

كابن تيمية ، وابن الأثير ، وابن حجر ، وغيرهم ، عن الكتاب المذكور ، ولكنّه غير موجود فيه الآن.

فلينظر القارئ المنصف كيف يتلاعبون بأقوال النبيّ الكريم صلّى الله عليه وآله وسلّم ، ولو كانوا أهل السنّة حقّاً كما فعلوا هذه الأفاعيل ، وما قالوا هذه الأقاويل ، لكنهم يتّبعون سنّة بني أميّة ، ويقصدون محاربة السنّة النبوية الصحيحة ، ويأبى الله إلا أن يتمّ نوره ..

الحديث «١٠» :

أخرجه الترمذي في صحيحه ، وقال : حديث حسن ، كما نصّ على ذلك الحفّاظ ، كمحبّ الدين الطبري المكي ^(١).

وأخرجه ابن جرير الطبري وصحّحه ، كما نصّ على ذلك جماعه ، كالحافظ السيوطي في اللآلي المصنوعة ^(٢).

وقد نقل السيوطي تحسين الحافظ صلاح الدين العلائي كذلك.

وممن أثبتته في كتابه من الحفّاظ وكبار العلماء :

أبو نعيم الأصبهاني.

ابن مردويه الأصبهاني.

الخطيب التبريزي ، صاحب مشكاة المصابيح.

ابن حجر العسقلاني.

أبو محمّد الحسين ابن الفراء البغوي.

(١) ذخائر العقبى في مناقب ذوى القربى : ١٤١.

(٢) اللآلى المصنوعة ١ : ٣٣٣.

المناوي ، صاحب شرح الجامع الصغير.

الزرقاني ، صاحب شرح الموطأ.

القسطلاني ، صاحب شرح البخاري.

ابن حجر المكي ، صاحب الصواعق.

المتقى الهندي ، صاحب كنز العمال.

أقول :

قد عرفنا حال عشرة أحاديث من الأربعين حديثاً التي أوردها السيّد لتأييد النصوص في إمامه أمير المؤمنين ، من الصحّح في السند والمتان في الدلالة ، وعرفنا كيف يحاولون ردّ أحاديث مناقب أمير المؤمنين ودلائل إمامته بالزور والكذب.

وعلى حال هذه فقس البقية .. على أنّ قسماً منها قد تقدّم البحث عنه في المراجعات السابقة ..

فالأولي صرف الوقت في تشييد سائر المراجعات ..

المراجعة (٥٠)

قال السيّد رحمه الله :

في وجه الاستدلال بخصائص أمير المؤمنين على إمامته :
«إنّ من كان مثلكم . ثاقب الرويه ، بعيد المرمي ، خبيراً بموارد الكلام ومصادره ،
بصيراً بمراميه ومغازيه ، مستبصراً برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وحكمته البالغه
ونبوته الخاتمه ، مقدّراً قدره في أفعاله وأقواله وأنه لا ينطق عن الهوى . لا تفوته مقاصد تلك
السُنن ، ولا تخفي عليه لوازمها ، عرفاً وعقلاً ..

وما كان ليخفي عليك . وأنت من أثبات العربية وأسنادها ^(١) . أنّ تلك السُنن قد
أعطت عليّاً من المنازل المتعاليه ما لا يجوز على الله تعالى وأنبيائه إعطاؤها إلا لخلفائهم
وأمنائهم على الدين وأهله ، فإذا لم تكن دالّه على الخلافه بالمطابقه ، فهي كاشفه عنها ألته
ودالّه عليها لا محاله بالدلاله الالتزاميه ، واللزوم فيها بين بالمعني الأخص ، وحاشا سيّد
الأنبياء أن يعطى تلك المنازل الرفيعة إلا لوصيه من بعده ، ووليّه في عهده ..
على أنّ من سبر غور سائر السُنن المختصّه بعليّ ، وعجم عودها بروية وإنصاف ،
وجدّها بأسرها . إلا قليلاً منها . ترمي إلى إمامته ، وتدللّ عليها إمّا بدلاله

(١) أثبات : بفتح الهمزة جمع «ثَبَّت» بفتحتين ، وأسناد : جمع «سَنَد» بفتحتين أيضاً ، والثبت والسند هو الحجّه.

المطابقه ، كالنصوص السابقه ^(١) ، وكعهد الغدير ، وإما بدلاله الالتزام ، كالسُنن التي أسلفناها في المراجعة ٤٨ ..

وقوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم : عليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ ، لن يفترقاً حتّى يردا عليّ الخوض ^(٢) ..

وقوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم : عليّ مني بمنزله رأسى من بدني ^(٣) ..
وقوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم في حديث عبد الرحمن بن عوف ^(٤) : والذي نفسي بيده لتقيمّن الصلاة ، ولتؤتّن الزكاه ، أو لأبعثنّ إليكم رجلاً مني أو كنفسى .. الحديث ، وآخره : فأخذ بيد عليّ ، فقال : هو هذا ..

إلى ما لا يحصى من أمثال هذه السُنن ، وهذه فائده جليله ألفت إليها كلّ غَوَاصٍ عن الحقائق ، كشتاف عن الغوامض ، موغل في البحث بنفسه لنفسه ، لا يتبع إلّا ما يفهمه من لوازم تلك السُنن المقدّسه ، بقطع النظر عن عاطفه».

(١) المذكوره في المراجعة ٢٠ والمراجعة ٢٦ والمراجعة ٣٦ والمراجعة ٤٠.

(٢) أخرجه الحاكم في ص ١٢٤ ج ٣ من المستدرک ، والذهبي في تلك الصفحه من تلخيصه مصرّحين بصحّته ، وهو من الأحاديث المستفيضه ..

ومن ذا يجهل كون عليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ بعد صحاح الثقلين . الكتاب والعترة . فقف على ما أوردناه منها في المراجعة ٨ ، واعرف حقّ إمام العترة وسيّدها لا يدافع ولا ينازع.

(٣) أخرجه الخطيب من حديث البراء ، والديلمي من حديث ابن عبّاس ، ونقله ابن حجر في ص ١٩٣ من صواعقه ، فراجع الحديث ٣٥ من الأربعين حديثاً التي أوردتها في الفصل ٢ من الباب ٩ من صواعقه.

(٤) وهو الحديث ٣٦٤٩٧ ص ١٦٣ ج ١٣ من كنز العمال ، وحسبك حجّه على أنّ عليّاً كنفس رسول الله آيه المباهله على ما فصله الرازي في معناها من تفسيره الكبير (مفاتيح الغيب) ص ٨٦ ج ٨ ، ولا يفوتنك ما ذكرناه في مباحث الآيه من كلمتنا الغراء.

المراجعة (٥٢)

وقال . في ردّ دعوى المعارضه . :

«نحن نؤمن بفضائل أهل السوابق من المهاجرين والأنصار كافّة رضي الله عنهم ورضوا عنه ، وفضائلهم لا تحصى ولا تستقصى ، وحسبهم ما جاء في ذلك من آيات الكتاب وصحاح السنّة ، وقد تدبرناه إذ تتبّعناه فما وجدناه . كما يعلم الله عزّ وجلّ . معارضاً لنصوص عليّ ، ولا صالحاً لمعارضه شيء من سائر خصائصه .

نعم ، ينفرد خصومنا بروايه أحاديث في الفضائل لم تثبت عندنا ، فمعارضتهم إيانا بما مصادره لا تنتظر من غير مكابر متحكم ، إذ لا يسعنا اعتبارها بوجه من الوجوه ، مهما كانت معتبره عند الخصم .

ألا ترى أنّنا لا نعارض خصومنا بما انفردنا بروايته ، ولا نحتجّ عليهم إلّا بما جاء من طريقهم ، كحديث الغدير ونحوه؟!

على أنّنا تتبّعنا ما انفرد به القوم من أحاديث الفضائل ، فما وجدنا فيه شيئاً من المعارضه ، ولا فيه أي دلالة على الخلافه ، ولذلك لم يستند إليه . في خلافه الخلفاء الثلاثة . أحد ، والسلام» .

أقول :

قد قرّرنا سابقاً أموراً للبحث ، نشير إليها تشييداً لكلام السيّد وتأييداً لما تقدّم ممّا وما سيأتي من البحوث :

١. إنَّه إذا كان الحديث متفقاً عليه بين الفريقين ، فإنَّ الاعتماد عليه أحزم ، والاستدلال به أتمّ ، لا سيّما إذا كان معتبراً سنداً على أصول الخصم باعتراف بعض علماء طائفته.

٢. إنَّ الاعتبار السندى لأي حديث ، ليس بمعنى أن يكون رواه موثّقين عند جميع أئمة الجرح والتعديل ، بحيث لو وقع في السند رجل مختلف فيه فلا يكون صحيحاً ، وذلك لأنَّ الرجال المتفق على وثاقبتهم عند القوم قليلون جداً ، فإنَّ فيهم من يقدح في البخاري وفي مسلم ، والقدح في سائر أرباب الصحاح موجود في غير واحدٍ من كتبهم .. بل يكفي للاحتجاج بالخبر عدم كون رواه مقدوحين عند الكلّ أو الأكثر.

٣. إنَّ كلَّ حديث ينفرد أحد الطرفين بروايته ، فإنَّه لا يكون حجّة على الطرف الآخر ولا يجوز الاحتجاج به عليه ، وهذه قاعده مقرّره عند علماء الفريقين ، وأصحابنا ملتزمون بها في بحوثهم ، بخلاف الخصوم ، فما أكثر استدلالهم بما ينفردون بروايته في فضل أئمّتهم ، وهذا مخالف للقاعده ..

وممّن نصّ على هذه القاعده الحافظ ابن حزم الأندلسي ، فإنَّه قال في كتابه الفصل في بداية مباحث الإمامه ، في الاحتجاج على الإماميه :

«لا معني لاحتجاجنا عليهم برواياتنا فهم لا يصدّقونها ، ولا معني لاحتجاجهم علينا برواياتهم فنحن لا نصدّقها ، وإنّما يجب أن يحتجّ الخصوم بعضهم على بعض بما يصدّقه الذي تقام عليه الحجّة به ، سواء صدّقه المحتجّ أو لم يصدّقه ؛ لأنّ من صدّق بشيء لزمه القول به أو بما يوجبه العلم الضروري ، فيصير حينئذ مكابراً منقطعاً إن ثبت على ما كان عليه ...»^(١).

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣ : ١٢ .

٤ . إنّ استدلال أصحابنا بآيات الكتاب . مع النظر إلى شأن نزولها بحسب روايات أهل السنّة . وبالأحاديث الواردة في كتب القوم على إمامه أمير المؤمنين عليه السلام ، إنّما هو لكون تلك الأدلّة نصوصاً ثابتة ، إنّما على إمامته بعد رسول الله بلا فصل ، وإنّما على أفضليته من غيره بعد النبي ..

فإنّ النصّ على الإمامه فلا يجوز رده ؛ لأنّ ردّ النصّ الثابت عن رسول الله تكذيب له ، وهو كفر بإجماع المسلمين .

وإنّما النصّ على الأفضلية فيدلّ على الإمامه ؛ لحكم العقل بقبح تقدّم المفضول ، والأحاديث الواردة في صفات عليّ عليه السلام وحالاته المستلزمة للأفضلية من غيره ، وبالأسانيد المعتمدة ، كثيره جداً ..

ثمّ إنّ الحكم العقلي المذكور ممّا يعترف به حتّى شيخ النواصب المكابرين ابن تيمية الحرّاني في منهاجه .

٥ . وأصحابنا دائماً مستعدّون لاستماع آيه مناقشه علميه مبنية على أصول البحث وآداب المناظره ..

وكذلك كان أسلوب السيّد مع الشيخ سليم البشري . شيخ الجامع الأزهر ..
وإذا كان أبو عبد الله الحاكم النيسابوري من أئمة الحديث عند القوم ، وكان قد روى بسند صحيح في المستدرک عن أحمد بن حنبل قوله : « ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من الفضائل ما جاء لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه » (١) ..
وإذا كان الذهبي أيضاً من أئمة الحديث . وقد تعقّب روايات الحاكم في تلخيص المستدرک . قد وافق الحاكم في نقل هذا الكلام عن أحمد ..

(١) المستدرک على الصحيحين ٣ : ١٠٧ .

فقد جاز لنا أن نحتج على كل من يحترم أحمد بن حنبل ويتبعه بكلامه المروى عنه في حق أمير المؤمنين عليه السلام.

فما ظنك بآبن تيمية المكذب لهذا النقل بلا أي دليل؟!

بل المنقول عن أحمد بن حنبل فوق هذا النص الذي رواه الحاكم ووافقه الذهبي ؛ فقد روى الحافظ ابن الجوزي . وهو ممن يعتمد على كلماته وآرائه المكابرون . في كتابه في مناقب أحمد أنه قال : «ما ورد لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح ما ورد لعلي رضي الله عنه» ^(١) .. فهنا جملة : «الفضائل بالأسانيد الصحاح»!

وروى الحافظ ابن عبد البر عن أحمد والنسائي أنهما قالا : «بالأسانيد الحسان» ^(٢) . وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني بترجمة الإمام عليه السلام : «ومناقبه كثيرة ، حتى قال الإمام أحمد : لم ينقل لأحد من الصحابة ما نقل لعلي ، وكذا قال غيره .. وتتبع النسائي ما خص به من دون الصحابة ، فجمع من ذلك شيئاً كثيراً بأسانيد أكثرها جياد» ^(٣) .

وقال في فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، بشرح عنوان : باب مناقب علي بن أبي طالب :

«قال أحمد وإسماعيل القاضي والنسائي وأبو علي النيسابوري : لم يرد في

(١) مناقب أحمد بن حنبل : ١٦٣ .

(٢) الاستيعاب ٣ : ١١١٥ .

(٣) الإصابة في معرفه الصحابة ٤ : ٢٦٩ .

حقّ أحدٍ من الصحابه بالأسانيد الجياد أكثر ممّا جاء في عليّ^(١).
 وقال ابن حجر المكي : «قال أحمد : ما جاء لأحدٍ من الفضائل ما جاء لعليّ ،
 وقال إسماعيل القاضي والنسائي وأبو على النيسابوري : لم يرد في حقّ أحدٍ من الصحابه
 بالأسانيد الصحاح الحسان أكثر ما ورد في حقّ عليّ^(٢).
 فليقرأ المنصف هذه الكلمات والاعترافات ..
 ولينظر كيف يحتجّ الإماميه بها على الخصم؟! وكيف تُقَابَل احتجاجاتهم بأنواع الزور
 والبهتان والظلم!!؟

* * *

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٧ : ٥٧ .

(٢) المنح المكية في شرح القصيدة الهمزية : ٣٠١ .

المراجعة (٥٤). (٦٠)

حديث الغدير

قال السيّد رحمه الله :

أخرج الطبراني وغيره بسند مجمع على صحّته ^(١) ، عن زيد بن أرقم ، قال :
خطب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، بغدير خمّ ، تحت شجرات ، فقال :
أيها الناس ! يوشك أن أدعى فأجيب ^(٢) ، وإني مسؤول ^(٣) ، وإنيكم مسؤولون ^(٤) ، فما ذا

(١) صرّح بصحّته غير واحد من الأعلام ، حتّى اعترف بذلك ابن حجر ؛ إذ أورده نقلاً عن الطبراني وغيره في
أثناء الشبهة الحادية عشر من الشبه التي ذكرها في الفصل الخامس من الباب الأوّل من الصواعق ص ٢٥ .
(٢) إنّما نعى إليهم نفسه الرّكبة تنبيهاً إلى أن الوقت قد استوجب تبليغ عهده ، واقتضى الأذان بتعيين الخليفة من
بعده ، وأنّه لا يسعه تأخير ذلك مخافة أن يدعى فيجيب قبل إحكام هذه المهمّة التي لا بُدّ له من إحكامها ، ولا
غني لأئمّته عن إتمامها .

(٣) لما كان عهده إلى أخية ثقيلاً على أهل التنافس والحسد والشحناء والنفاق أراد صلّى الله عليه وآله . قبل أن
ينادى بذلك . أن يتقدّم في الاعتذار إليهم تأليفاً لقلوبهم وإشفاقاً من معرّة أفعالهم وأفعالهم ، فقال : وإني مسؤول ؛
ليعلموا أنّه مأمور بذلك ومسئول عنه ، فلا سبيل له إلى تركه ..

وقد أخرج الإمام الواحدي في كتابه أسباب النزول ، بالإسناد إلى أبي سعيد الخدري ، قال : نزلت هذه
الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الرّسول بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ يوم غدير خمّ في عليّ بن أبي طالب .

(٤) لعلّه أشار بقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : وإنيكم مسؤولون ، إلى ما أخرجه الديلمي وغيره . كما في
الصواعق وغيرها . عن أبي سعيد أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال : ﴿ وَقَفُوهُمْ إِتْمَ مَسْؤُولُونَ ﴾ عن ولّايه
عليّ ، وقال الإمام الواحدي : ﴿ إِتْمَ مَسْؤُولُونَ ﴾ عن ولّايه عليّ وأهل البيت ، فيكون الغرض من قوله : وإنيكم
مسؤولون ، تحديد أهل الخلاف لوليه ووصيه .

أنتم قائلون؟!

قالوا : نشهد أنّ قد بلغت وجاهدت ونصحت ، فجزاك الله خيراً .
فقال : أليس تشهدون أن لا إله إلا الله ، وأنّ محمداً عبده ورسوله ، وأنّ جنته حقّ ،
وأنّ ناره حقّ ، وأنّ الموت حقّ ، وأنّ البعث حقّ بعد الموت ، وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها ،
وأنّ الله يبعث من في القبور؟!
قالوا : بلى نشهد بذلك ^(١).

قال : اللهم اشهد.

ثمّ قال : يا أيها الناس! إنّ الله مولأي ، وأنا مولّي المؤمنين ، وأنا أولي بهم من أنفسهم ^(٢) ،
فمن كنت مولاه ، فهذا مولاه . يعني علياً . اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه .
ثمّ قال : يا أيها الناس! إني فرطكم ، وإتكم واردون عليّ الحوض ، حوض أعرض ممّا
بين بصرى إلى صنعاء ، فيه عدد النجوم قدحان من فضّه ، وإني سائلكم حين تردون عليّ
عن الثقلين ، كيف تخلّفوني فيهما؟ الثقل الأكبر : كتاب الله عزّ وجلّ ، سبب طرفه بيد الله
تعالى ، وطرفه بأيديكم ، فاستمسكوا به لا تضلّوا ولا تبدّلوا ، وعترتي أهل بيتي ، فإنّه قد
تبّأني اللطيف الخبير أنّهما لن

(١) تدبّر هذه الخطبة ، من تدبّرها وأعطى التأمل فيها حقّه ، فعلم أنّها ترمي إلى أنّ ولّاه عليّ من أصول الدين
، كما عليه الإمامية ؛ حيث سألهم أولاً ، فقال : أليس تشهدون أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً عبده ورسوله؟! إلى
أن قال : وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها ، وأنّ الله يبعث من في القبور ، ثمّ عقب ذلك بذكر الولاية ليعلم أنّها على
حدّ تلك الأمور التي سألهم عنها فأقرّوا بها ، وهذا ظاهر لكلّ من عرف أساليب الكلام ومغازيه من أولي الأفهام .
(٢) قوله : وأنا أولي ، قرينة لفظية ، على أنّ المراد من الموليّ إنّما هو الأولي ، فيكون المعني : إنّ الله أولي بي من
نفسى وأنا أولي بالمؤمنين من أنفسهم ، ومن كنت أولي به من نفسه فعليّ أولي به من نفسه .

ينقضيا حتى يردا عليّ الحوض^(١).

وأخرج الحاكم في مناقب عليّ من مستدركه^(٢) ، عن زيد بن أرقم من طريقين صحّهما على شرط الشيخين قال : لما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، من حجّه الوداع ونزل غدير خمّ ، أمر بدوحات فقممن ، فقال : كأني دعيت فأجبت ، وإني قد تركت فيكم الثقلين ، أحدهما أكبر من الآخر ، كتاب الله تعالى وعترتي ، فانظروا كيف تخلّفوني فيهما ، فإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض.

ثمّ قال : إنّ الله عزّ وجلّ مولائي ، وأنا مولي كلّ مؤمن ، ثم أخذ بيد عليّ ، فقال : من كنت مولاه فهذا وليه ، اللهمّ وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وذكر الحديث بطوله ، ولم يتعبه الذهبي في التلخيص

وقد أخرجه الحاكم أيضاً في باب ذكر زيد بن أرقم من المستدرك^(٣) مصرّحاً بصحّته ، والذهبي . على تشدّده . صرّح بهذا أيضاً في ذلك الباب من تلخيصه ، فراجع . وأخرج الإمام أحمد من حديث زيد بن أرقم^(٤) ، قال : نزلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوادي . يقال له : وادي خمّ ، فأمر بالصلاة فصلّاها بهجير ، قال : فخطبنا ، وظلّل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بثوب على

(١) هذا لفظ الحديث عند الطبراني وابن جرير والحكيم الترمذي ، عن زيد بن أرقم ، وقد نقله ابن حجر عن الطبراني وغيره باللفظ الذي سمعته ، وأرسل صحّته إرسال المسلّمات ، فراجع ص ٢٥ من الصواعق.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣ : ١٠٩ .

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣ : ٥٣٣ .

(٤) في ص ٣٧٢ ج ٤ من مسنده.

شجرة سمرة من الشمس ، فقال : أستم تعلمون ، أو لستم تشهدون أنني أولي بكل مؤمن من نفسه؟! قالوا : بلى. قال : فمن كنت مولاه ، فعليّ مولاه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه.

وأخرج النسائي عن زيد بن أرقم^(١) ، قال : لما دفع النبيّ من حجّه الوداع ونزل غدير خمّ ، أمر بدوحات فقممن ، ثمّ قال : كأني دعيت فأجبت ، وإني تارك فيكم الثقلين ، أحدهما أكبر من الآخر ، كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما ، فإنهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض ..

ثمّ قال : إنّ الله مولائي ، وأنا ولي كلّ مؤمن ، ثمّ إنّّه أخذ بيد عليّ ، فقال : من كنت وليه فهذا وليه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه.

قال أبو الطفيل : فقلت لزيد : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم^(٢)!

فقال : وإنّه ما كان في الدوحات أحد إلّا رآه بعينه وسمعه بأذنيه.

وهذا الحديث أخرجه مسلم في باب فضائل عليّ من صحيحه^(٣) من عدّه

(١) ح ٧٩ من الخصائص العلوية عند ذكر قول النبيّ : من كنت وليه فهذا وليه.

(٢) سؤال أبي الطفيل ظاهر في تعجّبه من هذه الأمّة إذ صرفت هذا الأمر عن عليّ مع ما ترويه عن نبيّها في حقّه يوم الغدير ، وكأنّته شك في صحّته ما ترويه في ذلك ، فقال لزيد حين سمع روايته منه : أسمعته من رسول الله؟! كالمستغرب المتعجّب الحائر المرتاب ، فأجابه زيد بأنّه لم يكن في الدوحات أحد على كثره من كان يومئذ من الخلائق هناك ، إلّا من رآه بعينه وسمعه بأذنيه ، فعلم أبو الطفيل حينئذ أنّ الأمر كما قال الكميّ عليه الرحمة :

ويوم الدوح دوح غدير خمّ أبان له الخلافه لو أطيعا
ولكن الرجـال تابيعوهـا فلم أر مثلهـا خطراً مبيعـا
ولم أر مثـل ذاك اليـوم يومـاً ولم أر مثلهـا حقـاً أضـمـيعا

(٣) ص ٣٢٥ من جزئه الثاني.

طرق عن زيد بن أرقم ، لكنّه اختصره فبتره . وكذلك يفعلون ..

وأخرج الإمام أحمد من حديث البراء بن عازب ^(١) من طريقين ، قال : كنّا مع رسول الله ، فنزلنا بغدير خمّ ، فنودي فينا : الصلاة جامعة ، وكسح لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم تحت شجرتين ، فصلّى الظهر وأخذ بيد عليّ ، فقال : أستم تعلمون أني أولي بالمؤمنين من أنفسهم؟! قالوا : بلى . قال : أستم تعلمون أني أولي بكلّ مؤمن من نفسه؟! قالوا : بلى . قال : فأخذ بيد عليّ ، فقال : من كنت مولاه فعليّ مولاه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ..

قال : فلقية عمر بعد ذلك ، فقال له : هنيئاً يا ابن أبي طالب ، أصبحت وأمسيّت مولي كلّ مؤمن ومؤمنة .

وأخرج النسائي عن عائشة بنت سعد ^(٢) ، قالت : سمعت أبي يقول : سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، يوم الجحفة ، فأخذ بيد عليّ وخطب ، فحمد الله وأثني عليه ، ثمّ قال : أيها الناس! إني وليّكم ، قالوا : صدقت يا رسول الله . ثمّ رفع يد عليّ ، فقال : هذا وليّ ، ويؤدّي عني ديني ، وأنا موالى من والاه ، ومعادى من عاداه .. وعن سعد أيضاً ^(٣) ، قال : كنّا مع رسول الله ، فلمّا بلغ غدير خمّ ، وقف للناس ثمّ ردّ من تبعه ، ولحق من تخلف ، فلمّا اجتمع الناس إليه ، قال : أيها الناس! من وليّكم؟ قالوا : الله ورسوله . ثمّ أخذ بيد عليّ فأقامه ، ثمّ قال من كان الله ورسوله

(١) في ص ٢٨١ من الجزء الرابع من مسنده .

(٢) في ح ٨ من خصائصه العلوية ، في باب : ذكر منزله عليّ من الله عزّ وجلّ ، وفي ح ٩٥ في باب : الترغيب في موالاته والترهيب من معاداته .

(٣) في ما أخرجه النسائي ح ٩٦ من خصائصه .

وليه ، فهذا وليه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه.
والسُنن في هذا كثيره لا تحاط ولا تضبط ، وهى نصوص صريحه بأنّه ولي عهده
وصاحب الأمر من بعده ، كما قال الفضل بن العباس بن أبي لهب ^(١).
وكان ولي العهد بعد محمد عليّ وفي كلّ المواطن صاحبه ^(٢)

ما الوجه في الاحتجاج به مع عدم تواتره؟

[حديث الغدير متواتر عندنا وعند الجمهور ؛ فلذا يتم الاحتجاج به على الإمامه
على أصول الفريقين ، ومّا يدلّ على ذلك :]
النواميس الطبيعية تقضي بتواتر نصّ الغدير.
عنايه الله عزّ وجلّ به.
عنايه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم.
عنايه أمير المؤمنين.
عنايه الحسين.
عنايه الأئمة التسعه.
عنايه الشيعة.
تواتره من طريق الجمهور.
حسبك من وجوه الاحتجاج هنا ما قلناه لك آنفاً . في المراجعة ٢٤ ..

(١) من أبيات له أجاب فيها الوليد بن عقبه بن أبي معيط ، في ما ذكره محمد محمود الرافعي في مقدّمه شرح
الهاشميات صفحه ٨.

(٢) المراجعات : ١٦٤ - ١٦٨ .

* على أنّ تواتر حديث الغدير ممّا تقضى به النواميس التى فطر الله طبيعته عليها ، شأن كلّ واقعه تاريخيه عظيمه يقوم بها عظيم الأُمّه ، فيوقعها بمنظر ومسمع من الألوف المجتمعه من أُمته من أماكن شتى ، ليحملوا نبأها عنه إلى مَنْ وراءهم من الناس ، ولا سيّما إذا كانت من بعده محلّ العناية من أسرته وأوليائهم في كلّ خلف ، حتّى بلغوا بنشرها وإذا عتتها كلّ مبلغ ، فهل يمكن أن يكون نبؤها . والحال هذه . من أخبار الآحاد؟! كلّا بل لا بُدّ أن ينتشر انتشار الصبح ، فينظم حاشيتى البرّ والبحر ﴿وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾^(١).

* إنّ حديث الغدير كان محلّ العناية من الله عزّ وجلّ ؛ إذ أوحاه تبارك وتعالى إلى نبيّه صلى الله عليه وآله وسلّم ، وأنزل فيه قرآنًا يرتّله المسلمون آناء الليل وأطراف النهار ، يتلونه في خلواتهم وجلواتهم ، وفي أورادهم وصلواتهم ، وعلى أعود منابرهم ، وعوالى منائرهم : ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^(٢) ، فلمّا بلّغ الرسالة يومئذ

(١) سورة فاطر ٣٥ : ٤٣ .

(٢) لا كلام عندنا في نزولها بولايه عليّ يوم غدير خمّ ، وأخبارنا في ذلك متواتره عن أئمّة العترة الطاهرة ، وحسبك ممّا جاء في ذلك من طريق غيرهم ، ما أخرجه الإمام الواحدى في تفسير الآية من سورة المائدة ص ٢٠٤ من كتابه أسباب النزول ، من طريقين معتبرين عن عطيه ، عن أبي سعيد الخدرى ، قال : نزلت هذه الآية : « يا أيها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربّك » يوم غدير خمّ في عليّ بن أبي طالب . قلت : وهو الذى أخرجه الحافظ أبو نعيم في تفسيرها من كتابه نزول القرآن بسندين ، (أحدهما) عن أبي سعيد (والآخر) عن أبي رافع ، ورواه الإمام إبراهيم بن محمّد الحموي الشافعي في كتابه الفرائد بطرق متعدّده عن أبي هريره ، وأخرجه الإمام أبو إسحاق الثعلبي في معنى الآية من تفسيره الكبير ، بسندين معتبرين .

وممّا يشهد له أنّ الصلاة كانت قبل نزولها قائمه ، والزكاة مفروضة ، والصوم كان مشروعاً ، والبيت

بنصّه على عليّ بالإمامه ، وعهده إليه بالخلافه ، أنزل الله عزّ وجلّ عليه : ﴿اليوم أكملتُ لكم دينكم وأتممتُ عليكم نعمتي ورضيتُ لكم الإسلام ديناً﴾^(١) ، بخ بخ ﴿ذلك فضلُ الله يُؤتيه من يشاء﴾ ؛ إنّ من نظر إلى هذه الآيات ، بجع لهذه العناية.

* وإذا كانت العناية من الله عزّ وجلّ على هذا الشكل ، فلا غرو أن يكون من عنايه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ما كان ، فإنّه لما دنا أجله ، ونعيت إلى نفسه ، أجمع . بأمر الله تعالى . على أن ينادي بولايه عليّ في الحجّ الأكبر على رؤوس الأشهاد ، ولم يكتف بنصّ الدار يوم الإنذار بمكة ، ولا بغيره من النصوص المتواليه ، وقد سمعت بعضها ، فأذن في الناس قبل الموسم أنّه حاجّ في هذا العام حجّه الوداع ، فوفاه الناس من كلّ فجّ عميق ، وخرج من المدينه بنحو مئه ألف أو يزيدون^(٢) ..

فلما كان يوم الموقف بعرفات نادى في الناس : عليّ مني ، وأنا من عليّ ، ولا يؤدّي عني إلّا أنا أو عليّ^(٣).

محجوجاً ، والحلال بيناً ، والحرام بيناً ، والشريعه متّسقه ، وأحكامها مستتبّه ، فأى شيء غير ولايه العهد يستوجب من الله هذا التأكيد ، ويقتضى الحثّ على بلاغه بما يشبه الوعيد؟! وأي أمر غير الخلافه يخشى النبيّ الفتنة بتبليغه ، ويحتاج إلى العصمه من أذى الناس بأدائه؟!

(١) صحاحنا في نزول هذه الآيه بما قلناه متواتره من طريق العترة الطاهرة ، فلا ريب فيه ، وإن روى البخاري أنّها نزلت يوم عرفة . وأهل البيت أدري ..

(٢) قال السيّد أحمد زيني دحلان في باب حجّه الوداع من كتابه السيره النبويه : وخرج معه صلّى الله عليه وآله وسلّم . من المدينه . تسعون ألفاً ، ويقال مئه ألف وأربعه وعشرون ألفاً ، ويقال أكثر من ذلك . (قال :) وهذه عدّه من خرج معه ، وأما الذين حجّوا معه فأكثر من ذلك ، إلى آخر كلامه ؛ ومنه يعلم أنّ الذين قفلوا معه كانوا أكثر من مئه ألف ، وكلّهم شهدوا حديث الغدير .

(٣) أوردنا هذا الحديث في المراجعه ٤٨ ، فراجعته تحده الحديث ١٥ ولنا هناك في أصل الكتاب وفي

ولما قفل بمن معه من تلك الألوف وبلغوا وادي خم ، وهبط عليه الروح الأمين بآيه التبليغ عن رب العالمين ، حطّ صلى الله عليه وآله وسلم هناك رحله ، حتّى لحقه من تأخّر عنه من الناس ورجع إليه من تقدّمه منهم ، فلما اجتمعوا صلى بهم الفريضة ، ثمّ خطبهم عن الله عزّ وجلّ ، فصدع بالنصّ في ولايه عليّ ، وقد سمعت شذره من شذوره ، وما لم تسمعه أصحّ وأصرح ، على أنّ في ما سمعته كفايه ..

وقد حمّله عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلّ من كان معه يومئذ من تلك الجماهير ، وكانت تربو على مئة ألف نسمة من بلاد شتى .

فستة الله عزّ وجلّ التي لا تبدّل لها في خلقه تقتضى تواتره ، مهما كانت هناك موانع تمنع من نقله ، على أنّ لأئمة أهل البيت طرقاً تمثّل الحكمه في بّته وإشاعته .

* وحسبك منها ما قام به أمير المؤمنين أيام خلافته ؛ إذ جمع الناس في الرحبه فقال : أنشد الله كلّ امرئ مسلم سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم غدير خمّ ما قال ، إلّا قام فشهد بما سمع ، ولا يقيم إلّا من رآه بعينه وسمعه بأذنيه .

فقام ثلاثون صحابيا فيهم اثنا عشر بدريا ، فشهدوا أنّه أخذه بيده ، فقال للناس : أتعلمون أيّ أولي بالمؤمنين من أنفسهم؟! قالوا : نعم ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : من كنت مولاه فهذا مولاه ، اللهمّ وال من والاه ، وعاد من عاداه ... الحديث .

التعليقة عليه كلام يجدر بالباحثين أن يوقفوا عليه .

وأنت تعلم أنّ تواطؤ الثلاثين صحابيا على الكذب ممّا يمنعه العقل ، فحصول التواتر بمجرد شهادتهم - إذن - قطعى لا ريب فيه ، وقد حمل هذا الحديث عنهم كلّ من كان في الرحبه من تلك الجموع ، فبثّوه بعد تفرّقهم في البلاد ، فطار كلّ مطير .
ولا يخفى أنّ يوم الرحبه إنّما كان في خلافه أمير المؤمنين ، وقد بويع سنه خمس وثلاثين ، ويوم الغدير إنّما كان في حبّه الوداع سنه عشر ، فبين اليومين - في أقلّ الصور - خمس وعشرون سنه ، كان في خلالها طاعون عمواس ، وحروب الفتوحات والغزوات على عهد الخلفاء الثلاثة ..

وهذه المدّة - وهى ربع قرن - بمجرد طولها وبحروبها وغاراتها ، وبطاعون عمواسها الجارف ، قد أفنت جلّ من شهد يوم الغدير من شيوخ الصحابه وكهولهم ، ومن فتياهم المتسرعين . في الجهاد - إلى لقاء الله عزّ وجلّ ورسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، حتّى لم يبق منهم حيا بالنسبه إلى من مات إلّا قليل ..

والأحياء منهم كانوا منتشرين في الأرض ، إذ لم يشهد منهم الرحبه إلّا من كان مع أمير المؤمنين في العراق من الرجال دون النساء .
ومع هذا كلّ فقد قام ثلاثون صحابيا ، فيهم اثنا عشر بدريا ، فشهدوا بحديث الغدير سماعاً من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ..
وربّ قوم أقعدهم بغض عن القيام بواجب الشهاده ، كأنس^(١) بن مالك

(١) حيث قال له عليّ عليه السلام : ما لك لا تقوم مع أصحاب رسول الله فتشهد بما سمعته يومئذ منه؟! فقال : يا أمير المؤمنين! كبرت سني ونسيت. فقال عليّ : إن كنت كاذباً فضربك الله ببياض لا تواربها العمامه ، فما قام حتّى ابيضّ وجهه برصاً ، فكان بعد ذلك يقول : أصابتني دعوه العبد الصالح. انتهى.

وغيره ، فأصابتهم دعوه أمير المؤمنين عليه السلام.

ولو تسني له أن يجمع كلَّ مَنْ كان حيا يومئذ من الصحابه رجالاً ونساء ، ثمّ يناشدهم مناشده الرحبه لشهد له أضعاف الثلاثين ، فما ظنّك لو تسنّت له المناشده في الحجاز قبل أن يمضى على عهد الغدير ما مضى من الزمن؟! فتدبّر هذه الحقيقه الراهنه تجدها أقوى دليل على تواتر حديث الغدير.

وحسبك ممّا جاء في يوم الرحبه من السنن ما أخرجه الإمام أحمد . من حديث زيد بن أرقم في ص ٤٩٨ من الجزء الخامس من مسنده . عن أبي الطفيل ، قال : جمع عليّ الناس في الرحبه ثمّ قال لهم : أنشد الله كلّ امرئ مسلم سمع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول يوم غدير خمّ ما سمع لما قام . فقام ثلاثون من الناس ..

(قال) وقال أبو نعيم : فقام ناس كثير ، فشهدوا حين أخذه بيده ، فقال للناس : أتعلمون أني أولي بالمؤمنين من أنفسهم؟! قالوا : نعم يا رسول الله.

قال : مَنْ كنت مولاه فهذا مولاه ، اللهمّ والِ مَنْ والاه ، وعادِ مَنْ عاداه.

قال أبو الطفيل : فخرجت وكأّنّ في نفسي شيئاً . أي من عدم عمل جمهور الأمّه بهذا الحديث . فلقيت زيد بن أرقم ، فقلت له : إني سمعت عليّاً يقول : كذا وكذا.

قال زيد : فما تنكر؟! قد سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول

قلت : هذه منقبه مشهوره ذكرها الإمام ابن قتيبه الدينوري ، حيث ذكر أنساً في أهل العاهات من كتابه (المعارف) صفحه ٥٨٠ ، ويشهد لها ما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في صفحه ١٩٢ من الجزء الأوّل من مسنده ؛ حيث قال : فقام إلاّ ثلاثه لم يقوموا فدعا عليهم ، فأصابتهم دعوته.

ذلك له. انتهى.

قلت : فإذا ضمنت شهاده زيد هذه ، وكلام عليّ يومئذ في هذا الموضوع ، إلى شهاده الثلاثين ، كان مجموع الناقلين للحديث يومئذ اثنين وثلاثين صحابيا .
وأخرج الإمام أحمد من حديث عليّ ص ١٩١ من الجزء الأول من مسنده عن عبد الرحمن بن أبي ليلي ، قال : شهدت عليّاً في الرحبه ينشد الناس ، أنشد الله من سمع رسول الله يقول يوم غدیر خم : من كنت مولاه فعليّ مولاه لما قام فشهد .
قال عبد الرحمن : فقام اثنا عشر بدريا كأي أنظر إلى أحدهم ، فقالوا : نشهد أنّا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم غدیر خم : ألت أولي المؤمنين من أنفسهم ، وأزواجي أمهاتهم؟!
فقلنا : بلى يا رسول الله .

قال : فمن كنت مولاه فعليّ مولاه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه . انتهى .
ومن طريق آخر ، أخرجه الإمام أحمد في ص ١٩٢ ، قال : اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله ، قال : فقام إلا ثلاثه لم يقوموا ، فدعا عليهم فأصابتهم دعوته . انتهى .

وأنت إذا ضمنت عليّاً وزيد بن أرقم إلى الاثني عشر المذكورين في الحديث ، كان البديون يومئذ ١٤ رجلاً ، كما لا يخفي .

ومن تتبّع السنن الواردة في مناشده الرحبه ، عرف حكمه أمير المؤمنين في نشر حديث الغدير وإذاعته .

* ولسيد الشهداء أبي عبد الله الحسين عليه السلام موقف . على عهد معاوية .
حصحص فيه الحق ، كموقف أمير المؤمنين في الرحبه ؛ إذ جمع الناس

. أيام الموسم بعرفات . فأشاد بذكر جدّه وأبيه وأمه وأخيه ، فلم يسمع سامع بمثله بليغاً حكيماً يستعبد الأسماع ويملك الأبصار والأفئدة ، جمع في خطابه فأوعى ، وتتبع فاستقصى ، وأدّى يوم الغدير حقّه ، ووفّاه حسابه ، فكان لهذا الموقف العظيم أثره في اشتهار حديث الغدير وانتشاره.

* وإنّ للأئمة التسعة من أبنائه الميامين طرقاً . في نشر هذا الحديث وإذاعته . تريك الحكمه محسوسه بجميع الحواس

كانوا يتّخذون اليوم الثامن عشر من ذى الحجّه عيداً في كلّ عام ، يجلسون فيه للتهنئة والسرور ، بكلّ بهجه وحبور ، ويتقرّبون فيه إلى الله عزّ وجلّ بالصوم والصلاه ، والابتهاال . بالأدعية . إلى الله ، ويبالغون فيه بالبرّ والإحسان ، شكراً لما أنعم الله به عليهم في مثل ذلك اليوم من النصّ على أمير المؤمنين بالخلافه والعهد إليه بالإمامه ، وكانوا يصلون فيه أرحامهم ، ويوسّعون على عيالهم ، ويزورون إخوانهم ، ويحفظون جيранهم ، ويأمرون أولياءهم بهذا كله.

* وبهذا كان يوم ١٨ من ذى الحجّه في كلّ عام عيداً عند الشيعة^(١) في جميع الأعصار والأمصار ، يفزعون فيه إلى مساجدهم ، للصلاه فريضه وناقله ، وتلاوه القرآن العظيم ، والدعاء بالمأثور ، شكراً لله تعالى على إكمال الدين وإتمام النعمه ، بإمامه أمير المؤمنين ، ثمّ يتزاورون ويتواصلون فرحين مبتهجين ، متقرّبين إلى الله بالبرّ والإحسان ، وإدخال السرور على الأرحام والجيران.

(١) قال ابن الأثير في عدّه حوادث سنه ٣٥٢ من كامله : وفيها في ثامن عشر ذى الحجّه ، أمر معزّ الدولة بإظهار الزينه في البلد . بغداد . وأشعلت النيران بمجلس الشرطه ، وأظهر الفرح ، وفتحت الأسواق بالليل كما يفعل ليالى الأعياد ، فعل ذلك فرحاً بعيد الغدير . يعني غدير خمّ . وضربت الدبابد والبوقات ، وكان يوماً مشهوداً . انتهى بلفظه في ص ٥٤٩ ج ٨ من تاريخه.

ولهم في ذلك اليوم من كل سنة زياره لمشهد أمير المؤمنين ، لا يقلل المجتمعون فيها عند ضراحه عن مئة ألف ، ياتون من كل فج عميق ليعبدوا الله بما كان يعبد في مثل ذلك اليوم أئمتهم الميامين ، من الصوم والصلاه والإنابة إلى الله ، والتقرب إليه بالمبرات والصدقات ، ولا ينفصون حتى يحدقوا بالضراح الأقدس فيلقوا . في زيارته . خطاباً مأثوراً عن بعض أئمتهم ، يشتمل على الشهاده لأمر المؤمنين بمواقفه الكريمه ، وسوابقه العظيمه ، وعنايته في تأسيس قواعد الدين ، وخدمه سيّد النبيّين والمرسلين ، إلى ما له من الخصائص والفضائل التي منها عهد النبيّ إليه ، ونصّه يوم الغدير عليه ..

هذا دأب الشيعة في كل عام ، وقد استمرّ خطباؤهم على الإشاده في كل عصر ومصر بحديث الغدير مسنداً ومرسلاً ، وجرت عادة شعرائهم على نظمها في مدائحهم قديماً^(١) وحديثاً ..

فلا سبيل إلى التشكيك في تواتره من طريق أهل البيت وشيعتهم ؛ فإنّ دواعيهم لحفظه بعين لفظه ، وعنايتهم بضبطه وحراسته ونشره وإذاعته ، بلغت

(١) قال الكميت بن زيد :

ويوم الدوح دوح غدير خمّ	أبان له الولايه لو أطيعا .. الخ
وقال أبو تمام من عبقرية الرائية ، وهى في ديوانه :	
ويوم الغدير استوضح الحقّ أهله	بفيحاء لا فيها حجاب ولا سرّ
أقام رسول الله يدعوهم بما	ليقرّبهم عرف وينأهم نكر
يعد بضبعيه ويعلم أنّه	ولي ومولاكم فهل لكم خير؟
يروح ويغدو بالبيان لمعشر	يروح بهم غمر ويغدو بهم غمر
فكان له جهر بإثبات حقّه	وكان لهم في برّهم حقّه جهر
أثم جعلتم حظّه حدّ مرهف	من البيض يوماً حظّ صاحبه القبر

أقصى الغايات ، وحسبك ما تراه في مظانه من الكتب الأربعة وغيرها من مسانيد الشيعة المشتملة على أسانيده الجمة المرفوعة ، وطرقه المعنونة المتصلة ، ومن ألم بما تجلّى له تواتر هذا الحديث من طرقهم القيمه.

* بل لا ريب في تواتره من طريق أهل السنة بحكم النواميس الطبيعيه ، كما سمعت ، ﴿لَا تَبْدِيلَ خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ الدِّينَ الْقَيِّمَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١) ..

وصاحب الفتاوى الحامديه . على تعنته . يصرّح بتواتر الحديث في رسالته المختصره الموسومه ب : الصلوات الفاخره في الأحاديث المتواتره . والسيوطي وأمثاله من الحفاظ ينصّون على ذلك.

ودونك محمد بن جرير الطبري ، صاحب التفسير والتاريخ المشهورين ، وأحمد بن محمد بن سعيد بن عقده ، ومحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، فإنهم تصدّوا لطرقه ، فأفرد له كلّ منهم كتاباً على حده ، وقد أخرج ابن جرير في كتابه من خمسة وسبعين طريقاً ، وأخرج ابن عقده في كتابه من مائه وخمسه طرق^(٢) ، والذهبي . على تشدّده . صحّح كثيراً من طرقه^(٣) ..

وفي الباب السادس عشر من غايه المرام تسعه وثمانون حديثاً من طريق

(١) سورة الروم ٣٠ : ٣٠ .

(٢) نصّ صاحب غايه المرام في أواخر الباب ١٦ ص ٣٠٢ ، ذيل روآيه التاسع والثمانون من كتابه المذكور : أنّ ابن جرير أخرج حديث الغدير من خمسة وسبعين طريقاً وأفرد له كتاباً سَمّاه كتاب : الولاية ، وأنّ ابن عقده أخرج من مائه وخمسه طرق في كتاب أفرد له أيضاً.

ونصّ الإمام أحمد بن محمد بن الصديق المغربي على أنّ كلاً من الذهبي وابن عقده أفردا لهذا الحديث كتاباً خاصّاً به ، فراجع خطبه كتابه القيم الموسوم ب : فتح الملك العليّ بصحّه حديث باب مدينه العلم عليّ.

(٣) نصّ على ذلك ابن حجر في الفصل ٥ من الباب الأول من صواعقه.

أهل السنّة في نصّ الغدير ، على أنّه لم ينقل عن الترمذي ، ولا عن النسائي ، ولا عن الطبراني ، ولا عن البزار ، ولا عن أبي يعلى ، ولا عن كثير ممّن أخرج هذا الحديث ..
والسيوطي نقل الحديث في أحوال عليّ من كتابه تاريخ الخلفاء عن الترمذي ، ثمّ قال : وأخرجه أحمد عن عليّ ، وأبي أيوب الأنصاري ، وزيد بن أرقم ، وعمرو ذى مر ^(١).
(قال :) وأبو يعلى عن أبي هريره ، والطبراني عن ابن عمر ، ومالك بن الحويرث ، وحبشى بن جناده ، وجريز ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبي سعيد الخدري ، وأنس.
(قال :) والبزار ، عن ابن عباس وعماره وبريدة. انتهى.
ومّا يدلّ على شيوع هذا الحديث وإذاعته ، ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده ^(٢) ، عن رباح بن الحارث ، من طريقين إليه ، قال : جاء رهط إلى عليّ فقالوا : السلام عليك يا مولانا.

قال : من القوم؟

قالوا : مواليك يا أمير المؤمنين.

قال : كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب؟!

قالوا : سمعنا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يوم غدير خمّ يقول : من كنت مولاه ، فإنّ هذا مولاه ..

(١) أقول : وأخرجه أيضاً من حديث ابن عباس ص ٥٤٥ من الجزء الأوّل من مسنده ، ومن حديث البراء في ص ٣٥٥ ج ٥ من مسنده.

(٢) راجع ص ٥٨٣ ج ٦.

قال رباح : فلما مضوا تبعتهم ، فسألت : مَنْ هؤلاء؟ قالوا : نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري. انتهى.

ومما يدل على تواتره ما أخرجه أبو إسحاق الثعلبي في تفسير سورة المعارج من تفسيره الكبير ، بسنتين معتبرين ، أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما كان يوم غدیر خم نادى الناس فاجتمعوا ، فأخذ بيد عليّ فقال : مَنْ كنت مولاه ، فعليّ مولاه ، فشاع ذلك فطار في البلاد ..

وبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفهري ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله على ناقه له ، فأناخها ونزل عنها ، وقال : يا محمد! أمرتنا أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله ، فقبلنا منك ، وأمرتنا أن نصلّي خمساً فقبلنا منك ، وأمرتنا بالزكاة فقبلنا ، وأمرتنا أن نصوم رمضان فقبلنا ، وأمرتنا بالحجّ فقبلنا ، ثمّ لم ترض بهذا حتّى رفعت بضبعي ابن عمك تفضّله علينا ، فقلت : مَنْ كنت مولاه فعليّ مولاه ، فهذا شيء منك أم من الله؟! فقال صلى الله عليه وآله وسلم : فو الله الذي لا إله إلا هو ، إنّ هذا لمن الله عزّ وجلّ.

فولي الحارث يريد راحلته وهو يقول : اللهم إن كان ما يقول محمد حقاً ، فأمطر علينا حجاره من السماء أو ائتنا بعذاب أليم. فما وصل إلى راحلته حتّى رماه الله سبحانه بحجر سقط على هامته ، فخرج من دُبْره فقتله ، وأنزل الله تعالى : ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ* لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ* مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ﴾^(١). انتهى الحديث بعين لفظه^(٢) ..

(١) سورة المعارج ٧٠ : ٣٠١.

(٢) وقد نقله عن الثعلبي جماعه من أعلام السُنّة ، كالعلامة الشبلنجي المصري في أحوال عليّ من كتابه

وقد أرسله جماعه من أعلام أهل السنّة إرسال المسلّمات ^(١).

حديث الغدير لا يمكن تأويله :

* أنا أعلم بأنّ لا تطمئنّ بما ذكرتموه ، ونفوسكم لا تركز ، وأنّكم تقدّرون رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في حكمته البالغة ، وعصمته الواجبه ، ونبوّته الخاتمه ، وأنّه سيّد الحكماء ، وخاتم الأنبياء ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ* إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ* عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ﴾ ^(٢) ..

فلو سألكم فلاسفه الأغيار عمّا كان منه يوم غدير خمّ فقال : لما ذا منع تلك الألوف المؤلّفه يومئذ عن المسير ، وعلى مّ حبسهم في تلك الرمضاء بهجير ، وفيهم اهتّم بإرجاع مّن تقدّم منهم وإلحاق مّن تأخّر ، ولم أنزلهم جميعاً في ذلك العراء على غير كالأ ولا ماء ، ثمّ خطبهم عن الله عزّ وجلّ في ذلك المكان الذي منه يتفرّقون ، ليبلغ الشاهد منهم الغائب؟!!

وما المقتضى لنعى نفسه إليهم في مستهلّ خطابه ؛ إذ قال : يوشك أن ياتيني رسول ربّي فأجيب ، وإني مسؤول ، وإنّكم مسؤولون؟! وأي أمر يسأل النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم عن تبليغه وتُسأل الأُمّة عن طاعتها فيه؟!!

ولما ذا سألهم فقال : ألستم تشهدون أن لا إله إلاّ الله ، وأنّ محمّداً عبده

نور الأبصار فراجع منه ص ٨٧ إن شئت.

(١) فراجع ما نقله الحلبي من أخبار حجّه الوداع في سيرته المعروفه ب : السيرة الحلبية ، تجد هذا الحديث في آخر ص ٢٧٤ من جزئها الثالث.

(٢) سورة النجم ٥٣ : ٥٣ .

ورسوله ، وأنَّ جَنَّتَه حَقٌّ وأنَّ ناره حَقٌّ ، وأنَّ الموت حَقٌّ ، وأنَّ البعث حَقٌّ بعد الموت ، وأنَّ الساعه آتية لا ريب فيها ، وأنَّ الله يبعث مَنْ في القبور ، قالوا : بلى نشهد بذلك؟! ولما ذا أخذ حينئذ على سبيل الفور بيد عليّ فرفعها إليه حتّى بان بياض إبطيه فقال : يا أيها الناس! إنّ الله مولأي ، وأنا مولي المؤمنين؟!

ولما ذا فسّر كلمته . وأنا مولي المؤمنين . بقوله : وأنا أولي بهم من أنفسهم؟! ولما ذا قال بعد هذا التفسير : فمن كنت مولاه ، فهذا مولاه ، أو : من كنت وليه فهذا وليه ، اللهمّ وال من ولاه ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله؟! ولم خصّه بهذه الدعوات التي لا يليق لها إلّا أئمة الحقّ وخلفاء الصدق؟! ولما ذا أشهدهم من قبل فقال : أأست أولي بكم من أنفسكم ، فقالوا : بلى . فقال : من كنت مولاه ، فعليّ مولاه ، أو : من كنت وليه فعليّ وليه؟! ولما ذا قرن العترة بالكتاب وجعلها قدوه لأولي الألباب إلى يوم الحساب؟! وفيم هذا الاهتمام العظيم من هذا النبيّ الحكيم؟! وما المهمّة التي احتاجت إلى هذه المقدمات كلّها؟! وما الغاية التي توخّاها في هذا الموقف المشهود؟!

وما الشيء الذي أمره الله تعالى بتبليغه إذ قال عزّ من قائل : ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾؟! وأي مهمّة استوجبت من الله هذا التأكيد ، واقتضت الحضّ على تبليغها بما يشبه التهديد؟!

وأي أمر يخشى النبيّ الفتنة بتبليغه ، ويحتاج إلى عصمه الله من أذى المنافقين ببيانه؟! أكنتم - بجدّك لو سألكم عن هذا كلّ - تجيبونه بأنّ الله عزّ وجلّ ورسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم إنّما أرادوا بيان نصره عليّ للمسلمين ، وصداقته لهم ليس إلّا؟! ما أراكم ترضون هذا الجواب ، ولا أتوهم أنّكم ترون مضمونه جائزاً على ربّ الأرباب ، ولا على سيّد الحكماء وخاتم الرسل والأنبياء!! وأنتم أجلّ من أن تجوزوا عليه أن يصرف همه كلّها وعزائمه بأسرها ، إلى تبين شيء بين لا يحتاج إلى بيان ، وتوضيح أمر واضح بحكم الوجدان والعيان ولا شك أنّكم تنزهون أفعاله وأقواله عن أن تزدرى بها العقلاء ، أو ينتقدها الفلاسفة والحكماء ..

بل لا ريب في أنّكم تعرفون مكانه قوله وفعله من الحكمه والعصمه ؛ وقد قال الله تعالى : ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ * وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾^(١) ؛ فيهتمّ بتوضيح الواضحات ، وتبين ما هو بحكم البديهيّات ، ويقدمّ لتوضيح هذا الواضح مقدّمات أجنبيّه ، لا ربط له بها ولا دخل لها فيه ، تعالى الله عن ذلك ورسوله علوّاً كبيراً.

وأنت - نصر الله بك الحقّ - تعلم أنّ الذي يناسب مقامه في ذلك الهجير ، ويليق بأفعاله وأقواله يوم الغدير ، إنّما هو تبليغ عهده ، وتعيين القائم مقامه من بعده ، والقرائن اللفظية ، والأدله العقلية ، توجب القطع الثابت الجازم بأنّه صلّى الله

(١) سورة التكوير ٨١ : ١٩ - ٢٢.

عليه وآله وسلّم ما أراد يومئذ إلا تعيين عليّ وليا لعهدّه ، وقائماً مقامه من بعده ، فالحديث مع ما قد حَفَّ به من القرائن نصّ جليّ ، في خلافه عليّ ، لا يقبل التأويل ، وليس إلى صرفه عن هذا المعنى من سبيل ، وهذا واضح ﴿لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾^(١).

* أمّا القرينه التي زعموها فجزاف وتضليل ، ولباقه في التخليط والتهويل ؛ لأنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بعث عليّاً إلى اليمن مرتين ، والأولي كانت سنه ثمان ، وفيها أرجف المرجفون به وشكوه إلى النبيّ بعد رجوعهم إلى المدينه ، فأنكر عليهم ذلك^(٢) حتّى أبصروا الغضب في وجهه ، فلم يعودوا لمثلها.

والثانية كانت سنه عشر وفيها عقد النبيّ له اللواء وعمّمه صلّى الله عليه وآله وسلّم بيده ، وقال له : امض ولا تلتفت. فمضى لوجهه راشداً مهدياً حتّى أنفذ أمر النبيّ ، ووافاه صلّى الله عليه وآله وسلّم في حجّه الوداع ، وقد أهلّ بما أهلّ به رسول الله فأشركه صلّى الله عليه وآله وسلّم بمهديه ، وفي تلك المرّه لم يرجف به مرجف ، ولا تحامل عليه مجحف .. فكيف يمكن أن يكون الحديث مسبباً عمّا قاله المعتضون ، أو مسوقاً للردّ على أحد كما يزعمون؟!

على أنّ مجرّد التحامل على عليّ ، لا يمكن أن يكون سبباً لثناء النبيّ عليه بالشكل الذي أشاد به صلّى الله عليه وآله وسلّم على منبر الحدائق يوم خمّ ، إلّا أن يكون . والعياذ بالله . مجازفاً في أقواله وأفعاله ، وهممه وعزائمه ، وحاشا قدس حُكمته البالغه ؛ فإنّ الله سبحانه يقول : ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلٍ

(١) سورة ق ٥٠ : ٣٧.

(٢) كما بيناه في المراجعة ٣٦ ، فراجعها ولا يفوتك ما علّقناه عليها.

شَاعِرٌ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ* وَلَا يَقُولُ كَآهِنٌ قَلِيلًا مَا تَذْكُرُونَ* تَنْزِيلٍ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ ..

ولو أراد مجرّد بيان فضله ، والرّد على المتحاملين عليه ، لقال : هذا ابن عمي ، وصهرى ، وأبو ولدى ، وسيّد أهل بيتي ، فلا تؤذوني فيه ، أو نحو ذلك من الأقوال الدالّة على مجرّد الفضل وجلاله القدر ..

على أن لفظ الحديث (٢) لا يتبادر إلى الأذهان منه إلّا ما قلناه ، فليكن سببه مهما كان ، فإنّ الألفاظ إنّما تُحمل على ما يتبادر إلى الأفهام منها ، ولا يلتفت إلى أسبابها ، كما لا يخفي.

وأما ذكر أهل بيته في حديث الغدير ، فإنّه من مؤيّدات المعني الذي قلناه ، حيث قرّهم بمحكم الكتاب وجعلهم قدوه لأولي الألباب ؛ فقال : إني تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا : كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي . وإنّما فعل ذلك لتعلم الأئمّة أن لا مرجع بعد نبيّها إلّا إليهما ، ولا معوّل لها من بعده إلّا عليهما ..

وحسبك في وجوب اتّباع الأئمّة من العترة الطاهرة اقترانهم بكتاب الله عزّ وجلّ الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ (٣) ، فكما لا يجوز الرجوع إلى كتاب يخالف في حكمه كتاب الله سبحانه وتعالى ، لا يجوز الرجوع إلى إمام يخالف في حكمه أئمّة العترة.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلّم : إنّهما لن ينقضيا ، أو : لن يفترقا ، حتّى يردا عليّ الحوض ، دليل على أنّ الأرض لن تخلو بعده من إمام منهم هو عدل الكتاب ، ومن تدبّر الحديث وجده يرمي إلى حصر الخلافه في أئمّة العترة الطاهرة.

(١) سورة الحاقّة ٦٩ : ٤٠ . ٤٣ .

(٢) ولا سيّما بسبب ما أشرنا إليه من القرائن العقلية والنقلية.

(٣) سورة فصلّت ٤١ : ٤٢ .

ويؤيد ذلك ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده ^(١) عن زيد بن ثابت ، قال :
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إني تارك فيكم خليفتين : كتاب الله ،
 جبل ممدود ما بين السماء والأرض أو ما بين السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ،
 وإئمتما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض . انتهى ..
 وهذا نصّ في خلافة أئمة العترة عليهم السلام ، وأنت تعلم أنّ النصّ على وجوب
 اتباع العترة نصّ على وجوب اتباع عليّ ؛ إذ هو سيّد العترة لا يدافع ، وإمامها لا ينازع ،
 فحديث الغدير وأمثاله ، يشتمل على النصّ على عليّ تارة ، من حيث أنّه إمام العترة ،
 المنزلة من الله ورسوله منزله الكتاب ، وأخرى من حيث شخصه العظيم وأنه ولي كلّ من كان
 رسول الله وليه .

دحض المراءوغه :

طلبتم . نصر الله بكم الحقّ . أن نقنع بأنّ المراد من حديث الغدير أنّ عليّاً أولى
 بالإمامه حين يختاره المسلمون لها ويبايعونه بها ، فتكون أولويّته المنصوص عليها يوم الغدير
 مآليه لا حاليه ، وبعبارة أخرى تكون أولوية بالقوّة لا بالفعل ، لئلا تنافي خلافة الأئمة الثلاثة
 الذين تقدّموا عليه ..

فنحن ننشدكم بنور الحقيقة ، وعزّه العدل ، وشرف الإنصاف وناموس الفضل : هل
 في وسعكم أن تقنعوا بهذا لنحدو حدوكم ، ونحو فيه نحوكم؟!
 وهل ترضون أن يؤثر هذا المعني عنكم ، أو يعزى إليكم ، لنقتص أثركم ، وننسج فيه
 على منوالكم؟!!

ما أراكم قانعين ولا راضين ، وأعلم يقيناً أنّكم تتعجبون ممّن يحتمل إرادته

(١) راجع أوّل ص ٢٣٢ ج ٦ .

هذا المعني ، الذي لا يدلّ عليه لفظ الحديث ولا يفهمه أحد منه ، ولا يجتمع مع حكمه النبيّ ولا مع بلاغته صلّى الله عليه وآله وسلّم ، ولا مع شيء من أفعاله العظيمة وأقواله الجسيمة يوم الغدير ، ولا مع ما أشرنا إليه سابقاً من القرائن القطعية ، مع ما فهمه الحارث بن النعمان الفهرى من الحديث ، فأقرّه الله تعالى على ذلك ورسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم والصحابه كافّه.

على أنّ الأولويه المإليه لا تجتمع مع عموم الحديث ؛ لأنّها تستوجب أن لا يكون عليّ مولي الخلفاء الثلاثة ، ولا مولي واحد ممّن مات من المسلمين على عهدهم ، كما لا يخفي ، وهذا خلاف ما حكم به الرسول ؛ حيث قال صلّى الله عليه وآله وسلّم : ألسن أولي بالمؤمنين من أنفسهم؟! قالوا : بلى. فقال : من كنت مولاه . يعني من المؤمنين فرداً فرداً . فعليّ مولاه ، من غير استثناء كما ترى.

وقد قال أبو بكر وعمر لعليّ ^(١) حين سمعا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول فيه يوم الغدير ما قال . : أمسيت يا ابن أبي طالب مولي كلّ مؤمن ومؤمنة ، فصرّحاً بأنّه مولي كلّ مؤمن ومؤمنة ، على سبيل الاستغراق لجميع المؤمنين والمؤمنات منذ أمسى مساء الغدير .

وقيل لعمر ^(٢) : إنك تصنع بعليّ شيئاً لا تصنعه بأحد من أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم؟! فقال : إنّه مولأي. فصرّح بأنّه مولاه ، ولم يكونوا حينئذ قد

(١) في ما أخرجه الدارقطني ؛ كما في أواخر الفصل الخامس من الباب الأوّل من صواعق ابن حجر ، فراجع منها ص ٦٧ . وقد رواه غير واحد أيضاً من المحدثين بأسانيدهم وطرقهم ..

وأخرج أحمد نحو هذا القول عن عمر من حديث البراء بن عازب في ص ٣٥٥ من الجزء الخامس من مسنده . وقد مرّ عليك في المراجعة ٥٤ من هذا الكتاب .

(٢) في ما أخرجه الدارقطني ؛ كما في ص ٦٧ من الصواعق أيضاً .

اختاروه للخلافه ولا بايعوه بها ، فدلّ ذلك على أنّه مولاه ومولي كلّ مؤمن ومؤمنه بالحال لا بالمآل ، منذ صدع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بذلك عن الله تعالى يوم الغدير .
واختصم أعرابيان إلى عمر ، فالتمس من عليّ القضاء بينهما ، فقال أحدهما : هذا يقضى بيننا؟! فوثب إليه عمر ^(١) وأخذ بتلابيبه ، وقال : ويحك! ما تدري من هذا؟ هذا مولاك ومولي كلّ مؤمن ، ومن لم يكن مولاه فليس بمؤمن . والأخبار في هذا المعنى كثيره .
وأنت . نصر الله بك الحقّ . تعلم أن لو تمّت فلسفه ابن حجر وأتباعه في حديث الغدير ، لكان النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كالعابث يومئذ في همه وعزائمه . والعياذ بالله .
الهاذى في أقواله وأفعاله . وحاشا لله . إذ لا يكون له . بناءً على فلسفتهم . مقصد يتوخّاه في ذلك الموقف الرهيب ، سوى بيان أنّ عليّاً بعد وجود عقد البيعه له بالخلافه يكون أولي بها ، وهذا معني تضحك من بيانه السفهاء فضلاً عن العقلاء ، لا يمتاز . عندهم . أمير المؤمنين به على غيره ، ولا يختصّ فيه . على رأيهم . واحد من المسلمين دون الآخر ؛ لأنّ كلّ من وجد عقد البيعه له كان . عندهم . أولي بها ، فعليّ وغيره من سائر الصحابه والمسلمين في ذلك شرع سواء ، فما الفضيله التي أراد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم يومئذ أن يختصّ بها عليّاً دون غيره من أهل السوابق ، إذا تمّت فلسفتهم يا مسلمون؟!
أمّا قولهم بأنّ أولوية عليّ بالإمامه لو لم تكن مإليه لكان هو الإمام مع

(١) أخرجه الدارقطني ؛ كما في أواخر الفصل الأوّل من الباب الحادى عشر من الصواعق المحرقة . لابن حجر ..

وجود النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فتمويه عجيب ، وتضليل غريب ، وتغافل عن عهود كل من الأنبياء والخلفاء والملوك والأمراء إلى من بعدهم ، وتجاهل بما يدل عليه حديث : «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» ، وتناس لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ، في حديث الدار يوم الإنذار : «فاسمعوا له وأطيعوا» ، ونحو ذلك من السنن المتضافرة.

على أننا لو سلمنا بأن أولوية علي بالإمامة لا يمكن أن تكون حاليه لوجود النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فلا بُد أن تكون بعد وفاته بلا فصل ، عملاً بالقاعده المقرره عند الجميع ، أعني حمل اللفظ . عند تعدد الحقيقة . على أقرب المجازات إليها ، كما لا يخفي . وأما كرامه السلف الصالح فمحفوظه بدون هذا التأويل ، كما سنوضحه إذا اقتضى الأمر ذلك.

فقيـل :

غدير خم هو موضع بالجحفه بين المدينه ومكه ، والرافضه يقولون : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب الناس في هذا المكان وبلغهم بولايه علي رضي الله عنه من بعده ، وكان هذا البلاغ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم امثالاً لأمر الله سبحانه وتعالى في الآية ٦٧ من سوره المائده : ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ ، فكانت الآية خاصه بعلي رضي الله عنه ، وتكليفاً من الله لنبيه بتبليغ الأمه أن علياً خليفته من بعده بلا فصل ، فكان حديثه في غدير خم استجابته منه وامثالاً لهذا التكليف . كما صرح بذلك الموسوى وأشياخه من قبله

مدّعين أنّ حديث الغدير هذا حديث متواتر ، وأنّه نصّ قاطع في إمامه عليّ رضي الله عنه .
والجواب على هذا كلّ من وجوه :

أحدها : أنّ الآية لم تنزل في عليّ بن أبي طالب كما زعموا

ثانيها : أنّ الآية نزلت في المدينة ، بل هي من أوائل ما نزل في المدينة وقبل حجّه الوداع بمده طويلة ، بدليل ما قبلها وما بعدها من الآيات التي تتحدّث عن أهل الكتاب وما كان من أمرهم في المدينة ، أمّا حديث الغدير فقد كان بعد رجوعه عليه الصلاة والسلام من حجّه الوداع وهو في طريقه إلى المدينة ، وكان ذلك في اليوم الثامن عشر من ذى الحجّة ، وهذا ممّا لا ينافي الرافضة فيه ، بدليل أنّهم ما زالوا يتّخذون هذا اليوم عيداً .

قال ابن تيمية : (...فمن قال أنّ المائدة نزل فيها شيء بعد غدير خمّ فهو كاذب مفتر باتّفاق أهل العلم ...) . (المنهاج ٤ : ٨٤) .

ثالثها : لو أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أمر بتبليغ الناس إمامه عليّ بعده لبّغهم ذلك وهم مجتمعون حوله أثناء الحجّ أو بعده وقبل أن يرجعوا إلى أوطانهم ، كما هو الحال في كلّ ما لبّغه النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من أمور في حجّته هذه . فدلّ هذا على أنّ الذي جرى يوم الغدير لم يكن ممّا أمر بتبليغه ، كالذي لبّغه في حجّه الوداع .

قال ابن تيمية : (ولم ينقل أحد بإسناد صحيح ولا ضعيف أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ذكر إمامه عليّ ، ولا ذكر عليّاً في شيء من خطبته في حجّه الوداع) . انتهى .
(المنهاج ٤ : ٨٥) .

رابعها : يزعم الرافضة أنّ حديث الغدير حديث متواتر ، في حين أنّه حديث آحاد مختلف في صحّته ، فقد طعن جماعه من أئمة الحديث في صحّته ،

كأبي داود السجستاني وأبي حاتم الرازي وغيرهم وابن تيمية وابن الجوزي ، فكيف يسوغ لهم أن يعدّوه من المتواتر وهذه حاله عند أئمة الحديث؟! لكنّ الرافضة تعتبر كلّ حديث يوافق هواهم ومذهبهم حديثاً متواتراً ولو كان موضوعاً ، ويجعلون علامه كذب الحديث مخالفتهم لهواهم ولو كان متواتراً ، ويحكمون على الأحاديث الصحيحة بأنّها ناقصة مبتوره ، إذ لم تتضمن ما يدلّ على أهوائهم وأباطيلهم

كما أنّ الناظر في روايه الإمام مسلم لا يجد فيها إلّا الوصيه باتّباع كتاب الله والتذكير فقط بأهل بيته رضوان الله تعالى عليهم ، وليس فيه أمر باتّباعهم.

قال ابن تيمية في منهاج السنّة ٤ : ٨٥ : (والحديث الذي في مسلم إذا كان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم قد قاله فليس فيه إلّا الوصيه باتّباع كتاب الله ، وهذا أمر قد تقدّمت الوصيه به في حجّه الوداع قبل ذلك ، وهو لم يامر باتّباع العترة ، ولكن قال : أذكركم الله في أهل بيتي . وتذكر الأئمة لهم يقتضى أن يذكروا ما تقدّم الأمر به قبل ذلك من إعطائهم حقوقهم والامتناع من ظلمهم وهذا أمر قد تقدّم بيانه قبل غدير خمّ ، فعلم أنّه لم يكن في غدير خمّ أمر بشرع نزل إذ ذاك لا في حقّ عليّ ، ولا في حقّ غيره ، لا إمامته ولا غيرها). انتهى.

وقد زاد الترمذي على روايه مسلم : «وإنّهما لم يتفرّقا حتّى يردا عليّ الحوض» ؛ قال

ابن تيمية في منهاج ٤ : ٨٥ :

(وقد طعن غير واحد من الحفاظ في هذه الزيادة ، وقال : إنّها ليست من الحديث ، واللّذين اعتقدوا صحّتها قالوا : إنّما يدلّ على أنّ مجموع العترة الذين هم بنو هاشم لا يتفقون على ضلاله ، وهذا قد قاله طائفه من أهل السنّة ، وهو من أجوبه القاضي أبي يعلى وغيره). انتهى.

أمّا الزيادة وهى قوله : «اللَّهُمَّ وال من والاه وعاد من عاداه... الخ» ؛ فقد قال ابن تيمية : (إنّما كذب ، ونقل الأثر في سننه عن أحمد أن العباس سأله عن حسين الأشقر وأنّه حدّثه بحديثين : قوله لعلّي : «إنّك ستُعرض على البراءة مني فلا تبرأ» ، والآخر : «اللَّهُمَّ وال من والاه ، وعاد من عاداه» فأنكره أبو عبيد الله جدّاً ولم يشك أنّ هذين كذب ، وكذلك قوله : «أنت أولى بكلّ مؤمن ومؤمنة» كذب أيضاً ..

وأمّا قوله : «من كنت مولاه فعليّ مولاه» فليس هو في الصحاح لكن هو ممّا رواه العلماء وتنازع الناس في صحّته ، فنقل عن البخاري وإبراهيم الحري ، وطائفة من أهل العلم بالحديث أنّهم طعنوا فيه وضعّفوه ، ونقل عن أحمد بن حنبل أنّه حسّنه كما حسّنه الترمذى). انتهى. (المنهاج ٤ : ٨٦).

خامسها : وعلى فرض ثبوت هذه الألفاظ وصحّتها ، فإنّه لا دلالة لها على ما ذهب إليه الموسوى من أنّها نصوص في أولويه عليّ رضي الله عنه بالخلافه ؛ لأنّ المولى لا تأتى بمعنى الأولي بالتصرّف عند أهل اللغة ، كما بيناه سابقاً ..

قال العلامة الدهلوى : (وأنكر أهل العربية قاطبه ثبوت ورود «المولى» بمعنى «الأولى» ؛ إذ لو صحّ للزم أن يقال : فلان مولى منك. بدل : فلان أولى منك ، وهذا باطل منكر بالإجماع ..

كما أنّ «المولى» لو كان بمعنى «الأولى» أيضاً لا يلزم أن تكون صله بالتصرّف ، وكيف تُقرّر هذه الصلة ومن آية لغه؟ إذ يحتل أن يكون المراد : أولى بالمحبّه ، وأولى بالتعظيم . وآيه ضروره في كلّ ما يسمع لفظ «الأولى» أن يحمله على أنّ المراد . أولى بالتصرّف؟! كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ وظاهر أنّ أتباع إبراهيم لم يكونوا أولى بالتصرّف في جنبه.

وذكر المحبة والعداوة دليل صريح على أنّ المقصود إيجاب محبته والتحذير من عداوته ،
لا التصرف وعدمه.

فعلم أنّ مقصوده صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الكلام إنّما كان إفاده هذا المعنى
الذي يفهم منه بلا تكلف يوقف قاعده لغه العرب يعني محبه عليّ فرض كمحبته عليه
السلام ، وعداوته حرام كعداوته عليه السلام. وهذا مذهب أهل السنّة ، ومطابق لفهم أهل
البيت في ذلك.

كما أورد أبو نعيم عن الحسن المثنى بن الحسن السبط الأكبر أنّهم سألوه عن حديث
: «مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ» هل هو نصّ على خلافه عليّ؟

قال : لو كان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أراد خلافته بذلك الحديث لقال قولاً
واضحاً هكذا : «يا أيها الناس! هذا وليّ أمري والقائم عليكم بعدي فاسمعوا وأطيعوا» ، ثمّ
قال الحسن : أقسم بالله أنّ الله تعالى ورسوله لو آثروا عليّاً لأجل هذا الأمر ، ولم يمتثل عليّ
لأمر الله ورسوله ولم يقدم على هذا الأمر لكان أعظم الناس خطأً بترك امتثال ما أمر الله
ورسوله به.

قال رجل : أما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فعليّ
مولاه»؟!

قال الحسن : لا والله ، إنّ رسول الله لو أراد الخلافة لقال واضحاً وصريحاً بها ، كما
صرّح بالصلاه والزكاه ، وقال : يا أيها الناس! إنّ عليّاً وليّ أمركم من بعدي والقائم في الناس
بأمرى). مختصر التحفه الاثني عشرية : ١٦١.

قال الشيخ الدهلوى : (وفي هذا الحديث دليل صريح على اجتماع الولايتين في زمان
واحد ؛ إذ لم يقع التقييد بلفظ «بعدي» بل سَوَّقُ الكلام لتسوية الولايتين في جميع الأوقات
من جميع الوجوه ، كما هو الأظهر ، وشركه الأمير

للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في التصرف في عهده ممتنعه ، فهذا أدل دليل على أن المراد وجوب محبته ، إذ لا محذور في اجتماع محبتين ، بل إحداها مستلزمة للأخرى ، وفي اجتماع التصرفين محذورات كثيرة ، كما لا يخفي . وإن قيّدتموه بما يدل على إمامته في المال دون الحال فمرحباً بالوفاق ، لأن أهل السنة أيضاً قائلون بذلك في حين إمامته . انتهى . مختصر التحفه الاثني عشرية : ١٦١ .

كما أن الرافضة قد فسروا كلمه : «الأولي» الواقعه في صدر حديث الغدير حيث قال عليه الصلاه والسلام : أولستم تشهدون أني أولي بكل مؤمن من نفسه؟! فسروها بالأولي بالتصرف ، وهو باطل ، والمراد الأولي في المحبه ، فيكون المعني أولستم تشهدون أني أولي بكل مؤمن في المحبه من نفسه؟! وهذا مصداق قوله عليه الصلاه والسلام : «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده ولده ، والناس أجمعين» . رواه مسلم ، وبذلك تتلاءم أجزاء الكلام).

قال الشيخ الدهلوى : (ولفظ الأولي قد ورد في غير موضع بحيث لا يناسب أن يكون معناه الأولي بالتصرف أصلاً ، كقوله تعالى : ﴿النبي أولي بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم﴾ ، ﴿وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾^(١) ؛ فإن سوق هذا الكلام لنفس^(٢) نسب الأدياء عمّن يتبنونهم ، وبيانه : أن زيد بن حارثه لا ينبغي أن يقال في حقه زيد بن محمد لأنّ نسبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى جميع المسلمين كالأب الشفيق بل أزيد ، وأزواجه أمهات أهل الإسلام ، والأقرباء في النسب أحق وأولي من غيرهم ، وإن كانت الشفقه والتعظيم للأجانب أزيد ، ولكن مدار النسب على القرابه وهى مفقوده في الأدياء ، وحكم ذلك في

(١) سورة الأحزاب ٣٣ : ٦ .

(٢) كذا .

كتاب الله ، ولا دخل هاهنا لمعني الأولي بالتصرف في المقصود أصلاً). انتهى. مختصر التحفه
الاثني عشرية : ١٦١ و ١٦٢.

ولقد كشف الموسوى عن جهله بالحديث وإسناده ، شأنه في ذلك شأن قومه الرافضة
الذين ليس لهم أسانيد صحيحة متصلة ، فالحديث الصحيح عندهم ما وافق مذهبهم وإن
كان موضوعاً ، والضعيف عندهم ما خالف مذهبهم. لقد كشف جهله هذا عند ما استدلل
على تواتر حديث الغدير بتخريج أبي إسحاق الثعلبي له في تفسير سورة المعارج من تفسيره
الكبير ، وكأن الثعلبي لا يخرج إلا المتواتر من الأحاديث.

أرأيت أخى المسلم إلى هذا الجهل الذي ما بعده جهل وإلى هذا الاستدلال الذي
يستحيى من ذكره الجاهل بله العالم ، والصغير قبل الكبير ، إنه الجهل الذي ينبع من هوى
وضلال ، وزيف وانحراف.

وما عرف هذا الضالّ المضلّ أنّ أهل العلم بالحديث متفقون على أنّ مجرد العزو إلى
الثعلبي مشعّر بضعف تلك الرواية حتّى تثبت صحتها من طرق أخرى.

وروايته هذه عن الثعلبي لم يروها أحد من علماء الحديث في شيء من كتبهم التي
يرجع إليها الناس في الحديث ، لا الصحاح ولا السنن ولا المسانيد ولا غير ذلك ..
قال ابن تيمية في معرض حديثه عن هذه الرواية : (وكذب هذه الرواية لا يخفي على
من له أدني معرفه بالحديث).

وقد فتد [ابن تيمية] هذه الرواية من وجوه عدّة ، نسوقها هنا بتصرف يسير :
أولاً : أجمع الناس كلّهم على أنّ ما قاله النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم بغدير خمّ
كان مرجعه من حجّه الوداع ، والشيعة تسلّم بذلك ، وتجعل هذا اليوم

عيداً وهو اليوم الثامن عشر من ذى الحجة ، في حين أنّ سورة «سأل سائل» مكّيه باتّفاق أهل العلم ، نزلت بمكة قبل الهجرة ، قبل غدير خمّ بعشر سنين أو أكثر من ذلك ، فكيف نزلت بعده؟!

ثانياً : وقوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ ...﴾ ، الآية [٣٢] في سورة الأنفال ، فقد نزلت بيدر بالاتّفاق وقبل غدير خمّ بسنين كثيرة .
وأهل التفسير متفقون على أنّها نزلت بسبب ما قاله المشركون للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قبل الهجرة ، كأبي جهل وأمثاله ، وأنّ الله ذكر نبيّه بما كانوا يقولون ، بقوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ أي : اذكر قولهم . فدّل على أنّ هذا القول كان قبل نزول هذه السورة .

ثالثاً : اتّفق الناس على أنّ أهل مكة لم تنزل عليهم حجاره من السماء لما قالوا ذلك ، فلو كان هذا آية لكان من جنس آية أصحاب الفيل ، ومثل هذا لم ينقله أحد من المصنّفين في العلم ، لا الصحيح ولا المسند ولا الفضائل ولا التفسير ولا السير ونحوها ، رغم توفّر الهمم والدواعي على نقله ، فعلم بذلك كذب هذه الرواية .

رابعاً : إنّ أهل مكة لما استفتحوا بين الله أنّه لا ينزل عليهم العذاب ومحمّد صلى الله عليه وآله وسلم فيهم ؛ فقال تعالى : ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ثمّ قال : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ .

خامساً : لقد جاء في روايه الثعلبي التي ساقها الموسوي قول السائل : يا محمّد! أمرتنا أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله فقبلنا منك. وهي عبارة

تدلّ على إسلام هذا السائل. ومن المعلوم بالضرورة أنّ أحداً من المسلمين على عهد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لم يصبه هذا.

سادساً : وهذا الرجل لا يعرف في صحابه بل هو من جنس الأسماء التي يذكرها الطريقيه من جنس الأحاديث التي في سيره عنتره ودلهمه. وقد صنف الناس كتباً كثيرة في أسماء الصحابه الذين ذكروا في شيء من الحديث ، حتّى في الأحاديث الضعيفه ، مثل كتاب الاستيعاب لابن عبد البرّ ، وكتاب ابن منده ، وأبي نعيم الأصبهاني ، والحافظ أبي موسى ، ونحو ذلك ، ولم يذكر أحد منهم هذا الرجل فعلم أنّه ليس له ذكر في شيء من الروايات. انتهى. منهاج السنّة ٤/١٣ و ١٤.

ثمّ إنّ الموسوى يتّهم أهل السنّة. ممثّلين بشيخ الأزهر. بالمراوغه في المراجعه ٥٩ و ٦٠ لا لشيء إلّا لأنّ شيخ الأزهر . على فرض صحّه ما نُسب إليه من مراجعات . قد أوضح تفسير بعض العلماء المعتبرين في نظر الموسوى لحديث الغدير ، وهو تفسير يغيّر مذهب الموسوى.

والردّ على هذا الاتّهام أن نقول :

أولاً : هل مجرّد الاستدلال برأي ابن حجر في الصواعق ، والحلي في سيرته يعتبر مراوغه؟! فإن كان الأمر كذلك فالموسوى أولي بأن يوصف بالمراوغه لأنّه كثيراً ما يستدلّ بكلام هذين العالمين بما يوافق هواه ومذهبه ، وإن كان الوصف بالمراوغه بسبب مخالفه كلامهما لمذهبه فكيف يجعل مذهبهم حكماً ومرجعاً ودليلاً ، في الوقت الذي يفتقر هو إلى دليل يثبت صحّته؟!

ثانياً : وإن كانت المراوغه إنّما تعني الحيده عن الأدلّه الشرعيه الصحيحه ، والأصول الثابته فإنّ الموسوى وشيعته لم يتركوا من أساليب المراوغه شيئاً لأحد

من الناس ؛ لأنهم باتفاق أهل العلم قوم استباحوا الكذب وعدم الانصياع إلى الدليل ، والتفككت منه إنكاره ، وتحريفه إنقاصاً منه ، أو زياده فيه ، أو تحميلة ما لا يحتمل ، فهم أبعد الناس عن الدليل وأجهل الناس به .

ثالثاً : إنّ المراءوغه في نظر الموسوى وشيعته الرافضه وصف لازم لكل من خالف مذهبهم ، ولو كان أصدق الصادقين ، والصدق عندهم وصف لازم لكل من وافقهم ولو كان من أكذب الكاذبين ؛ لذا فإنه لا يلتفت إلى حكمهم وآراهم في قليل ولا كثير .

رابعاً : إذا كان القرآن والسنة ليس فيهما نص على خلافه أحد من الناس ، وأنّ ما جاء فيهما كان مجرد ذكر لفضائل الصحابه جملة أو تفصيلاً باتفاق الصحابه والتابعين وأصحاب القرون الثلاثه الأولى لم يخالف في ذلك منهم أحد حتى آل البيت والعترة الطاهرة بما فيهم عليّ بن أبي طالب . ولم يفهم أحد منهم أنّ هذه الفضائل نصوص تدلّ على خلافه أو استخلاف صاحبها بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بحال من الأحوال .

فإنّ المراءوغ هو الذي زاغ عن الحقّ الذي جاء في كتاب الله وسنة رسول الله ، وأجمعت عليه الأئمة بما فيهم العترة الطاهرة ، فتأمل هذا .

وإنّ العلماء من أهل السنة بحثوا في كتب السنة كثيراً ليجدوا ما يحتجّوا به على إمامه عليّ رضي الله عنه ، فلو ظفروا بحديث موافق لهذا الغرض لفرحوا به لأنهم كانوا حريصين على هذا الأمر . كلّ هذا يدلّ على أنّ كلّ ما ينقله الرافضه في هذا المجال إنّما هو محض كذب وافتراء ..

قال ابن تيمية : (وأحمد بن حنبل مع أنّه أعلم أهل زمانه بالحديث احتجّ على إمامه عليّ بالحديث الذي في السنن : «تكون خلافه النبوه ثلاثين سنه ثمّ

تصير مُلكاً» ، وبعض الناس ضعّف هذا الحديث لكنّ أحمد وغيره يثبتونه ، فهذا عمدتهم من النصوص على خلافه عليّ ، فلو ظفروا بحديث مسند أو مرسل موافق لهذا لفرحوا به ، فعلم أنّه ما تدّعيه الرافضة من النصّ هو ممّا لم يسمعه أحد من أهل العلم بأقوال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لا قديماً ولا حديثاً ، ولهذا كان أهل العلم بالحديث يعلمون بالضرورة كذب هذا النقل ، كما يعلمون كذب غيره من المنقولات المكذوبة. انتهى. المنهاج ٤/١٤.

خامساً : إنّّه لم يثبت عن أحد من أصحاب القرون الثلاثة الأولى أنّه استدلّ بحديث واحد على خلافه عليّ رضي الله عنه رغم توفّر الهمم والدواعي على إظهار مثل هذا النصّ ، ورغم كثره شيعة عليّ رضي الله عنه إبان الفتنة والتي كانت قد تنتهى أو تنقضى بإظهار مثل هذا النصّ. فدلّ هذا على أنّه لا نصّ في هذا الأمر ، وأنّ كلّ ما تنقله الرافضة من منقولات هو محض كذب.

قال ابن تيمية : (وقد جرى تحكيم الحكمين ومعه أكثر الناس ، فلم يكن في المسلمين من أصحابه ولا غيرهم من ذكر هذا النصّ مع كثره شيعته ، ولا فيهم من احتجّ به في مثل هذا المقام الذي تتوفّر فيه الهمم والدواعي على إظهار مثل هذا النصّ ، ومعلوم أنّه لو كان النصّ معروفاً عند شيعة عليّ فضلاً عن غيرهم لكانت العادة المعروفة تقتضى أن يقول أحدهم هذا نصّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم على خلافته فيجب تقديمه على معاوية ، وأبو موسى نفسه كان من خيار المسلمين لو علم أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم نصّ عليه لم يستحلّ عزله ، ولو عزله لكان من أنكر عزله عليه يقول : كيف تعزل من نصّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم على خلافته ، وقد احتجّوا بقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : «تقتل عمّاراً الفئة الباغية» ، وهذا الحديث خبر واحد أو اثنين أو ثلاثة ونحوهم وليس

هذا متواتراً ، والنصّ عند القائلين به متواتر فيا لله العجب كيف ساغ عند الناس احتجاج شيعه عليّ بذلك الحديث ولم يحتجّ أحد منهم بالنصّ). انتهى. المنهاج ٤/١٥ .

أقول :

يتلخّص كلام السيّد في حديث الغدير في نقاط :

١ . أورد نصوص روايات جمعٍ من أكابر القوم ، أمثال :

أحمد بن حنبل ..

والنسائي ..

والطبراني ..

والحاكم ..

والذهبي.

٢ . وذكر وجوهاً لتواتره.

٣ . وتعرّض لدلالته ودعوى التأويل فيها من بعضهم.

أمّا كلام المفتري الأئيم فيتلخّص في :

١ . أنّه طرح أولاً الآية المباركه : ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ...﴾ ثمّ جعل يردّ

القول بنزولها في غدير خمّ ، بثلاثة وجوه.

٢ . ثمّ . في الوجه الرابع . ادّعى أنّ حديث الغدير «خبر آحاد مختلف في صحّته».

٣ . فقال . في الوجه الخامس . : (وعلى فرض ثبوت هذه الألفاظ وصحّتها ، فإنّه لا

دلاله لها على ما ذهب إليه الموسوى ... لأنّ «المولي» لا تأتي

بمعني «الأولي بالتصرف» عند أهل اللغة) ..

ثمّ نقل عن العلامة الدهلوى : (أنكر أهل العربية قاطبه ثبوت ورود «المولي» بمعنى الأولي) ..

ثمّ ذكر عن الدهلوى إشكالاً آخر في دلالة الحديث حيث قال : «قال الشيخ الدهلوى : وفي هذا الحديث دليل صريح على اجتماع الولايتين ...».

هذا ، ولا يخفي على القارئ الكريم أنّ أغلب ما كتبه هذا الرجل إنّما هو تكرار لما جاء في المنهاج لابن تيمية ، وفي مختصر التحفه الاثني عشرية للدهلوى فقط ، وأغفل آراء الذهبي وابن كثير وأمثالهما من علماء قومه الذين شحّن كتابه بأقوالهم واستند إليها في مختلف المسائل ، وسيّضح السبب في ذلك ..

فنقول :

أمّا تعرّضه . قبل كلّ شيء . للآية المباركة : ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ...﴾ فما هو إلّا فرار من البحث ، وتطويل بلا طائل ؛ إذ المهمّ هو الردّ على الإستدلال بحديث الغدير ، بالمناقشه في سنده أو دلّالته ؛ لأنّه هو موضوع المراجعة ، وعلينا إثبات الحديث ودلّالته على ما نذهب إليه ، والردّ على المناقشات ... كلّ ذلك استناداً إلى كتب القوم وكلمات أعلام علمائهم ، ثمّ ياتي دور القضايا المتعلّقه بالموضوع ..

وأمّا الآيه المذكوره فقد تقدّم البحث عنها في الكتاب بالتفصيل.

سند حديث الغدير :

يقول الخصم : «حديث الغدير خبر آحاد مختلف في صحته ...».

فهل نسي أو تناسى قول إمامه ابن تيمية . الذي احتج بكلماته . : «وقد صنف أبو العباس بن عقده مصنفاً في جمع طرقه» ^(١)!

فطرقه كثيره حتى صنف في جمعها الحافظ ابن عقده كتاباً ، واعترف ابن تيمية بذلك ، فكيف يكون من أخبار الآحاد؟!

وهل جهل أو تجاهل قول الحافظ ابن حجر في شرح البخاري : «وأما حديث : من كنت مولاه فعلي مولاه ، أخرجه الترمذي والنسائي ، وهو كثير الطرق جداً ، وقد استوعبها ابن عقده في كتاب مفرد ، وكثير من أسانيدھا صحاح وحسان» ^(٢)!

وفي هذا الكلام :

- ١ . إن حديث الغدير كثير الطرق جداً.
 - ٢ . أخرجه الترمذي والنسائي ؛ وهما من أرباب الصحاح.
 - ٣ . استوعب طرقه ابن عقده في كتاب مفرد.
 - ٤ . كثير من أسانيدھا صحاح وحسان.
- وفي كلام آخر لابن حجر العسقلاني التصريح بتأليف أبي جعفر الطبري أيضاً كتاباً في ذلك ؛ قال : «وقد جمعه ابن جرير الطبري في مؤلف فيه أضعاف من ذكر ، وصححه ، واعتني بجمع طرقه أبو العباس ابن عقده ، فأخرجه من حديث

(١) منهاج السنة ٧ : ٣٢٠ .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٧ : ٦١ .

سبعين صحابيا أو أكثر»^(١).

وفي هذا الكلام :

١ - إنّ ابن جرير الطبري جمع طرق حديث الغدير في مؤلف فيه أضعاف ما ذكره ابن عبد البرّ والمزّي.

٢ - إنّ ابن جرير صحّح حديث الغدير.

٣ - إنّ ابن عقده أخرجه من حديث سبعين صحابيا أو أكثر.

وقال الذهبي في حديث الغدير : «رأيت مجلّداً من طرق الحديث لابن جرير ، فاندعشت له ولكثره تلك الطرق»^(٢).

وقال ابن كثير : «وقد رأيت له كتاباً جمع فيه أحاديث غدير خمّ في مجلدين ضخمين ، وكتاباً جمع فيه طرق حديث الطير»^(٣).

وروى ابن كثير بالإسناد عن أبي هريره ، قال : «لما أخذ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بيد عليّ قال : مَنْ كنت مولاه فعليّ مولاه ، فأنزل الله عزّ وجلّ :

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. قال أبو هريره : وهو يوم غدير خمّ ، مَنْ صام يوم ثمان عشر من ذى الحجّه كتب له صيام ستّين شهراً».

ثمّ ردّ على نزول الآية في يوم الغدير ، وعلى فضل صيامه ، لكنّ المقصود هنا أنّه نقل عن الذهبي قوله في : «مَنْ كنت مولاه فعليّ مولاه» : «صدر الحديث متواتر ، أتيقن أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قاله. وأمّا : اللهمّ وال من

(١) تهذيب التهذيب ٧ : ٢٩٧ ترجمة أمير المؤمنين.

(٢) تذكره الحفاظ ١ : ٧١٣ ، ترجمة محمّد بن جرير الطبري.

(٣) البدآيه والنهآيه ١١ : ١٤٧ ، ترجمة محمّد بن جرير الطبري.

والاه ، فزياده قويّه الإسناد»^(١).

فثبت من شهاده الذهبي وابن كثير تواتر حديث الغدير ، وكفي بهما حجّه!!
 كما شهد بتواتره الحقاظ : ابن الجزرى^(٢) والسيوطي ، والمناوى^(٣) ، والمتقى الهندي ؛
 إذ أورده في كتابه : قطف الأزهار المتناثره في الأحاديث المتواتره.
 فقول الخصم الأثيم : «يزعم الرافضه أنّ حديث الغدير متواتر ، في حين أنّه حديث
 آحاد مختلف في صحّته ؛ فقد طعن جماعه من أئمة الحديث في صحّته ، كأبي داود
 السجستاني وأبي حاتم الرازي وغيرهم وابن تيمية وابن الجوزي» تعصّب وعناد ..
 أمّا أولاً : فإنّ الرافضين لخلافه المتقدمين على أمير المؤمنين ، إنّما يدّعون تواتر هذا
 الحديث استناداً إلى روايات أهل السنّه وشهادات الأئمة الأعلام منهم.
 وأمّا ثانياً : فلو ثبت أنّ أحداً من القوم طعن في صحّته حديث الغدير فما هو إلّا
 بالنظر إلى بعض أسانيده ، لا كلّها ؛ لأنّ الذهبي . وهو متأخّر عمّن ذكرهم . يقول :
 «متواتر أتيقن أن رسول الله قاله».
 وأمّا ثالثاً : فقد نصّ الحافظ أبو الخطّاب ابن دحيه الأندلسي . بعد حديث الولايه .
 على أنّ من عاده البخاري في صحيحه أن يورد أحاديث مناقب عليّ ناقصه مبتره ، وأنّ
 السبب في ذلك انحرافه عنه عليه الصلاه والسلام^(٤).

(١) البدآيه والنهآيه ٥ : ٢١٣ . ٢١٤ .

(٢) أسني المطالب في مناقب علي بن أبي طالب : ٤٨ .

(٣) التيسير في شرح الجامع الصغير ٢ : ٤٤٢ .

(٤) نقله الإمام المجاهد السيّد مير حامد حسين النيسابوري الهندي ، عن كتاب شرح أسماء النبيّ صلّى

وعلى هذا ، فإنّ تكلم البخاري في حديث الغدير ، وعدم إخراجِه في صحيحه ، إنّما يعدّ من مطاعن البخاري ومساوئ كتابه ، وهى كثيره جدّاً ، ولأجلها تكلم فيه وفي كتابه كبار أئمة القوم ، كالذهلى وأبي حاتم الرازي وأبي زرعة الرازي ، وغيرهم ^(١) ..
وأما الأحاديث الباطلة والمكذوبة المخترجة في صحيح البخاري فهي كثيره كذلك ، كما لا يخفى على من راجع شروحه وغيرها من كتب الحديث ^(٢).

وإذا كان هذا حال البخاري ، فما ظنك بغيره؟!!

وقوله : «أما الزيادة وهى قوله : اللهم وال من والاه ...» فيكفي في ردّه قول الذهبي .
في ما نقل عنه ابن كثير . : «وأما : اللهم وال من والاه ... فزيادته قويّه

الله عليه وآله وسلم ، وقال صاحب كشف الظنون ٢ : ١٦٧٥ : «المستوفي في أسماء المصطفى ، لأبي الخطاب ابن دحية عمر بن على السبتي اللغوى ، المتوفي سنة ٦٣٣ ...» ..
وتوجد ترجمة أبي الخطاب ابن دحية في : سير أعلام النبلاء ٢٢ : ٣٨٩ ، تذكره الحفاظ ٤ : ١٤٢٠ ، البداية والنهاية ١٣ : ١٤٤ ، شذرات الذهب ٥ : ١٦٠ ، وفيات الأعيان ٣ : ٤٤٨ ، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١ : ٣٥٥ رقم ٧١ ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢ : ٢١٨ ، وغيرها .
(١) انظر : هدى السارى في مقدّمه فتح البارى ٢ : ٢٦٣ . ٢٦٤ ، طبقات الشافعية . للسبكي . : ٢ : ٢٢٨ ، سير أعلام النبلاء ١٢ : ٤٥٥ ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ١ : ٢٤ ، وغيرها من كتب القوم .. ولهذا السبب أورد الحفاظ الذهبي البخاري في كتاب المغني في الضعفاء والمتروكين ٢ : ٢٦٨ ، وميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣ : ٤٨٥ .

(٢) انظر : فتح البارى بشرح صحيح البخاري ٧ : ١٢٧ ، وص ٣٥٣ ، وج ٨ : ٢٧١ ، وص ٤٠٦ ، وص ٥٤١ ، وج ١١ : ٢٦ ، إرشاد السارى في شرح صحيح البخاري ٦ : ٥٣٦ ، وج ٧ : ١٤٨ ، وج ٨ : ٤١ ، وعمده القارى في شرح صحيح البخاري ٧ : ٤٦ ، وج ١٧ : ٢٤٦ ، صحيح البخاري بشرح الكرماني ٢٥ : ٢٠٤ .

الإسناد» ، لكنني أذكر جماعة من الأئمة روهه بأسانيدهم مع تنصيب الحافظ الهيثمي على صحتها ؛ فقد جاء في مجمع الزوائد في باب : «قوله صلى الله عليه وآله وسلم : مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ» ^(١) :

«رواه أحمد والطبراني إلا أنه قال : قالوا سمعنا رسول الله يقول : مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ ، اللَّهُمَّ وَال مَنْ وَالَاهُ وَعَادَ مَنْ عَادَاهُ ... ورجال أحمد ثقات» .

«وعن أبي الطفيل ... قال : مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ ، اللَّهُمَّ وَال مَنْ وَالَاهُ وَعَادَ مَنْ عَادَاهُ ... رَوَاهُ أَحْمَدُ وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرُ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةٍ ، وَهُوَ ثَقَّةٌ» .

«وعن عمرو ذى مر وسعيد بن وهب ، وعن زيد بن يثيع ، قالوا : سمعنا علياً يقول ... قالوا : فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ فَقَالَ : مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ ، اللَّهُمَّ وَال مَنْ وَالَاهُ وَعَادَ مَنْ عَادَاهُ ، وَأَحَبَّ مَنْ أَحَبَّهُ وَأَبْغَضَ مَنْ أَبْغَضَهُ ، وَانْصَرَّ مَنْ نَصَرَهُ وَاخْذَلَ مَنْ خَذَلَهُ . رَوَاهُ الْبَزَّازُ وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ ، غَيْرُ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةٍ ، وَهُوَ ثَقَّةٌ» ^(٢) .

«وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى ... قال : فَمَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ وَال مَنْ وَالَاهُ وَعَادَ مَنْ عَادَاهُ . رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى وَرِجَالُهُ وَثَقُوا ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ» .

«وعن زيد بن أرقم ، قال : نَشَدَ عَلِيٌّ النَّاسَ : أَنْشَدَ اللَّهُ رَجُلًا سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ ، اللَّهُمَّ وَال مَنْ وَالَاهُ وَعَادَ مَنْ عَادَاهُ . فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيَا فَشْهَدُوا بِذَلِكَ ، وَكُنْتُ فِي مَنْ كُنْتُ فَذَهَبَ بَصْرِي ..

رواه الطبراني في الكبير والأوسط خاليا من ذهاب البصر والكتمان ودعاء

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٩ : ١٠٣ - ١٠٩ .

(٢) جاء في هامشه : «فطر» أخرج له خ أيضاً. ابن حجر.

عليّ. وفي روايه عنده : (وكان عليّ دعا على من كتم) ، ورجال الأوسط ثقات». «وعن حبشي بن جناده ، قال : سمعت رسول الله يقول يوم غدیر خمّ : اللّهُمَّ مَنْ كُنتَ مَوْلَاهُ فَعَلَيّْ مَوْلَاهُ ، اللّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادَ مَنْ عَادَاهُ وَانصَرَ مَنْ نَصَرَهُ ، وَأَعَنْ مَنْ أَعَانَهُ ..

رواه الطبراني ورجاله وثقوا». فهذا موجز الكلام في وجه استدلال علماءنا الكرام بهذا الحديث الشريف من جهة السند...مضافاً إلى ما ذكره السيّد. وتبقى جهة الدلالة ..

دلاله حديث الغدير

قال الخصم : بعد الوجوه التي زعمها في مناقشه سند حديث الغدير ، والتي قد تقدّم الجواب عنها وبيان واقع الحال فيها :

«خامسها : وعلى فرض ثبوت هذه الألفاظ وصحتها ، فإنّه لا دلالة لها على ما ذهب إليه الموسوي ...» فذكر الأمور التالية بعيّن ألفاظه :

١ . «لأنّ المولى لا تأتى بمعنى الأولي بالتصرّف عند أهل اللّغه» ونقل عن العلّامة الدهلوى : «أنكر أهل العربية قاطبه ...».

٢ . «إنّ المولى لو كان بمعنى الأولي لا يلزم أن تكون صلته بالتصرّف ...».

٣ . «ذكر المحبّه والعداوه دليل صريح على ...».

٤ . «قال الشيخ الدهلوى : وفي هذا الحديث دليل صريح على اجتماع الولايتين في زمانٍ واحدٍ ...وفي اجتماع التصرّفين محذورات كثيره ...».

أقول :

هذا عمده ما عندهم ، والأصل في كلام الخصم هو ابن تيمية ثم الدهلوى ، وسيظهر
أنّ الفخر الرازي . المشكك في الثابتات . هو المروج لهذه الشبهات ، وسيكون بحثنا مع هؤلاء
وعدادهم في العلماء ، لا مع أتباعهم الجهلاء!
ولعلّ العمده من بين الأمور المذكورة هو الأمر الأول ، فنقول :

هل أنكر اللغويون مجيء «المولى» بمعنى «الأولى»؟

إنّ دعوى إجماع أهل العربية قاطبه على عدم مجيء «المولى» بمعنى «الأولى» لا تصدر
إلا عن جهلٍ شديد أو من متعصّب عنيد!!
وكلام المولوى عبد العزيز الدهلوى الهندى موجود في كتابه التحفه الاثني عشرية
بالفارسيه ^(١) ، وقد ترجم هذا الكتاب إلى العربية ملخصاً باسم مختصر التحفه الاثني عشرية
، وهذا نصّ ما جاء فيه في ردّ دلاله حديث الغدير :

«أمّا الأحاديث التى تمسّك بها الشيعة على هذا المدعى فهى اثنا عشر حديثاً :

الأول : حديث غدير خمّ المذكور عندهم بشأنٍ عظيم ، ويحسبونه نصّاً قطعياً في هذا
المدعى ، حاصله : إنّ بريدة بن الحصيب الأسلمى روى أنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم لما نزل
بغدير خمّ حين المراجعة عن حجّه الوداع . وهو موضع بين مكه والمدينه . أخذ بيد عليّ
وخاطب جماعه المسلمين الحاضرين فقال :

(١) التحفة الاثني عشرية : ٢٠٨ . ٢١٠ ، ط باكستان .

يا معشر المسلمين! ألسنت أولي بكم من أنفسكم؟! قالوا : بلى . قال : من كنت مولاه فعليّ مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه .
 قالت الشيعة في تقرير الاستدلال بهذا الحديث : إنّ المولي بمعنى الأولي بالتصرف ؛
 وكونه أولي بالتصرف عين الإمامه .
 ولا يخفي : إنّ أول الغلط في هذا الاستدلال هو إنكار أهل العربية قاطبة ثبوت ورود
 المولي بمعنى الأولي ، بل قالوا : لم يجر قطّ المفعول بمعنى أفعل في موضع ومادّه أصلاً ، فضلاً
 عن هذه المادّه بالخصوص ...»^(١) .

أقول :

إنّه . بغضّ النظر عمّا في هذا الكلام ، كآيهامه انفراد «بريدة بن الحصيب» بروايه
 حديث الغدير مع أنّ روايته من الصحابه يبلغون العشرات . يدعى إجماع أهل العربية على
 عدم مجيء «المولي» بمعنى «الأولي» ..
 ونحن ننقل هنا نصوص جماعه من أعيان الحديث والتفسير واللّغه ، الصريحه في مجيء
 «المولي» بمعنى «الأولي» ، في جملة من أشهر كتبهم في تلك العلوم :
 * قال الفخر الرازي بتفسير قوله تعالى : ﴿ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾^(٢) :
 «وفي لفظ المولي هاهنا أقوال : أحدها
 والثاني : قال الكلبي : يعني أولي بكم . وهو قول الزجاج والقرّاء

(١) مختصر التحفه الاثني عشرية : ١٧٩ . ١٨٠ ، ط الهند .

(٢) سورة الحديد ٥٧ : ١٥ .

وأبي عبيدة ...»^(١).

* وقال أبو حيان الأندلسي بتفسير قوله تعالى : ﴿قُلْ لَنْ يَصِيَّبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٢) :

«...وقال الكلبي : أولي بنا من أنفسنا في الموت والحياة. وقيل : مالكننا وسيّدنا ، فلهذا يتصرّف كيف شاء ، فيجب الرضا بما يصدر من جهته ...»^(٣).

فهذا رأي «محمد بن السائب الكلبي» و «الفراء» و «الزجاج» و «أبي عبيدة» ..
أمّا «الكلبي» فمفسّر مشهور ، توفي سنة ١٤٦ .

وأمّا «الفراء» فهو «أبرع الكوفيّين وأعلمهم بالنحو واللّغة وفنون الأدب»^(٤) ، توفي سنة ٢٠٧ .

وأمّا «الزجاج» فهو «الإمام في العربيّة»^(٥) ، توفي سنة ٣١١ .

وأمّا «أبو عبيدة» فهو «معمر بن المثنى التيمي البصري اللّغوي العلامه الأخباري ، صاحب التصانيف ، وكان أحد أوعية العلم»^(٦) ، توفي سنة ٢١٠ .

* وقال الفخر الرازي : «إنّ أبا عبيدة قال في قوله تعالى : ﴿مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ : معناه : هي أولي بكم ؛ وذكر هذا أيضاً : الأخفش والزجاج وعلى بن

(١) تفسير الرازي ٢٩ : ٢٢٧ .

(٢) سورة التوبة ٩ : ٥١ .

(٣) البحر المحيط ٥ : ٤٣٣ .

(٤) وفيات الأعيان ٦ : ١٧٦ ؛ وانظر : تذكره الحفّاظ ١ : ٣٧٢ ، مرآة الجنان ، العبر ، وغيرها .

(٥) تحذيب الأسماء واللّغات ٢ : ١٧٠ .

(٦) العبر : حوادث ٢١٠ ، تذكره الحفّاظ ١ : ٣٧١ ، المزهر في اللّغة ٢ : ٤٠٢ .

عيسى ، واستشهدوا ببيت لبيد ...»^(١).

و «الأخفش» هو «من أئمة العربية»^(٢) ، توفي سنة ٢١٥.

و «على بن عيسى» هو «الرماني» : «شيخ العربية»^(٣) ، توفي سنة ٣٨٤.

* وقال الحسين بن أحمد الزوزني^(٤) بشرح بيت لبيد :

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولي المخافه خلفها وأمامها

«قال ثعلب : إن المولي في هذا البيت بمعنى الأولي بالشيء ، كقوله تعالى : ﴿مَأْوَاكُمُ

النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ أي : هي الأولي بكم ...»^(٥).

وهذا رأي ثعلب ؛ قال الذهبي : العلامة المحدث شيخ اللغة والعربية^(٦) ، المتوفي سنة

٢٩١.

* وقال الجوهري بشرح قول لبيد :

«يريد : إنه أولي موضع أن يكون فيه الخوف»^(٧) ..

قال الذهبي بترجمته : «والجوهري . صاحب الصحاح . : أبو نصر

(١) نهایه العقول في الكلام ودرآیه الأصول . مخطوط.

(٢) وفيات الأعيان ٢ : ٣٨٠ ، مرآة الجنان : حوادث ٢١٥ ، وغيرهما.

(٣) العبر : حوادث ٣٨٤ ، وفيات الأعيان ٣ : ٢٩٩ ، بغية الوعاة ٢ : ١٨٠ .

(٤) قال السيوطي بترجمته في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١ : ٥٣١ ، «الحسين بن أحمد الزوزني

القاضي ، أبو عبد الله ، قال عبد الغافر : إمام عصره في النحو واللغة والعربية . مات سنة ٤٨٦» .

(٥) شرح المعلقات السبعة : ٩١ .

(٦) تذكره الحفاظ ٢ : ٦٦٦ ، تاريخ بغداد ٥ : ٢٠٤ ، وفيات الأعيان ١ : ١٠٢ .

(٧) صحاح اللغة وتاج العربية ، مادّه «ولي» .

إسماعيل بن حمّاد التركي اللّغوى ، أحد أئمّة اللسان ...»^(١).

ووصف السيوطي كتابه الصحاح بقوله : «فهو في كتب اللّغه نظير صحيح البخاري

في كتب الحديث ، وليس المدار في الاعتماد على كثره الجمع بل على شرط الصحّة»^(٢).

* وقال البغوي بتفسير الآية : ﴿مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ :

«صاحبكم وأولي بكم ؛ لما أسلفتم من الذنوب»^(٣).

* وقال الزمخشري بتفسيرها :

«قيل : هي أولي بكم ، وأنشد بيت لبيد ...»^(٤).

* وقال في أساس البلاغه في مادّه «ولي» :

«ومولأى : سيدى وعبدى ، ومولى من الولايه : ناصر ، وهو أولي به»^(٥).

* وقال أبو الفرج ابن الجوزي بتفسير الآية :

«قال أبو عبيدة : أي أولي بكم»^(٦).

* وقال النيسابوري :

«قيل : المراد أنّها تتولي أموركم كما توليتم في الدنيا أعمال أهل النار. وقيل : أراد هي

أولي بكم ؛ قال جار الله : حقيقته هي محراكم ومقمنكم ، أى مكانكم الذي يقال فيه : هو

أولي بكم ، كما قيل : هو مئنه للكرم ، أي : مكان لقول

(١) العبر : حوادث سنه ٣٩٨ ، بغيه الوعاة ١ : ٤٤٦ .

(٢) المزهر في اللّغه ١ : ١٠١ .

(٣) معالم التنزيل ٥ : ٣١٢ .

(٤) الكشّاف ٦ : ٤٧ .

(٥) أساس البلاغه ، مادّه «ولي» .

(٦) زاد المسير في علم التفسير ٨ : ١٦٧ .

القائل : إِنَّهُ لَكَرِيمٌ»^(١).

* وبتفسير الآية : ﴿وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾^(٢) :

«متولي أُمُوركم ، وقيل : أولي بكم من أنفسكم ، ونصيحته أنفع لكم من نصائحكم لأنفسكم»^(٣).

* وقال القاضي البيضاوي بتفسير الآية : ﴿هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ :

«هى أولي بكم ، كقول لبيد ... حقيقته : محراكم ، أى مكانكم الذي يقال فيه : أولي بكم»^(٤) ..

* وقال النسفي كذلك بالنصّ بتفسيرها في تفسيره الشهير^(٥).

* وكذا بتفسير الجلالين^(٦) ..

* وبتفسير أبي السعود^(٧).

ولا يخفى : أنّ هؤلاء أئمة التفسير عند القوم ، وكتبهم أشهر التفاسير المعتمدة في ما بينهم ..

واعترف بذلك كبار علماء الكلام ، كالسعد التفتازاني والعلاء القوشجي وغيرهما ؛ فقد جاء في شرح المقاصد وفي شرح التجريد ، وهما من أشهر كتبهم في العقائد ما نصّه : «ولفظ (المولي) قد يراد به : المعتق ، والحليف ، والجار ، وابن

(١) تفسير غرائب القرآن ٦ : ٢٥٦.

(٢) سورة التحريم ٦٦ : ٢.

(٣) تفسير غرائب القرآن ٦ : ٣٢٠.

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٧١٦.

(٥) تفسير النسفي . مدارك التنزيل ٢ : ٦٤٨.

(٦) تفسير الجلالين بهامش تفسير البيضاوي ٢ : ٤٥٤.

(٧) تفسير أبي السعود العمادي ٨ : ٢٠٨.

العم ، والناصر ، والأولي بالتصريف ..

قال الله تعالى : ﴿مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ أي : أولي بكم ؛ ذكره أبو عبيدة.
وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أيما امرأه نكحت بغير إذن مولاهما ... أي :
الأولي بها ، والمالك لتدبير أمرها.
ومثله في الشعر كثير .

وبالجملة ، استعمال المولي بمعنى : المتولي ، والمالك للأمر ، والأولي بالتصريف ، شائع
في كلام العرب ، منقول عن كثير من أئمة اللغة . والمراد : إنه اسم لهذا المعنى لا أنه صفة
بمنزله الأولي ، ليعترض بأنه ليس من صيغه أفعال التفضيل وأنه لا يستعمل استعماله»^(١).

أقول :

وفي هذا الكلام فوائد :

- ١ . مجيء «المولي» بمعنى «الأولي» في الكتاب والسنة الصحيحة والشعر الكثير .
 - ٢ . إنه منقول عن كثير من أئمة اللغة .
 - ٣ . عدم ورود الاعتراض بأن «المولي» لا يستعمل استعمال «الأولي» .
- وقد أشار التفتازاني والقوشجي بذلك إلى اعتراض الفخر الرازي على تلك
الاستعمالات الفصيحة الشائعة ، بأنه إذا كان «المولي» مجيء بمعنى «الأولي» ، فلما ذا لا
يصح أن يقال : «فلان مولي منك» بدلاً من : «أولي منك»؟!
هذا الاعتراض الذي أخذه الدهلوي ، وقلده الجهله ، في مقام الجواب عن

(١) شرح المقاصد ٥ : ٢٧٣ ، شرح التجريد : ٣٦٩ .

الاستدلال بحديث الغدير ، طرحه الرازي بتفسير ﴿هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ ؛ إذ قال . بعد ذكر قول أئمة اللغة بأنّ المعني : «أولي بكم» . :

«واعلم أنّ هذا الذي قالوه معني وليس بتفسير للفظ ؛ لأنّه لو كان «مولي» و «أولي» بمعني واحد في اللغة ، لصحّ استعمال كلّ واحد منهما في مكان الآخر ، فكان يجب أن يصحّ أن يقال : هذا مولي من فلان ، كما يقال : هذا أولي من فلان ... ولما بطل ذلك ، علمنا أنّ الذي قالوه معني وليس بتفسير» ^(١).

ولكنّه في كتاب نهایه العقول عدل عن ذلك ؛ إذ قال : «إنّ المولي لو كان يجيء بمعني الأولي لصحّ أن يقرن بأحدهما كلّ ما يصحّ قرنه بالآخر ، لكنّه ليس كذلك ، فامتنع كون المولي بمعني الأولي ... إنّه لا يقال : هو مولي من فلان ، كما يقال : هو أولي من فلان ...» ثمّ قال في نهایه كلامه : «وهذا الوجه فيه نظر مذكور في الأصول» ^(٢).

والنيسابوري . الذي تبع الرازي في كثير من المواضع . قال هنا : بأنّ في ما ذكره بحثاً لا يخفي ^(٣).

أقول :

وجه النظر والبحث : وجود موارد كثيره من المترادفين لا يجوز في اللغة قيام أحدهما مقام الآخر ، وأنّ بينهما فروقاً عديدة ..

مثلاً : مدلول «حتّى» و «إلى» هو الغايه ، إلّا أنّ الثاني يدخل على الضمير

(١) تفسير الرازي ٢٩ : ٢٢٧ .

(٢) نهایه العقول . مخطوط .

(٣) تفسير غرائب القرآن ٦ : ٢٥٦ .

دون الأول.

و : مدلول «الواو» و «حتّى» العاطفتين واحد ، لكنّ بينهما فروقاً ذكرها ابن هشام في مغني اللبيب.

وكذا الحال في «إلا» و «غير» ، و «هل» و «الهمزة» الاستفهاميتين ، كما في كتاب الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي.

حديث الغدير بلفظ : «مَنْ كُنتَ أُولَى بِهِ ...» :

هذا ، وقد ورد حديث الغدير بلفظ : «مَنْ كُنتَ أُولَى بِهِ مِنْ نَفْسِهِ ...» في بعض المصادر المعتبرة ، وهذا أيضاً من جملة مثبتات مجيء «المولي» بمعنى «الأولي» ..
فقد أخرج الطبراني ، بإسناده عن زيد بن أرقم : «ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : مَنْ كُنتَ أُولَى بِهِ مِنْ نَفْسِي فَعَلِيٌّ وَلِيهِ ، اللَّهُمَّ وَالِ مِنْ وَالَاهِ وَعَادِ مِنْ عَادَاهِ»^(١).

حديث الغدير بلفظ : «مَنْ كُنتَ وَلِيَهُ فَعَلِيٌّ وَلِيَهُ ...» :

وأخرج أحمد والنسائي وابن ماجه والطبري والحاكم والذهبي وابن كثير وغيرهم ، بأسانيد صحيحة عن رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال يوم غدير خمّ : «مَنْ كُنتَ وَلِيَهُ فَهَذَا وَلِيَهُ»^(٢).

(١) المعجم الكبير ٥ : ١٦٧/٤٩٧١ ، مسند زيد بن أرقم.

(٢) مسند أحمد ٦ : ٤٨٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٧ ، خصائص على بن أبي طالب : ٥٤/٢٤ ، سنن ابن ماجه ١ : ٨٨/١١٦ ، المستدرک على الصحيحين ٣ : ١٠٩ ، كنز العمال ١٣ : ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٣٥ ، البدايه والنهائيه ٥ : ٢٠٩ .

وتلخص :

إنَّ «المولي» يمجى بمعنى «الأولي». وقد اعترف بذلك أئمة القوم في التفسير والحديث والكلام واللغة والأدب ، وذكروا لذلك شواهد من الكتاب والسنة والشعر... فسقط الإشكال على دلالة حديث الغدير من جهة تفسير «المولي» فيه ب : «الأولي» ، وظهر كذب دعوى إجماع أهل العربية على عدم مجىء مفعول بمعنى أفعل في شيء من المواد فضلاً عن هذه المادّة!

بل لقد ثبت ورود حديث الغدير بنفس لفظه «الأولي» بأسانيد القوم في كتبهم المعتمدة.

ما الدليل على كون صله «الأولي» هو «بالتصرف»؟

ثمَّ إنَّهم بعد ما اضطروا إلى التسليم والاعتراف بمجىء «المولي» بمعنى «الأولي» ، جعلوا يطالبون بالدليل على كون صله «الأولي» هو «بالتصرف» ، وإنَّه لما ذا لا تكون الصلة «بالحبة» مثلاً؟

فنقول :

أولاً : قد ثبت أنَّ «المولي» يمجى بمعنى «المتصرف في الأمر» ؛ فقد ذكر الرازي بتفسير قوله تعالى : ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ﴾^(١) : «...هو مولاكم : سيّدكم والمتصرف فيكم...»^(٢).

(١) سورة الحج ٢٢ : ٧٨.

(٢) تفسير الرازي ٢٣ : ٧٤.

وقال النيسابوري بتفسير الآية : ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ﴾^(١) : «والمعني : إثم كانوا في الدنيا تحت تصرفات الموالى الباطله ، وهى النفس والشهوه والغضب ، فإذا ماتوا انتقلوا إلى تصرف المولى الحق»^(٢).

وثانياً : قد ثبت مجيء «المولى» بمعنى «متولى الأمر»^(٣) ، ولا فرق بين «المتولى» و «المتصرف» كما لا يخفى.

ونكتفي بعبارة الفخر الرازي بتفسير قوله تعالى : ﴿أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾^(٤) ، قال : «وفي قوله : ﴿أَنْتَ مَوْلَانَا﴾ ، فائده أخرى ، وذلك : إن هذه الكلمة تدل على نهایه الخضوع والتذلل والاعتراف بأنه سبحانه هو المتولى لكل نعمه يصلون إليها ، وهو المعطى لكل مكرمه يفوزون بها ، فلا جرم أظهروا عند الدعاء إثمهم في كونهم متكئين على فضله وإحسانه ، بمنزلة الطفل الذي لا تتم مصلحته إلا بتدبير قيمه ، والعبد الذي لا ينتظم شمل مهماته إلا بإصلاح مولاه ، فهو سبحانه قیوم السماوات والأرض والقائم بإصلاح مهمات الكل ، وهو المتولى في الحقيقة للكل على ما قال ، ﴿نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾^(٥)»^(٦).

وثالثاً : قد ثبت مجيء «المولى» بمعنى «المليك» ، وهل «المليك» إلا

(١) سورة الأنعام ٦ : ٦٢.

(٢) تفسير رائب القرآن ٣ : ٩٥ ، وانظر : تفسير الفخر الرازي ١٣ : ١٨.

(٣) الكشف ٢ : ٣٥٦ ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٧١٦ ، تفسير النسفي ١ : ٣٦٩ ، البحر المحیط ٥ : ٤٣٣ و ٦ : ٥٢ ، تفسير رائب القرآن ٦ : ٣٢٠ ، تفسير الجلالين بhamش تفسير البيضاوى ٢ : ١٠١ ، تفسير أبي السعود ٨ : ٢٦٦.

(٤) سورة البقرة ٢ : ٢٨٦.

(٥) تفسير الرازي ٧ : ١٦١.

(٦) تفسير الرازي ٧ : ١٦١.

«المتصرف في الأمور»؟!!

لقد نصَّ على مجيء «المولي» بالمعني المذكور البخاري في كتاب التفسير ؛ قال :
 «باب ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَأَتَوْهُمْ
 نَصِيبُهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيداً﴾»^(١) وقال معمر : موالى : أولياء ، ورثه . عاقد
 أيمانكم : هو مولي اليمين ، وهو الخليف . والمولي أيضاً : ابن العم ، والمولي : المنعم المعتق ،
 والمولي : المعتق ، والمولي : المليك ، والمولي : مولي في الدين»^(٢) ..

فالمولي يجيء بمعنى «المليك».

قال العيني والقسطلاني في شرحيهما على صحيح البخاري : «المولي : المليك ؛ لأنه
 يلي أمور الناس»^(٣).

ورابعاً : قد ثبت مجيء «المولي» بمعنى «السيد» ، ومن الواضح أنَّ «الإمام» و
 «الرئيس» و «ولي الأمر» هو : «السيد» المطلق.

وخامساً : إن صله «الأولي» هي لفظه «التصرف» أو نحوها من الألفاظ الدالة على
 وجوب الإطاعة والامتثال والانقياد ... مما هو مقتضى الولايه العامه ، ولقد فهم الشيخان أبو
 بكر وعمر من لفظ حديث الغدير الأولويّه «بالاتباع والقرب» كما اعترف بذلك ابن حجر
 المكي في مقام الجواب عن حديث الغدير ؛ إذ قال :

(١) سورة النساء ٤ : ٣٣ .

(٢) تفسير ابن كثير والكشاف ذيل الآيه ، تهذيب الأسماء واللغات ٤ : ١٩٦ ، النهاية . لابن الأثير . : مادّه

«ولي» ، مرقاه المفاتيح ٥ : ٥٦٨ ، فتح الباري ٨ : ١٩٩ وغيرها .

(٣) عمده القارى ١٨ : ١٧٠ ، ارشاد السارى ٧ : ٨٠ .

«سَلَّمْنَا إِنَّهُ (أولي) لَكِنْ لَا نَسَلِّمُ أَنَّ الْمَرَادَ أَنَّهُ أُولِي بِالْإِمَامَةِ ، بَلْ بِالِاتِّبَاعِ وَالْقَرَبِ مِنْهُ ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ أَوَّلِي النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ ، وَلَا قَاطِعَ بَلْ وَلَا ظَاهِرَ عَلَى نَفْيِ هَذَا الْإِحْتِمَالِ ، بَلْ هُوَ وَاقِعٌ إِذْ هُوَ الَّذِي فَهَمَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَنَاهَيْكَ بِمَا فِي الْحَدِيثِ ، فَإِنَّهُمَا لَمَّا سَمِعَاهُ قَالَا لَهُ : أَمْسَيْتَ يَا ابْنَ أَبِي طَالِبٍ مُوَلِيَّ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ . أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ ..

وأخرج أيضاً أَنَّهُ قِيلَ لِعُمَرَ : إِنَّكَ تَصْنَعُ بَعْلَى شَيْئاً لَا تَصْنَعُهُ بِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ : إِنَّهُ مُوَلَّيٌّ»^(١).

ولقد فُتِّرَ «المولي» في قوله تعالى : ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيًّ...﴾ ب : «الوارث الأولي» ضمن وجوهٍ عديدة ؛ قال الرازي : «وكلّ هذه الوجوه حسنة محتملة»^(٢).

وسادساً : إِنَّهُ قَدْ جَوَّزَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْقَوْمِ أَنْ يَكُونَ «بِالتَّصَرُّفِ» صَلَهِ لِلْفُظْهِ «الأولي» ، إِلَّا أَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا أَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُتَصَرِّفًا فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ؛ فَقَالَ الْقَارِي بِشَرْحِ حَدِيثِ الْغَدِيرِ : «فِي شَرْحِ الْمَصَابِيحِ لِلْقَاضِي : قَالَتِ الشَّيْعَةُ : الْمَوْلِي هُوَ الْمُتَصَرِّفُ ، وَقَالُوا : مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْتَحَقُّ التَّصَرُّفَ فِي كُلِّ مَا يَسْتَحَقُّ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ التَّصَرُّفَ فِيهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ أُمُورُ الْمُؤْمِنِينَ ، فَيَكُونُ إِمَامَهُمْ . قَالَ الطَّبَّيْ : لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَحْمَلَ الْوَلَايَةَ عَلَى الْإِمَامَةِ الَّتِي هِيَ التَّصَرُّفُ فِي أُمُورِ الْمُؤْمِنِينَ ؛ لِأَنَّ الْمُتَصَرِّفَ الْمُسْتَقِلَّ فِي حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هُوَ لَا غَيْرَ ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْحُبِّهِ وَوَلَاءِ الْإِسْلَامِ وَنَحْوِهِمَا»^(٣).

(١) الصواعق المحرقة : ٦٧ .

(٢) تفسير الرازي ١٠ : ٨٦ .

(٣) مرقاه المفاتيح ٥ : ٥٦٨ .

أقول :

وحاصل هذا الكلام : وجود المقتضى لأن تكون الصلة « بالتصريف » ، بل إنّ الحديث ظاهر في ذلك ، وهذا هو المطلوب ، لكنّ استقلال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم بالتصريف مانع من الأخذ بالظاهر ؛ قال : « فيجب أن يحمل على المحبة وولاء الإسلام ونحوهما ». وسيأتي الجواب عن هذا.

وهل ذكر المحبة والعداوة دليل على الحمل المذكور؟

وقد يدعى أنّ قوله صلى الله عليه وآله وسلّم في ذيل الحديث : « اللهم وإل من والاه وعاد من عاداه... » دليل على عدم إرادته « الأولي بالتصريف » من « المولي » ، وعلى هذا « فيجب أن يحمل على المحبة وولاء الإسلام ونحوهما ».

فنقول :

أولاً : هذا الاستدلال ممّن يقلّد ابن تيمية في أباطيله عجيب للغاية ، وذلك لأنّ ابن تيمية يكذب بهذه الفقرة من حديث الغدير ؛ إذ يقول ^(١) في وجوه الجواب عنه : « الوجه الخامس : إنّ هذا اللفظ . وهو قوله : « اللهم وإل من والاه وعاد من عاداه ، وانصر من نصره واخذل من خذله » . كذب باتّفاق أهل المعرفة بالحديث ... » ^(٢).

(١) منهاج السنة ٧ : ٥٥ .

(٢) لكنّ الفقرة هذه ثابتة بالأسانيد المعتبرة على أصولهم ؛ راجع : مسند أحمد بن حنبل ١ : ١٨٩ ، ٥ : ٤٩٤ و ٤٩٨ و ٥٠١ ، المصنّف ١٢ : ٦٧ ، ٧٨ ، الخصائص للنسائي . : ٢٢٠ ، سنن ابن ماجه ١ : ٨٨ ، البدايه والنهايه ٧ : ٣٤٧ ، كنز العمال ١٣ : ١٦٨ ، مشكل الآثار ٢ : ٣٠٨ ، المستدرک على الصحيحين ٣ : ١١٦ ، وغيرها .

وقد عرفت الكاذب!!

وثانياً : إنّ في جملة من ألفاظ هذا الدعاء في حديث الغدير كلمه «وال من والاه ...» وكلمه «أحب من أحبه ...» معاً ، وهذا من الشواهد على أنّ «المولي» وكذا «وال من ولاه» ليس بمعنى «المحبّة» وإلاّ لزم عطف الشيء على نفسه ..

قال ابن كثير : «قال الطبراني : ثنا أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن كيسان المديني سنه ٢٩٠ ، ثنا إسماعيل بن عمرو البجلي

ورواه أبو العباس ابن عقده الحافظ الشيعي ، عن الحسن بن علي بن عقّان العامري ، عن عبيد الله بن موسى ، عن فطر ، عن أبي إسحاق ، عن عمرو بن ذى مر وسعيد بن وهب ، وعن زيد بن يثيع ، قالوا : سمعنا عليّاً يقول في الرحبه : فذكر نحوه. فقام ثلاثه عشر رجلاً فشهدوا إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من كنت مولاه فعليّ مولاه ، اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه ، وأحب من أحبه وابغض من أبغضه ، وانصر من نصره واخذل من خذله.

قال أبو إسحاق . حين فرغ من هذا الحديث . : يا أبا بكر! أي أشياخ هم؟»^(١).
ورواه المتّقى عن البرّار وابن جرير والخلعي في الخلعيات ، وقال : قال الهيثمي : رجال إسناده ثقات. قال ابن حجر : ولكنهم شيعة»^(٢).

وثالثاً : إنّّه قد استبعد بعض أكابر القوم هذا الحمل ، كالحافظ محبّ الدين

(١) البدآيه والنهآيه ٧ : ٣٤٧.

(٢) كنز العمال ١٣ : ١٥٨.

الطبري الشافعي ؛ إذ قال : قد حكى الهروي عن أبي العباس : إنّ معني الحديث : من أحبني ويتولاني فليحب علياً وليتولّه.

وفيه عندى بُعد ؛ إذ كان قياسه على هذا التقدير أن يقول : من كان مولأي فهو مولاي عليّ ، ويكون المولي ضدّ العدو ، فلمّا كان الإسناد في اللفظ على العكس بُعد هذا المعني ...» ^(١).

ورابعاً : إنّ قول النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم : «اللّهم وال من والاه ...» دعاء دعا به بعد الفراغ من الخطبه ، ولو كانت لفظه «المولي» بحاجه إلى تبين ، فإنّ الجملة السابقة على «من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه» ، وهى : «ألست أولي بكم من أنفسكم؟! أو : «ألست أولي بالمؤمنين من أنفسهم؟!» وخاصّة ما اشتمل من ألفاظ الحديث على «فاء» التفريع ؛ إذ قال : «فمن كنت مولاه ...» هى القرينه المعينه للمعني والرافعه للإبهام المزعوم في الكلام.

ومن رواه تلك المقدّمه في حديث الغدير :

أحمد بن حنبل ، وأبو عبد الرحمن النسائي ، وأبو عبد الله ابن ماجه ، وأبو بكر البزار ، وأبو يعلى الموصلي ، وأبو جعفر الطبري ، وأبو القاسم الطبراني ، وأبو الحسن الدارقطني ، وأبو موسى المديني ، وأبو العباس الطبري ، وابن كثير الدمشقي ..

وقد أشار النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم فيها إلى قوله تعالى : ﴿النبيّ أولى بالمؤمنين

من أنفسهم...﴾ ^(٢) ، الذي نصّ المفسّرون على دلالته على أولويّه النبيّ

(١) الرياض النضرة في مناقب العشرة ١ : ٢٢٧.

(٢) سورة الأحزاب ٣٣ : ٦.

بالمؤمنين من أنفسهم في التصرف^(١).

ومن رواه حديث الغدير «بفاء التفریع» : أحمد والنسائي وابن كثير عن أبي يعلى والحسن بن سفيان ، والمتقى عن ابن جرير والمحاملي والطبراني^(٢).
وصاحب التحفه الاثنا عشریه ، الذي قلده الخصم ، قد روى الحديث بهذا اللفظ ،
كما تقدّم.

وخامساً : أنّه قد ورد في بعض ألفاظ الحديث كلمه : «بعدي» مع تحننه عمر بن الخطاب ..

قال ابن كثير : «قال عبد الرزاق : أنا معمر ، عن علي بن زيد بن جدعان ، عن عدى بن ثابت ، عن البراء بن عازب ، قال : نزلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند غدير خم ، فبعث مناديا ينادي ، فلما اجتمعنا ، قال : أليست أولي بكم من أنفسكم؟! قلنا : بلى يا رسول الله! قال : أليست؟ أليست؟ قلنا : بلى يا رسول الله! قال : من كنت مولاه فإنّ عليّاً بعدي مولاه ، اللهم وال من ولاه وعاد من عاداه.

فقال عمر بن الخطاب : هنيئاً لك يا ابن أبي طالب ، أصبحت اليوم ولي كلّ مؤمن»

(٣).

فلو كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد «المحبّه» لما كان للتقيد

(١) انظر : تفسير البغوي ٤ : ٤٣٣ ، الكشاف ٥ : ٥٠ ، تفسير البيضاوي : ٥٥٢ ، تفسير النسفي ٢ : ٣٣٥ ، تفسير النيسابوري ٥ : ٤٤٧ ، تفسير الجلالين بهامش تفسير البيضاوي ٢ : ٢٣٩ ، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٧ : ٢٩٣ ، كتاب التفسير . الدرّ المنثور ٦ : ٥٦٦ .

(٢) مسند أحمد ٥ : ٤٩٤ ، ٥٠١ ، الخصائص : ١٣٤ ، البدايه والنهآيه ٧ : ٣٤٧ ، كنز العمال ١٣ : ١٣١ ، ١٥٧ ، ١٧١ ، وغيرها .

(٣) البدايه والنهآيه ٧ : ٣٤٩ .

بقوله : «بعدي» وجه ، ولما صحَّ لعمر أن يقول : «أصبحت اليوم...» .
 وسادساً : إنَّه لو كان المراد هو «المحبَّة» فأني معني لقول بعض الصحابة . لما سمع عليّاً عليه السلام يناشدهم حديث الغدير . : «فخرجت وفي نفسي شيء؟!»
 أخرج أحمد بإسناده عن أبي الطفيل : «فخرجت وكأَنَّ في نفسي شيئاً ، فلقيت زيد بن أرقم فقلت له : إني سمعت عليّاً يقول كذا وكذا. قال : فما تنكر؟ قد سمعت رسول الله يقول ذلك له» (١).

وأخرجه النسائي من حديث حبيب بن أبي ثابت ، عن أبي الطفيل (٢).
 وسابعاً : إنَّه لو كان المراد «المحبَّة» فلما ذا سلَّم أبو أيوب وجماعته على الإمام بالولاية ، استناداً إلى ما سمعوه من النبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم يوم غدير خم ؛ ورواه الأئمة بالأسانيد الصحيحة :

«جاء رهط إلى عليٍّ بالرحبه فقالوا : السلام عليك يا مولانا. قال : وكيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب؟ قالوا : سمعنا رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم يقول يوم غدير خم : من كنت مولاه فهذا مولاه.

قال : فلمَّا مضوا تبعتهم وسألت من هم؟
 قالوا : نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري» (٣).
 وهكذا .. القرائن والقضايا الأخرى التي ذكرناها سابقاً ، والتي لم نذكرها ،

(١) البدايه والنهايه ٧ : ٣٤٦ .

(٢) خصائص عليّ : ١١٧ .

(٣) مسند أحمد ٦ : ٥٨٣ ، المعجم الكبير ٤ : ١٧٣ ، الرياض النضرة ٣ : ١٢٦ ، البدايه والنهايه ٧ : ٣٤٧ .
 . ٣٤٨ ، مرقاه المفاتيح ٥ : ٥٧٤ .

كنزول الآية : ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ...﴾^(١) قبل الخطبه ، ونزول الآية : «اليوم أكملت لكم دينكم...»^(٢) بعد الخطبه ، ونزول : ﴿سَأَلْ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ...﴾^(٣) لما اعترض الأعرابي على الخطبه ..

وكقضيته مناشده أمير المؤمنين عليه السلام الصحابه بحديث الغدير^(٤) ، وشعر حسّان بن ثابت في ذلك اليوم^(٥) ، وشعر قيس بن سعد بن عباد^(٦) ... وغيرها.

وبقى محذور اجتماع التصرفين :

وهو ما أشار إليه شراح الحديث وعلماء الكلام ، من أنّ الأخذ بظاهر حديث الغدير يسلّتم القول باجتماع الولايتين في آن واحد ، «وفي اجتماع

(١) ونزولها في يوم الغدير رواه كلٌّ من : ابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، وابن عساكر ، وأبي نعيم ، والثعلبي ، والواحدي ، والفخر الرازي ، والنيسابوري ، والعيني ، والسيوطي .. راجع : نفحات الأزهار ٨ : ١٩٥ . ٢٥٧ .
(٢) ونزولها في يوم الغدير رواه كلٌّ من : ابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، وابن عساكر ، وأبي نعيم ، والثعلبي ، والواحدي ، والفخر الرازي ، والنيسابوري ، والعيني ، والسيوطي .. راجع : نفحات الأزهار ٨ : ١٩٥ . ٢٥٧ .
(٣) ونزولها في القصّه رواه جماعة من المفسّرين والمحدّثين .. وللتفصيل راجع : نفحات الأزهار ٨ : ٣٢٥ . ٣٨١ .
(٤) من رواه المناشده : عبد الرزاق ، أحمد ، البزار ، النسائي ، أبو يعلى ، الطبراني ، الخطيب ، ابن الأثير ، ابن كثير ، ابن حجر العسقلاني ، السمهودي ، السيوطي ، وغيرهم ؛ راجع : نفحات الأزهار في خلاصه عبقات الأنوار ٨ : ٣٧ . ٧ .

(٥) من رواه شعر حسّان : ابن مردويه ، أبو نعيم ، سبط ابن الجوزي ، السيوطي ، وجماعه ؛ راجع : نفحات الأزهار ٨ : ٢٩٠ . ٣٠٩ .

(٦) راجع : نفحات الأزهار ٨ : ٣١٣ . ٣١٦ .

التصريفين محذورات كثيره» ، والحال أنّ النبيّ صَلَّى الله عليه وآله وسلّم هو وحده الأولي بالتصريف ما دام حيا ..

وهذه الشبهه أهون الشُّبه في المسأله ؛ وذلك لأنّا نقول بثبوت الولاية للإمام عليه السلام في حياه النبيّ صَلَّى الله عليه وآله وسلّم على حدّ ولايته ، كما هو مقتضى حديث الغدير وغيره ، وليس في «اجتماع الولايتين» أي محذور ، نعم ، في «اجتماع التصريفين» محاذير . كما ذكر صاحب التحفه وغيره . لكنّ هذا إن كان هناك تصريف ، ولا ينبغي الخلط بين «الولاية» و «التصريف» ؛ لأنّ ثبوت الولاية لا يستلزم فعلية التصريف ، على أنّ محذور اجتماع التصريفين إنّما هو في حال كون تصريفه عليه السلام على خلاف إرادته رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم ، وهذا ما لم يتفق صدوره منه ، لا في حياته ولا بعد وفاته .

وهكذا تندفع الشبهات . التي أوردها المعتزله على حديث الغدير ، وأخذها منهم الفخر الرازي ، ثمّ تبعه عليها المتكلمون والمحدثون الكبار . على الاحتجاج بحديث الغدير المتواتر سنداً ، والثابت دلالةً .. والتي ردّ عليها علماؤنا في مختلف الأدوار .

ويرى القارئ الكريم أنّنا لم ننقل إلّا عن كتب القوم ، ولم نعتمد إلّا على أعلام علمائهم .. في التفسير والحديث واللّغه .

ولا بُدّ من التنبيه على أنّ ما أوردناه في حديث الغدير ملخّص من كتابنا الكبير ^(١) ، فمن شاء المزيد فليرجع إليه .. والله ولي الهداياه .

(١) نفحات الأزهار في خلاصه عبققات الأنوار . في الردّ على التحفه الاثني عشرية . قسم حديث الغدير ، الأجزاء

المراجعة (٦٢) . (٦٤)

أربعون نصاً

قال السيّد :

«عندنا من النصوص التي لا يعرفها أهل السُنّة صحاح متواتره ، من طريق العترة الطاهرة ، نتلو عليك منها أربعين حديثاً» ^(١) ..

وقال رحمه الله بعد ذكرها :

«إنّما أوردنا هذه النصوص لتحيطوا بها علماً ، وقد رغبتم إلينا في ذلك» ^(٢) .

أقول :

ولأنّ ما تصادق عليه الطرفان ، وتوافق عليه الفريقان ، حجة على الكلّ ، ولا محيص عن الأخذ به واتّباعه ..

ولأنّ بعض الجهله قد توهّموا أنّ الإماميه في إثبات إمامه أهل البيت عليهم الصلاه والسلام عيالاً على أهل السُنّة ، وليس لهم روايه ولا كتاب يستندون إليه في عقائدهم ، والحال أنّ استدلال علمائنا بكتب أهل السُنّة إنّما هو من باب الإلزام لهم ؛ عملاً بقاعده المناظره ، وإلاّ فإنّ المذهب الحقّ في أصوله وفروعه في غني بالكتاب والسُنّة الثابته من طريق العترة الطاهرة عن أي كتاب أو روايه من

(١) المراجعات : ١٨٦ .

(٢) المراجعات : ١٩٤ .

سائر الفرق .. ولذا خاطب السيّد أهل السنّة بقوله :

«وحسبنا حجّة عليكم ما أسلفناه من صحاحكم»^(١).

فقيّل :

«إنّ الأحاديث الأربعين التي أوردها الموسوى كلّها أحاديث هالكه وموضوعه باتّفاق أهل العلم بالحديث ، وما هي إلّا بعض ما وضعه الرافضة من أحاديث نصره لمذهبهم وتأييده لباطلهم ، والدليل على ذلك من وجوه :

الأوّل : إنّها أحاديث لا سند لها صحيح ، ونحن نطالب أتباع الموسوى إثبات صحّه إسناد هذه الأحاديث ، فإنّهم قوم لا يعرفون الإسناد وأجهل الناس به.

الثاني : إنّها أحاديث لا يعرفها أهل العلم بالحديث ، ولم يخرجوها في كتبهم ، لا الصحاح ولا الكتب السنّة ولا المسانيد.

الثالث : إنّها من روايه كذابٍ قد حكم عليه الموسوى بأنّه صدوق ؛ لأنّه على عقيدته ومذهبه.

والقمّي إنّما هو أحد أعلام الرافضة الذين اتّفق أهل العلم على ردّ روايتهم ؛ لأنّهم أصحاب بدعه كفرية ، ولأنّهم يستحلّون الكذب نصره لمذهبهم ، كما سبق بيانه في الجزء الأوّل من كتابنا ، فكيف تقبل هذه الأحاديث وهي من مروياته؟

والقمّي هذا إنّما هو من سلاله القمّيين الروافض الذين لقّبوا أبو لؤلؤة المجوسى قاتل عمر بن الخطّاب بلقب بابا شجاع الدين ، واخترعوا له عيداً سمّوه : عيد بابا شجاع الدين ، وهو اليوم التاسع من ربيع الأوّل بزعمهم ..

(١) المراجعات : ١٩٤ .

وأول من نادى بهذا اليوم عيداً هو أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد القمّي الأحموص ، شيخ الشيعة القمّيين ، وأطلق عليه يوم العيد الأكبر ويوم المفاخره ويوم التبجيل ويوم الزكاه العظمى ويوم البركه ويوم التسليه. انظر : ص ٩٠٨ - ٢٠٩ (١) من مختصر التحفه الاثني عشرية.

والقمّي هذا إنما هو من أحفاد الشريف القمّي الذي والى التتار ، ووقف بجانبهم يوم غزوهم ديار المسلمين. انظر : البدايه والنهآيه ١٤ : ٩».

أقول :

هذا كلام من لا يعقل ما يتفوّه به... فقد ذكر السيّد رحمه الله أنّ : «عندنا من النصوص التى لا يعرفها أهل السنّة صحاح متواتره ، من طريق العترة الطاهرة ، نتلو عليك منها أربعين حديثاً» ..

فهذه النصوص :

أولاً : لا يعرفها أهل السنّة ؛ فالردّ عليه بأنّها : «أحاديث لا يعرفها أهل العلم بالحديث» ما معناه؟!!

وثانياً : هى متواتره في معناها ، وهذه الأربعون طرفٌ منها ؛ فما معني المطالبه بصحّهِ الأسانيد؟!!

وأما دعوى أنّ : «أهل العلم بالحديث» هم «أهل السنّة» والشيعة «قوم لا يعرفون الإسناد وأجهل الناس به» ، فهي في الأصل من ابن تيميّة على غرار سائر أكاذيبه ودعاويه الفارغه وافتراءاته الفاضحه.

وأما تهجمات هذا المقلد المفتري على علماء الشيعة . وخاصة القميين منهم . فهي دليل آخر على عجزه عن الجواب العلمي ، وجهله بآداب البحث وقوانين المناظرة .
وأما رمية الشيخ ابن بابويه القمي الملقب ب : «الصدوق» بالكذب ، فمن آيات نصبه العدا للنبى وأهل بيته عليهم الصلاة والسلام .
وإن من أقبح أباطيل هذا الرجل وأوضح أكاذيبه قوله : «والقمي هذا إنما هو من أحفاد الشريف القمي الذي والى التتار ووقف بجانبهم يوم غزوهم ديار المسلمين» ..
ففي أي سنة كان غزو التتار ديار المسلمين؟
ومن هو «الشريف القمي» الذي والاهم؟
وكيف يكون الصدوق القمي المتوفي سنة ٣٨١ من أحفاده؟
فليجب المغفلون الجهلة عن هذه الأسئلة!!
* * *

المراجعة (٦٦)

عليّ وارث النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم

قال السيّد . رحمه الله . :

«لا ريب في أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، قد أورث عليّاً من العلم والحكمة ، ما أورث الأنبياء أوصياءهم ، حتّى قال صلّى الله عليه وآله وسلّم : أنا مديّنه العلم وعليّ بابها ، فمن أراد العلم فليأت الباب ^(١) .

وقال صلّى الله عليه وآله وسلّم : أنا دار الحكمة وعليّ بابها .
وقال : عليّ باب علمي ، ومبين من بعدي لأمتي ما أرسلت به ، حبّه إيمان ، وبغضه نفاق . الحديث .

وقال صلّى الله عليه وآله وسلّم ، في حديث زيد بن أبي أوفى ^(٢) : وأنت أخى ووارثي ، قال : وما أرث منك؟ قال صلّى الله عليه وآله وسلّم : ما ورث الأنبياء من قبلي .
ونصّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، في حديث بريدة ^(٣) على أنّ وارثه عليّ بن أبي طالب .

(١) أوردنا هذا الحديث والحديثين اللذين بعده في المراجعة ٤٨ ، ودونك من تلك المراجعة الحديث ٩ والحديث ١٠ والحديث ١١ ، فراجع ولا تغفل عمّا علّقناه تمّه .

(٢) أوردناه في المراجعة ٣٢ .

(٣) راجعه في المراجعة ٦٨ .

وحسبك حديث الدار يوم الإنذار.

وكان على يقول في حياه رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم : والله إني لأخوه ،
ووليّه ، وابن عمّه ، ووارث علمه ، فمن أحقّ به مني ^(١)؟

وقيل له مرّة : كيف ورثت ابن عمّك دون عمّك؟ فقال : جمع رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم ، بني عبد المطلب وهم رهط ، كلّهم يأكل الجذعه ، ويشرب الفرق ، فصنع لهم مدّاً من طعام ، فأكلوا حتّى شبعوا ، وبقي الطعام كما هو كأنّه لم يمس ، فقال صَلَّى الله عليه وآله وسلم : يا بني عبد المطلب ، إني بُعثت إليكم خاصّة ، وإلى الناس عامّة ، فأيّكم يبايعني على أن يكون أخى ، وصاحبى ، ووارثى؟ فلم يقم إليه أحد ، فقامت إليه ، وكنت من أصغر القوم ، فقال لي : اجلس ، ثمّ قال ثلاث مرّات ، كلّ ذلك أقوم إليه فيقول لي : اجلس ، حتّى كان في الثالثة ، ضرب بيده على يدي ، فلذلك ورثت ابن عمّى دون عمّى ^(٢).

وسئل قثم بن العباس . في ما أخرجه الحاكم في المستدرک ^(٣) ، والذهبي في تلخيصه ،
جازمين بصحّته . فقليل له : كيف ورث عليّ رسول الله دونكم؟
فقال : لأنّه كان أولنا به لحوقاً ، وأشدّنا به لزوقاً .
قلت : كان الناس يعلمون أنّ وارث رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم ،

(١) هذه الكلمة بعين لفظها ثابتة عن عليّ ، أخرجه الحاكم في صفحته ١٢٦ من الجزء ٣ من المستدرک بالسند الصحيح على شرط البخاري ومسلم ، واعترف الذهبي في تلخيصه بذلك.

(٢) هذا الحديث ثابت ومستفيض ، أخرجه الضياء المقدسى في المختاره ، وابن جرير في تهذيب الآثار ، وهو الحديث ٣٦٥٢٠ في صفحته ١٧٤ من الجزء ١٣ من كنز العمال ، وأخرجه النسائي في ص ١٨ من الخصائص العلوية ، ونقله ابن أبي الحديد عن تاريخ الطبري في أواخر شرح الخطبة القاصعه ص ٢١٢ ج ١٣ من شرح النهج ، ودونك ص ٢٥٧ ج ١ من مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تجد الحديث بالمعنى.

(٣) ص ١٢٥ ج ٣ ، وأخرجه ابن أبي شيبه أيضاً ، وهو الحديث ٣٦٤٤٧ في ص ١٤٣ ج ١٣ من كنز العمال.

إنما هو عليّ ، دون عمّه العباس وغيره من بني هاشم ، وكانوا يرسلون ذلك إرسال المسلّمات ، كما ترى ، وإنّما كانوا يجهلون السبب في حصر ذلك التراث بعليّ ، وهو ابن عمّ النبيّ دون العباس ، وهو عمّه ، ودون غيره من بني أعمامه وسائر أرحامه صلّى الله عليه وآله وسلّم ، ولذلك سألوهم عليّاً تارة ، وقتماً أخرى ، فأجابهم بما سمعت ، وهو غايه ما تصل إليه مدارك أولئك السائلين ، وإلاّ فالجواب : إنّ الله عزّ وجلّ اطّلع إلى أهل الأرض فاختار منهم محمّداً فجعله نبياً ، ثمّ اطّلع ثانيه فاختار علياً ، فأوحى إلى نبيّه صلّى الله عليه وآله وسلّم : أن يتّخذ وارثاً ووصياً .

قال الحاكم . في ص ١٢٥ ج ٣ من المستدرک ، بعد أن أخرج عن قثم ما سمعته . : حدّثني قاضي القضاة أبو الحسن محمّد بن صالح الهاشمي ، قال : سمعت أبا عمر القاضي ، يقول : سمعت إسماعيل بن إسحاق القاضي ، يقول : وقد ذكر له قول قثم هذا ، فقال : إنّما يرث الوارث بالنسب ، أو بالولاء ، ولا خلاف بين أهل العلم أن ابن العمّ لا يرث مع العمّ (قال) فقد ظهر بهذا الإجماع أنّ عليّاً ورث العلم من النبيّ دونهم . انتهى . قلت : والأخبار في هذا متواترة ، ولا سيّما من طريق العترة الطاهرة . وحسبنا الوصيه ونصوصها الجليّة .

فقيّل :

«زعم الموسوي أنّ عليّاً وارث النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ، وفسّر الوراثه هنا بالخلافه من بعده ، واستدلّ على ذلك بأحاديث .

١ . «أنا مدينه العلم وعليّ بابها» ، و «أنا دار الحكمه وعليّ بابها» .

لقد سبق الكلام ببيان ضعفهما في ردّنا على المراجعة رقم ٤٨ . وقال

الذهبي في تلخيصه : «موضوع».

٢ . حديث : «أنت أخي ووارثي...».

لقد سبق الكلام عليه في الردّ على المراجعة رقم ٣٢ ، وبيننا أنه لا خصوصية في ذلك لعليّ رضي الله عنه ، لأنّ الصحابه كلّهم قد ورثوا عن النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم الكتاب والسنة ، حالهم في ذلك حال عليّ رضي الله عنه.

٣ . أمّا حديث بريدة : «لكلّ نبيّ وصي ووارث... الحديث» ، فهو حديث ضعيف بسبب محمد بن حميد الرازي ، وسيأتي الكلام عليه في المراجعة رقم ٦٨.

أمّا قول عليّ في حياه رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم : «والله إني لأخوه ووليه وابن عمّه ووارث علمه فمن أحقّ به مني».

فجوابه : أنّ الموسوي قد اجتزأ هذا الجزء من كلام عليّ رضي الله عنه ، فأوهم القارئ بأنّه حديث مستقلّ ، وجعله دليلاً على مذهبه ، وحمله ما لا يحتمل ، وهذا ديدن الرافضة مع كلّ دليل.

والرواية التي في المستدرك تؤكد هذه الحقيقة ، وتوضّح أنّها لا تصلح دليلاً على مذهب هذا الرافضي.

ونصّ الرواية في المستدرك ٣ : ١٢٦ : «عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : كان عليّ يقول في حياه رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم إنّ الله يقول : ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾^(١) والله لا نقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله ، والله لمن مات أو قتل لاقاتلن على ما قاتل عليه حتّى أموت ، والله إنّي

(١) سورة آل عمران ٣ : ١٤٤ .

لأخوه ووليه وابن عمّه ووارث علمه ، فمن أحقّ به مني».

إنّ من أمعن النظر في هذه الرواية يجد أنّ الإمام عليّ رضي الله عنه يصرّح بإيمانه الذي لا يتزعزع ، وثباته على الحقّ الذي جاء به النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ، وأنّه لن يتخلّى عنه في حياه النبيّ ولا في مماته ، وأنّه سيدفع عن هذا الدين ويقاتل دونه بعد وفاه النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ، كما هو الحال في حياته عليه الصّلاه والسلام ، متمثلاً الآية التي ساقها أوّل كلامه ، وأنّه أوّل من غيره في هذا كلّ ، لما بينه وبين النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم من صلات تميّزه عن غيره من الصحابه رضي الله عنهم أجمعين.

ولو سلّمنا بدعوى الموسوى في هذا الخبر عن عليّ ، للزم من ذلك تخاذل عليّ عن قتال الشيخين أبي بكر وعمر عند ما وليا الخلافة قبله ، وكذا عثمان رضي الله عنه. فتأمل هذا.

٥ . أمّا حديث : «جمع رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم بني عبد المطلب وهم

رهط ...».

فقد مضى الحديث عليه في الردّ على المراجع رقم ٢٠ ، وبيننا كذبه.

أمّا ما أخرجه الحاكم في المستدرک عن شريك بن عبد الله ، عن أبي إسحاق ، قال : سألت قثم بن العباس كيف ورث عليّ رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم دونكم ، قال : لأنّه كان أوّلنا به لحوقاً ، وأشدّنا به لزوقاً.

فليس فيه وجه استدلال على مدّعى الموسوى بحال ، لأنّ المقصود بالميراث هنا إنّما هو ميراث العلم فقط ، ولا يصحّ حمله على المال ، لقوله عليه الصّلاه والسلام : «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقه» ، ولو جاز ذلك فليس لعليّ من ميراث النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم شيئاً لأنّه محجوب

بعثه العباس.

كما لا يصحّ حمله على الولايه والخلافه من بعده ، لأنّها لا تُستحقّ بالوراثه بالاتّفاق .
فإذا لم يصحّ حمله على الوجهين السابقين ، كان لا بُدّ من حمله على الوراثه في العلم ،
ويؤيّد هذا الرواية الأخرى التي أخرجها الحاكم ٣ : ١٢٥ : «إنّما يرث الوارث بالنسب أو
بالولاء ، ولا خلاف بين أهل العلم أنّ ابن العمّ لا يرث مع العمّ ، فقد ظهر بهذا الاجماع أنّ
عليّاً ورث العلم من النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم دونهم».

وعند ذلك لا تكون هذه صفه خاصّه بعليّ رضي الله عنه ، بل كلّ أصحابه حصل
له نصيب من العلم بحسبه ، فقد يرث الواحد من الناس من العلم ما ورثه الآخر ، وقد يزيد
عليه ، كعليّ بن أبي طالب ، حيث ورث من العلم أكثر ممّا ورثه غيره من آل البيت ،
بحسب منطوق هذه الروايات».

أقول :

أمّا أنّ عليّاً عليه السلام وارث النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، فهذا هو المدعى في
هذه المراجعة ، وعليّنا إثباته.

وأما أنّ السيّد رحمه الله «فسّر (الوارث) هنا ب «الخلافه من بعده» فهذه دعوى عليه
، ولم نجد في كلامه هذا التفسير

غير أنّ العلم من الشروط الأساسية في الخليفه بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله
وسلّم عند الفريقين ؛ لأنّ أهل السنّة . وإن أوكّلوا أمر الإمامه والخلافه بعد النبيّ إلى الأمّة .
قد اشترطوا في الخليفه المختار أن يكون عالماً

قال في شرح المواقف : «المقصد الثاني ، في شروط الإمامه : الجمهور على أنّ أهل الإمامه ومستحقّها من هو مجتهد في الأصول والفروع ، ليقوم بأمر الدين متمكناً من إقامه الحجج ، وحلّ الشبه في العقائد الدينيه ، مستقلاً بالفتوى في النوازل والأحكام؟ الوقائع ، نصّاً واستنباطاً ، لأنّ أهم مقاصد الإمامه : حفظ العقائد ، وفصل الحكومات ، ورفع المخاصمات ، ولن يتم ذلك بدون هذا الشرط» (١).

فهل كان عليّ الواجد لهذا الشرط ، حتّى يكون أهلاً للإمامه والخلافه بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، أو غيره؟!

يقول السيّد . رحمه الله . :

«لا ريب في أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قد أورث عليّاً من العلم والحكمه ، ما أورث الأنبياء أوصيائهم ، حتّى قال ...» واستشهد بالأحاديث من كتب أهل السنّة : ١ و ٢ . حديث : أنا مدينه العلم وعليّ بابها ، وحديث : أنا دار الحكمه وعليّ بابها (٢).

وقد تقدّم منّا مجمل الكلام على هذين الحديثين . في المراجعه ٤٨ . وذكرنا هناك أسماء جماعه من الأئمّة والحفاظ من أهل السنّة ، الذين أخرجوهما في كتبهم بأسانيدهم ، وأثبتنا صحّتها عندهم باعتراف غير واحد من الأعلام المشاهير منهم.

(١) شرح المواقف ٨ : ٣٤٩ .

(٢) المراجعات : ١٩٦ .

وقول المفتري : «قال الذهبي في تلخيصه : موضوع» .
يَرَدُّه : إنَّه قد أخرج الحاكم حديث : «أنا مدينة العلم» بأسانيد ، فأخرجه أولاً
بسند عن أبي الصَّلْت عبد السلام بن صالح : «ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد
، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ...» .
ثمَّ قال : «وأبو الصَّلْت ثقة مأمون ، فإني سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب في
التاريخ يقول : سمعت العباس بن محمد الدوري يقول : سألت يحيى بن معين عن أبي
الصَّلْت الهروي؟ فقال : ثقة . فقلت : أليس قد حدَّث عن أبي معاوية ، عن الأعمش : أنا
مدينة العلم؟ فقال : قد حدَّث به محمد بن جعفر الفيدى ، وهو ثقة مأمون ...» ^(١) .

فأقول :

أولاً : قد ظهر أنَّ النزاع في هذا الحديث بهذا السند ، يعود إلى الخلاف في «أبي
الصَّلْت» ، والحاكم قد وثَّقه ، ثمَّ استشهد بتوثيق يحيى بن معين .
وثانياً : إنَّ جرح الذهبي لا يصلح لأن يعارض توثيق يحيى بن معين ، وذلك لوجوه :
١ . إنَّ يحيى بن معين عندهم من أئمة الجرح والتعديل ، وقد ترجم له الذهبي نفسه
فوصفه ب : «الإمام الحافظ الجهد ، شيخ المحدثين ... أحد الأعلام ...» وذكر عن الأئمة
في حقِّه ما لم يرد في حقِّ غيره ^(٢) .
٢ . إنَّ ابن معين كان معاصراً لأبي الصَّلْت ، فيكون توثيقه شهادةً حسَّيةً منه

(١) المستدرک على الصحيحين ٣ : ١٢٦ . ١٢٧ ، كتاب معرفه الصحابه .

(٢) سير أعلام النبلاء ١١ : ٧١ .

له ؛ فلا يعارضها كلام من تأخّر عنه بقرونٍ ، عن اجتهاد من عنده!

٣ . وليت الذهبي تكلم في أبي الصلت عن اجتهاد مبني على أصلٍ ولو فاسد! لكنّه يتكلّم في الرجال تبعاً لهواه ، كما نصّ على ذلك تلميذه السبكي بترجمته من الطبقات ... حتّى قال الحافظ ابن حجر في اللسان بترجمة على بن صالح الأنماطي متعقباً كلام الذهبي فيه : «فينبغي التثبيت في الذين يضعّفهم المؤلّف من قبله»^(١).

وثالثاً : قد أخرج الحاكم الحديث بسنده عن محمّد بن جعفر الفيدى : «ثنا أبو معاوية ...» ثمّ قال مؤكداً على صحّته الحديث : «ليعلم المستفيد لهذا العلم أنّ الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقه مأمون حافظ».

أقول :

فهذا السند ليس فيه «أبو الصلت» ، وراويه : «الحسين بن فهم» وثّقه الحاكم ، وهو حافظ كبير ، من تلامذه يحيى بن معين ، وأمّا «الفيدى» فهو من مشايخ البخاري في صحيحه ، كما ذكر الحافظ وغيره^(٢).

وهذا السند لم يتكلّم عليه الذهبي في تلخيصه بشيء ، فهو موافق للحاكم فيه ...والحمد لله.

ورابعاً : قال الحاكم بعد ذلك : «ولهذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثوري ، بإسناد صحيح» فأخرجه بإسناده عن الثوري : «عن عبد الله ابن عثمان بن خثيم ، عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي ، قال : سمعت جابر بن

(١) لسان الميزان ٤ : ٢٣٥ .

(٢) تهذيب التهذيب ٩ : ٨٤ .

عبد الله يقول : سمعت رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم يقول : «أنا مدينة العلم وعليّ بابها ، فمن أراد العلم فليأت الباب» ^(١).

وأخرج بالإسناد المذكور : قال جابر : «سمعت رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم . وهو أخذ بضبع عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه . وهو يقول : هذا أمير البرره ، قاتل الفجره ، منصور من نصره ، مخذول من خذله ، ثم مدّ بها صوته» ، فقال : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ^(٢).

لكنّ الذهبي تكلم في «أحمد بن عبد الله بن يزيد الحرّاني».

قلت :

وروايه مثل هذا الحديث لا تتحمّله النفوس الأمويّه ، فحقّ لها أن تطعن راويها .
والمهمّ : إنّ الحاكم قد أخرج حديث : «أنا مدينة العلم» بأسانيد صحيحة ، وقد وافقه الذهبي على واحد منها

فنقول للمفتري :

إن كنت مقلّداً للذهبي ، فإنّه قد وافق الحاكم على سند وخالفه على آخر ، فلما ذا أخذت بالمخالفه وسكتت عن الموافقه؟
وإن كنت من أهل العلم والتحقيق ، فكان عليك النظر في أسانيد الحديث ودراستها ، ومراجعته كلمات أعلام الفنّ منكم فيها ، ك : الحافظ جلال الدين

(١) المستدرک على الصحيحين ٣ : ١٢٧ .

(٢) المستدرک على الصحيحين ٣ : ١٢٩ .

السيوطي ، والحافظ العلائي ، والحافظ ابن حجر ، وغيرهم ، الذين ردّوا بشدّه على القول بوضعه ^(١).

ثمّ تتخذ الرأي الصحيح ..

ولكنّك . وللأسف . رجل جاهلٌ مفترٍ !!

ثمّ إنّ في كلام هذا المفترى خيانه وتدليسا آخر ، فقد وضع قول الذهبي : «موضوع» بعد الحديثين ، والحال أنّه قال ذلك في حديث : «أنا مدينة العلم» فقط ، وبالنسبة إلى أحد طرقه كما عرفت ، وأمّا حديث : «أنا دار الحكمه» فلم يقل الذهبي ذلك فيه ، كيف؟ وقد أخرج الترمذي وحسنه ، والطبري وصحّحه ، وأخرجه جماعة من الأئمة ولم يتكلّموا عليه بشيء ، كما تقدّم في المراجعة ٤٨ ؛ فراجع.

٣ . حديث : «عليّ باب علمي ...».

وهذا الحديث قد أغفله المفترى هنا ، فلم يتكلّم عليه بشيء.

أمّا في المراجعة ٤٨ . حيث أورده السيّد برقم ١١ ، وأورد بعده الحديث : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ عليه السلام : «أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي». فقد قال : «١١ ، ١٢ . عليّ باب علمي ... الحديث. موضوع ، ذكره الذهبي في ترجمة ضرار بن صرد بلفظ : «على عيبه علمي» ، وقال فيه البخاري : متروك ، وقال يحيى بن معين ، كذابان بالكوفة ، هذا وأبو نعيم النخعي . وكذا حديث رقم ١٢ : «أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من الحق» ذكره الذهبي في ترجمة ضرار بن صرد. المستدرک ٣ : ١٢٢».

(١) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعه ١ : ٣٢٩ . ٣٣٤.

هذا نصّ كلام هذا الرجل هناك ..

فنقول :

أمّا الحديث : «عليّ باب علمي ...» فقد رواه السيّد عن كنز العمال عن الديلمي ، عن أبي ذر ، وقد أورده الحافظ السيوطي في سياق أحاديث «أنا مدينه العلم» وغيره ؛ إذ قال : «وبقى للحديث طرق» ، فأورد بعض الأحاديث ، وكان من جملتها : «وقال الديلمي : أنبأنا أبي أنبأنا الميداني ، أنبأنا أبو محمد الحلاج ، أنبأنا أبو الفضل محمد بن عبد الله ، حدّثنا أحمد بن عبيد الثقفي ، حدّثنا محمد بن علي بن خلف العطار ، حدّثنا موسى بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، حدّثنا عبد المهيمن بن العباس ، عن أبيه ، عن جدّه سهل بن سعد ، عن أبي ذر ، قال : قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم : عليّ باب علمي ومبين لأمتي ما أرسلت به من بعدي ، حبّه إيمان وبغضه نفاق ، والنظر إليه رافه»^(١).

ورواه السيوطي كذلك في كتابه في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام ، الذي أسماه ب : القول الجليّ في فضائل عليّ^(٢).

كما رواه جماعة عن الديلمي ، عن أبي ذرّ باللفظ المذكور.

ولم أجد كلاماً من أحد منهم فيه.

وأمّا الحديث : «عليّ عيبه علمي» ، فحديث آخر ، والخلط بينهما تدليس وخيانته .. هذا أولاً.

(١) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١ : ٣٣٥.

(٢) القول الجليّ في فضائل عليّ : الحديث رقم ٣٨.

وثانياً : فإنّ هذا الحديث قد أخرجه أبو نعيم الأصفهاني ، وابن عساكر الدمشقي ، وغيرهما من الأعلام ، وقال المناوي بشرحه : «قال ابن دريد : وهذا من الكلام الموجز الذي لم يسبق ضرب المثل به في إرادته اختصاصه بأمره الباطنه ، التي لا يطّلع عليها أحد غيره ، وذلك غايه في مدح عليّ ، وقد كانت ضمائر أعدائه منطوية على اعتقاد تعظيمه . وفي شرح الهمزيه : إنّ معاوية كان يرسل يسأل عليّاً عن المشكلات فيجيبه ، فقال أحد بنيّه : تجيب عدوك؟ قال : أما يكفيننا أن احتاجنا وسألنا؟»^(١).

وثالثاً : إنّ الأصل في ذكر هذا الحديث بترجمة ضرار بن صُرد هو ابن عدى ، وقد تبعه الذهبي في الميزان^(٢) ، قال ابن عدى : «حدّثنا أحمد بن حمدون النيسابوري ، حدّثنا ابن بنت أبي أسامه . هو جعفر بن هذيل . حدّثنا ضرار بن صرد ، حدّثنا يحيى بن عيسى الرملی ، عن الأعمش ، عن عبّايه ، عن ابن عبّاس ، عن النبيّ صَلَّى الله عليه [وآله] وسلّم ، قال : عليّ عيبه علمي .

قال الشيخ : وضرار بن صرد هذا من المعروفين بالكوفه ، وله أحاديث كثيره ، وهو في جملة من ينسب إلى التشيع بالكوفه»^(٣).

لكنّ الذهبي لم يذكر كلمه ابن عدى هذه في الرجل!

ورابعاً : لقد اختلفت كلمات القوم في ضرار بن صرد ؛ قال المزني : «روى عنه البخاري في كتاب أفعال العباد» ، ثمّ ذكر أسماء الرواه عنه من كبار الأئمة : ك : أبي حاتم الرازي ، وأبي زرعة الرازي ، ومحمّد بن عثمان بن أبي شيبه ، ومحمّد بن

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير ٤ : ٣٥٦ .

(٢) ميزان الاعتدال ٢ : ٣٢٧ .

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥ : ١٦١ .

عبد الله مطيّن ، وأبي بكر زهير بن حرب ، وحنبل بن إسحاق ... وأمثالهم.

قال : «وقال أبو حاتم : صدوق ، صاحب قرآن وفرائض ، يكتب حديثه ولا يحتج به ، روى حديثاً عن معتمر ، عن أبيه ، عن الحسن ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وآله [وآله] وسلّم ، في فضيله لبعض الصحابه ، ينكرها أهل المعرفة بالحديث»^(١).

فنقول للذهبي ولمن يأخذ بقوله هنا لأّنه يوافق هواه :

لقد ذكرتَ بترجمة أبي حاتم الرازي أنّه إن وثّق أحداً فتمسّك بقوله^(٢) ، وقد قال في الرجل : «صدوق» فلما ذا لم تأخذ بقوله؟!

إذا كانت آراء ابن معين في الرجال حجّة ، فلما ذا لم تأخذ بقوله في «أبي الصلت» كما أخذت بقوله في «ضرار»؟!

أليس المستفاد من كلام أبي حاتم وكلام ابن عدى أنّ السبب في رمي الرجل بالكذب هو روايته لمثل هذه الأحاديث في فضل أمير المؤمنين عليه وآله الصّلاه والسلام؟!

وقد وجدنا بعض الإنصاف لدى الحافظ ابن حجر ؛ لأّنه لم يورد الرجل في لسان الميزان ، لكونه من رجال البخاري في كتابه أفعال العباد ، وقال في تقريب التهذيب : «ضرار . بكسر أوّله مخفّفاً . ابن صرد . بضمّ المهملة وفتح الراء . التيمى ، أبو نعيم ، الطّحان ، الكوفي . صدوق ، له أوهام وخطأ ، ورمي بالتشيع ، وكان عارفاً بالفرائض ، من العاشره . مات سنه ٢٩٠ عه»^(٣).

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٣ : ٣٠٤ و ٣٠٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣ : ٢٦٠.

(٣) تقريب التهذيب ١ : ٣٧٤.

وأما الحديث أنّه قال صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ عليه السلام : «أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه بعدي» فقد أخرجه الحاكم في مستدركه بسنده عن أنس ، عن النبيّ ، وقال : «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه»^(١).

وفي السند : «ضرار بن صرد» ، الذي تقدّم الكلام عنه ، وظهر من كلام الحاكم هنا كونه على شرط الشيخين أيضاً...!! فثبت صحّته استدلال السيّد به في المراجعة رقم ٤٨ ، وبطل قول الذهبي في تلخيصه فيه.

٤ . حديث : «.. وأنت أخى ووارثي ..».

قال السيّد . في المراجعة ٣٢ . في بحث المؤاخاه :

«وحسبك ممّا جاء من طريق غيرهم في المؤاخاه الأولي : حديث زيد بن أبي أوفى ، وقد أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في كتاب مناقب عليّ ، وابن عساكر في تاريخه ، والبغوي والطبراني في معجميهما ، والباوردى في المعرفة ، وابن عدى ، وغيرهم. والحديث طويل قد اشتمل على كيفية المؤاخاه ، وفي آخره ما هذا لفظه :

فقال عليّ : يا رسول الله! لقد ذهب روحي ، وانقطع ظهري ، حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت ، غيرى ، فإن كان هذا من سخط عليّ فلك العتبي والكرامه.
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : والذي بعثني بالحقّ ، ما أخرتك إلّا لنفسى ، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبيّ بعدي ، وأنت أخى ووارثي.

(١) المستدرک علی الصحیحین ٣ : ١٢٢ .

فقال : وما أرث منك؟

قال : ما ورث الأنبياء من قبلى ، كتاب ربهم وسنة نبيهم ، وأنت معى فى قصرى فى الجنة مع فاطمة ابنتى ، وأنت أخى ورفيقى ..
ثم قرأ صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾^(١) المتحابين فى الله ينظر بعضهم إلى بعض».

وقد روى السيد حديث أحمد عن المتقى الهندى فى كنز العمال ، فإنه قد رواه فيه وقال فى آخره : «حم فى كتاب مناقب عليّ»^(٢) أي : هو عن كتاب مناقب على لأحمد ، وهو من رواياته لا من زيادات القطيعى ، وكذلك روى عن أحمد فى كتابه المذكور فى الرياض النضرة ١ : ٢٥ - ٢٦ ، فالسيد لم ينسبه إلى مسند أحمد وإنما رواه عن المتقى الذى رواه عن كتاب مناقب عليّ.

لو سلم كونه من زيادات القطيعى ، فإنّ هذا الرجل من كبار أعلام المحدثين عندهم ، وهو الراوى لكتب أحمد : المسند والمناقب والزهد ، كما ذكر الذهبى بترجمته ، وحكى توثيقه عن الدارقطنى والحاكم والبرقاني وغيرهم^(٣).

ثم إنّ هذا الحديث يشتمل على عدّة من خصائص أمير المؤمنين عليه السلام ، ك : حديث المؤاخاه ، وحديث أنت منى بمنزله هارون من موسى ، فكذلك إرثه منه ... بعد أن قال له : «ما أحرّتك إلّا لنفسى» ولذا كان كبار الأصحاب متى أشكل عليهم أمرٌ أرسلوا إليه يسألونه ، وهذا ما نصّ عليه غير واحدٍ من الحفاظ ، كالحافظ النووى بترجمة الإمام عليه السلام^(٤) ، فكان هو المتمكن من

(١) سورة الحجر ١٥ : ٤٧.

(٢) كنز العمال ١٣ : ١٠٥ برقم ٣٦٣٤٥.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦ : ٢١٠ - ٢١٣.

(٤) تهذيب الأسماء واللغات ١ : ٣٤٦.

إقامه الحجج وحلّ الشبه دونهم... فكان هو الإمام والخليفة بعد النبيّ عليه وعلى آله الصّلاه والسلام.

٥ . حديث : «لكلّ نبيّ وصي ووارث...».

وهذا حديث بريدة ، أورده السيّد في المراجعة ٦٨ ؛ لأنّه يشتمل على «الوصيه» أيضاً ، وهى موضوع تلك المراجعة ، وسيأتي البحث عنه هناك ؛ فانتظر .
٦ . حديث الدار .

قال السيّد : «وحسبك حديث الدار يوم الإنذار».

قلت :

وقد أوضحناه في محله سنداً ودلالةً ، فلا نعيد .
قال السيّد : «وكان عليّ يقول في حياه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم...».

فقليل :

إنّه قد اجتزأ هذا الجزء من كلام على

قلت :

إنّ السيّد رحمه الله قد أرجع القارئ إلى كتاب المستدرك ، وإلى نفس الحديث الذي أورده هذا المفتري عنه ، فكيف يتّهم بأنّه أراد أن يوهم القارئ بأنّه حديث مستقل؟! ثمّ هل وجود هذه الجملة . التى هى مورد الاستدلال هنا . فى ضمن

حديث طويل يشتمل على جملٍ عديدة ، يضرّ بالاستدلال بها حتّى يحتاج إلى أيهام كونها مستقلة؟!!

ولما ذا لم يعترف المفترى . قبل هذا . بصحّ هذا الحديث ، وقد اعترف بذلك الذهبي في تلخيصه؟!!

هذا من ناحية سند الحديث.

وأما من ناحية المتن ، فقد نصّ الإمام عليه السلام في هذا الحديث على منازل له من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يختصّ بها دون غيره من الصحابة على الإطلاق ، ومن ذلك أنّه : «وارث علمه» ، وهذا موضع استدلال السيّد بهذا الحديث.

وأما من ناحية المعنى والدلالة ، فقد أفاد عليه السلام اختصاصه من بين الصحابة كلّهم بالبقاء على ما عاهد عليه النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، بخلاف غيره ، وإتّهم قد ارتدّوا على أعقابهم ولم يبق منهم إلّا مثل همل النعم ، كما في روايه الصحاح . وما قيل من أنّه : «لو سلّمنا بدعوى الموسوى في هذا الخبر ...» .

فجوابه : إنّ شأن عليّ شأن هارون ، لما ارتدّ قوم موسى ، ولم يتمكن من ردّهم ، بل قال : ﴿إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوا وَقَادُوا يَقْتُلُونِي﴾^(١) . وهذا أحد أوجه الشبه بينهما في حديث : «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي» ؛ فتأمل.

٧ . قال السيّد : «وسئل قثم ...» .

(١) سورة الأعراف ٧ : ١٥٠ .

أقول :

هذا الحديث صحيح قطعاً ، وقد أخرجه : ابن أبي شيبة ، والنسائي ، والطبراني ، وابن عساكر ، وابن الأثير ... وآخرون ... (١).

وهذا من جملة المواضع التي وافق الذهبي الحاكم في تصحيحه ..
هذا بالنسبة إلى السند.

وأما بالنسبة إلى المعني والدلالة ، فلقد أوجز قثم وأحسن في الكلام ، فلقد كان من خصائص أمير المؤمنين عليه السلام أنّه لم يشرك بالله طرفه عين ، وكان أوّل القوم إسلاماً ، وكم فرق بين من يكون هكذا وبين من قضى كثيراً . إن لم يكن الأكثر . من عمره في عباده الأصنام؟!

وكان من خصائصه عليه السلام أيضاً أنّه كان أشدّ القوم بالنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لصوقاً ؛ أمّا نسباً فواضح ، وأمّا صهراً فكذلك ، وأمّا معاشره ، فالأحاديث الصحيحة الدالة على ذلك كثيرة جداً.

وأيضاً : الأحاديث في أنّه كان إذا سأله أجابه ، وإن لم يسأله ابتداءً
وأيضاً : الأحاديث في أنّه كان له على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في كلّ يوم دخلتان

وأما القوم ، فقد كانوا يلهمهم الصفق بالأسواق ، وكان هذا عذرهم متى سئلوا عن شيء وجهلوا الجواب عنه!! وكانوا إذا حضروا عند رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ينتظرون قدوم أعرابي ليسأله عن شيء فيستمعون إلى الجواب!! وكأثم كانوا عاجزين حتّى عن السؤال ، وجاهلين حتّى بكيفية طرح السؤال

(١) المصنّف ١٤ : ١١٧/١٧٧٨٧ ، السنن الكبرى ٥ : ١٣٩ برقم ٨٤٩٣ ، ٨٤٩٤ ، المعجم الكبير ١٩ : ٤٠ ، تاريخ مدينة دمشق ٤٢ : ٣٩٣ ، أسد الغابة ٤ : ٩٢ .

وطريقه التعلّم!!

فبالله عليك! من يكون حينئذ الشخص اللائق لأن يقوم مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته ، في تعليم الأُمَّة وإرشادها ، ونشر المعارف الإلهية ومعالم الدين الحنيف؟!

فهذا مطلب السيّد وكلّ من يستدلّ بمثل هذه الأحاديث والأخبار من كبار علمائنا الأبرار... بل هذا هو الذي يفهمه العلماء الأعلام من سائر الفرق في الإسلام ، ولذا قال الحاكم بعد هذا الحديث : «فقد ظهر بهذا الإجماع على أنّ عليّاً ورث العلم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم دونهم»^(١).

وكذلك قال الحافظ ابن عساكر ، وأعترف بما قلناه بعد إخراج الحديث ؛ فقد نصّ على أنّ : «المراد بالميراث هاهنا : العلم ، بدليل أنّ العباس أقرب منه قرابه ، غير أنّ عليّاً كان ألزم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقدم له صحابة»^(٢).

وأما أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ورث مالاً أو لا؟ وأنّ ابنته الوحيدة الشهيدة ترثه أو لا؟ وغير ذلك ممّا لا علاقه له بالبحث ، فليس الغرض من طرحه في المقام إلّا تشويش الأذهان والأفهام ، وتخديع السذج والعوام!! ومن شاء التحقيق في ذلك فليرجع إلى بحوثنا عن قضايا الصديقه الطاهرة عليها السلام.

* * *

(١) المستدرک علی الصحیحین ٣ : ١٢٦.

(٢) تاریخ مدینه دمشق ٤٢ : ٣٩٣.

المراجعة (٦٨) . (٧٠)

علّي وصي النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال السيّد . رحمه الله . :

١ . نصوص الوصية متواتره عن أئمة العترة الطاهرة ، وحسبك ممّا جاء من طريق غيرهم ما سمعته في المراجعة ٢٠ من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد أخذ برقبه عليّ : هذا أخى ووصيى ، وخليفتى فيكم ، فاسمعوا له وأطيعوا .
وأخرج محمد بن حميد الرازي ، عن سلمه الأبرش ، عن ابن إسحاق ، عن أبي ربيعة الأيادي ، عن ابن بريدة ، عن أبيه بريدة ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لكلّ نبيّ وصي ووارث ، وإنّ وصيى ووارثى عليّ بن أبي طالب ^(١) . انتهى .
وأخرج الطبراني في الكبير ، بالإسناد إلى سلمان الفارسي ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنّ وصيى وموضع سرّى ، وخير من أترك

(١) هذا الحديث أورده الذهبي في أحوال شريك من ميزان الاعتدال ، وكذب به ، وزعم أن شريكاً لا يحتمله ، وقال : إنّ محمد بن حميد الرازي ليس بثقة . والجواب : إنّ الإمام أحمد بن حنبل ، والإمام أبا القاسم البغوي ، والإمام ابن جرير الطبري ، وإمام الجرح والتعديل ابن معين ، وغيرهم من طبقتهم ، وثّقوا محمد بن حميد ورووا عنه ، فهو شيخهم ومعتمدهم ، كما يعترف به الذهبي في ترجمة محمد بن حميد من الميزان ، والرجل ممّن لم يتّهم بالرفض ولا بالتشيع ، وإنّما هو من سلف الذهبي ، فلا وجه لتهمته في هذا الحديث .

بعدي ، وينجز عدتي ، ويقضى ديني : عليّ بن أبي طالب . عليه السلام ^(١) ..
وهذا نصّ في كونه الوصي ، وصريح في أنّه أفضل الناس بعد النبيّ ، وفيه من الدلالة
الالتزامية على خلافته ، ووجوب طاعته ، ما لا يخفي على أولي الألباب .
وأخرج أبو نعيم الحافظ في حلية الأولياء ، عن أنس ، قال : قال لي رسول الله صلّى
الله عليه وآله وسلّم : يا أنس ! أوّل من يدخل عليك هذا الباب إمام المتّقين ، وسيّد المرسلين
، ويعسوب الدين ، وخاتم الوصيين ، وقائد الغر المحجلين .
قال أنس : فجاء عليّ فقام إليه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم مستبشراً ،
فاعتنقه وقال له : أنت تؤدّي عني ، وتسمعهم صوتي ، وتبين لهم ما اختلفوا فيه من بعدي
.^(٢)

وأخرج الطبراني في الكبير ، بالإسناد إلى أبي أيّوب الأنصاري ، عن رسول الله صلّى
الله عليه وآله وسلّم ، قال : يا فاطمة ! أما علمت أنّ الله عزّ وجلّ اطّلع على أهل الأرض ،
فاختار منهم أباك فبعثه نبيا ، ثمّ اطّلع الثانية ، فاختار بعلك ، فأوحى إليّ ، فأنكحته
واتّخذته وصيا ^(٣) .

انظر كيف اختار الله عليّاً من أهل الأرض كافّة بعد أن اختار منهم

(١) هذا الحديث بلفظه وسنده هو الحديث ٣٢٩٥٢ من أحاديث كنز العمال في آخر ص ٦١٠ ج ١١ ،
وأورده في منتخب الكنز ، فراجع من المنتخب ما هو مطبوع في هامش ص ٣٢ ج ٥ من مسند أحمد .
(٢) كما في ص ١٦٩ ج ٩ من شرح النهج ، وقد أوردناه في المراجعة ٤٨ .
(٣) هذا الحديث بلفظه وسنده هو الحديث ٣٢٩٢٣ من أحاديث كنز العمال في ص ٦٠٤ ج ١١ ، وأورده في
المنتخب أيضاً ، فراجع من المنتخب ما هو مطبوع في هامش ص ٣١ ج ٥ من مسند أحمد .

خاتمته أنبيائه؟!

وانظر إلى اختيار الوصي وكونه على نسق اختيار النبي ..
وانظر كيف أوحى الله إلى نبيه أن يزوجه ويتخذه وصيا؟!
وانظر هل كانت خلفاء الأنبياء من قبل إلّا أوصياءهم؟!
وهل يجوز تأخير خيره الله من عباده ، ووصي سيّد أنبيائه ، وتقديم غيره عليه؟!
وهل يصحّ لأحد أن يتولي الحكم عليه ، فيجعله من سوقته ورعاياه؟!
وهل يمكن عقلاً أن تكون طاعه ذلك المتولي واجبه على هذا الذي اختاره الله كما
اختار نبيه؟!

وكيف يختاره الله ورسوله ثمّ نحن نختار غيره (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ
وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا) ^(١).
وقد تضافرت الروايات أن أهل النفاق والحسد والتنافس لما علموا أنّ رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم سيزوّج عليّاً من بضعته الزهراء . وهى عديله مريم وسيّده نساء أهل الجته .
حسدوه لذلك وعظم عليهم الأمر ، ولا سيّما بعد أن خطبها من خطبها فلم يفلح ^(٢) ،
وقالوا : إنّ هذه ميزه يظهر بها فضل عليّ ،

(١) سورة الأحزاب ٣٣ : ٣٦ .

(٢) أخرج ابن أبي حاتم عن أنس ، قال : جاء أبو بكر وعمر يخطبان فاطمة إلى النبي ، فسكت ولم يرجع إليهما
شيئاً ، فانطلقا إلى عليّ يبتهان به إلى ذلك . الحديث .
وقد نقله عن ابن أبي حاتم كثير من الأئمة ، كابن حجر في أوائل باب ١١ من صواعقه ، ونقل ثمّة عن
أحمد بالإسناد إلى أنس نحوه .

فلا يلحقه بعدها لاحق ، ولا يطمع في إدراكه طامع ، فأجلبوا بما لديهم من إرجاف ، وعملوا لذلك أعمالاً ، فبعثوا نساءهم إلى سيده نساء العالمين ينقرنّها ، فكان ممّا قلن لها : إنّهُ فقير ليس له شيء . لكنّها عليها السلام لم يخفَ عليها مكرهنّ ، وسوء مقاصد رجahlenّ ، ومع ذلك لم تبدِ لهنّ شيئاً يكرهنه ، تمّ ما أرادهُ الله عزّ وجلّ ورسوله لها .

وحينئذ أرادت أن تظهر من فضل أمير المؤمنين ما يخزي الله به أعداءه ، فقالت : يا رسول الله! زوّجتني من فقير لا مال له؟ فأجابها صلّى الله عليه وآله وسلّم ، بما سمعت .

وإذا أراد الله نشر فضيله طويت أتاح لها لسان حسود

وأخرج الخطيب في المتفق بسنده المعتبر إلى ابن عباس ، قال : لما زوّج النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم فاطمة من عليّ ، قالت فاطمة : يا رسول الله! زوّجتني من رجل فقير ليس له شيء؟

فقال النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم : أما ترضين أنّ الله اختار من أهل

وأخرج أبو داود السجستاني . كما في الآية ١٢ من الآيات التي أوردها ابن حجر في الباب ١١ من صواعقه . إنّ أبا بكر خطبها ، فأعرض عنه صلّى الله عليه وآله وسلّم ، ثمّ عمر فأعرض عنه ، فنبتّها إلى خطبتّها . الحديث .

وعن عليّ ، قال : خطب أبو بكر وعمر فاطمة إلى رسول الله ، فأبى صلّى الله عليه وآله وسلّم عليهما ، قال عمر : أنت لها يا عليّ . الحديث ..

أخرجه ابن جرير ، وصحّحه وأخرجه الدولّابي في الذرّيّة الطاهرة ، وهو الحديث ٣٦٣٧٠ من أحاديث كنز العمال ص ١١٤ ج ١٣ .

الأرض رجلين : أحدهما أبوك ، والآخر بعلك ^(١) . انتهى .

وأخرج الحاكم في مناقب علي ص ١٢٩ من الجزء الثالث من المستدرک عن طريق سريج بن يونس ، عن أبي حفص الأبار ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريره ، قال : قالت فاطمة : يا رسول الله ! زوجتني من عليّ وهو فقير لا مال له؟

قال صلى الله عليه وآله وسلم : يا فاطمة ! أما ترضين أنّ الله عزّ وجلّ اطّلع إلى أهل الأرض فاختار رجلين : أحدهما أبوك ، والآخر بعلك . انتهى .

وعن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أما ترضين أني زوجتك أوّل المسلمين إسلاماً ، وأعلمهم علماً ، وأنك سيّده نساء أمّتي ، كما سادت مريم نساء قومها . أما ترضين . يا فاطمة . أنّ الله أطّلع على أهل الأرض فاختار منهم رجلين ، فجعل أحدهما أباك ، والآخر بعلك ^(٢) . انتهى .

وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد هذا إذا ألمّ بسيّده النساء من الدهر لم يذكرها بنعمه الله ورسوله عليها ؛ إذ زوجها من أفضل أمّته ، ليكون ذلك عزاء لها ، وسلوه عمّا يصيبها من طوارق الدهر ..

(١) هذا الحديث بلفظه وسنده هو الحديث ٣٦٣٥٥ من أحاديث الكنز ، أورده في فضائل عليّ ص ١٠٨ ج ١٣ ، وصرّح بحسن سنده .

(٢) وهذا الحديث بلفظه وسنده هو الحديث ٣٢٩٢٥ من أحاديث كنز العمال ص ٦٠٥ ج ١١ ، نقله عن الحاكم بالإسناد إلى كلّ من ابن عباس وأبي هريره ، ونقله عن الطبراني وعن الخطيب بالإسناد إلى ابن عباس فقط .

أمّا في منتخب الكنز فقد نقله عن الخطيب في المتفق بالإسناد إلى ابن عباس ، فراجع من المنتخب ما هو في السطر الأوّل في هامش ص ٣٩ ج ٥ من مسند أحمد ، ونقله علامه المعتزله في ص ١٧٤ ج ٩ من شرح النهج عن مسند الإمام أحمد .

وحسبك شاهداً لهذا ما أخرجه الإمام أحمد في ص ٢٦ من الجزء الخامس من مسنده من حديث معقل بن يسار ، إنّ النبي صلى الله عليه وآله [وآله] وسلم ، عاد فاطمة في مرض أصابها على عهده ، فقال لها : كيف تجدينك؟

قالت : والله! لقد اشتدّ حزني ، واشتدّت فاقتي ، وطال سقمي .
قال صلى الله عليه وآله [وآله] وسلم : أوما ترضين أني زوّجتك أقدم أُمّتي سلماً ، وأكثرهم علماً ، وأعظمهم حِلماً . انتهى .
والأخبار في ذلك متضافره لا تحتملها مراجعتنا» ^(١) .

قال السيّد . رحمه الله . :

«وصيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى عليّ لا يمكن جحودها ، إذ لا ريب في أنّه عهد إليه . بعد أن أورثه العلم والحكمة ^(٢) . بأن يغسله ويجهّزه ويدفنه ^(٣) ،

(١) المراجعات : ٢٠٢ . ١٩٩ .

(٢) قف على المراجعة ٦٦ ، تعلم أنّه صلى الله عليه وآله وسلم أورثه ذلك .

(٣) أخرج ابن سعد ص ٢٧٨ ج ٢ من طبقاته عن عليّ ، قال : أوصي النبيّ أن لا يغسله أحد غيري .

وأخرج أبو الشيخ وابن النجّار . كما في ص ٢٤٩ ج ٧ من كنز العمال . عن عليّ ، قال : أوصاني رسول الله صلى الله عليه وآله [وآله] وسلم ، فقال : إذا أنا مت فغسلني بسبع قرب .

وأخرج ابن سعد عند ذكر غسل النبيّ ص ٢٨١ ج ٢ من طبقاته ، عن عبد الواحد بن أبي عوانه ، قال : قال رسول الله في مرضه الذي توفي فيه : يا عليّ ! اغسلني إذا مت .

قال : قال عليّ : فغسلته ، فما أخذ عضواً إلّا تبعني .

وأخرج الحاكم ص ٥٩ ج ٣ من المستدرک ، والذهبي في تلخيصه وصحّحه ، بالإسناد إلى عليّ ، قال : غسّلت رسول الله ، فجعلت أنظر ما يكون من الميت ، فلم أرَ شيئاً ، وكان طيباً حياً وميتاً ..

وفيه دينه ، وينجز وعده ويبرئ ذمته (١) ،

وهذا الحديث أخرجه سعيد بن منصور في سننه ، والمرزى في جنائزه ، وأبو داود في مراسيله ، وابن منيع ، وابن أبي شيبة في السنن ، وهو الحديث ١٨٧٨٣ في ص ٢٤٩ ج ٧ من الكنز .
وأخرج البيهقي في سننه عن عبد الله بن الحارث : إنّ عليّاً غسّل النبيّ ، وعلى النبيّ قميص .. الحديث .
وهو الحديث ١٨٧٨٧ في ص ٢٥٢ ج ٧ من الكنز .
وعن ابن عباس ، قال : إنّ لعليّ أربع خصال ليست لأحد غيره ، وهو أول من صلى مع رسول الله ، وهو الذي كان لواؤه معه في كلّ زحف ، وهو الذي صبر معه يوم فرّ عنه غيره ، وهو الذي غسّله وأدخله قبره .
أخرجه ابن عبد البر في ترجمة علي من الاستيعاب ، والحاكم في ص ١١١ ج ٣ من المستدرک .
وعن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله : يا عليّ ! أنت تغسلني وتؤدّي ديني ، وتواريني في حفرتي .

أخرجه الديلمي . وهو الحديث ٣٢٩٦٥ في ص ٦١٢ ج ١١ من الكنز .
وعن عمر ، من حديث قال فيه رسول الله لعليّ : وأنت غاسلي ودافني .. الحديث .
في ص ١١٧ ج ١٣ من الكنز ، وفي هامش ص ٤٥ ج ٥ من مسند أحمد
وعن عليّ : سمعت رسول الله ، يقول أعطيت في عليّ خمساً لم يعطها نبيّ في أحد قبلي ، أمّا الأولى فإنّه يقضى ديني ، ويواريني .. الحديث .
في أول ص ٢٥٤ ج ٧ من الكنز .
ولما وضع عليّ السرير وأرادوا الصلاه عليه صلى الله عليه و [آله] وسلم ، قال عليّ : لا يؤم عليّ رسول الله أحد ، هو إمامكم حياً وميتاً .

فكان الناس يدخلون رسلاً رسلاً ، فيصلّون صفّاً صفّاً ، ليس لهم إمام ويكبّرون ، وعليّ قائم حيال رسول الله يقول : سلام عليك أيّها النبيّ ورحمه الله وبركاته ، اللهمّ إنّنا نشهد أن قد بلغ ما أنزلت إليه ، ونصح لأئمته ، وجاهد في سبيل الله ، حتّى أعزّ الله عزّ وجلّ دينه ، وتمت كلمته ، اللهمّ فاجعلنا ممّن يتّبع ما أنزل الله إليه ، وثبتنا بعده ، واجمع بيننا وبينه . فيقول الناس : آمين آمين . حتّى صلى الله عليه الرجال ثمّ النساء ثمّ الصبيان ..
روى هذا كلّهُ باللفظ الذي أورده : ابن سعد ٢ : ٢٩١ ، عند ذكره غسل النبيّ من طبقاته .
وأول من دخل على رسول الله يومئذ : بنو هاشم ، ثمّ المهاجرون ، ثمّ الأنصار ، ثمّ الناس
وأول من صلى عليه : عليّ والعبّاس ؛ وفقاً صفّاً ، وكبّراً عليه خمساً .

(١) الأخبار في هذا كلّهُ متواتره من طريق العترة الطاهرة ، وحسبك ما أخرجه الطبراني في الكبير عن

ويبين للناس بعده ما اختلفوا فيه ^(١) من أحكام الله وشرائعه عز وجل ، وعهد إلى الأئمة بأنهم وليها من بعده ^(٢) ، وأتته أخوه ^(٣) ، وأبو ولده ^(٤) ،

ابن عمر ، وأبو يعلى في مسنده عن عليّ ، واللفظ للأول من حديث قال فيه رسول الله صلى الله عليه و [آله] وسلم : يا عليّ! أنت أخى ووزيرى ، تقضى ديني ، وتنجز موعدى وتبرئ ذمتي .. الحديث ..
تجده في ص ٦١٠ ج ١١ من كنز العمال مسنداً إلى ابن عمر ، وفي ص ١٥٩ ج ١٣ أيضاً مسنداً إلى عليّ ؛ ونقل ثمة عن البوصيرى أنّ رواة ثقات.

وأخرج ابن مردويه والديلمي . كما في ص ٦١١ ج ١١ من الكنز . عن سلمان الفارسي : قال رسول الله : عليّ بن أبي طالب ينجز عدتي ، ويقضى ديني ..

وأخرج البزار . كما في ص ٦٠٤ ج ١١ من الكنز . عن أنس نحوه .
وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في ص ١٧٠ ج ٥ من مسنده عن حبشي بن جناده ، قال : سمعت رسول الله يقول : لا يقضى ديني إلا أنا أو عليّ .

وأخرج ابن مردويه . كما في ص ١٥٠ ج ١٣ من الكنز . عن عليّ ، قال : لما نزلت : ﴿ **وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ** ﴾ ، قال رسول الله صلى الله عليه و [آله] وسلم : على يقضى ديني ، وينجز بوعدى .

وعن سعد ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه و [آله] وسلم يوم الجحفة ، فأخذ بيد عليّ وخطب فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أيها الناس! إني وليكم ، قالوا : صدقت يا رسول الله ، ثم رفع يد عليّ فقال : هذا وليي ويؤدّي عني ديني .. الحديث . وقد سمعته في أواخر المراجعة ٥٤ .

وأخرج عبد الرزاق في جامعه عن معمر ، عن قتاده : إنّ عليّاً قضى عن النبيّ أشياء بعد وفاته كان عامتها عدّه حسبت أنّه قال : خمسمائة ألف درهم ، فقبل لعبد الرزاق : وأوصي إليه النبيّ بذلك؟ قال : نعم ، لا أشك أنّ النبيّ أوصي إلى عليّ ، ولو لا ذلك ما تركوه يقضى دينه .. الحديث .

أورده صاحب الكنز في ص ٢٧٣ ج ٧ فكان الحديث ١٨٨٥٣ .

(١) تضافرت النصوص الصريحة بأنّه صلى الله عليه وآله وسلم عهد إلى عليّ بأن يبين لأئمة ما اختلفوا فيه من بعده ، وحسبك منها الحديث ١١ ، والحديث ١٢ من المراجعة ٤٨ ، وغيرهما ممّا أسلفناه وممّا تركناه لشهرته .

(٢) يعلم ذلك من المراجعة ٣٦ والمراجعة ٤٠ والمراجعة ٥٤ والمراجعة ٥٦ .

(٣) المؤاخاه بين النبيّ والوصي متواتره ، وحسبك في ثبوتها ما قد أوردناه في المراجعة ٣٢ والمراجعة ٣٤ .

وأنته وزيره ^(١) ، ونجيّه ^(٢) ،

(٤) كونه أبا ولده معلوم بالوجدان ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ : أنت أخي ، وأبو ولدي ، تقاتل في كنز : عن سُنّتي ، الحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده ، كما في ص ١٥٩ ج ١٣ من كنز العمال ، ورواته ثقات كما صرح به البوصيري .

وأخرجه أيضاً أحمد في المناقب كما في أواخر الفصل ٢ من الباب ٩ ص ١٩٥ من الصواعق المحرقة لابن حجر .

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : إنّ الله جعل ذرّيته كلّ نبيّ في صلبه ، وجعل ذرّيّتي في صلب عليّ ، أخرجه الطبراني في الكبير عن جابر ، والخطيب في تاريخه عن ابن عباس ، وهو الحديث ٣٢٨٩٢ في ص ٦٠٠ ج ١١ من الكنز .

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : كلّ بني أنثى ينتمون إلى عصبتهم ، إلّا ولد فاطمة فأنا وليهم ، وأنا عصبتهم ، وأنا أبوهم ، أخرجه الطبراني عن الزهراء ، وهو الحديث ٢٢ من الأحاديث التي نقلها ابن حجر في الفصل ٢ من الباب ١١ من صواعقه ص ٢٨٤ ، وأخرجه الطبراني عن ابن عمر كما في الصفحة المذكورة ، وأخرج الحاكم نحوه في ص ١٦٤ ج ٣ من المستدرک عن جابر ، ثم قال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

وقال : صلى الله عليه وآله وسلم . من حديث أخرجه الحاكم في المستدرک ، والذهبي في تلخيصه وصحّحاه على شرط الشيخين . : وأما أنت يا عليّ فأخى ، وأبو ولدي ، ومني ، وإليّ . إلى كثير من هذه النصوص الصريحه .

(١) حسبك من النصوص في وزارته ، قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أنت مني بمنزلة هارون من موسى ، كما أوضحناه في المراجعة ٢٦ وغيرها ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الإنذار يوم الدار : فأنيكم يؤازرني على أمري هذا؟ فقال عليّ : أنا يا رسول الله ، أكون وزيرك عليه ، الحديث ، وقد سمعته في المراجعة ٢٠ ، والله درّ الإمام البوصيري إذ يقول في همزيته العصماء :

ووزير ابن عمّه في المعالي ومن الأهل تسعد الووزاء
لم يزد كشاف الغطاء يقيناً بل هو الشمس ما عليه غطاء
(٢) أجمعت الأئمة على أنّ في كتاب الله آية ما عمل بها سوى عليّ ، ولا يعمل بها أحد من بعده إلى يوم القيامة ، ألا وهي آية النجوى في سورة المجادلة ، تصافق على هذا أولياؤه وأعداؤه ، وأخرجوا في هذا نصوصاً صحّحوها على شرط الشيخين ، يعرفها برّ الأئمة وفاجرها ، وحسبك منها ما أخرجه الحاكم في

ووليّه ووصيه^(١) ، وباب مدينه علمه^(٢) ، وباب دار حكمته^(٣) ، وباب خطّه هذه الأمّه^(٤) ، وأماها ، وسفينه نجاتها^(٥) ، وأنّ طاعته فرض عليها كطاعته ، ومعصيته موبقه لها كمعصيته^(٦) ، وأنّ متابعتة كمتابعتة ، ومفارقته كمفارقته^(٧) ، وأنّه سلّم لمن سالمه ، وحرب لمن حاربه^(٨) ، وولي لمن والاه ، وعدوّ لمن عاداه^(٩) ، وأنّ من أحبّه

ص ٤٨٢ ج ٢ من المستدرك والذهبي في تلك الصفحه من تلخيصه ، وعليك بتفسير الآيه من تفاسير : الثعلبي ، والطبري ، والسيوطي ، والزمخشري ، والرازي ، وغيرهم ، وستسمع في المراجعة ٧٤ حديثي أم سلمه وعبد الله بن عمر في مناجاه النبيّ وعليّ ، عند وفاته صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وتقف ثمّ على تناجيهما يوم الطائف ، وقول رسول الله يومئذ : ما أنا انتجيتّه ، ولكن الله انتجاه ، وعلى تناجيهما في بعض أيام عائشه ؛ فتأمل.

(١) حسبك نصّاً في أنّه وليه قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، في حديث ابن عباس . وقد مرّ عليك في المراجعة ٢٦ . أنت ولي في الدنيا والآخرة ، على أنّ هذا ثابت بالضرورة من دين الإسلام ، فلا حازه إلى الاستقصاء ..

وحسبك من نصوص الوصيه ما قد سمعته في المراجعة ٦٨ .

(٢) راجع الحديث ٩ ، من المراجعة ٤٨ ، وما علّقناه عليه.

(٣) راجع الحديث ١٠ من المراجعة ٤٨ .

(٤) راجع الحديث ١٤ من المراجعة ٤٨ .

(٥) كما تحكم به السنن التي أوردناها في المراجعة ٨ .

(٦) بحكم الحديث ١٦ من المراجعة ٤٨ وغيره.

(٧) بحكم الحديث ١٧ من المراجعة ٤٨ وغيره.

(٨) أخرج الإمام أحمد من حديث أبي هريره في ص ١٨٧ ج ٣ من مسنده : إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم نظر إلى عليّ وفاطمة والحسن والحسين فقال : أنا حرب لمن حاربكم ، وسلّم لمن سالمكم . انتهى .

وقال صلّى الله عليه وآله وسلّم يوم جلّ لهم بالكساء من حديث صحيح : أنا حرب لمن حاربهم ، وسلّم لمن سالمهم ، وعدوّ لمن عاداهم . نقله ابن حجر في تفسير الآيه الأولى من آيات فضلهم التي أوردتها في الفصل الأوّل من الباب ١١ من صواعقه ، وقد استفاد قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : حرب عليّ حربى ، وسلّمه سلمى .

فقد أحب الله ورسوله ، ومن أبغضه فقد أبغض الله ورسوله ^(١) ، ومن والاه فقد والاهما ، ومن عاداه فقد عاداهما ^(٢) ، ومن آذاه فقد آذاهما ^(٣) ، ومن سبه فقد سبهما ^(٤) ، وأنه إمام البره ، وقاتل الفجرة ، منصور من نصره ، مخذول من خذله ^(٥) ، وأنه سيّد المسلمين ، وإمام المتّقين ، وقائد الغر المحجلين ^(٦) ، وأنه رآيه الهدى ، وإمام أولياء الله ، ونور من أطاع الله ، والكلمه التى ألزمها الله للمتّقين ^(٧) ، وأنه الصديق الأكبر ، وفاروق الأُمّه ، ويعسوب المؤمنين ^(٨) ، وأنه بمنزله الفرقان العظيم ، والذكر الحكيم ^(٩) ، وأنه منه بمنزله هارون من موسى ^(١٠) ، وبمنزلته من ربّه ^(١١) ،

(٩) راجع الحديث ٢٠ من المراجعة ٤٨ ، على أنّ قوله المتواتر : اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، كافٍ والحمد لله ، وقد سمعت في المراجعة ٣٦ قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث بريده : من أبغض عليّاً فقد أبغضني ، ومن فارق عليّاً فقد فارقني ، وقد تواتر أنّه لا يحبّه إلّا مؤمن ، ولا يبغضه إلّا منافق ، إنّه والله لعهد النبي الأُمّي .

(١) بحكم الحديث ١٩ والحديث ٢٠ والحديث ٢١ من المراجعة ٤٨ وغيرها .

(٢) بحكم الحديث ٢٣ من تلك المراجعة ؛ وحسبك : اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه .

(٣) حسبك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث عمرو بن شاس : من آذى عليّاً فقد آذاني . أخرجه أحمد في ص ٥٣٤ ج ٤ من مسنده ، والحاكم في ص ١٢٢ ج ٣ من المستدرک ، والذهبي في تلك الصفحه من تلخيصه معترفا بصحته ، وأخرجه البخاري في تاريخه ، وابن سعد في طبقاته ، وأبن أبي شيبه في مسنده ، والطبراني في الكبير ، وهو موجوده في ص ١٤٢ ج ١٣ من الكنز .

(٤) بحكم الحديث ١٨ من المراجعة ؛ ٤٨ وغيره .

(٥) بحكم الحديث الأول من تلك المراجعة ؛ وغيره .

(٦) راجع الحديث ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المراجعة ؛ ٤٨ .

(٧) راجع الحديث ٦ من تلك المراجعة ؛ .

(٨) راجع الحديث ٧ من تلك المراجعة ؛ وغيره .

(٩) حسبك في ذلك ما سمعته في المراجعة ٨ من صحاح الثقلين ؛ فإنها توضح الحق لذى عينين ، وقد مر عليك في المراجعة ٥٠ أن : علياً مع القرآن والقرآن مع على لا يفتقان .

(١٠) كما توضّحه المراجعة ٢٦ والمراجعة ٢٨ والمراجعة ٣٠ والمراجعة ٣٢ والمراجعة ٣٤ .

ويعنزل رأسه من بدنه (١٢) ، وأنه كنفسه (١٣) ، وأن الله عز وجل أطلع إلى أهل الأرض فاختارها منها (١٤) ، وحسبك عهد هذه عرفات من حجّه الوداع بأنه لا يؤدّي عنه إلا عليّ (١٥).

إلى كثير من هذه الخصائص التي لا يليق لها إلا الوصي ، والمخصوص منهم بمقام النبيّ.

فكيف وأني ومتى يتسني لعقل أن يجحد بعدها وصيته ، أو يكابر بها لو لا الغرض؟! وهل الوصيه إلا العهد ببعض هذه الشؤون؟!
٢. أمّا أهل المذاهب الأربعة ، فإنما أنكرها منهم المنكرون ؛ لظنّهم أنّها لا تجتمع مع خلافه الأئمة الثلاثة.

٣. ولا حجّه لهم علينا بما رواه البخاري وغيره عن طلحة بن مصرف ؛ حيث قال : سألت عبد الله بن أبي أوفى : هل كان النبيّ صلى الله عليه وآله [وآله] وسلّم ، أوصي؟ فقال : لا.

قلت : كيف كتب على الناس الوصيه . ثمّ تركها!؟
قال : أوصي بكتاب الله. انتهى ..

(١١) بحكم الحديث ١٣ من المراجعة ٤٨ وغيره.

(١٢) بحكم الحديث الذي أورده في المراجعة ٥٠ ؛ فراجع وما قد علّقناه عليه.

(١٣) بحكم آيه المباهلة وحديث ابن عوف ، وقد أورده في المراجعة ٥٠.

(١٤) كما هو صريح السنن التي أوردها في المراجعة ٦٨.

(١٥) راجع الحديث ١٥ من المراجعة ٤٨ ، وراجع ما علّقناه عليه.

فإنّ هذا الحديث غير ثابت عندنا ، على أنّه من مقتضيات سياسته وسلطتها ،
وبقطع النظر عن هذا كلّ ، فإنّ صحاح العترة الطاهرة قد تواترت في الوصية ، فليضرب بما
عارضها عرض الجدار .

٤ . على أنّ أمر الوصية غني عن البرهان ، بعد أن حكم به العقل والوجدان ^(١) . و

إذا استطل الشيء قام بنفسه وصفات ضوء الشمس تذهب باطلا

أمّا ما رواه البخاري عن ابن أبي أوفى ، من أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ،
أوصي بكتاب الله ، فحقّ ، غير أنّه أبتر ، لأنّه صلى الله عليه وآله وسلم ، أوصي بالتمسك
بثقله معاً ، وعهد إلى أمته بالاعتصام بحبله جميعاً ، وأنذرهم الضلالة إن لم تستمسك بهما
، وأخبرها أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليه الحوض .

وصحاحنا في ذلك متواتره من طريق العترة الطاهرة ، وحسبك ممّا صحّ من طريق
غيرهم ما أورده في المراجعة ٨ وفي المراجعة ٥٤ ^(٢) .

(١) العقل بمجرّده يحيل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يأمر بالوصية ويضيق فيها على أمته ، ثمّ يتركها في
حال أنّه أحوج إليها منهم ؛ لأنّ له من التركة المحتاجة إلى القيم ، ومن يتامى المضطرين إلى الولي ، ما ليس
لأحد من العالمين ..

وحاشا لله أن يهمل تركته الثمينه ، وهي شرائع الله وأحكامه!!

ومعاذ الله أن يترك يتاماه وأياماه . وهم أهل الأرض في الطول والعرض . يتخبّطون في عشوائهم ،
ويسرحون ويمرحون على مقتضى أهوائهم بدون قيم تتمّ لله به الحجّة عليهم!!

على أنّ الوجدان يحكم بالوصية إلى عليّ ؛ حيث وجدنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قد عهد إليه
بأن يغسّله ويحنّطه ويجهّزه ويدفنه ويفي دينه ويبرئ ذمته ، ويبيّن للناس ما اختلفوا فيه من بعده ، وعهد إلى الناس
بأنه وليهم من بعده وأنّه... إلى آخر ما أشرنا إليه في أوّل هذه المراجعة .

(٢) المراجعات : ٢٠٢ - ٢٠٩ .

فقيه :

في المراجعة ٦٧ لم يزد شيخ الأزهر عن التسليم بما جاء في المراجعة التي قبلها ، ورميه أهل السنة وهو واحد منهم بالجهل ، ومن ثم طلب التعلم من الموسوى ، وكأنه تلميذ صغير أمام إمام كبير . فتأمل هذا .

وفي المراجعة ٦٨ يفيض الموسوى بعلمه على هذا التلميذ الصغير مبيناً أحاديث الوصيه ، وحكم عليها بالتواتر قبل عرضها ، ولما كان حكمه لا يعول عليه ولا يعتد به ، لأنّ الرافضه . وهو أحد أعلامهم . من أكذب الناس وأجهلهم بالرواية والمروى ، ومقياس صحّه الرواية عندهم موافقتها لمذهبهم ، ولا قيمه للاسناد عندهم بل هم من أجهل الناس به . لهذا كلّ سنعرض إلى هذه الأحاديث إن شاء الله ونبين رأي أهل العلم بالحديث فيها .

١ . حديث : «هذا أخى ووصيى وخليفتى فيكم ، فاسمعوا له وأطيعوا» فقد مضى القول فيه في ردنا على المراجعة رقم ٢٠ ، وتبين لنا من خلال آراء العلماء أنّه حديث موضوع . انظر تفصيل ذلك في ما سبق .

٢ . أمّا حديث بريدة : «لكلّ نبيّ وصي ووارث وإنّ وصيى ووارثى عليّ بن أبي طالب» والذي حاول الموسوى أنّ يصحّحه ويردّ تكذيب الذهبي لهذا الحديث ، فهو حديث ضعيف بسبب محمد بن حميد الرازي .

قال الذهبي في ترجمة شريك بن عبد الله النخعي في ميزان الاعتدال ٣ : ٢٧٣ : محمد بن حميد الرازي . وليس بثقه . حدّثنا سلمه الأبرش ، حدّثنا ابن إسحاق عن شريك ، عن أبي ربيعة الإيادى ، عن ابن بريدة ، عن أبيه مرفوعاً :

«لكلّ نبيّ وصي ووارث ، وإنّ عليّاً وصيى ووارثي» ثمّ قال الذهبي عقب ذلك : هذا كذب ولا يحتمله شريك.

وإذا رجعنا إلى ترجمة محمّد بن حميد الرازي الذي حاول الموسوى توثيقه نجده ضعيفاً مضعفاً عند أئمة الجرح والتعديل.

ففي ميزان الاعتدال ٤ : ٥٣٠ : محمّد بن حميد الرازي ، ضعفه الذهبي ، وقال يعقوب بن شيبه : كثير المناكير ، وقال البخاري : فيه نظر ، وكذّبه أبو زرعة. وقال فضلك الرازي : عندي عن ابن حميد خمسون ألف حديث ، ولا أحدث عنه بحرف ، ولقد دخلت عليه وهو يركب الأسانيد على المتون. وعن الكوسج قال : أشهد أنّه كذاب. وقال صالح جزره : ما رأيت أجراً على الله منه : كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضها على بعض ، وما رأيت أحذق بالكذب منه. وقال ابن خراش : حدّثنا ابن حميد وكان والله يكذب. وجاء عن غير واحد : أنّ ابن حميد كان يسرق الحديث. وقال النسائي : ليس بثقة. وقال أبو على النيسابوري : قلت لابن خزيمة : لو أخذت الإسناد عن ابن حميد فإنّ أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه! قال : إنّ لم يعرفه ، ولو عرفه كما عرفناه ما أثني عليه أصلاً.

فإذا كان أهل الصنعة قد ضعفوا محمّد بن حميد فكيف يكون ثقّه؟! وكيف تكون روايته صحيحة؟! ولو سلّمنا بتوثيق ابن معين له ، فإنّ رأي المجروحين أولى بالاعتبار لكثرتهم ومزيد علمهم. وبرغم هذا فقد صحّح الموسوى هذه الرواية بل واعتبرها متواترة لا لشيء إلّا لأنّها توافق مذهبه. فتأمل هذا تجده واضحاً.

٣. أمّا حديث سلمان الفارسي : «إنّ وصيى وموضع سرّي وخير من ترك

بعدي... الحديث» فقد ذكر ابن الجوزي رحمه الله بهذا الحديث أربع طرق. ثم قال : هذا حديث لا يصحّ.

أمّا الطريق الأول : ففيه إسماعيل بن زياد ؛ قال ابن حبان : لا يحلّ ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه. وقال الدارقطني : متروك. وقال عبد الغني بن سعيد الحافظ : أكثر رواه هذا الحديث مجهولون وضعفاء.

وأمّا الطريق الثاني : ففيه مطر بن ميمون ؛ قال البخاري : منكر الحديث.

وقال أبو الفتح الأزدي : متروك الحديث. وفيه جعفر وقد تكلموا فيه.

وأمّا الطريق الثالث : ففيه خالد بن عبيد ؛ قال ابن حبان : يروى عن أنس نسخه موضوعه ، لا يحلّ كتب حديثه إلا على وجه التعجب.

وأمّا الطريق الرابع : فإنّ فيه قيس بن ميناء ؛ من كبار الشيعة ولا يتابع على هذا الحديث. وفي الميزان : قيس بن ميناء ، عن سلمان الفارسي بحديث : على وصي ، وهو كذاب. انظر : رياض الجنّة : ١٥٧ . ١٥٨ .

٥ . أمّا حديث أنس : «أول من يدخل عليك هذا الباب إمام المتقين ... الحديث» رواه أبو نعيم في الحلية ، وقال في الميزان : هذا الحديث موضوع ، وقد روى هذا الحديث جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي ، أحد علماء الشيعة.

قال الإمام مسلم في صحيحه : حدّثنا أبو غسان محمد بن عمرو الرازي ، قال : سمعت جريراً يقول : لقيت جابر الجعفي فلم أكتب عنه ، كان يؤمن بالرجعه.

وقال جرير بن عبد الحميد لثعلبه : لا تأت جابراً فإنّه كذاب. وقال النسائي : متروك.

وقال يحيى : لا يكتب حديثه ولا كرامه. وقال زائده : هو كذاب ، يؤمن بالرجعه. وقال

سفيان : كان يؤمن بالرجعه. وروى الحميدى عن سفيان : سمعت رجلاً سأل جابراً الجعفي

عن قوله : ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكَمَ اللَّهُ

﴿١﴾ قال : لم يحىء تأويلها. قال سفيان : كذب. قلت : وما أراد بهذا؟ قال : الرافضة تقول : إنّ عليّاً في السماء لا يخرج مع من يخرج من ولده حتّى ينادى منادٍ من السماء : اخرجوا مع فلان. يقول جابر : هذا تأويل هذه الآية ، لا تروى عنه ، كان يؤمن بالرجعه ، كذب بل كانوا إخوة يوسف. وقال زائده أيضاً : جابر الجعفي : رافضى يشتم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم. انظر : الميزان ١ : ٣٧٩.

٦. أمّا حديث أبي أيوب : «يا فاطمة! أما علمت أنّ الله عزّ وجلّ اطّلع إلى أهل الأرض فاختر منهم أباك نبيا ، ثمّ اطّلع الثانية فاختر بعلك .. الحديث» فهو حديث ضعيف بسبب عباية بن ربعي ؛ فهو شيعي غال. هامش مسند الإمام أحمد ٥ : ٣١. قال الذهبي في ترجمة عباية بن ربعي من الميزان قال : عباية بن ربعي عن علي ، وعنه موسى بن طريف ، كلاهما من غلاة الشيعة. له عن علي : أنا قسيم النار. الميزان ٣ : ٣٨٧.

أرأيت . أخى المسلم . إلى هذه الآثار التى ساقها الموسوى وعدّها أحاديث متواتره ، وهى بين موضوع وضعيف بين الضعيف ، كما حكم عليها أهل العلم بالحديث. فتنّبّه لهذا أخى المسلم فهذا هو مذهب الموسوى فلا تعجب. ثمّ إنّ الموسوى أعظم على الله الفريه يوم أن اتّهم قوماً من الصحابه بالنفاق والحسد ، وساق كلاماً لم يذكره أحد من أهل العلم في كتاب ، حيث قال عن هؤلاء : «وبعثوا نساءهم إلى سيّده نساء العالمين ينقرّنها فكان ممّا قلن لها : إنّّه

(١) سورة يوسف ١٢ : ٨٠.

فقير ليس له شيء... إلى آخر هذه الفرية».

ولا شك أنه كان يقصد من وراء هذه الفرية أن يلصق تهمه النفاق والحسد بالشيخين أبي بكر وعمر ، اللذين تقدّما لخطبه فاطمة رضي الله عنها ، قبل أن يخطبها على رضي الله عنه عنه لنفسه ، بدليل أنه ساق في التعليق الروايات التي تثبت هذه القضية. والجواب على هذا الاتّهام :

أولاً : ليس غريباً على الموسوى أن يقذف الشيخين بالكفر والنفاق ، وأن يكرّر هذا في كلّ مناسبة ، فهذه عقيدته الرافضة في أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم. ثانياً : أن روايته زواج فاطمة من على التي ساقها الموسوى ، قد أشار الذهبي في ترجمة محمد بن دينار من الميزان أنها كذب ، فقال : أتى بحديث كذب ، ولا يدرى من هو. وبذلك تكون الرواية ضعيفة لجهالة محمد بن دينار من الميزان أنها كذب ، فقال : أتى بحديث كذب ، ولا يدرى من هو. وبذلك تكون الرواية ضعيفة لجهالة محمد بن دينار وكذبه.

ثالثاً : على فرض صحّتها. فليس فيها ما يدلّ على النفاق والحسد إذا علمنا أن الروايات متّفقه على تقدّم أبي بكر وعمر لخطبه فاطمة قبل أن يخطبها عليّ لنفسه ، ولو كان الأمر بعكس هذا لأمكن أن يكون لكلام الموسوى وجه من الصّحّة. ثمّ إنّ الروايات متّفقه على حدّ أبي بكر وعمر لعليّ رضي الله عنه أن يخطبها لنفسه بعد أن لم يجبهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم على خطبتهما لفاطمة رضي الله عنها ، وفعلهما هذا ينفي عنهما ما اتّهمهما به الموسوى من

النفاق والحسد نفيا قاطعاً ، بل يثبت محبتيهما لعلّي رضي الله عنه وأتّهما يحبّان له ما يحبّانه نفسيهما. فتأمل هذا.

فعن أنس كما عند ابن أبي حاتم ولأحمد نحوه ، قال : جاء أبو بكر وعمر يخطبان فاطمة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلّم فسكت ، ولم يرجع إليهما شيئاً ، فانطلقا إلى عليّ رضي الله عنه يامرانه بطلب ذلك ، قال علي : فنبّهاني لأمر فقامت أجرة ردائي حتّى أتيت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلّم فقلت : تزوّجني فاطمه؟ قال : وعندك شيء؟ قلت : فرسى ، وبُذني. فقال : أمّا فرسك فلا بدّ لك منها ، وأمّا بُذُنك فبعها. فبعتها بأربعمائه وثمانين فجئته بما فوضعتها في حجره ، فقبض منها قبضه فقال : أي بلال ابتع لنا بها طيباً ، وأمرهم أن يجهّزوها .. إلى آخر الرواية.

رابعاً : أنّ ما رواه من أنّهم أرسلوا نساءهم إلى فاطمة لينقروها من الزواج من عليّ . محض كذب وافتراء . لم يات في شيء من المصنّفات أو الكتب المعتبرة عند أهل العلم . والرواية التي ساقها الموسوي وأخرجها الخطيب في المتفق بسنده إلى ابن عباس : «أما ترضين أنّ الله اختار من أهل الأرض رجلين أحدهما أبوك ، والآخر بعلك» قال الذهبي تلخيصه : بل موضوع على سريج بن يونس .

وساق روايته أبي الصلت عبد السلام بن صالح ، ثنا عبد الرزّاق ، ثنا معمر ، عن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، قالت فاطمة : زوّجني من عائل لا مال له . فذكر نحوه . قال الذهبي : والآخر كذب . المستدرک ٣ : ١٢٩ .

أضف إلى هذا فإنّ مجرّد العزو إلى الخطيب مشعر بضعف الرواية ، كما ذكر ذلك في مقدّمه المنتخب . انظر ما هو على هامش مسند الإمام أحمد ١ : ٩ .

أمّا روآيه معقل بن يسار : أنّ النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم عاد فاطمة في مرض أصابها على عهده ، فقال لها : كيف تجدنيك؟ قالت : والله لقد اشتدّ حزني ، واشتدّت فاقتي ، وطال سقمي» إلى هذا الحد من الحديث هي روآيه ضعيفه بسبب خالد بن طهمان ، فقد ضعفه ابن معين ، وقال أبو حاتم : من عتق الشيعة .

وعلى فَرَضِ صحّته فليس هذا هو موطن الشاهد في الحديث ، والشاهد هو الزيادة التي زادها الموسوي في الحديث : وهي قوله : قال : «أوما ترضين أني زوّجْتُك أقدم أُمّتي سلماً ، وأكثرهم علماً ، وأعظمهم حِلماً» وهذه الزيادة ليست من الحديث ، وإمّا هي من روآيه عبد الله بن أحمد بن حنبل ، عن أبيه وجاده ، كما هو مصرّح به في مسند الإمام أحمد ٥ : ٢٦ . قال أبو عبد الرحمن : وجدت في كتاب أبي بخطّ يده في هذا الحديث قال : أو ما ترضين... الحديث.

ولو سلّمنا بهذه الزيادة ، فليس فيها ما يزيد على فضل عليّ رضي الله عنه ، ولا دليل فيها على أولوية عليّ بالخلافه والإمامه . فتأمّل هذا.

١ . أين هي وصيه النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم؟ وهل ثبتت حتّى تجحد؟ إنّ من أمعن النظر في الأحاديث التي ساقها هذا الرافضي في هذه المراجعة يجدها أحاديث مكرّره سبق ذكرها في مراجعات سابقه ، ونحن بدورنا قد بينا كلام أهل العلم بالحديث في هذه الأحاديث ، فلا نرى حاجه هنا في إعاده الكلام مرّة ثانيه ، فمن أراد معرفه ذلك فليرجع إلى ردودنا السابقة.

وخلاصه القول في هذه الأحاديث أنّها أحاديث هالكه ، لا تعدو أن تكون ضعيفه بيّنه الضعف ، أو موضوعه مكذوبه . وما صحّ منها فليس فيه دلالة على مدّعى الموسوي ، وإمّا هي أحاديث تدلّ على فضائل عليّ رضي الله عنه ليس

إلا ، وعند أهل السنة ما هو أقوى منها وأصحّ في فضل هذا الصحابي الجليل ، وفي فضل أهل البيت والعترة الطاهرة.

٢ . وقول الموسوي : أمّا أهل المذاهب الأربعة فإنّما أنكرها منهم المنكرون ، لظنّهم أنّها لا تجتمع مع خلافه الأئمة الثلاثة. فقد أراد بهذا القول أن يبين السبب الذي حمل أهل السنة والجماعة على إنكار أحاديث الوصيه ، ثمّ صرح بالسبب فقال : «لظنّهم أنّها لا تجتمع مع خلافه الأئمة الثلاثة».

فالجواب على هذا القول : بأنّ أهل السنة والجماعة يعتقدون أنّ أحاديث الوصيه بواطيل من أباطيل وأكاذيب الرافضة ، ولم يصحّ منها حديث ، كما سبق بيانه ، ولهذا لم يخذلوا بها ، ولو صحّ منها شيء لما أنكروه بدعوى معارضتها لإمامه أبي بكر وعمر وعثمان.

إنّ أهل السنة والجماعة لا يردّون النصوص تعصّباً للرجال ، كما تفعل الرافضة ، وإنّما يتمسّكون بنصوص القرآن ، والصحيح من أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ويضربون بآراء الرجال عرض الحائط عند تصادمها في ما يتمسّكون به. ولا أدلّ على كذب هذه الأحاديث من ردّ الصحابه لها ، ومن عدم تصريح عليّ بواحد منها سواء قبل خلافته أو بعدها.

قال القرطبي : كانت الشيعة قد وضعوا أحاديث في أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصي بالخلافة لعليّ ، فردّ عليهم جماعه من الصحابه ذلك ، وكذا من بعدهم ، فمن ذلك ما استدلت به عائشه ، ومن ذلك أنّ عليّاً لم يدّع ذلك لنفسه ، ولا بعد أن ولي الخلافة ، ولا ذكره أحد من الصحابه يوم السقيفه

وهؤلاء . أي الشيعة . تنقصوا عليّاً من حيث قصدوا تعظيمه ، لأنّهم نسبوه

. مع شجاعته العظمى وصلابته في الدين . إلى المداهنه والتقيه والإعراض عن طلب حقّه مع قدرته على ذلك. انتهى. فتح البارى ٥ : ٣٦١ . ٣٦٢.

بل ثبت أنّه عليه الصلاه والسلام قد أوصي بأمر في مرض موته الذي دام بضع عشره يوماً ، فوعاها الصحابه عنه ونقلوها لنا وليس فيها استخلاف لأحد ، كما صرّحت بذلك السیده عائشه ، وغيرها من أصحاب النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم بما في ذلك عليّ رضي الله عنه.

وأخرج أحمد وابن ماجه عن ابن عبّاس في أثناء حديث فيه أمر النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم في مرضه أبا بكر أن يصلّي بالناس ، قال في آخر الحديث : «مات رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ولم يوص».

وعن عمر رضي الله عنه : «مات رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ولم يستخلف».

وأخرج أحمد والبيهقي في «الدلائل» عن عليّ أنّه لما ظهر يوم الجمل قال : «يا أيها الناس! إنّ رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم لم يعهد إلينا في هذه الإماره شيئاً».

وفي المغازي لابن إسحاق عن عبيد الله بن عتبّه ، قال : «لم يوص رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم عند موته إلّا بثلاث : لكلّ من الدارين والرهاويين والأشعريين بحاد مائه وسق من خير ، وأن لا يترك في جزيره العرب دينان ، وأن ينفذ بعث أسامه».

وأخرج مسلم في حديث ابن عبّاس : «وأوصي بثلاث : أن تجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجزه».

وفي حديث ابن أبي أوفى : «أوصي بكتاب الله».

وفي حديث أنس عند النسائي وأحمد ، وابن سعد واللفظ له : « كانت عامّة وصيه رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم حين حضره الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم ». انتهى . فتح الباري ٥ : ٣٦٢ .

ثم إن الموسوي ردّ حديث عبد الله بن أبي أوفى الذي أخرجه البخاري بدافع التعصّب والهوى ، ولجّرد مخالفته لمذهبه ، ولم يكتف بهذا حتّى اتّهم هذا الصحابي الجليل بالنفاق والمداهنه للسلطة ؛ فقال : فإنّ هذا الحديث غير ثابت عندنا على أنّه من مقتضيات السياسة وسلطتها .

ثم عاد مرّة ثانية ليناقض نفسه بنفسه ليثبت صحّة هذه الرواية ؛ فقال : أمّا ما رواه البخاري عن ابن أبي أوفى من أنّ النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم أوصي بكتاب الله فحقّ غير أنّه أبتر . فتأمّل هذا تجد تناقض الموسوي واضحاً .

وقد استدللّ الموسوي على صحّة الوصيه بالعقل والوجدان والجواب على هذا : إنّ الوصيه حكم شرعي لا يثبت إلّا بالنصّ الصحيح القطعي الدلالة ، والعقل والوجدان لا يصلحان بقليل ولا كثير لإثبات الأحكام .

أقول :

لقد استدللّ أو استشهد السيّد رحمه الله . بعد الإشاره إلى تواتر نصوص الوصيه عن أئمّة العترة الطاهرة . بأحاديث من كتب أهل السنّة ، وهذا بعض الكلام في تشييد كلامه وتبيين مرامه

(فمنها) : حديث الدّار يوم الإنذار .

وهو من أقوى أدلّة الوصيه وإمامه سيّد العترة أمير المؤمنين عليه السلام ، وقد أوضحنا سابقاً ثبوته سنداً ووجه الاستدلال به ؛ فراجع المراجعة رقم ٢٠

ولا نعيد ..

(ومنها) : حديث ابن بريدة عن أبيه.

وقد أخرجه الحافظ ابن عساكر ، قال : «أخبرنا أبو عبد الله الفراءى وأبو محمد السّيدى وأبو القاسم الشّحامى ، قالوا : أنا أبو سعد الجنزرودى ، أنا عبد الوهّاب بن محمد بن عبد الوهّاب الرازي ، نا يوسف بن عاصم الرازي ، نا محمد بن حميد ، نا على بن مجاهد ، عن محمد بن إسحاق ، عن شريك بن عبد الله النخعى ، عن أبي ربيعة الإيادى ، عن ابن بريدة ، عن أبيه : أنّ النّبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قال : إنّ لكلّ نبيّ وصيا ووارثاً ، وإنّ عليّاً وصيّى ووارثى.

أخبرناه أبو القاسم بن السمرقندى ، أنا أبو الحسين بن النقور ، أنا أبو القاسم عيسى بن على ، أنا أبو القاسم البغوي ، نا محمد بن حميد الرازي ، نا على بن مجاهد ، نا محمد بن إسحاق ، عن شريك بن عبد الله ، عن أبي ربيعة الإيادى ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ، قال : قال النّبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم : «لكلّ نبيّ وصي ووارث وإنّ عليّاً وصيّى ووارثى»^(١).

وأخرجه الحافظ ابن عدى ؛ إذ قال بترجمة شريك بن عبد الله النخعى : «قد روى عنه من الأجلّاء : محمد بن إسحاق صاحب المغازي و...» قال : «فأمّا حديث محمد بن إسحاق ، فحدّثنا محمد بن منير ، ثنا على بن سهل ، ثنا محمد بن حميد ، ثنا سلمه ، حدّثني محمد بن إسحاق ، عن شريك بن عبد الله ، عن أبي ربيعة الإيادى ، عن ابن بريدة ، عن أبيه : إنّ رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قال :

(١) تاريخ مدينه دمشق ٤٢ : ٣٩١ . ٣٩٢ .

لكلّ نبي وصي ووارث ، وإنّ عليّاً وصيّ ووارثي»^(١).

وأخرجه الحاكم النيسابوري في تاريخه كما في تنزيه الشريعة^(٢) وسنذكره بالإسناد من كتاب الموضوعات.

وأخرجه أبو القاسم البغوي ، وقد عرفت إسناده من روآيه ابن عساكر ورواه الحافظ محبّ الدين الطبري عن معجم الصحابه له^(٣).

أقول :

قد تكلم في هذا الحديث ؛ لأنّ فيه : «محمد بن حميد الرازي» ، فمن هو هذا الرجل؟

قال المزي : «روى عنه : أبو داود والترمذي وابن ماجه».

ثمّ ذكر في الرواه عنه : أحمد بن حنبل ، ومحمد بن يحيى الذهلي ، ويحيى بن معين ، وعبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ، ومحمد بن إسحاق الصاغاني ، ومحمد بن جرير الطبري ، وعبد الله بن أحمد بن حنبل...»
ثمّ ذكر كلمات المدح والذم^(٤).

وقال الخطيب البغدادي : «قدم بغداد وحديث بها عن ...روى عنه : أحمد بن حنبل ، وابنه عبد الله بن أحمد ، والحسن بن علي بن شبيب المعمرى ، وأحمد بن علي الأبار ، وعبد الله بن محمد البغوي ، ومحمد بن محمد الباغندي ، وغيرهم...»

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٥ : ٢١.

(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة ١ : ٣٥٦.

(٣) الرياض النضرة في مناقب العشرة ٣ : ١٣٨.

(٤) تهذيب الكمال ٢٥ : ٩٩.

ثم ذكر كلمات المدح والذم له ^(١).

وقال ابن عدى : «محمد بن حميد : أبو عبد الله الرازي ، حدثني محمد بن ثابت ، سمعت بكر بن مقبل يقول : سمعت أبا زرعة الرازي يقول : ثلاثه ليس لهم عندنا محاباه ، فذكر فيهم محمد بن حميد.

سمعت محمد بن إبراهيم المنقري يقول : سمعت فضلك الصائغ يقول : قال أبو زرعة الرازي : سمعت أبا عبد الله محمد بن حميد وكان عندي ثقته . ذكره في قصه .
حدثنا الجنيدى ، ثنا البخاري ، قال : محمد بن حميد الرازي عن يعقوب القمى وجريه ، فيه نظر .

سمعت ابن حماد يقول : قال السعدى : محمد بن حميد الرازي كان ردىء المذهب ، غير ثقته .

ثنا القاسم بن زكريا ، ثنا محمد بن حميد ، حدثنا على بن مجاهد وحكام وهارون ، عن عنبسه ، عن أبي هاشم الواسطى ، عن ميمون بن سياه ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم في قوله : ﴿سَدْرَهُ الْمُنْتَهَى﴾ ^(٢) ، قال : شجره نبق .

حدثنا أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن الجعد ، ثنا محمد بن حميد ، ثنا جرير ، عن سليمان بن أرقم ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر : أنه سمع النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم يقرأ : ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ ^(٣) ، وسمعه يقول : ﴿يَلْ هُوَ

(١) تاريخ بغداد ٢ : ٢٥٩ .

(٢) سورة النجم ٥٣ : ١٤ .

(٣) سورة الرعد ١٣ : ٤٣ .

آيَاتُ بَيِّنَاتٍ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴿١﴾.

ثنا إسماعيل بن حمّاد أبو النضر ، ثنا محمد بن حميد ، حدّثنا هارون ابن المغيرة عن عنبسه بن سعيد ، عن سالم الأفتس ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة : إنّ النبي صلى الله عليه وآله [وآله] وسلم قال : قوموا فصلّوا على أخيكم النجاشي . فصوّوا خلفه كما يصوّون على الجنّازة ، وكبّر عليه أربعاً .

قال الشيخ : وتكثر أحاديث ابن حميد التي أنكرت عليه إن ذكرناها ، على أنّ أحمد بن حنبل قد أثني عليه خيراً ، لصلايته في السّنة» (٢).

وإنّما ذكرت كلام ابن عدى بتمامه لأُمور :

الأوّل : إنّّه قد أورد حديث الوصيه بترجمة شريك ، ولم يورده بترجمة محمد بن حميد ، مع أنّه قد أورد أحاديث أخر .

والثاني : إنّّه قد استشهد بحديث الوصيه لروايه محمد بن إسحاق عن شريك ، ولم يذكر حديثاً آخر . بخلاف غير ابن إسحاق من الرواه عن شريك ، فذكر أكثر من حديث . وذلك ظاهر في أنّ لا روايه له عنه غيرها ، فلو كان حديث الوصيه موضوعاً لما استشهد به على كون شريك من مشايخ ابن إسحاق .

والثالث : إنّ ابن عدى لم يقدر في محمد بن حميد ، بل إنّ كلمته في آخر كلامه بترجمته ظاهرة في المدح ، غير أنّ في أحاديثه ما أنكر عليه .

وبعد ..

فإنّ الرجل قد تضاربت آراء العلماء فيه ؛ ففي تهذيب الكمال : «قال

(١) سورة الرعد ١٣ : ٤٣ .

(٢) الكامل في الضعفاء ٧ : ٥٢٩ . ٥٣٠ .

أبو قريش محمد بن جمعه بن خلف الحافظ : قلت لمحمد بن يحيى الذهلي : ما تقول في محمد بن حميد؟

قال : ألا تراني؟! هو ذا أحدث عنه.

قال : وكنت في مجلس أبي بكر الصاغاني محمد بن إسحاق ، فقال : حدثنا محمد بن حميد.

فقلت : تحدث عن ابن حميد؟!!

فقال : وما لي لا أحدث عنه ، وقد حدث عنه أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين؟! ..

وقال النسائي : ليس بثقه ..

وقال البخاري : حديثه فيه نظر ..

قال الجوزجاني : ردىء المذهب ، غير ثقه.

ولدى التحقيق يظهر : أنّ الموثقين له أكثر وأكبر ممن تكلم فيه ، لا سيما وأنّ المنقول عن البخاري : «حديثه فيه نظر» ، فليس النظر فيه نفسه ، كما أنّ مفاد كلام الجوزجاني هو الطعن في مذهبه ، لكنّ المنقول عن أحمد أنّه قد أثني عليه خيراً «لصلايته في السنّة» ؛ فكيف الجمع بين هذا وكونه ردىء المذهب؟!!

بل لقد وقع التضارب بين رأي أحمد ورأي البخاري في حديثه ؛ ففي الكامل عن البخاري : «محمد بن حميد الرازي عن يعقوب القمّي وجريز ، فيه نظر» ، لكن في تاريخ بغداد عن أحمد : «أما حديثه عن ابن المبارك وجريز ، فهو صحيح» ..

وفي الكامل : «على أنّ أحمد بن حنبل قد أثني عليه خيراً لصلايته في السنّة» ، لكن في الميزان : «قال أبو على النيسابوري : قلت لابن خزيمة : لو أخذت

الإسناد عن ابن حميد ؛ فإنّ أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه؟ قال : إنّه لم يعرفه ، ولو عرفه كما عرفناه ما أثني عليه أصلاً».

بل لقد نسبت الآراء المتضاربة إلى الواحد منهم ؛ ففي الكامل : «عن فضلك الصائغ ، عن أبي زرعة ، أنّه وثّق محمد بن حميد» ، لكن في الميزان : «كذب أبو زرعة»!!

وتلّخص :

- ١ . إنّ محمد بن حميد الرازي من رجال ثلاثه من الصحاح الستّه
- ٢ . إنّ من مشايخ عدّه كبيره من الأئمة الأعلام الذين لا تجوز نسبه الرواية عن الكذّابين إليهم ، وإلاّ لتوجه الطعن عليهم.
- ٣ . إنّ قد وثقه غير واحد من الأئمة المرجوع إليهم عندهم في الجرح والتعديل .
- ٤ . إنّ كلمات القوم في الأكثر ترجع إنكار بعض أحاديث الرجل .
- ٥ . نعم ، قد طعن فيه الجوزجاني ، لكنّه من مشاهير النّواصب ^(١) ، وطعن فيه أيضاً ابن خراش ، الذي كذب حديث «انا معاشر الأنبياء...» وخرّج مثالب أبي بكر وعمر ^(٢) .
- ٦ . إنّ الرجل برىء من تلك الأحاديث التي أنكروها عليه ؛ ولذا قال المزني في تهذيب الكمال : «قال أبو بكر بن أبي خيثمه : سئل يحيى بن معين عن محمد بن حميد الرازي؟

(١) تذكره الحفاظ ، ٢ : ٤٥٩ ، تهذيب التهذيب ١ : ١٥٩ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣ : ٥٠٩ .

فقال : ثقّه ليس به بأس ، رازى كيّس .

وقال على بن الحسين بن الجنيد الرازي : سمعت يحيى بن معين يقول :
ابن حميد ثقّه ، وهذه الأحاديث التي يحدّث بها ليس هو من قبله ، إنّما هو من قبل
الشيوخ الذين يحدّث عنهم» .

وحديث الوصيه ليس منها ؛ لأنّه قد ذكر . في الكامل وتبعه في الميزان . بترجمة
«شريك القاضي» وهو من شيوخه الثقات ، وهنا تحيّر الذهبي ، فكذب بالحديث زوراً وبهتاناً
، ثمّ قال : «ولا يحتمله شريك» .

قلت :

ولما ذا لا يحتمله شريك ، وقد رويتم عنه بالأسانيد أنّه روى عن أبي إسحاق ، عن
أبي وائل ، عن حذيفه ، عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، قال :
«عليّ خير البشر ، فمن أيّ فقد كفر»؟!

قال ابن عدى : «وقول شريك رواه رجل من أهل الكوفة يقال له : الحرّ بن سعيد ،
وقد رواه عن الحرّ غير واحدٍ . وروى عنه أحمد بن يحيى الصوفي وقال :
ثنا الحرّ بن سعيد النخعي . وكان من خيار الناس» ^(١) .

فظهر : أنّه ليس الراوي عنه بعض الكذّابين ، كما زعم الذهبي ذلك زوراً وبهتاناً ^(٢) .

تتمّه :

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٥ : ١٤ - ١٥ .

(٢) ميزان الاعتدال ٢ : ٢٧١ - ٢٧٢ .

إنّ لحديث بريدة طرقاً عديده ، كما عرفت ، ومنها طريق الحاكم . وليس فيه محمد بن حميد . وقد أخرجه ابن الجوزي ؛ إذ قال :

«أنبأنا زاهر بن طاهر ، قال : أنبأنا أبو بكر البيهقي ، قال : أنبأنا الحاكم أبو عبد الله النيسابوري ، قال : أنبأنا محمود بن محمد أبو محمد المطوعي ، قال : حدّثنا أبو حفص محمد بن أحمد بن رازيه ، قال : حدّثنا أبو عبد الرحمن أحمد بن عبد الله الفريناني ، قال : حدّثنا سلمه بن الفضل ، عن محمد بن إسحاق ، عن شريك بن عبد الله ، عن أبي ربيعة الإيادي ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «إنّ لكلّ نبي وصيا ووارثاً ، وإنّ وصي ووارثي عليّ بن أبي طالب».

قال ابن الجوزي : «الفريناني ؛ قال ابن حبان : كان يروى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ..

وفيه : سلمه ؛ قال ابن المديني : رمينا حديث سلمه بن الفضل»^(١).
أمّا صاحب تنزيه الشريعة فلم يقل إلّا : «حديث : لكلّ نبيّ وصي وإنّ عليّاً وصي ووارثي (حا) من طريق أحمد بن عبد الله الغرياني»^(٢).

* * *

(١) كتاب الموضوعات ١ : ٣٧٦.

(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة ١ : ٣٥٦ . و «الغرياني» غلط مطبعي .

المحتويات

- قوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ...﴾ ١٢
- قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُتَفَقُّونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ...﴾ ١٥
- قوله تعالى : ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ ٢١
- قوله تعالى : ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ ٢٥
- قوله تعالى : ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ ٢٦
- قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ...﴾ ٢٨
- قوله تعالى : ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ ٣٠
- قوله تعالى : ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ...﴾ ٣٢
- قوله تعالى : ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ...﴾ ٣٣
- قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ...﴾ ٣٤
- قوله تعالى : ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ ٣٥
- قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ...﴾ ٣٧
- قوله تعالى : ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ ٣٩
- قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا...﴾ ٤٣

المراجعة (١٦)

٥٩ مائه من أسناد الشيعة في إسناد السُّنة
٦٧ أولاً . الصحاح السُّنة وأصحابها
٧١ ثانياً . علماء الجرح والتعديل
٧١ ١ . يحيى بن سعيد القطَّان (١٩٨)
٧٢ ٢ . يحيى بن معين (٢٣٣)
٧٢ ٣ . علي بن المديني (٢٣٤)
٧٤ ٤ . الجوزجاني (٢٥٩)
٧٦ ٥ . العجلي (٢٦١)
٧٧ ٦ . أبو حاتم الرازي (٢٧٧)
٧٨ ٧ . ابن خراش (٢٨٣)
٧٨ ٨ . أبو جعفر العقيلي (٣٢٢)
٧٨ ٩ . أبو حاتم ابن حَبَّان (٣٥٤)
٧٩ ١٠ . أبو الفتح الأزدي (٣٧٤)
٨٠ ١١ . الدارقطني (٣٨٥)
٨١ ١٢ . ابن حزم (٤٥٦)
٨١ ١٣ . ابن الجوزي (٥٩٧)
٨٣ ١٤ . الذهبي (٧٤٨)
٨٤ ١٥ . ابن حجر العسقلاني (٨٥٢)
٨٧ ثالثاً . ضوابط الجرح والتعديل عند أهل السُّنة
٨٩ سمع آله الطرب من بيته فترك الرواية عنه
٨٩ كان لا يجيز قول من لا يشرب النبيذ

- ٩٠..... الزهري يعمل لبني أميّه ، والأعمش بجانب للسلطان
- ٩١..... هو واّه من قبل دينه لأنّه كان لا يصلّي
- ٩١..... كان يشرب الخمر وهو من رجال أبي داود وابن ماجه
- ٩٢..... هل يقبل الجرح من المتعاصرين؟
- ٩٢..... ١ . بين أبي نعيم الأصبهاني وابن منده
- ٩٣..... ٢ . بين مغيره وأبي إسحاق السبيعي والأعمش
- ٩٣..... ٣ . بين أحمد وهشام بن عمار
- ٩٣..... ٤ . بين الفلاس والسمين
- ٩٤..... ٥ . بين عبد المغيث وابن الجوزي
- ٩٤..... ٦ . بين مطيّن وابن أبي شيبه
- ٩٤..... قدح فيه لأنّه رأي منه جفاءً
- ٩٥..... التوسّع في اشتراط الضبط
- ٩٧..... آراؤهم في أصحاب المذاهب من رجال الحديث
- ٩٧..... حكم أحاديث غير أهل السنّة
- ١٠١..... حكم من توقّف في مسأله خلق القرآن
- ١٠٣..... حكم الرواية عن النواصب
- ١٠٧..... رابعاً . الشيعة والتشيع
- ١٠٧..... الشيعة لغةً
- ١١٠..... التشيع في اصطلاح القوم
- ١١٦..... الرفض في اصطلاح القوم
- ١١٩..... حكم الرواية عن الرافضي والشيعة

١٢٣ خامساً . زياده توضيح لعنوان المراجعة

المراجعة (٢٠) . (٢٥)

١٤٠ نصُّ الدار يوم الإنذار

١٤٦ الجِهه الأولى : في متن الحديث ورواته

١٥٠ ويضاف إلى جِهه السند

١٥١ الجِهه الثانية : في النظر في كلام ابن تيمية

١٥٤ الجِهه الثالثة : في دفع الشبهات

١٥٥ الجِهه الرابعة : في محاولات أخرى

المراجعة (٢٦)

١٦٢ حديث المناقب العشر

١٦٦ من رواه هذا الحديث

المراجعة (٢٨) . (٣٤)

١٧٠ حديث المنزل

١٧٩ بقيّة الموارد

١٨٤ متى صوّر عليّاً وهارون كالفرقدين؟! ..

١٩٣ رواته من الصحابه وكثره طرقه وتواتره

١٩٥ وجوده في الصحيحين

١٩٥ تشكيك الآمدي

١٩٧ ظهور لفظه في العموم

١٩٨ ورود الحديث في موارد كثيره

٢٠٥ قرائن داخلية

٢٠٨ حديث المؤاخاه

٢١٥	حديث سدّ الأبواب
٢١٥	ذكر جماعه من محرّجيه
٢١٥	صحّه كثير من طرقه
٢١٧	بطلان القول بوضعه
٢١٨	حديث الخوخه في كتابي البخاري ومسلم
٢٢٠	نظرات في سند حديث الخوخه في الصحيحين
٢٢٣	تحريف البخاري «الخوخة» إلى «الباب»
٢٢٤	النظر في سند الحديث المحرّف
٢٢٦	الاعتراف بحديث سدّ الأبواب ومحاولات الجمع
٢٣٠	كلماتهم في وجه الجمع

المراجع (٣٦)

٢٣٢	حديث الولايه
٢٣٨	* السند
٢٤٠	ترجمة أبي بلج
٢٤١	ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي
٢٤٢	ترجمة الأجلح الكندي
٢٤٣	بقي أمران
٢٤٤	* الدلاله
٢٤٨	ترجمة الرافعي

المراجع (٤٠). (٤٦)

٢٥٠	آيه الولايه
٢٥٩	نزول الآيه في عليّ عليه السلام

ومن أشهر رواته من الأئمة والحفاظ	٢٥٩
ومن أشهر الكتب التي روى فيها الخبر	٢٦٠
من أسانيده الصحيحة	٢٦٠
الحكم على ابن تيمية!!	٢٦٢
دلالة الآية على إمامه علي عليه السلام	٢٦٣
١ . لفظ : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ للجمع ، فكيف أطلق على المفرد؟	٢٦٥
٢ . السياق دال على إرادته المحب أو نحوه؟	٢٦٨
٣ . الولايه بمعني الأولوية غير مراده في زمن الخطاب.	٢٦٨
٤ . التصديق أثناء الصلاه ينافي الصلاه؟	٢٦٩

المراجع (٤٨)

أربعون حديثاً من السنن المؤيَّده للنصوص	٢٧٠
الحديث «١»	٢٨٥
الحديث «٢»	٢٨٦
الحديث «٣»	٢٨٧
الحديث «٤»	٢٨٩
الحديث «٥»	٢٨٩
الحديث «٦»	٢٩٧
الحديث «٧»	٢٩٩
الحديث «٨»	٣٠٠
الحديث «٩»	٣٠٢
طرق القوم في إسقاط حديث مدينه العلم	٣٠٢
الأول : تكذيب الحديث سنداً	٣٠٣

٣٠٥	الثاني : مناقشه مدلول الحديث
٣٠٥	الثالث : تحريف لفظ الحديث والتلاعب بمتنه
٣٠٥	الرابع : تحريف الكتب
٣٠٦	الحديث «١٠»
٣٠٨	المراجعته (٥٠)
٣١٠	المراجعته (٥٢)

المراجعته (٥٤). (٦٠)

٣١٥	حديث الغدير
٣٢٠	ما الوجه في الاحتجاج به مع عدم تواتره؟
٣٣٢	حديث الغدير لا يمكن تأويله
٣٣٧	دحض المراءوغة
٣٥٣	سند حديث الغدير
٣٥٨	دلالة حديث الغدير
٣٥٩	هل أنكر اللغويون مجيء «المولي» بمعنى «الأولي»؟
٣٦٧	حديث الغدير بلفظ : «مَنْ كُنْتُ أُولِي بِهِ...»
٣٦٧	حديث الغدير بلفظ : «مَنْ كُنْتُ وَلِيَهُ فَعَلِيَّ وَلِيَهُ...»
٣٦٨	ما الدليل على كون صله «الأولي» هو «بالتصرف»؟
٣٧٢	وهل ذكر المحبة والعداوة دليل على الحمل المذكور؟
٣٧٧	وبقى محذور اجتماع التصرفين

المراجعته (٦٢). (٦٤)

٣٧٩	أربعون نصاً
-----------	-------------

المراجعته (٦٦)

٣٨٣	عليّ وارث النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم
-----------	--

المراجعته (٦٨). (٧٠)

٤٠٣	عليّ وصي النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم
٤٣٤	المحتويات